

محمد نور الدين

تركيبا

الجمهورية الحائرة



مركز الدراسات
الإسلامية والسياسية
والبحوث والتوثيق

في الدين والسياسة
ات الخارجية



محمد نور الدين

تركيبا الجمهورية الحائرة

مقاربات في الدين والسياسة
والعلاقات الخارجية

(الآراء الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز)
حقوق النشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت - ١٩٩٨

مركز الدراسات
الاستراتيجية
والبحوث والتوثيق



بئر حسن - شارع السفارات بيروت - لبنان
تلفون : ٨٢٠٩٢٠ - ٨٢٠٩١٣ - ٨٣٣٦٩٨ - ٦٠٣٢٥٣
فاكس : ٨٣٥٤٩٥ - ص.ب ١١٣ / ٥٦٦٨ بيروت - لبنان
e-mail : cssrd@dm.net.lb
[http : // www.cssrd.org.lb](http://www.cssrd.org.lb)

المحتويات

تقديم :

كيف نفهم تركيا ؟ ١١

الفصل الأول :

تجربة وتحديات

١. الكمالية والأوربة بعد ٧٥ عاماً على إعلان الجمهورية ٢١

٢. الأقليات الدينية والعرقية ٥١

٣. معضلة الجيش والسلطة ٨١

الفصل الثاني :

الاسلام السياسي : الخطر الثالث

١. حزب «الرفاه» في السلطة أو المصالحة الصعبة ٨٩

٢. حظر حزب «الرفاه» أو المسيرة المتعثرة للديمقراطية ١١٣

٣. «الرفاه» والديموقراطية : دروس الماضي وخيارات المستقبل ١٢٧

الفصل الثالث

الاسلام الاجتماعي : الوجه الآخر

- ١ . التعليم الديني في تركيا ١٤٧
- ٢ . فتح الله غولن أو الطريق الاجتماعي في الاسلام ١٧٩

الفصل الرابع

خيارات ونزاعات في العلاقات الخارجية

- ١ . العلاقات التركية - الإسرائيلية : مراحل ودوافع وأفاق ١٩٣
- ٢ . العلاقات التركية / الأذرية - الأرمنية ومسألة قره باغ ٢٢١
- ٣ . تركيا في البلقان : كوسوفا نموذجاً ٢٤٩

تقديم

كيف نقيم تركنا

كيف نفهم تركيا؟

لعل أولى شروط الالتقاء بالآخر والتواصل والتفاعل معه، هو معرفته عن كثر، وإذا كان شعاراً «اعرف عدوك»، الذي لم نجسده يوماً على أرض الواقع، أحد عناوين الصراع مع إسرائيل، فمن باب أولى أن نكون على معرفة وإطلاع وثيقين على بلد، كنا وإياه على امتداد أكثر من أربعة قرون، في خندق واحد وفي مواجهة خصم واحد.

تركيا، التي تظل لنا معها في دولة عثمانية واحدة، فتقاسم، لفترات طويلة، النخب والمعتقد والدم والمصير، كانت على موعد في مطلع العشرينات من هذا القرن، مع خيارات كانت وما زالت موضع تجاذب داخلي وخارجي

وإذا كان لكل شعب حريته في تحديد خياراته التي يرى أنها تناسبه، إلا أن الدول والمجتمعات ليست حرة في اختيار حيرانها. وإذا كان الاستعمار، بعد الحرب العالمية الأولى، قد تجع في زرع بدور الشقاق والشكوك المتبادلة، بل حتى العداة، بين العرب والأتراك، فإنه من الخطأ استمرار تجربة الذات، عندنا وعند الأتراك، من مسؤولياتنا حيال البحث عن أفضل السبل للتواصل فيما بيننا، بعيداً عن العواطف وذكريات الماضي.

لقد تغير العالم اليوم. ولم تعد النزاعات، مهما بدت صغيرة، هنا وهناك، عفوية أو محدودة الزمان وواضحة الدوافع، وتداخلت المسببات وفي عصر العولمة والتكنولوجيا المتقدمة، وتشابك المصالح واتساعها، باتت العوامل التي تتحكم بالعلاقات بين الدول والمجتمعات أكثر تعقيداً

هنا بالتحديد، يكمن الفارق بيننا، في العالم العربي، كما في تركيا، وبين الدول المتقدمة، بين القرار الأنبي العردي الارتجالي، وبين القرار الجماهي، المنبثق عن آليات محددة.

لقد قيل بأنه من عوامل فشل السياسة التركية في محيطها الاقليمي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، انها كانت تفتقد الى اليات المعرفة الضرورية لفهم المحيط الشاسع الذي اكتشف فجأة من اسيا الوسطى والقوقاز إلى البلقان مروراً بالشرق الأوسط وبعدما كانت المعرفة التركية للعالم الخارجي مؤسسية، طوال نصف قرن، على ثنائية المواجهة الاطلسية - الشيوعية، جاء انهيار الكتلة الشيوعية والاتحاد السوفياتي، ليكشف، بالنسبة لتركيا، عن محيط اقليمي متحول، من جهة، وليوقف، من جهة أخرى، مشكلات مزمنة تمسّ الواقع التركي مثل المسألة الأرمنية والمسألة الكردية، فضلاً عن نشوب حرب البوسنة - الهرسك، وبدء مفاوضات التسوية بين العرب وإسرائيل في مدريد.

أمام هذا الكم من التطورات المستجدة ذات الصلة الحيوية بالأمن القومي التركي، كانت تركيا، برأي العديد من الباحثين، عاجزة معرفياً عن استيعاب التحولات الجديدة وعن رسم استراتيجيات واضحة ودقيقة في كيفية التعاطي مع الأوضاع الناشئة.

هذه المسألة تطرح مشكلة خطيرة، وهي مشكلة الاحاطة المعرفية بالآخر، التي تجعل الاسئلة والتساؤلات تتدافع دون العثور على اجابات عنها، كافية وعلمية ومقنعة :

كيف يمكن لكل هذه القواسم المشتركة بين العرب والأتراك الا تعزز حالة من التعاون والتشمارك في المصير؟ بل ان تنتهي، على العكس، إلى حالة من العداء يبدو متأصلاً ويصعب الفكك منه؟

ما الذي جعل تركيا، الدولة المسلمة الأولى، والوحيدة لسنوات طويلة، التي تعترف بإسرائيل فور تأسيسها؟

وما الذي جعل من هذه تركيا تقف معارضة، خلال الخمسينات والستينات، في المحافل الدولية، لحركات التحرر والاستقلال العربي؟

وما الذي يدفع الآن بالتعاون التركي - الإسرائيلي إلى مستويات لم يسبق

لها مثل من القوة والتنسيق؟

في المقابل ألا يحق لنا التساؤل عن العوامل التي جعلت تركيا تقف في بعض المحطات إلى جانب قضايا عربية وصولاً إلى تخفيض التبادل الدبلوماسي مع إسرائيل عام ١٩٨٦ مقابل تعزيز العلاقات مع العالم العربي وطوال فترة الثمانينات؟

لقد قلنا أن الخطوة الأولى لفهم الآخر هي معرفته. وخارج بوابة المعرفة، التي هي عملية مستمرة، لن تتمكن من فهم الأتراك ولا غير الأتراك وهل نحن مثلاً نعرف إيران والإيرانيين بصورة جيدة، وبالتالي هل نستطيع أن نفهمهم بصورة علمية؟ إن العكس أيضاً صحيح. لا الأتراك يعرفوننا ولا بالتالي يفهموننا. حين نعرف الآخر نفهمه ونعرف بالتالي ماذا نريد منه. فإن كانت صداقة فعلى أسس وإن كانت عداوة، لا سمح الله، فعلى بيئة.

إن مشكلتنا الأولى في العالم العربي، أننا نذهب لمواجهة الآخر، دون معرفته. هكذا كنا في مواجهتنا لإسرائيل، فكانت النتيجة الهزيمة تلو الأخرى. وهكذا نحن في طريقة تعاطينا مع تركيا، كما مع إيران. لذا نسقى نتلقى التطورات والأحداث والمستجدات بعين تعروها ملامح الدهشة والمفاجأة.

مداخل إلى فهم تركيا

كما معظم الدول والمجتمعات، تركيا مجموعة من خصائص، تاريخية وجغرافية وإقليمية ودولية، ومجتمعية وأيديولوجية، وتشكل معرفة هذه الخصائص، أو معظمها، بعض المداخل نحو فهم تركيا والمجتمع التركي، وحركتهما الداخلية والخارجية.

١ - إن إدراك الظروف التاريخية لتأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٢، مدخل مهم للغاية لفهم الخط الأساسي لحركة النظام في الداخل والخارج، تفككت السلطنة العثمانية عام ١٩١٨. وكان يضيع ما تبقى من أراض تركية في الأناضول، في اتفاقية سيفر ١٩٢٠: دولة للأرمن في شرق تركيا، حكم ذاتي

للاكراد في جنوب شرق تركيا، تقاسم اليونان وفرنسا وانكلترا وإيطاليا جنوب تركيا وغربها. بقعة صغيرة، في وسط الأناضول وشماله، أقيمت للأتراك. إعادة رسم حدود تركيا، على ما هي عليه الآن، في لوزان عام ١٩٢٣، كان بمثابة الأفيعات بعد الموت. كان فرصة، لا تتكرر بسهولة في التاريخ. لذا يسعى الأتراك للمحافظة على وحدة أراضيهم بكل الوسائل وضد كل الأخطار.

٢ - التنافس التاريخي التقليدي مع روسيا القيصرية. فاتفاقية سيفر، المتصلة بمعظم جيران تركيا، وطن هاجساً، حملته الأتراك بين ظهرانيهم، من «جوار معاد»، يسعى لتفكيك البلاد ونفاسمها. هذه الهواجس، جعل الحركة التركية ازاء محيطها المباشر، تنقسم بالطابع الأمني - العسكري، في شمال العراق وفبرص وأيجه والقوقاز عموماً. وإدراك هذه الهواجس، يفسر جانباً من السلوك التركي في أكثر من مكان ومرحلة.

٣ - تركيا، بعد الحرب العالمية الثانية، واستمراراً لهواجسها الأمنية من روسيا والاتحاد السوفياتي، فالشيوعية عموماً، اختارت ان تكون جزءاً من حلف شمال الأطلسي، وتحددت حركة تركيا الإقليمية، حتى حرب الخليج الثانية، بهذه العضوية.

٤ - إن تركيا، بعد انتهاء الحرب الباردة والشيوعية، استمرت عضواً أساسياً، لكن في استراتيجيه المواجهة الأميركية مع خصومها وفي مقدمهم ايران والحركات الإسلامية، كما نحاء النفوذ الروسي في القوقاز وآسيا الوسطى والبلقان وفي جانب ما تحاه الاتحاد الأوروبي.

٥ - تركيا موازيك من النسيج الاجتماعي: مذهبياً وعرقياً. ثلث السكان (١٨ - ٢٠ مليوناً) من العلويين، والأخرون سنة، خمس السكان (١٠ - ١٢ مليوناً) من الأكراد، مع أقليات عربية وتركية ولازبة ويونانية وبلغارية ويونانية ومهدية. ويتخذ الانقسام المذهبي، كما العرقي، طابعاً دموياً أحياناً كثيرة إدراك عوامل الانقسام الداخلية، مدخل مهم لفهم العديد من السلوكيات التركية في الداخل والخارج

٦. المسار انعكاس للانهايار العثماني، والذي تمثل بتأسيس الجمهورية، واكنه مسار معاكس يصبأ للإيديولوجيا العثمانية العلمية، لا الدين، أساس النظام القومي والاجتماعي حين يكمله نقباً على العفنة، بل طائفة يكاملها (العلمية) السصقت بالعلمنة، خط دفاع أول دون عودة اصطهادف (في القرن السادس عشر) على يد نظام اسلامي سني الانقسام الإيديولوجي العثماني - الاسلامي والمذهبي السني - العلوي يتحكم بحاسب كبير من سلوكيات النظام والمجتمع في الداخل، كما هي لحارج

٧. العلمنة، هي ظل عدم اكتمال ونصوج الشوط التاريخية والاجتماعية لتركيا في العشرينات والثلاثينات من هذه القرن، جعلها لا تمت بكثير صلة إلى اعلمانية وتم تسطع، بالتالي، ان تكون ذات حضور مؤثر وحاسم، بصورة طبيعية في مجتمع سرّب بالإيديولوجيا الاسلامية على امتداد اكثر من سبعة قرون لذا وجدت العلمانية نفسها، بعد سبعة عداًمن الممارسة، امام تصاعد التيارات الاسلامية، رغم كل القيود القانونية، بل وصل اسلامي إلى رئاسة الحكومة عام ١٩٩٦ العلمانية، ولإسلام حيوان يتنازعان بقوة النظام والمجتمع على عتبه القرن الحادي والعشرين

٨. واستتباعاً لحيار النظام في العلمنة، عرهب تركيا النظام الديمقراطي بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد عام ١٩٤٥ غير ان الواقع بدل على أن الديمقراطية في تركيا تحولت منذ انقلاب ١٩٦٠ إلى ديمقراطية شكلية والصانع الفعلي للقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وفي السياسة الحارحية، هو المؤسسة العسكرية، من طريق النظام انداحتي للجيس الذي يمنح العسكر مسروعة التدخل العسكري في حال تعرض الجمهورية والكمالية للحظر، ومن طريق مجلس الامن القومي الذي صنت عليه الدساتير المتعاقدة منذ العام ١٩٦١ بنعير الحكومات، يسارية وممبسة واسلامية، لكن الخط الاساس لنظام في الداخل والحارج هو نفسه اندال دور الجيس في الحياة السياسية مفتاح مهم لفهم السلوكيات التركية

٩. واستتباعاً ايضاً بصير العلمنة، كان تطلع تركيا لتكون حراً من

المنظومة الحضارية الأوروبية ومع ان الأوروبيين اعلدوا بصراجه رهصهم، لأسباب دينية وحضارية وثقافية، عضوية أوروبا في الاقتصاد الأوروبي، إلا أن النظام في تركيا يرى في السعي إلى الانضمام إلى أوروبا، وانقاء الأمل حياً، عامل دافع عن خياره العلماني والسفريسي في الداخل، ومانعاً أو مؤجلاً لإنهياره

١٠ - إن العنمة والديمقراطية والحريات، رغم كل سوانب ممارستها، دفعت بتركيا، على أكثر من صعيد، اقتصادي واجتماعي وسياسي وفكري، لتكون أكثر تماساً مع معاح الحداثة والتقدم في العالم، مقارنة بحال الأنظمة والمجتمعات في معظم دول العالم الثالث ولا يبدو ان الاتراك، نعمانييهم واسلامييهم، في وارد التحلي عن هذه المكاسب، مهما كانت محدودة

كيف نصل إلى تركيا؟

سعد طرق الوصول إلى تركيا

١ - بالمعرفة أولاً: نحن العرب، نتعامل مع تركيا مثلما تعاملنا في السابق، وحالياً، مع اسرائيل. انتطرناهم من الشرق معاً، ومن الغرب نتعامل مع الجوار عمومًا، مثلما يتعامل نظامنا مع خطط تنمية دون توفر احصاءات ومعصيات دقيقة فتكون النتيجة الحتمية لا شيء

إن مسكلتنا في التعامل مع الآخرين مشكلة حضارية أولاً وأخيراً لا نعرف شيئاً عن تركيا ولا عن ايران ولا حتى عن اسرائيل والمعرفة هنا هي معرفة حقيقية، لا مقاربات برأية أقرب إلى الانطباعات السياحية، وما تقتضاه وكالات الانباء منها إلى البحث الجدي

اعرفه مستويات تبدأ بالترجمة والتوثيق، وتمر بالمحس والتحليل وتنتهي إلى حلاصات ترسيدية، يستفيد منها صانعو القرار وهذه كلها تمر عبر مراكز الدراسات المستقلة أو تلك التابعة للجامعات دون معرفة سبيع المحتمع ومذاهبه واعراقه ومصطلماته وهيئاته المدنية وحساسياته واتجاهاته وآليات

علاقاته الداخلية وعوامل تحالفاته الخارجية، ومكان القوة والضعف في اقتصاده، وما إلى ذلك، دون معرفة كل ذلك لا يمكن أن نفهم تركيا وبالتالي لا يمكن تحديد تصور دقيق لكيفية التعامل معها أو حتى مواضعها المسكلة عندنا، حصاريه تتصل بآليات الوصول إلى المعركة، وسيوية تتضمن بليات اتحاد القرار وارتباط ذلك بمسألة الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان

٢ . بتحديد آليات التواصل مع تركيا

باعتناء تبادل بعض الريارات المحدودة على صعيد رسمي، تكاد المبادرة المنتظمة خيار الآخر معدومة، كما من جاسا كذلك من جانب الأتراك تتم اتقاءات الثنائية عادة في إطار عضوية الطرفين في منظمات دولية (امم متحدة مبصرة المؤتمر الاسلامي) وما حلا ذلك يمكن القول أنه لا توجد علاقات طبيعية بين العرب والأتراك

وتبدو الصورة أكثر قتامة حين تنعدم المبادرات كذلك على مستوى المؤسسات الأهلية والمدنية الجامعات، ومراكز الدراسات، وسائل الاعلام، النقابات، جمعيات المراه، عرف الصناعة التجارة، الاندية الرياضية، اتحادات الكتاب، الفن والمسرح والسينما والرسم الخ

وهي ظل التوترات السياسية بين الانظمة، فإن المبادرة على صعيد المؤسسات الأهلية والمدنية الألفة الذكر، وبما تملك من طاقات وبعيداً عن القيود، هي أكثر من ضرورة لتبادل الأفكار والرؤى، وأكثر قدرة على أن تكون أطراً فاعلاً بتأسيس علاقات تعاون بعيد المدى بين المجتمعين التركي والعربي

٣ . بتحديد المصالح وعوامل الجذب

أن عالم اليوم هو عالم تسوده قيم القوة والمصالح، لا الأحلام والنظريات الحالية وهي حين حد قوى متباينة الانتماء لدهيني ولعربي والديمي، تتجاوز عوامل التفرقة لتؤسس اتحادات وتكتلات اقتصادية وسياسية، يرى أنه على الرغم من كل عوامل الجغرافيا والتاريخ، فإن الميزان التجاري مثلاً بين تركيا والعرب دون أفاقه المحترمة خاصة بعد حرب الخليج الثانية، وتبدو الصورة

أقل تفاؤلاً إذا جددنا مادة النفط وانعاز الطبيعي منه

إن العرب، بعملاً وفاراً وسوقاً، حاجة تركية وتركيا تصبغاً ومياها، حاجة عربية لكننا مطالبون أكثر بإظهار مكاس الصدب هينا، بما يشعر تركيا انها تستطع الاستعادة مناً، على أكثر من صعيد وكذلك الأمر بالنسبة لاستفادتنا من تركيا إن التأشير على الطاقات الكامنة عندنا وعدد تركيا، وإظهار عوامل الحذب المتبادلة، وتحديد آليات تعاون سائبة، هو أكثر من ضرورة لتقارب وبتكامل

٤ - التضامن العربي

تستعيد تركيا كثيراً من عوامل الانقسام بين العرب وأكثر ما تخشاه تكتل العرب في موقف موحد حيال قضايا تكون هي طرفاً فيها ومع أن بعض العرب (سوريا نجدداً) يدرك جيداً هذه البقطة، وقام بمحاولات باححه لدى جامعة الدول العربية بهذا الخصوص، إلا أن التحالف السياسية بين الدول العربية ما زالت تؤثر سلباً على ماعة الموقف العربي حيال تركيا الأمر الذي يشجع الاحيرة على التماذي في علاقات مع اسرائيل وفي استباحة شمال العراق وهي تهدد سوريا

* * * *

ما كان العرب اعداء لتركيا، وليست تركيا سرائيل أخرى

نحن مدعوون، لكي نعرب بعضنا البعض، ولكي يفهم بعضنا الآخر، حتى نستطيع البقاهم لاحقاً فالتعاون والتكامل

ومسؤولية العثور على أنتاج السبل لتحقيق هذه «الاحلام»، تطال الجميع، ودونها ترب طويل وشاق لكن، على الأقل، لنبدأ، ولا بد أننا سنصل ويحب أن يصل

محمد نور الدين

بيروت

المفصل الأول

جريدة خديسات

الكمالية والأوروية بعد ٧٥ عاماً على اعلان الجمهورية

في العام ١٣٥٧، وضأت أقدام الحود الأتراك العثمانيين أرض جزيرة غاليبولي^(١) بقيادة سليمان ماسنا أكبر أولاد أورخان الأول، معلنةً بداية مرحلة جديدة لن تنتهي بعد ستة قرون بتفكك السلطنة هي أثر الحرب العالمية الثانية بل سيستمر، بقوة والتباس، وحتى يومنا هذا تصب عنوان العلاقات التركية - الأوروبية

احتل الأتراك لأول مرة أرضاً أوروبية واستمر التوسع بعد ذلك ما يريد عن قرن لكن دون أن يبير من المخاوف العميقة والشعور بالخطر الداهم ما أثاره الحدث التاريخي الذي كان إيذاناً متحوّل كبير في موازين القوى على الساحتين العالمية والأوروبية، ألا وهو الاستيلاء على القسطنطينية عام ١٤٥٣

قبل القسطنطينية، كان التوسع التركي محدود غزوات متصلة بالجغرافيا، وإن سقطت القسطنطينية لأسرابت الأعناق وقرع نواقيس الخطر وتأسجت المشاعر لدينية والدعوات إلى حروب صليبية جديدة

من هنا بدأت حكاية تركيا والأتراك مع أوروبا والأوروبيين

قبل العام ١٤٥٣، كانت أوروبا مصطلحاً جغرافياً وبعد فتح الأتراك (من الصروري هنا القسور- المسلمين) للقسطنطينية أصبحت أوروبا مصطلحاً سياسياً وحضارياً وثقافياً ودينياً (٠)، يقول الوزير الفرنسي السابق جان

(١) انظر محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل - بيروت، ١٩٧٧،

فرنسيو دينيو في كتاب له بعنوان «الذي اومن به» الذي صدر عام (١٩٩٦) «رغم ٥٤١ عاما مرت، فإن محي، تركيا والأتراك، ومعهم الاسلام ووصولهم الي العارة الأوروبية، واستيلاهم على اسطنبول ووصولاً الى انوار فيينا، وسيطرتهم على الامبراطورية الرومانية الشرقية، ومركز الكنيسة الأرثوذكسية، هو أمر لم يهضم في دأخلنا ولم يُقبل» (٢)

١ - الإدراك الأوروبي في المرحلة العثمانية:

اظل الخطر التركي الاسلامي على أوروبا في مرحلة كانت الحروب الصليبية على وشك لفظ أنفاسها الأخيرة، وما أسست هذه الحروب من علاقات ومساخر عدوانية محسوسة ساندت بين الشرق والغرب، كان لا يزال طازجا وقويا حين وصلت الطلائع التركية إلى شبه جزيرة البلقان، فكان الإدراك الأول المتبادل بين المجتمع التركي والمجتمعات الأوروبية استمرارا طبيعيا للإدراك السياسي الاسلام في مواجهة المسيحية هذا الإدراك الذي طبع «المرحلة» الأوروبية من تاريخ تركيا، فكانت الحروب العثمانية هي دورها «صليبية» الاسلام في اتجاه معاكس لكن أوروبا الحارجه مهرومة ومدهكة من دورها في الشرق الاسلامي، كانت عاجزة عن وقف التمدد التركي الاسلامي الذي وصل أوروبا عند حصاره فيينا عام ١٦٨٣ م

بعد ذلك الوقت، والتاريخ يحمل عبر أحصاه عقوده وهرومه، ما لم تكن أوروبا قيادرة على طيقه ودفعه السبا الحائي نوحا بولس الساسي عقب عام ١٩٨٢ في ساحة فيينا محاطا بالحسود وسحبيا، فطال الدفاع عن فيينا في الدفتر الثلاثماية لنهر الاقتراك عن اسوارها

لم تكن لدى أوروبا حينها وحده عرقية او وحده لغوية او وحده دينية،

(٢) «بأن تكمران اسمايل الملقب في السياسة الخارجية التركية «بازر» سنة ١٩٩٦»
«بومبات تركيا» العدد ١٩٩٥، ١٩٩٦ (باللغة التركية)

وهي إلى الآن لا تملك مثل هذه الوحدة لكن ذلك لم يحل دون قبول أوروبا مجموعات معاصرة عرقياً وبعوياً وعدت إليها في فترات سبعة من حرح الغارة مثل البغار والمجريين والفينديين، وحين قدم الأتراك كان انقض قاطعاً اراء قبولهم فقامت حبهات وتحالفات (لا تلغي هذه القاعدة ،الأحلاف السياسية والعسكرية التي سيجتها اسطغنون مع أطراف أوروبية ضد أخرى مثل تحالفها في القرن السادس عشر مع الإنكليز والهولنديين ضد أسرة هابسبورغ، ودعم الأتراك للبروتستانت ضد الكاثوليك في القرنين ١٦ و١٧م غير ذلك) لمحاربة الأتراك

الفارق بين البغار والمجريين والفينديين وبين الأتراك أن الأولين كانوا قسيس قنومهم إلى أوروبا، مسيحيين بينما جاءها الأتراك وهم مسلمون وعلى هذا مما كان ممكناً على صعيد الاندماج بين البغار والمجريين والفينديين وبين الأوروبيين كان مسيحياً على صعيد قبول الأتراك جزءاً من المجتمعات الأوروبية فالإدراك الاساسي كان إدراكاً حاداً يتكىء على العامل الديني وقد ساهم في تأكيد الدور الذي لعبه هذا العامل في العلاقة بين أوروبا والأتراك أمران

الأول رؤية متطوري أوروبا إلى الاسلام نفسه فقد نظر مسيحيو أوروبا إلى الاسلام باعتباره ديناً منافساً يشكل خطراً على الهوية المسيحية الأوروبية فعملوا دون كلل أو ملل حتى استطاعوا إحراج المسلمين من الأندلس وحين جاء الأتراك، كانت روح المواجهة هي نفسها، وساهم في تحريرها المعكرون الأوروبيون فيها هو فولتير الثورة الفرنسية يصف النبي محمد (ص) بأنه مستبد دين متعصب، وها هو الأصولي والمحدد مارتر لوتر يرى في الاسلام حركة عصف مضادة للمسيح، وديناً مفلتاً على العقل والمنطق، فيما يتهم ارنست رنان الاسلام بأنه لا يتسجم مع العلم، والمسلمين بأنهم ليسوا أهلاً لتعلم أي شيء أو الاقتناع على أفكار جديدة ولا يصرح لسيير تسارلر اليوب عن الدين يصفون القرآن والاسلام بأشهما معادين للتقدم والحضارة

أما الأمر الثاني الذي ساهم في تعزيز هذه الصورة، أو كان في أساسها فهو أن الأتراك أنفسهم منذ بدايتهم وحتى وقت متأخر جداً من تاريخهم، كانوا إسلاميين قبل أن يكونوا أتراكاً، وفتوحاتهم الأولى كانت مباشرة في بلاد مسيحية في أوروبا. لم تأتِ المصادر التاريخية بما يجعل السلالة العثمانية محتلة من تلك الأموية أو العباسية أو المملوكية، لجهة أن الدولة التي أنشأتها هي دولة إسلامية لا دولة تركية، وبالتالي فهي استمرار للأسر الحاكمة التي قد تكون عربية أو قوقارية أو كردية أو تركية. وكان الشعور التركي (القومي بلغة عصرنا) غائباً حتى عن النخبة حتى العادات التركية كانت نوعاً من الهولكلور^(٣).

كان التوحد التركي مع الإسلام قوياً جداً إلى درجة أن الأوروبي كان يقول من الأوروبي الذي يدخل الإسلام أنه «تترك» بمعنى أسلم. كانت كلمتها تركي ومسلم تعنيان بالأوروبي شيئاً واحداً بحيث أنه إذا كان ممكناً القول بوجود «عربي مسيحي» فإنه غير ذي معنى القول بوجود «تركي مسيحي»، فالتركي والمسيحية لا يجتمعان.

هذه الصورة السلبية، بمعنى الرفض، حيال الأتراك، شكلت هي المقابر عاملاً مهماً في تشكيل التاريخ الأوروبي الحديث تحت ضغط المستوطنات العثمانية، يقول اللورد أكتون، بدأ التاريخ الحديث لأوروبا، أي أن عامل التحدي والاستجابة، كان، في الحالة التي نقولها، منشأ الشعور بالهوية الأوروبية المشتركة، ولم يكن ذلك ممكناً لولا التحدي العثماني ومعظم الحسابات الأوروبية كان موجهاً ضد العثمانيين، العدو المشترك الذي بلغ هوية جديدة لأوروبا حورها الدين.

وكما توحد الشعور التركي بالشعور الإسلامي، توحدت في العلاقة مع الأتراك، الهوية الأوروبية بالهوية المسيحية حملت أوروبا شعورها وهويتها منذ

(٣) أحمد نوري يوربوسيف، سكان الهوية الأوروبية والهوية التركية، مؤتمر «تركيا وأوروبا»، انقرة ١٩٩٧، ص ٧١ (بالغة التركية)

فتح العسطنطينية، وعلى رغم الانسحاب التدريجي للاتراك عن أوروبا، واقتصار القسم الأوروبي من تركيا اليوم على مساحة جغرافية تشكل ٤ ٣ في المئة فقط من مساحة تركيا و٢٣.٠٠ في المئة فقط من مساحة أوروبا، إلا أن العامل التركي ما زال يقبع في قاع الروح الأوروبية، على رغم التحولات الحاسمة في العلاقات الدولية وموازين القوى الأوروبية^(٤)

٢ - جمهورية أتاتورك - الكمالية والأوربية

تمثل معاهدة لوزان، ٢٣ تموز / يوليو ١٩٢٣، تاريخ انولادة الثانية للدولة التركية، بعد الولادة الأولى عام ١٢٩٩ وما كان في عصر القوة والعظمة مستحيلاً، بل شير مطروح أصلاً، تحول بعد هزيمة الحرب العالمية الأولى وولادة الجمهورية في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٣، إلى «أمل» أو «احتمال» على الأقل بالعسة لأحد طرفي العلاقة، أي أن تكون تركيا جزءاً من أوروبا، جغرافياً وثقافياً وحضارياً، ولنقل حتى دينياً بمعنى تعطيل الاسلام كقوة محركة في المجتمع والسياسة

طبعاً لم تبدأ مسيرة الأوربية مع أتاتورك وما كان يعتبره البعض في تنظيمات ١٨٣٩ و١٨٥٦ وبستور ١٨٧٦ إلخ، مجرد إصلاحات لتجسير أداء الدولة ومنعها من الانفجار الداخلي، ومواكبتها للتقدم كان البعض الآخر، الغربي النزعة، يعتبره خطوات هي الطريق إلى أوروبا، إلا أن التحول نحو أوروبا بما هي قيم ثقافية وسلوكية بدأ عملياً مع مصطفى كمال أتاتورك، وإن لم تكن تجرية أتاتورك، هي كثير من نواحيها، تمت إلى الأوربية، هي عمقها المعروف آنذاك، سياسياً واقتصادياً وتحالفات

(٤) ما زالت تحتفل اليونان في مطلع كل عام براسي (١٤ أيلول / سبتمبر) - «يوم الأراضي المحتلة» وتلمي كامل المنطقة الأوربية من تركيا الحالية ممسلاً عن ساحل إرمير على بحر إيجه ومنطقة صرابرون ومحيطها عند سجن البحر لاسود

نظر أتاتورك إلى أوروبا على أنها النموذج محسوميا وشكلا وكان بذلك أول رعيم تركي يبنى الحضارة الأوروبية نهجا رسميا للدولة يقول أتاتورك «الحضارة التي يجب أن يبنوها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوروبا مضموناً وشكلاً. لأن هناك حضارة واحدة هي الحضارة الأهرية»^(٥) هي الحضارة الفاتدة، والحضارة الموحدة التي القوه والسبطرة على الطرفة، وحلج الانسان السعد والامة السدة وإن جميع امم العالم مسططرة إلى الامم بالحضارة الأوروبية لكي يؤمن لنفسها الحياة والاعتبار»^(٦)

وهو ما كان يردده في مطلع القرن العشرين مثل من المفكرين المرموقين أحمد مختار بقوله «إما أن تصبح عربيين، وإما أن تهلك» وعدد أمله بآورد بقوله «ليس هناك حضارة أخرى الحضارة تعني الحضارة الأوروبية»^(٧)

لكن مسططوره تركيا إلى أوروبا كانت تعني بالسنة لأتاتورك مسططورها الاسلام وحاول أتاتورك بهذا الهدف أن يسقط من يد أوروبا الغربية التي تأتت توحدها ضد تركيا الهوية الاسلامية لتركيا وبمسند ذلك في الأندلس من الأحرار التي تذكر منها

١ - حظر ارتداء الأرياء، التي يعكس مظهرها إسلامياً، ورجال الدين والمربوش والحباب، واستبدالها بالقبعة والسطلون وسال إلى ذلك من «ملاهم غربية»

٢ - على صعيد الثقافة استبدال الحرب العربي في ألقه البرشة بالحرف اللاتيني، وهي عملية تشعدي تباحها السكل لتمس عمق الثقافة والمردعية الفكرية

٣ - على الصعيد السياسي والديني العال، الاسلام دسا للدولة واستبداله بـ «الدين» الأوروبي الجديد العنصارية فحسلاً عن حظر مثل الدين، ألقا، إلى أن

(٥) سليم الحصص، أتاتورك مفكر تركيا وبنى نهجها الجديد، ١٩٦٠ القصة الأولى، ص ١١٠

مكان أو دار مسر، ص ٢٣٩

(٦) نفس المصدر، ص ٦٢ و٦٣

الطلاب الديني

نجحت تجربة أتاتورك في أحداث صدمة في المجتمع التركي وهي نظرة الآخرين. ولعل أتاتورك، هي ما أسخره خلال عهده القصير (رسمياً من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٨)، كان يظن أنه كافٍ ليكرر لتركيا «عصر تنويرها» صراع الدولة ضد الكنيسة (الجامع)، متجاهلاً الأبعاد الأخرى، الأساسية جداً، في ضوء عصر التنوير الأوروبي وهي الحريات والمبادرة الفردية وحركة المبادرة الاقتصادية فهم أتاتورك الأوربة من مضار خاص جداً يطرح علامات استفهام كبيرة حتى حول إيمانه بهذا الطريق بعله خطأ هنا وغالى هناك، لكن يمكن القول إن أتاتورك وحلفاءه، توقعت نظرتهم أني الحضارة الأوروبية عند حدود الإعجاب، دون محاولة جدية لتجسيد تلك خطوات حقيقية ومدى نقطة مهمة في فهم العلاقات المتسببة والمليئة بالشكوك المتبادلة بين أوروبا وتركيا والتي طبعاً مرحلة ما بعد الانقطاع مع الإسلام منذ العام ١٩٢٣، والتي تستحق بعض انتقيد

فهم أتاتورك العلمة على أنها استئصال الدين من المجتمع، وفهم أتاتورك القومي على أنها إنكار وجود المجموعات العرقية غير التركية

وما رآه أتاتورك في الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩، كان دافعاً لسلوك طريق اقتصادي تحكمه الدولة وتديره، محاكاة للاقتصاد السوفياتي الذي سلم حينها من الآثار المدمرة للأزمة الاقتصادية المذكورة

وحتى أوائل الثمانينات كان الاقتصاد التركي من أكثر الاقتصادات الموجهة مركزياً، وغير القابلة للاندماج في اقتصاد السوق. وكان ذلك كما سيُرى، عقبة أمام الاندماج التركي بأوروبا وأواخر السبعينات

أما الحرب فعبئت لأتاتورك حرباً الحط الأصلاحي الذي دعا إليه فيما لا يجد العلمانيون الأتراك اليوم، في الاتاتورية، كمرجعية أثيرة، ما يعودون إليه بالنسبة لمسألة الديمقراطية، إذ كانت مرحلة أتاتورك (وحليفه عصمت أيديز، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية) مرحلة دكتاتورية الحزب الواحد، حرب

النسب الجمهوري

حاولت الاتاتورية القطع مع الاسلام، ولكنها في المقابل لم تنجح، ولعلها لم تحاول جدياً، على الأقل في مرحلة اتاتورك نفسه، في التواصل مع أوروبا بقيمتها ومثلها وبضمها التي تؤمن بها، ولعل من عوامل الفضل القراءة المنقوصة، من جانب اتاتورك، للتاريخ الأوروبي، كذلك للتاريخ التركي لكن من الأهمية الإشارة، هنا، إلى أن تركيا ما بين الحربين لم تكن تتعامل مع أوروبا واحدة، سواء على الصعيد السياسي أو المؤسساتي إذ كانت أوروبا تشهد تمزقاً سياسياً هائلاً، تحول إلى حروب مدمرة

كما أن أوروبا كمشروع وكنموذج له تطلعات مشتركة وهوية محددة، تمويماً وسياسياً وفكرياً ومؤسسياً، لم تكن ببساطة موحدة ولم تكن تركيا اتاتورك بالتالي تحد محاطباً لها في أوروبا يمكن أن يشكل نموذجاً متكاملأ مابلاً للمحاكاة لذا كانت فكرة التغريب ومشروعه في تركيا، غير واصل في المعالم، وكان أمام اتاتورك أن يجرب على أكثر من صعيد فيكتسب مشروعه خصوصية فيها من الشرق الشيوعي والعرب الراسمالي والماضي العثماني في أن معاً

٣- ما بعد الحرب العالمية الثانية

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية، كان السبام العالمي يتشكل على قاعدة الثنائية القطبية التي تبلورت خلال السنوات القليلة التي تلت تلك الحرب الكتلة الشيوعية من جهة، والكتلة الغربية الأوروبية والأميركية من جهة ثانية

تركيا التي حاصت الصروب على امتداد سنوات وقرون مع جاراها اشمالي، روسيا القيصرية، استطاعت في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية التعايش مع النظام الشيوعي في موسكو، غير أن نمذد الكتلة الشيوعية إلى أوروبا الشرقية، كان مدعاة للقلق في أنقرة التي أصبحت مطوقة سمالاً وغرباً وسرقاً من دول شيوعية، ولكن هذا الوضع الجيوستراتيجي لتركيا سكل أيضاً عاملاً إضافياً، بل أساسياً لتقاطع مصالح الغرب ومصالح تركيا تحت أكثر من

معالجة أمنية واقتصادية وسياسية، وكان ذلك بداية مرحلة جديدة مهمة من تاريخ أوروبا، وكذلك من تاريخ تركيا. وبخلاف ما كان الوضع قبل الحرب العالمية الثانية، شهدت أوروبا الغربية (الغرب عموماً) مع انتهاء الحرب بداية تبرعم نظام يستبدل بصورة تدريجية، وينظم في مؤسسات أمنية واقتصادية وسياسية سيكون لها شأن عظيم في الصراع الدولي، وفي تأثيرها في العلاقات التركية مع أوروبا الغربية.

أسفرت الحرب العالمية الثانية عن ظهور كتلة شيوعية ضخمة تصمت تحت جناحها شرق أوروبا، باستثناء اليونان، إضافة إلى الاتحاد السوفياتي وأمام أوروبا الحارجة منهكة من حرب صروس أدت الولايات المتحدة دوراً حاسماً في ترخيص حوارات أوروبا العريسة، فكان دعم الدول الحارجة من الحرب، بل حتى توحيدها، هدفاً أميركياً لمواجهة المعسكر الشيوعي وارتكزت الرؤية الأميركية على ركبتين أساسيتين: الأمن والتنمية الاقتصادية وكان تأسيس حلف شمال الأطلسي عام ١٩٤٩ ومشروع ماريسال لانهاض الاقتصاد الأوروبي، وكذلك اقتصاد الدول التي تدور في لفلك الأميركي، مثل تركيا واليونان.

وحدثت تركيا في التطورات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية، فرصة ذهبية لتحقيق مشروعها الغربي، فانضمت أمياً إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢، وسعت منذ العام ١٩٥٩ لتكون جزءاً من المشروع الاقتصادي الجديد لأوروبا الذي أبصر النور في ما سمي السوق الأوروبية المشتركة العام ١٩٥٨ بعد توقيع اتفاقية روما (١٩٥٧) بين ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبور (٧).

وإذا كان موقع تركيا حيوياً للعرب، لتكون جزءاً من التحالف الغربي في مواجهة الشيوعيين، فإن تركيا نفسها الطامحة لتكون عضواً في النادي

(٧) أمين نسركجي، «تركيا واتفاقية الوحدة الجمركية والتوقعات»، بين تركيا، العدد ٢، دار / نيسان، ١٩٩٥، ص ١٧٤ (باللغة التركية)

الحضاري الغربي، كانت ترى أن عضويتها في المؤسسات الاقتصادية السياسية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) امتداداً طبعياً لعضويتها في المؤسسات الأمنية العسكرية الغربية (حلف شمال الأطلسي) وهذان استعدادان، الأمن والحضاري والاقتصادي، كانا يعنيان بالنسبة لتركيا اكتمال مسروعاتها الغربي

ولكن هذا تحديداً يقع سرّ العلاقة المتينة الأقرب إلى الغرب إلى تركيا وأوروبا في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبقدر ما كان السعد الأمني العسكري من هذه العلاقة واضحاً جداً، كان البعد الآخر، الاقتصادي السياسي، يقع في قلب العلاقة التي يحتلّ فيها التاريخ والثقافة والدين، لتشكل عوامل ما زالت حتى الآن عقبة كأداء أمام أن تكون تركيا عضواً شرعياً كاملاً في المشروع الحضاري لأوروبا الغربية، ثم في أوروبا الواحدة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الشيوعية

من اتفاقية أيفرة حتى انقلاب ١٩٨٠

انضمت تركيا رسمياً إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢ ليكون خطوة أولى في طموحها لتكون عضواً شرعياً في النادي الغربي الأوروبي، ثم كانت خطواتها الثانية والأهم على صعيد علاقتها بأوروبا عندما قدمت في ٣١ تموز / يوليو ١٩٥٩ طلباً لتكون عضواً شريكاً في السوق الأوروبية المشتركة التي كانت نواتها اتفاقية روما عام ١٩٥٧

وإذا كان الانضمام لحلف شمال الأطلسي أملته حزبياً الاعتبارات الأمنية في سياق التهويل بالخطر الشيوعي، فإن التنافس مع حارتها وعدوتها اللدود اليونان، كان حاسماً في الإسراع في تقديم طلب الانسراكة. وذلك بعد شهرين فقط من تقديم اليونان طلباً للانسراكة في المجموعة الأوروبية^(٨)

(٨) نيلز أربل، علاقات تركيا والاتحاد الأوروبي في الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، (انقرة ١٩٩٧)، ص ٩١ (باللغة التركية)

لقد كان مسؤولو الخارجية التركيّة يرون أن التنافس مع اليونان يقتضي بأن تكون تركيا عضواً في كل المؤسسات التي توجد فيها اليونان، حتى لا تستخدم هذه الأخيرة المؤسسات الدوليّة التي تسيطر فيها (والتي لا يشارك فيها تركيا) مبرراً ضد تركب وكان الهاجس الأمني لأوروبا يدفعها بترحيب بالطلب التركي على دعم المحاولات من التأثيرات السلبيّة للاقتصاد التركي النامي في الاندماج الأوروبي.

وافقت المجموعة الأوروبيّة على طلب السراكة اليونانية عام ١٩٦١، وبعد سنتين من تقديمه وافقت على الطلب التركي توقيع «اتفاق انقرة» في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٦٣

يلحظ اتفاق أنقرة كما الاتفاق مع اليونان حق كل من الدولتين في أن تكون عضواً كاملاً في المجموعة الأوروبيّة بعد ثلاث مراحل^(٩)

١ - مرحلة تحصيلية

٢ - مرحلة انتقالية

٣ - انحرار الوحدة الجمركيّة

مرت «مرحلة الأولى دون أي صعوبات أو مشكلات، فيما بدأت المرحلة الثانية، الانتقالية بتقديم تركيا في أيار / مايو ١٩٦٧ طلباً للمشروع فيها، وقد وقع على البروتوكول الإضافي في تموز / يوليو ١٩٧٠ لكن عقد السبعينات كان عقد ارتفاع أسعار لنقط وبداية افتراق أوروبا واليابان المتأثرتين بأزمة الطاقة، عن أميركا الأقل تأثراً وكان كذلك عقد بدايه الانفراج الدولي بين أميركا والاتحاد السوفييتي في ظل إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون وأثرت هذه التطورات في موقع تركيا في أوروبا، إذ قلّ اهتمام الأخيرة بالهواجس الأمنيّة لتركيا التي راحت تقسّرب أكثر من الولايات المتحدة كما أن التسايل في الديناميات

(٩) يوفيق سراج أوغلو، سراكة تركيا والمجموعة الاقتصادية الأوروبيّة، (اسطنبول ١٩٩٢)، ص ٢٢٩ وما بعدها (باللغة التركية)

السياسية والاقتصادية في أوروبا، وبين التصورات في تركيا، أحد يتسع ضيقاً
فسيفسافاً

وفي تركيا نفسها ظهر تياران افترقت وجهة نظرهما حيار للخطوة اللاحقة
مع اجموعة الأوروبية، التيار الأول^(١) تمثله الخارجية التركية، ويرى ضرورة
التعجيل في عملية التغريب والتكامل مع أوروبا أما التيار الثاني مكان يعكس
آراء الاوساط الاقتصادية التي خشيت من التأثيرات السلسلة في الاقتصاد
التركي في أي خطوة لتنفيذ الوحدة الجمركية التي لحظها اتفاق انقرة ١٩٦٢ .
وهذه الاوساط لم تكن معارضة من حيث المبدأ للوحدة الجمركية، لكنها كانت
تريد فترة تصفية بعيدة المدى وبالفعل طلعت حكومة بولنت أجاويد عام
١٩٧٨ من اجموعة الأوروبية مهلة اضافية مدتها ٥ سنوات قبل الشروع في
تتهدد الوحدة لجمركية وهنا دخلت العلاقات بين تركيا وأوروبا مرحلة من
الانتظار والجمود

في الوقت نفسه كانت اليونان ترى أن تجاوز مسكاتها الاقتصادية الناحية
من الوحدة الجمركية مع اجموعة الأوروبية لن يكون ممكناً إلا بالذهاب إلى
العضوية الكاملة فيها، وهذا ما حصل حين قُبلت اليونان عضواً كاملاً في
الجموعة الأوروبية عام ١٩٨١، أي أنه حين كانت تركيا تتبعد عن اجموعة
الأوروبية كانت يونان تمضي إلى المزيد من الاندماج فيها

كذلك حين أنهت اليونان حكم الطعمة العسكرية عام ١٩٧٤ ودخلت مرحلة
الديموقراطية، كانت تركيا تشهد اضطرابات سياسية أو حر السبعينات توجت
بانقلاب عسكري في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ سكل ضربة قاسية
لديموقراطية

وهنا بدأت تتهدم مسائل حقوق الانسان والحريات والديموقراطية على
المسائل الاقتصادية في العلاقة بين تركيا والجموعة الأوروبية وبينما كانت
أوروبا تفرص على الارتعاش واسبانيا واليونان تطبيق الديمقراطية شرطاً

(١) المصدر نفسه، ص ٩٥

أساسياً لقبولها في المجموعة، كانت تركيا تعتبر ذلك تدخلاً من أوروبا في شؤون تركيا الداخلية. كان الخلاف عميقاً ويقع في أساس رؤية كل طرف لمفهوم الحريات والديموقراطية.

في هذا الوقت جرى الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، وقامت الثورة الإسلامية في إيران، وكان ذلك مدعاة لتوثيق العلاقات بين أميركا وتركيا اللتين وقعت في النصف الأول من الثمانينات اتفاقات معوية عسكرية ومالية، كانت موضع ارتياح في انقره، لأنها كسرت العزلة التي واجهتها من أميركا ومن أوروبا بعد احتلال تركيا لقبرص عام ١٩٧٤. لكن هذه الاتفاقات التي كانت تقرب تركيا أكثر إلى واشنطن، كانت تبعدها أكثر عن أوروبا، ومع ذلك كانت عضوية اليونان الكاملة في المجموعة الأوروبية عام ١٩٨١ بين كل هذه التطورات، العامل الحاسم لعرقلة الطموح التركي المصفي في المشروع التغريبي فوقاً لنظام الساحلي للمجموعة الأوروبية، يحق لكل دولة عضو استخدام حق لنقص (الفيتو) حال أي مسألة. وبم تفوت أثينا الفرصة لاستخدام هذا الحق في كل صغيرة وكبيرة تتعلق بمحاولات تركيا تعزيز علاقاتها مع المجموعة الأوروبية. وأصبحت اليونان عميقاً، بوابة تركيا إلى أوروبا. ولما كانت هذه البوابة موصدة بإحكام، فقد انعكس ذلك توترات دائمة بين البلدين في أيحه وقرص وحول قضايا الأقليات فيهما.

الثمانينات وانقلاب الأولويات

وَأد انقلاب ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ الديمقراطية في تركيا، فحظر مجلس الأمن القومي جميع الأحزاب ورج برعائها في السجون أو وضعها في الإقامة الجبرية، وتكرس التدخل العسكري في الحياة السياسية من خلال دستور ١٩٨٢ الذي شرع مؤسسة مجلس الأمن القومي التي ترسم الخطوط الأساسية للسياسات التركية في الداخل والخارج. وشهدت استمانيات كذلك، ولا سيما منذ العام ١٩٨٤، معاودة السيطر المسلح للأكراد عبر حزب العمال

الكرستاني، وفُرضت حال الطوارئ، في المناطق الكردية، وجرت ملاحقه اتباع
الحلّ التسلمي الديمقراطي لمسألة الكردية

وواجهت المجموعة الأوروبية هذه الصورة القاتمة لحال الديمقراطية
والحرريات وحقوق الانسان سياسة متسدة ومتفدّة أسفرت عن تأجيل تنفيذ
بعض البروتوكولات الموقعة مع تركيا، لمالية منها خصوصاً، وتوالي وصول
وفود هيئتين وبعثات أوروبية للتحقق من أوضاع حقوق الانسان، وغالباً ما
كانت تقارير هذه الهيئات سلبية للغاية

مع العودة الحسولة للديموقراطية عام ١٩٨٣، تحسنت بعض الشيء العلاقة
بين تركيا والمجموعة الأوروبية، فأجمع محددات مجلس الشراكة بين الطرفين
عام ١٩٨٦. وذلك عقب انقطاع دام سنوات وحاول رئيس الحكومة التركية
ظهور عت أوردال الاستفاده من كوة النور التي لاحت، وتقدم بصوره مفاحنة في
١٤ نيسان / ابريل ١٩٨٧ بطلب للعضوية الكاملة في المجموعة الأوروبية، وكان
الدافع الرئيسي وراء تقديم الطلب استمرار الرغبة التركية الدعينة في المصى
قديماً في معسروعها التعريسي، وموضحة العامل اليوناني ومواكنته، وهو الذي
أكد دوره المؤثر جداً في عرقلة تقدم تركيا في اتجاه الاندماج في المجموعة
الأوروبية وأعاد وزير الخارجية التركي مسعود يلماز عام ١٩٨٨ التاكيد أن
تركيا «مثلاً هي عضو في مؤسسات عربية أخرى، يجب أن تكون عضواً في
المجموعة الأوروبية»^(١١)

استغرق درس الطلب التركي سنتين ونصف السنة وانتهى كما كان متوقعاً،
إلى الرفض بسبب عدم ملاءمة المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تعيشها
تركيا لهذه العضوية لكن تمّ اتحاد بعض التدابير التي تتيح التهيئة لاقامه
وحدة حمركية، فصلاً عن تعاون مالي وصناعي وتكولوجي بين الطرفين

مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي في نهاية ١٩٩١، شهد
المحيط الإقليمي لتركيا تحولات كبرى، وظهرت خيارات تمس مباشرة المصالح

(١١) المصدر نفسه، ص ١٠٣

التركيه، من ذلك استقلال دول آسيا الوسطى والقوقاز، ومعظمها من
المحتتمعات الناطقة التركية، وتجمعها مع تركيا روابط العرق والدين واللغة
والثقافة، فجزت محاولات لإقامة تجمع سياسي بين «الدول التركية» سعى إليه
بقوة طورغوت أوزال واعتقدت لذلك اجتماعات متعددة على مستوى الرؤساء
والوزراء^(١٢) غير أن عودة النفوذ الروسي، وتشاك مصالح «الدول التركية» مع
أكثر من جهة أخرى (أميركا وأوروبا وروسيا وإيران) حال دون تفعل أكثر
«للخيار التركي» (سبب إلى التعامل التركي) دون إهماله كلياً من جانب أنقرة
كذلك سعى أورل بفسه إلى إقامة تجمع اقتصادي للدول المطلة على البحر
الأسود^(١٣)، وعقد بدوره أكثر من اجتماع على مستوى القمة ولوزراء وانهيئات
المالية، لكن الخلافات السياسية بين أعضاء «مظلة التعاون الاقتصادي للبحر
الأسود» ما رانت عفة أمام قيام هذه المنظمة دور فاعل وأكثر تنسيقاً.

لكن اكتساف محدوديه اتفاق الخيارات الجديدة، دفع محدداً أنقرة في اتجاه
تحريك خيار الوحدة الجمركية خصوصاً أن الاتحاد الأوروبي قد أعد خطماً
لضم دول أوروبا الشرقية الشيوعية سابقاً إلى عضويته، الأمر الذي قد يؤثر
فرض الصمام تركيا في المدى المنظور إلى عضوية الاتحاد.

وبعد مفاوضات صعبة، أقر مجلس الشراكة الأوروبية - التركية اتفاقية
الوحدة الجمركية بين تركيا والاتحاد الأوروبي، على أن تدخل حيز التنفيذ
مطلع العام ١٩٩٦، وهذا ما حدث بالفعل^(١٤)

وإن اعتبرت أنقرة أن هذه الاتفاقية هي الخطوة الأخيرة قبل العضوية
الكامة، لم تحد في المقاس دول الاتحاد الأوروبي عنها سوى خطوة اقتصادية لا

(١٢) انظر تفاصيل ذلك في شؤون تركية، أعداد محمد نور الدين، العدد الثالث، تشرين
الثاني / نوفمبر ١٩٩٢، والعدد ١٤ سبتمبر ١٩٩٥

(١٣) انظر حول هذه المنظمة مجلة نقطة الاسبوع التركية ١٨ - ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٩٤،
وصحيفة جمهوريت ٩ تموز / يوليو ١٩٩١

(١٤) انظر فصل الوحدة الجمركية من كتاب تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع
الحيوات، محمد نور الدين، (بيروت: دار رياض الرئيس للنشر، ١٩٩٧)

علاقة لها بشروط انضمام تركيا إلى الاتحاد. وقد نص اتفاق الوحدة الجمركية على تقديم مساعدات مالية تعاضد الملياري دولار إلى تركيا لدعم بعض الصناعات وتمكينها من المنافسة، كان «الفيتو» اليوناني حائزاً لعرقلة تنفيذ البروتوكول المالي. بحيث إن تركيا تحسّر سنوياً من جراء الوحدة الجمركية ما لا يقل عن ٢ - ٢ مليارات دولار سنوياً، ما أثبت عدم عدالة هذه الوحدة، وحرك مجدداً لدى العلمانيين، قبل الإسلاميين، انتقادات حادة وداعية لإعادة النظر على الأقل في بعض شروطها المتحصنة بحق تركيا.

غير أن الحدث الأهم في مسيرة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، كان اجتماع دول الاتحاد الأوروبي على مستوى القمة في لوكسمبور في ١٢ و ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨، والذي أقرّ خطّة تهدف إلى ضم إحدى عشرة دولة أوروبية شيوعية سابقاً إلى عضويته، وذلك على مرحلتين، الأولى تبدأ في نيسان / أبريل ١٩٩٨ مع كل من استونيا والمجر وبولوسا وتشيكيا وسلوفاكيا وقبرص الجنوبية أما المرحلة الثانية، فتشمل تقويم مدى جاهزية خمس دول أخرى للعضوية، هي بلغاريا ورومانيا وليتوانيا ولاتفيا وسلوفاكيا^(١٥).

واللافت أن تركيا لم تدرج على لائحة الانتظار في هاتين المجموعتين، ولم تدل حتى مجرد وعد بالتباحث معها في مرحلة لاحقة حول إمكان انضمامها للاتحاد الأوروبي. وكان رد فعل تركيا عصبياً حاداً، وتمثل في مقاطعة اجتماعات مجلس الشراكة وتجميد مساعيها في كل الاجتماعات التي تعقدتها مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والتي تشارك تركيا في عضويتها، وإعلان خطوات لاتحاد فيدرالي مع قبرص الشمالية التركية وبدا من الخلافات الحادة والاتهامات المتبادلة بين الطرفين أن طريق تركيا إلى أوروبا، والذي بدأ منذ عهد «التنظيمات»، قد وصل بالفعل إلى طريق مسدود.

(١٥) انظر صحيفة جمهوريت ١٤/١٢/١٩٩٦

٤ - عوائق الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي

حدد مروتوكول أنقرة ١٩٦٣ الهدف النهائي له أن تكون تركيا عضواً كاملاً للمجموعة الأوروبية وبعد مرور ٢٥ عاماً، تبدو تركيا معيبة جداً عن بلوغ هذا الهدف، في حين أن عدداً من الدول الأخرى استطاع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، على رغم تأخره الرسمي في طلب ذلك، مثل إسبانيا والبرتغال وغيرهما، بل إن دولاً بالكاد انتهت حقبتها الشيوعية، في طورها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي خلال السنوات القليلة المقبلة فيما تركيا غير موحدة حتى على لأتحة الانتظار

بعد مروتوكول أنقرة وحتى أواخر السبعينات، وتحديداً في العام ١٩٧٨، كانت علاقات تركيا مع السوق الأوروبية المشتركة طسعية، وتركز حول البعد الاقتصادي ومحوره الوحدة الجمركية غير أن انقسام الأتراك أنفسهم حول هذه اسقطة دفع حكومة بولنت أجاويد عام ١٩٧٨ إلى طلب تأجيل اببت بمسألة الوحدة الجمركية خمس سنوات وتزامن ذلك مع تطورات مهمة داخل تركيا، أبرزها الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠، والصمات التي استهدفت اليسار والأكراد خلال الثمانينات، الأمر الذي أخرج العلاقات التركية - الأوروبية من محورها السابق الوحيد، الاقتصادي، لتظهر متشعبة في اتجاه أكثر من محور مثل الديموقراطية والحريات وحقوق الانسار، بما في ذلك حق الأكرا في التعامل معهم كأقلية، فضلاً عن بروز أكبر لمشكلات خارجيه كانت موجودة منذ السبعينات، مثل قضية قبرص واحتلال تركيا لقسمها الشمالي عام ١٩٧٤، والنزاعات الدائمة مع اليونان حول أكثر من قضية، ولكنها لم تكن تظهر على الأقل كشائبة في اسلاقات التركية مع المجموعة الأوروبية

ومعد طي ملف «الوحدة الجمركية» أواخر السبعينات، بدأ يتوالى «تفريخ» العوائق التي تحول دون الانضمام الكامل لتركيا إلى المجموعة الأوروبية حقوق الانسار والديموقراطية والحريات ومشكلة قبرص والخلافات مع اليونان، فضلاً عن المشكلات المزممة للاقتصاد التركي، مثل التصحم والبطالة والعجز الفخاري إسج، إلى أسباب أخرى كان يحري التطرق إليها تلميحاً مما هي

حقيقة الأسباب التي تحول دون أن تكون تركيا عضواً كاملاً في الاتحاد الأوروبي؟

سوف نحاول هنا إيجازاً أن نرى ما يسار إليه من أسباب حقيقية أمام انضمام تركيا إلى أوروبا، وذلك على النحو التالي

١. عدم الاستقرار الاقتصادي

تسم الاقتصاد التركي حتى أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات بمرورية شديدة وبسيطرة القطاع العام بصورة قوية على معظم المؤسسات الانتاحية. وعندما كان طوغروب أورال رئيساً للجنة تخطيط الدولة عام ١٩٨٠، بدأ الاقتصاد التركي مسيرته نحو التحرر والاندماج في اقتصاد السوق العالمي المتمثل بصورة أساسية في اقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (مخطط) وبالفعل حققت التجارة التركية مع هذه الدول معدلات كبيرة بلغت (لجهة الواردات) في مطلع ١٩٩٧ نسبة ٦٧ ٨ في المئة، منها ٥٢ ٨ مع دول الاتحاد الأوروبي، بينما لم تتعد الواردات من العالم الإسلامي إلى ١٤ ٢ في المئة (١٦) وبلغت نسبة صادرات تركيا إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٥٥ ٧ في المئة من محمل صادرات تركيا منها ٥٤ ٤ في المئة إلى الاتحاد الأوروبي في مقابل ١٦ ٥ في المئة صادرات إلى الدول الإسلامية (١٧)

على الرغم من كل ذلك، فإن دول الاتحاد الأوروبي ترى خطراً كبيراً في الاقتصاد التركي يحول دون استحداثه لتطلعات العضوية الكاملة في الاتحاد، ومن تلك سببه التضخم العالي التي راح في السنوات الأخيرة بين ٦٠ و ١٥٠ في المئة، وبسببه البطالة الكبيرة التي تقدر بـ ١٥ ٢٠ في المئة (٤) ملايين عاطل عن العمل)، والاضلال في توزيع الدخل بين الطبقات والمناطق ولا بد لتدليل هذه العيوب من رصد مبالغ مالية ضخمة لا تقل عن ١٥ مليار دولار

(١٦) هيئة تخطيط الدولة، مؤشرات اقتصادية أساسية، أيلول (أغسطس) ١٩٩٧، ص ٥٧ (بالغة التركية)

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٩

لسنوات طويلة، وهذا يعني أن تركيا ستضيق يدها على ٦٠ في المئة من صناديق الدعم والمساعدات الأوروبية^(١٨)، وهذا ما لا تقدر عليه أوروبا في حل المساعدات المطلوبة لدولها الأعضاء ولدول مرشحة للانضمام إلى عضويتها

ب - التضخم السكاني

تشير مصادر الاتحاد الأوروبي إلى أن عدد سكان تركيا في حال استقرت نسبة التكاثر السكانية، سيبلغ ١٥٠ - ٢٠٠ مليون نسمة خلال القرن الواحد والعشرين^(١٩)، وستكون تركيا بالتالي البلد الأكثر كثافة سكانية بين دول الاتحاد، وسيكون لها نفلٌ سياسي يوازي كثافتها السكانية في البرلمان واللجان الأخرى، وبغلق النفل الذي تتمتع به الآن كل من ألمانيا وفرنسا فضلاً عن ذلك، سيكون أمام الأتراك حرية التنقل والاقامة، ما يرجح «احتلال» ما لا يقل عن عشرة ملايين تركي أوروبا خلال القرن الواحد والعشرين، الأمر الذي يفاقم بصورة حادة مشكلة البطالة الموجودة أصلاً في دول الاتحاد الأوروبي، والتي تقدّر - ٢٠ في المئة^(٢٠) وتعتبر ألمانيا المعارض الأول لانضمام تركيا، إذ يعيش على أراضيها ما لا يقل عن مليوني تركي، فيما وصل عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا عام ١٩٩٤ إلى ٤ ملايين، خصوصاً بعد توحيد الألمانيّتين، الأمر الذي جعل الأتراك هدفاً مفضلاً لحملات الكراهية ضد الأجانب في ألمانيا، كما هي دول أوروبية أخرى، فضلاً عن أسباب سياسية تتعلق بالتنافس بين البلدين في اسلقان^(٢١)

(١٨) محمد علي بيرتد، «سبب لصوف أوروبا من تركيا» صحيفة صباح التركية

١٩٩٧/٣/١٧

(١٩) المصدر نفسه

(٢٠) سامي الساي، «هل تريد تركيا أن تكون أوروبية؟» صحيفة ميلانييت التركية

١٩٩٧/٣/١٥

(٢١) ملتم سنامحي، «كيف تتشكل سياسة ألمانيا حيال تركيا؟» مجلة نقطة الأسبوعية

التركية، العدد ٨٣٣ - ٢٥ - ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٨

ج - الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان

ذكرنا أن البعد الاقتصادي كان غالباً على العلاقات بين تركيا وأوروبا حتى نهاية السبعينات لكن مع استمرار الانفراحتات في العلاقات الدولية، ثم انقلاب ١٩٨٠ العسكري، تقدمت مسائل مثل الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان على ما عداها في علاقات الطرفين، فانتقدت لجان الاتحاد الأوروبي التي كانت ترور تركيا باستمرار، أوضاع حقوق الإنسان، والتعذيب الذي يمارس ضد السجناء، والملاحقات والاعتقالات لأسباب فكرية، وفرض حال الطوارئ في المناطق التي تشهد كثافة سكانية كردية، وخطر الأحزاب، وتقييد انشطارات ذات الطابع الديني أو العرقي، لكن غالباً ما ارتبط الحديث عن حقوق الإنسان في تركيا بالمسألة الكردية، وحق أكرادها في سيل حقوق ثقافية وسياسية وقد لمج بيان قمة دول الاتحاد بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٧ إلى الأقلية الكردية عبر دعوته أنقرة إلى «إظهار الاحترام للأقليات وحمايتها»^(٢٢)، وهو ما كانت أنقرة وما زالت تعارضه بشدة، نظراً لارتباط ذلك بوحدة الكيان ومفهوم وحدة الأمة، حيث الجميع أنه واحدة هي الأمة التركية، ولا وجود لأقليات سوى ما نصت عليه معاهدة لوزان من أن الأقليات هي تلك غير المسلمة، أي أقليات دينية، مثل الأرمن واليونان واليهود. انطلاقاً من ذلك تعتبر أنقرة أن الحديث عن أقليات عرقية مثل الأكراد (أو العرب أو الألبان أو الشركس... إلخ) إنما يستهدف الوحدة التي لا تتجزأ للكيان بل إن الرئيس التركي سليمان دميريل ذهب في مطلع أيار / مايو ١٩٩٥ إلى اتهام العرب علانية بأنه يريد تقسيم تركيا وعالمياً ما كانت دول لاتحاد الأوروبي تأسف لتسجل الجيوش المباشرة في الشأن السياسي، معتبرة ذلك انتقاصاً من الديمقراطية، إحدى القيم الأساسية في الحضارة الغربية، من إن البرلمان الأوروبي وصف النظام التركي في نيسان / أبريل ١٩٨٥ بأنه «نظام الإرهاب الدموي»^(٢٣) ولم ينكر رئيس الحكومة

(٢٢) صحيفة جمهوريت التركية ١٤/١٢/١٩٩٧، ص ١٥

(٢٣) احسان داعي، حقوق الإنسان وعملية الديمقراطية، مؤتمر «تركيا وأوروبا» (انقرة،

١٩٩٧)، ص ١٢٨ (بالغة، لتركيا)

طوغرغوت أوزال في حربه ذلك بقوله «إن ما نحتاجه ويضمن العنصرية في المجموعة الأوروبية هو تقوية الديمقراطية وتوسع احترام حقوق الإنسان» (٢٤) ومع أن تركيا حاولت تعديل الكثير من الدستور والقوانين في اتجاه تعزيز الحريات وحماية حقوق الإنسان إلا أن دول الاتحاد الأوروبي لم تعد ذلك كافياً، فيما تشير تقارير منظمة العفو الدولية إلى تراجع حطير على هذا الصعيد، بحيث إن تركيا كانت تعتبر عام ١٩٩١ من الدول التي تتمتع بـ «نصف حرية» وتراجعت عام ١٩٩٢ إلى «الأقل حرية» فيما حلت عام ١٩٩٦ في المرتبة ٦٦ من أصل ٨٨ دولة، مع وجود ٣٨٦ صحافياً معتقلاً (٢٥)

إن مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان ما زالت تحتل أولوية في علاقات الاتحاد الأوروبي بتركيا، وسأنا المجلس الأوروبي في ١٢/١٢/١٩٩٧ أعاد التأكيد على ضرورة أن «تواصل تركيا إصلاحاتها السياسية وحرص التطبيقات في مجال حقوق الإنسان إلى مستوى معايير الاتحاد الأوروبي» (٢٦)

د - المسألة القبرصية والعلاقات مع اليونان

شهد العام ١٩٦٠ إقامة جمهورية قبرص ذات المجموعتين الطائفتين ايونانية والتركية وبصمات كل من انكلترا وتركيا واليونان (٢٧)، بحيث لا يمكن تعبير صيغة الدولة دون موافقة الأطراف الصامتين بالاتفاقية الانقلاب العسكري الذي استهدف رئيس الجمهورية المطران مكاريوس عام ١٩٧٤، واندعوة لتوحيد البلاد مع اليونان، استدرجا التدخل العسكري التركي في تموز / يوليو ١٩٧٤ واحتلال القسم التركي الشمالي في الجزيرة، ومنذ ذلك الوقت صارت المسألة القبرصية إحدى عفتب العلاقات بين تركيا ودول المجموعة الأوروبية التي تضع اسهام القوات التركية من الجزيرة من جملة

(٢٤) انصدر نفسه، ص ١٤٣

(٢٥) صحيفة ميليت ١٢/١٢/١٩٩٦

(٢٦) صحيفة جمهوريت ١٤/١٢/١٩٩٧

(٢٧) انظر عسان حطيط، قبرص الوجه الآخر للقضية، (بيروت ١٩٨٧، الطبعة الأولى) ص

الشمروط التي بموجب على أنقرة تدليلها لقبولها عضواً في الاتحاد الأوروبي ولا يمكن فصل المسألة القبرصية عن محصل علاقات تركيا باليونان، بل هي (قبرص) إحدى متفرعات هذه العلاقة وتحتلف أنقرة مع أثينا كذلك حول حدود المياه الإقليمية في بحر إيجه والبحرف القاري فيه، والمجال الجوي، كما حول وضع الأقنية التركية في سماء شرق اليونان (نراقيا اسعربية)، ووضع لبطيركية الارثودكسية في اسطسول وكادت الخلافات بين البلدين تتطور أكثر من مرة إلى نزاع مسلح شامل بينهما

ويصر الاتحاد الأوروبي على حل النزاع بين تركيا واليونان قبل قبول تركيا في عضويته، ويدعو إلى إحالة الخلافات إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي وهو ما تعارضه أنقرة وجاءت مسألة بدء المحادثات بين الاقتصاد وقبرص الجنوبية حول العضوية في الاتحاد الأوروبي، لتقويع التوتر بين تركيا واليونان، كما بين تركيا والاتحاد الأوروبي، إذ أن تركيا تعتبر هذه الخطوة تمهيداً لإقامة وحدة غير مساسره بين اليونان وقبرص الجنوبية من خلال الاتحاد الأوروبي، وهي تهدد بإقامة وحدة مع قبرص الشمالية التركية كخطوة مضادة وهي صوء الخلافات التاريخية والجغرافية والسياسية المراهنة بين تركيا واليونان فإن اللاعب اليوناني الذي يحق له استهداف «الفيثو» هي المجلس الأوروبي، يشكل إحدى العقبات الأكثر تعقيداً أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

هـ - الاختلاف الحضاري

يرى كثيرون من الأتراك أن قائمة المعوقات أو الشروط التي يصعبها الاتحاد الأوروبي أمام انضمام تركيا إليه هي تعجيرية، بل أكثر من ذلك مفتوحة ولا نهاية لها وفي كل مرحلة كان الاتحاد الأوروبي يصعب شروطاً جديدة بحيث من المتعذر معرفه ما يريده الاتحاد الأوروبي من تركيا بدقة وتنعكس مواهب الاتحاد الأوروبي حبيب أمل كبيرة لدى النجدة الأتاتورية العلمانية التي ارتصت العطف مع الماضي الإسلامي لتركيا وضع محيطها الإسلامي الحالي من حل الدحول في «المسئقي» الحضاري الأوروبي وعلى رغم مرور ٧٥ عاماً على انتمجسه «العثمانية» لتركيا، يعد «الكماليون» أنهم ما زالوا خارج النادي

الأوروبي بعيداً عن «الحلم» الذي طالما تطلعوا إليه وتفتح الشروط الأوروبية الكثيرة السحبة الكمالية إلى السحب عن «حلقة مفقودة» في العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي

وبعيداً أيضاً عن هذه الحلقة إلى محمل ماضي العلاقات بين الطرفين منذ مبدأ الدولة العثمانية وحتى اليوم والإسلاميون في تركيا الذين يرون أن أوروبا ترفض تركيا لأنها دولة مسلمة، لم يعودوا وحدهم داخل دائرة هذا التفكير، بل إن العلمانيين الأتراك يلحسون إلى ذلك بين العبيد و الأحرار، ويصفون الاتحاد الأوروبي بأنه نادر للمسيحيين فقط، وبن لم يتحلوا عن طموحهم التفريجي، لأنه يشكل أحد الأسس التي قامت عليها فلسفتهم، وانهياره يدفع هذه الفلسفة إلى الاهتزاز

«لو أخرجنا كل القرائن وهمما كل الجوامع، فسندقى في عين أوروبا عثمانيين والعثمانيين يعني الإسلام تراكم صلاحي وخطر وعدو» هذا الكلام للمفكر التركي حميل ميريس (عام ١٩٧٩)، قد يعكس جانباً أساسياً من الحقيقة، لكنه يكتسب صدقية أكبر حين يرد على لسان الأوروبيين أنفسهم

كثيرة هي العبارات والآراء التي ترد على لسان مفكرين وساسة أوروبيين (وأشهرهم الرئيس السابق بلحة الأوروبية جاك ديلور) وتعكس الاختلاف الحضاري والثقافي والديني بين أوروبا وتركيا لكن اللقاء الذي عقده الأحرار الديمقراطي المسيحية في دول الاتحاد الأوروبي في الرابع من آذار / مارس ١٩٩٧ كان محطة بارزة، بل لعلها حاسمة في وضع دأب النك وتبيان المحيط الأبيض من المحيط الأسود وما نصفي على الاجتماع وأبيان «نفي حذر» أهمية مضاعفة، أن سبعة من رؤساء الأحزاب الديمقراطية المسيحية التي شاركت في الاجتماع هم في أن رؤساء حكومات بلادهم (سجيكيا وألمانيا وإسبانيا ولوكسمبور وإيرلندا) وأنت رئيس حكومة النمسا) فصلاً عن مشاركة رئيس بلحة الأوروبية ورئيس اسرلمان الأوروبي، ما يجعل آراءهم بصورة ما موقفاً للاتحاد الأوروبي جاء في البيان أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي غير ممكن في المدى القريب ولا في المدى البعيد، لأن أوروبا الآن هي في طور

«تطوير مشروعاتها الحضارية» وحاء نصريح الرئيس العام للأحزاب الديمقراطية المسيحية، وهو رئيس وزراء بلجيكا السابق ويلفريد مارتينز، بعد انتهاء اجتماع مباشرة ليضع النقاط على الحروف «نحن نؤيد تعاوناً مكثفاً حد مع تركيا، ولكن مشروع أوروبا هو مشروع حضاري»^(٢٨) وكذلك فعل الرئيس السابق لحكومة البلجيكية ليوتينديمارز عندما قال «يوجد اختلاف حضاري بين تركيا وأوروبا»^(٢٩)

٥ - هل تريد تركيا فعلاً الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟

شكلت مسألة الانضمام إلى المجموعة الأوروبية، أو بصورة أدق الانتماء إلى الغرب كمجموعة قيم ونظم ومثل، خياراً أساسياً لدى النخبة الكمالية في تركيا، بل أصبح هذا مع استمرار تحدي الاتجاهات الإسلامية للنظام الجديد، خياراً وحيداً لا سبيل منه، وهذا ما عثر عنه رئيس الحكومة مسعود يلماز في المل / سبتمبر ١٩٩١ عندما قال إن أمام تركيا واحداً من خيارين، الخيار الأوروبي أو خيار الدخول في عصر القرون الوسطى

لقد شكل الخيار الأوروبي، والعربي عموماً، أحد أعمدة النظام الكمالي، واهتراره كن يعني اهتزاز النظام من هنا كانت الحكومات التركية المتعاقبة تؤكد على هذا الخيار في كل سياساتها الوردية حتى الحكومة التي شكلها الإسلامي نجم الدين أربكان في حزيران / يونيو ١٩٩٦، أشارت إلى مواصلة الجهود لتعزيز الاندماج في الاتحاد الأوروبي

غير أن امتلاء الاديات العلمانية التركية بهذا التوجه لا يشكل سبباً كافياً للقول أن الاتزان العلماني قبل الإسلاميين، مقصود به فعلاً، وذلك للأسباب التالية

(٢٨) صحيفة ميلليت ١٩٩٧/٣/٥

(٢٩) صحيفة ميلليت ١٩٩٧/٣/٦

أولاً، لا توجد إرادة جامعة لدى مختلف عتات المجتمع التركي حول التحول إلى اتحاد لأوروبي وإلى معارضة الإسلاميين، وهم يشكلون نسبة كبيرة من لقوى المؤثرة في اتجاهات السياسة التركية، ولا يقصر حضورهم على حرب واحد هو حرب الرفاه (الآن «المصلحة»)، بل يتوزعون على مختلف الأحزاب العلمانية، فضلاً عن حضورهم القوي في انقطاعات المدينة، التعليمية والاقتصادية فإن العلمانيين أنفسهم غير مجتمعين على رأي واحد وموقف حكومة أجاييد أو احز التسعينات، وموقف أجاييد نفسه من الوحدة الجمركية في منتصف التسعينات، ومعارضة قطاعات اقتصادية كثيرة لوحدة الجمركية (كخطوة لا بد منها نحو العصرية لكلمة)، مثال واضح على الانقسام التركي الدخلي.

ثانياً، تعتبر مسألة السيادة في تركيا حساسة للغاية والعصوية اكاملة تعني التخلي عن جانب كبير من القرارات السيادية، الأمر الذي يتيح أن تُرسم تركيا سياسات لا تستطيع انتواءم معها لأسباب تاريخية وجغرافية، وتستثير لدى الأتراك مزعة الخوف من الأجنبي والشك التقليدي في محصطاته وهذا يجعل التقدم نحو العصرية في الاتحاد الأوروبي أكثر من حرج.

ثالثاً، إن عصرية الاتحاد الأوروبي تستلزم احتراماً للديموقراطية وحقوق الإنسان والحريات، وفي القلب من ذلك احترام أهويات الثقافية للأقليات وتركيا في هذه النقطة تتعاطى بكثير من الريبة والحساسية، إذ أن الحديث عن الأقليات يرتبط كما أسلفنا، بوضع المسألة الكردية في تركيا، وسعي أكرادها للاعتراف بهم أقلية لها حقوقها الثقافية والسياسية وتتحكم بالسلوك السياسي التركي إزاء هذه المسألة هو احس الماضي، ولا سيما اتفاقية سيفر ١٩٢٠ التي نصت على إقامة حكم ذاتي للأكراد في جنوب شرق تركيا وعلى هذا يحاذر الأتراك بمختلف اتجاهاتهم السياسية، مع الأكراد ما يمكن أن يساعد على بلورة هويتهم الثقافية ووعدهم السياسي كأقلية عرقية مستقلة، منعاً لتعرض وحدة الكيان التركي رسم في معاهدة لوران ١٩٢٣، للخطر وانفككه وعلى هذا فإن الاحترام التركي الكامل بحقوق الإنسان كما يفهمها الاتحاد

الأوروبي، موضع شك كبير، ويشكل عقبة أمام انضمامهم للاتحاد.

رابعاً، إن اشتراط التطبيق الكامل للديموقراطية للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، يصطدم بالدور المركزي لمؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية، وبالتالي سجمة قيود على الحريات في الدستور والقوانين في المقابل إن ارتباط قدام تركيا الحديثة من أنقاض الحرب العالمية الأولى بدور الجيش الذي كان يترعمه مصطفى كمال في حرب التحرير الوطنية خلال الفترة ١٩١٨ - ١٩٢٣، أتاح لقيادته بعد عام ١٩٢٣ وحتى الآن، ممارسة دور أساسي في رسم الخطوط العريضة، وحتى التعصبة للسياسات التركية داخلياً وخارجياً، ونظر إلى الجيش من جانب الرأي العام، على أنه الضامن والحامي للجمهورية والعلمانية، ولوحدة البلاد. وعبر هذه الصورة عدم الاستقرار السياسي شبه الدائم والصراعات بين الأحزاب اليمينية واليسارية والإسلامية ولذلك فإن تحقيق الديمقراطية الكاملة في البلاد يقتضي رفع تدخل الجيش في السياسة، الأمر الذي يواجه بمعارضة صلبة من المؤسسة العسكرية، وبالتالي يمكن القول إن الوضع المير للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وأقيود المفروضة على حرية النشر والتعبير والنشاط السياسي، هي من العقبات الأساسية أمام الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي.

إن اجتماع هذه الأسباب، إلى ما سبقها من أسباب خارجية واقتصادية، يجعل مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، محاطة بكثير من الشكوك، وهي عوامل متداخلة، وبعضها ذو حذور تاريخية ودينية، ما يجعل من تذليلها ليس في المدى المنظور فحسب، بل في المدى البعيد كذلك، على جانب كبير من الصعوبة. وتركيب تتحمل جانباً من المعوقات أمام انضمامها إلى الجماعة الأوروبية فهي إذ تلقي اللوم على الشروط «التعجيرية» لأوروبا، ثم تحاول جدياً استحياسة الشروط الأوروبية، مثل ترسيخ الحريات والديموقراطية واحترام حقوق الانسا، والسعي الجدي للجم التضخم الاقتصادي والتكاثر السكاني.

وإذا كان للاتراك أن يفكروا بطريقة تأخذ في الاعتبار الهوا حس التاريخية والاقطار المحيطة بالكيان، في ما يتصر بمسائل حقوق الانسا والديموقراطية

والحريات، فإن عليهم في هذه الحال أن يتوقفوا عن المطالبة بأن تكون بلادهم
عصواً في الاتحاد الأوروبي، إذ لا يمكن القعاصي عن تلبية الشروط الأوروبية
على هذا الصعيد والمطالبة في الوقت نفسه بالعصوية الكاملة

وهذا الأمر يطرح تساؤلات مشروعة عما إذا كانت تركيا تريد فعلاً أن تكون
جزءاً من الحضارة الغربية، وعما إذا كانت المطالبة بالعصوية في الاتحاد
الأوروبي مجرد لافتة تستهدف الالتفاف على مسائل أخرى داخلية مثل
الصراع بين العلمانيين والإسلاميين، وخارجية مثل الصراع مع اليونان
والتنافس مع العالمين العربي والإسلامي

لكن أوروبا هي المقابل، وكما بينا في مطلع هذه الدراسة، ما زالت تحمّل
في علاقتها التركية بركة الصراع العثماني - الأوروبي منذ العام ١٤٥٢، وبيان
رؤساء الأحزاب الديمقراطية المسيحية في ٤ آذار / مارس ١٩٩٧ والذي
يشير إلى أن أوروبا في طور تطوير مشروعاتها الحصارية. وأن لا مكان لتركيا
في هذا المشروع لكونها محتلة حصارياً عن أوروبا، ليس سوى مؤسّر حماسي
ضمن مسلسل طويل من الآراء والتصريحات الفردية على رهص أسماج تركيا
بأوروبا لاسبب حصارية ودينية وثقافية

ملاحظات ختامية

على الرغم من سيطرة الأتراك العثمانيين على جزء واسع من أوروبا خلال
الفترة الممتدة بين القرن الرابع عشر ومطلع القرن العشرين، إلا أن التطلع
التركي نحو أوروبا خلال هذه الفترة لم يكن في اتجاه أن يكون جزءاً من
حصارتها وقيمها ومثلها، بل حتى لم يسع للتفكير الحصارية المتبادل ومع أن
الدولة العثمانية كانت على امتداد هذه الفترة لاعباً أساسياً ومؤثراً في الساحة
الأوروبية ومع أنها لعبت في لعبة الأحلاف الأوروبية ورجّحت أحياناً طرفاً
على طرف آخر، إلا أن الإدراك الأساسي المتبادل بين الأتراك والأوروبيين بقي
في جوهره عدائياً يتكّى في جانب كبير منه على العامل الديني

ولم تكن حركات الإصلاح التي ندب شاهدها الدولة العثمانية منذ أواخر القرن الثامن عشر، واستندت مع اسطنبول محمود الثاني، ثم مع «التنظيمات» الأولى وإنشائية ومع أعمال الدستور هي القرن التاسع عشر، لتعني سعيًا للإحباط في الحضارة الأوروبية بقدر ما كانت محاولات على غرار حركات الإصلاح لأخرى في العالمين العربي والإسلامي، لسلوك طريق التقدم مع الحفاظ على الهوية القومية / الدينية المتوارثة والمتأصلة

وما كان للتطلع التركي نحو أوروبا أن يعني أن تكون البلاد جزءاً من الحضارة العربية، إلا مع مصطفى كمال أتاتورك منذ أعلن جمهوريته عام ١٩٢٣ وبإرادته بالفعل إلى الكثير من الإصلاحات والأحزاب التي تفيد «تجاه الأوربي» لكن مصطفى كمال الذي فهم الأوربي على أنها قطع مع الماضي الإسلامي لتركيا، لم يستطع أن يتجاوز الإرث الثقيل للعداء المتبادل بين تركيا وأوروبا، والذي لم ينته مع تفكك السلطنة العثمانية عام ١٩١٨، بل بلغ ذروته بعد ذلك بسنتين في اتفاقية سيفر عام ١٩٢٠ التي مرقّت، وإن على الورق فقط، تركيا إرباً

ولذلك فإن رغبة أتاتورك في الانتماء إلى أوروبا، اكتتعت بالأخذ ببعض المظاهر الاجتماعية والقانونية، ولم تلامس الكثير من العناصر المكوّنة للحضارة الأوروبية لكن أوروبا في عهد أتاتورك لم تكن تشكل نموذجاً موحداً يمكن الأخذ به على أكثر من صعيد فهي بدورها كانت تعرف أنماطاً متعددة من النظم السياسية والتغيرات الفكرية التي انتهت إلى انصدام المروع في الحرب العالمية الثانية

السعي التركي للأخذ بأساليب الحضارة العربية عرف تطوراً نوعياً بعد الحرب العالمية الثانية، وانعقود التي ظلت هذه الحرب شهدت محاولات تركية لإقامة علاقات تتسم بالثبات والانتظام وساعد على ذلك أن النموذج الغربي - الأوروبي نفسه يتطور ضمن أشكال مؤسسية كانت عاملاً مسهلاً في اتحاده تحديد طبيعة العلاقة التي تريد تركيا إقامتها مع أوروبا وبرزت على هذا الصعيد منظمة حلف شمال الأطلسي، ومؤسسة السوق الأوروبية المشتركة

وإذا كانت العلاقة مع حلف الأطلسي اتاحت لتركيا، ولاعتبارات أمنية وعسكرية، أن تكون عضواً لا يُستعنى عنه وأساسياً في هذه المنظمة، إلا أن العلاقة مع السوق الأوروبية المشتركة تداخلت في تحييدها وتوجيهها عوامل شديدة التعقيد، اقتصادية وسياسية وجغرافية وحضارية وثقافية ودينية، بحيث سم تعرف هذه العلاقة خطأ سلبياً متصاعداً، بر كانت في مدّ وحرر دائمين أدى العامل اليوناني والتردد التركي والتحفّظ الأوروبي دوراً مهماً في إيصانه إلى طريق مسدود في نهاية العام ١٩٩٧

تتحمل تركيا جانباً كبيراً من فشلها حتى الآن في أن تكون عضواً كاملاً في منظومة الحضارة الأوروبية، فهي لم تبدل ما يكفي من اسجھود لنصع موضع التطبيق الكامل الكشير من مقسومات الحضارة الأوروبية، مثل الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وإساعة الحريات، فضلاً عن حلّ براعاتها مع اليونان وتحسين ادائها الاقتصادي

لكن إحدى مشكلات الفكر التركي العلماني أنه فهم أوربة تركيا على أنها خطة ميكانيكية صرف، تتمثل في العضوية في مؤسسة الاتحاد الأوروبي ولم يحاول هذا الفكر أن يعصل بين جوهر الأوربة، بمعنى الأخذ بالأساليب السقدم، وبين عضوية الاتحاد الأوروبي واتكاء الأتراك على كون جزء من بلادهم يقع في أرصبي القارة الأوروبية، لا بمنحهم لوحده حق الادعاء بأنهم جزء من الحضارة الأوروبية، إذ يمكن للأتراك أن يكونوا أوروبيين دون أن يكونوا جزءاً من القارة الأوروبية، ويمكن لهم ألا يكونوا أوروبيين وإن كانوا في قلب القارة الأوروبية فالأوربة منظومة مفاهيم ومثل وقيم وليس مساحة جغرافية أو ميكانيكية مؤسسية

وبدورها تتحمل أوروبا جانباً أساسياً من فشل تركيا حتى الآن في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فهي في كل مرة تضيف شرطاً جديداً يتعين على تركيا أن تنفذه قبل إمكان انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، بحيث كمرت قائمة الشروط إلى درجة التعجيز كما أن أوروبا لم تحدّد بدقة ولا في أي وقت ما الذي يتوجب على تركيا فعله لتكون مالكة للشروط التي تؤهلها للانضمام

إلى الاتحاد الأوروبي فضلاً عن ذلك، فإن التصريحات الأوروبية المتكئة على أسس دينية، وهي كثيرة، كانت تخلق شكاً كبيراً لدى الأتراك في صدقية أوروبا لناحية الشروط التي تصنعها، بحيث إنه حتى لو طبقت تركيا كل الشروط الأوروبية، فإنها ستضطدم في النهاية بالعائق الديني، ويؤكد ذلك من خلال اجراء مقارنة بين ظروف كل من اليونان واسبانيا وأسرتعال سابقاً، وظروف دول أوروبا الشرقية حالياً، أثناء قبولها أعضاء في الاتحاد أو أثناء وضعها على لائحة المرشحين للانضمام إليه فوضع الصريات والديموقراطية وحقوق الانسان والاعتراف بالأقليات والاقتصاد في جميع هذه الدول لم يكن أفضل من وضع تركيا في مراحل متعددة، بل إن وضع تركيا في بعض هذه المسائل، ولا سيما الاقتصادي منها، أفضل مما هو في تلك الدول وإذا اشترط الاتحاد الأوروبي على تركيا حل نزاعها مع اليونان وحل مسككتها مع قبرص فإنه لم يشترط ذلك على اليونان سابقاً وعلى قبرص حالياً والأمثلة للمسابهة متعددة.

إن عدم وصوح مطالب الاتحاد الأوروبي إزاء تركيا وكيه بمكيالين تجاه الدول المرسحة للانضمام إليه، من العوامل التي تثير لدى الأتراك الاحباط وحسبب الأمل المتكررة حيال صدقية أوروبا في التعامل معهم، وتثير في أعماقهم الشعور بأن العامل الجمهوري في الرفض الأوروبي إنما هو عامل ديني

إن تركيا اليوم وبعد الرفض القاطع والحاسم من الاتحاد الأوروبي لانضمامها إليه في قمة ١٢ - ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧، أمام إعادة رسم خياراتها ومفهومها بالتقدم، وبالتالي للأوربة، وإعادة قراءة موضوعية للناريج والواقع من جانب اسحب الكمالية / العلمانية، قد يبيلور ما تصبو إليه من الأحسد يسبل التقدم سواء كان ذلك من خلال العضوية في الاتحاد الأوروبي وما تستلزمه، أو من خارجها والأمر الشابت أن التطلع اشركي نحو أوروبا بعد ٧٥ عاماً من تأسيس الجمهوريه، بات في مهب الريح

الأقليات الدينية والعرقية في تركيا

الجمهورية التركية، التي أعلن مصطفى كمال (أتاتورك لاحقاً) تأسيسها في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٣، والتي رُسمت حدودها النهائية في اتفاقية لوزان الدولية في ٢٤ تموز / يوليو من العام نفسه، هي، لجهة التعددية العرقية والدينية، استمرار للواقع الذي كانت عليه الدولة العثمانية على امتداد ستة قرون من عمرها، ووريثه لها وحاملة، بالتالي، لكل حساسياتها ومخاطرها واحداً لاها

غير أن ما يميز الجمهورية الكمالية (نسبة لمصطفى كمال) هو أنها سحقت في تقليص الحيز المعترف به دولياً، الذي يُحدد بدقة مفهوم الأقليات وما هيتهما فالمواد من ٢٧ إلى ٤٤ من معاهدة لوزان حددت الأقليات في تركيا بتلك التي لا تعتنق الدين الإسلامي، وهي المجموعات المسيحية واليهودية إلى أخرى صغيرة وقليلة العدد ويندرج الأرمن واليونانيون، بصفتهم مسيحيين، في عداد هذه الأقليات

لقد حقق مصطفى كمال، بهذا المفهوم للأقليات، انتصاراً واضحاً وأساسياً في سياق إعادة تركيبة الأمة وبناء الدولة، إذ أن اتفاقية «سيغري» (في ١٠ آب / أغسطس ١٩٢٠) أسارت في العديد من مبادئها إلى وجود أقليات على أساس عرقي (فضلاً عن الديني واللغوي) - المواد ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ على سبيل المثال - إضافة إلى أن هذه الاتفاقية اعترفت بقيام دولة أرمنية مستقلة يصم جزء منها مساحات واسعة من الأراضي التي تشكل الآن شرق تركيا، وكذلك بقيام حكم ذاتي للأكراد في جنوب شرق تركيا

اتفاقية لوزان، طوت عملياً صفحة اتفاقية سيفر، وأعادت تركيب تركيا جغرافياً وعرقياً ولغوياً من جديد مسالة واحدة أبقتها اتفاقية لوزان «شوكة»

في حاصرة الكيان التركي الجديد، وهي الإقرار ليس فقط بوجود أقليات غير مسلمة، بل منحها كذلك كامل الاستقلالية في إدارة شؤونها الدينية والتعليمية واللعوية والأحوال الشخصية وتسييد معانها. عداً بذلك نصت المادة ٤٤ من اتفاقية لوران على نوع من «الحماية» أو «الوصاية» الدولية على حسن تطبيق البنود الخاصة بالأقليات غير المسلمة، عندما أشارت إلى حق أي عضو من أعضاء مجلس «عصبة الأمم» في أن يلفت انتباه المجلس إلى أي «خرق أو خطر خرق أي من هذه الالتزامات»، وإمكان اتخاذ المجلس «أي إجراء أو إعطاء توجيهات حسب ما تدعو الضرورة».

وقد انطلق مصطفى كمال من «التفويض» الذي أعطي لجمهوريةته (اللاحقة) بيمارس نهجاً عرف بـ «الكفالية»، وهو مجموع التدابير والممارسات والإصلاحات التي قام بها أتاتورك طوال حكمه وحتى وفاته عام ١٩٣٢

لقد أسارت اتفاقية لوران إلى أقليات غير مسلمة، لكنها لم تغفل لا من قريب أو بعيد إلى أقليات مذهبية ضمن الدين الإسلامي، كانت تعاني الاضطهاد والقمع من جانب الأكثرية الحاكمة، بقدر ما كانت تعاني من بعض الأقليات غير المسلمة.

وفي مقدمة هذه الأقليات المذهبية في المجتمع التركي، تأتي المجموعة العلوية فهؤلاء العلويون، تعرضوا، خاصة خلال القرن السادس عشر للميلاد، لمذابح على يد السلطات العثمانية بتهمة إلقاء نلساء النسيجي في إيران وإن توارى العلويون، بمعتقداتهم وميولهم، بعيداً عن العلنية، كان أتاتورك، بمبدأ العلمانية (النافي للدين الإسلامي، كما فهمه أتاتورك وحلفاؤه)، يُعطي العلويين فرصة ليعاودوا نشاطهم ويحاولوا أن يكونوا شركاء في الجمهورية الجديدة ومع استعدادهم الكامل وانحراطهم القوي في هذا الاتجاه، بأن حلياً، أن «النهضة السنية» الموروثة من العهد العثماني في التعامل مع غير المسلمين، ما زالت تتحكم في العلاقة بين أركان النظام العلماني الجديد وبين العلويين، ككفر وانحاه، وليس كإفراد بحيث أن العلمانيين الأتراك، بقدر ما كانوا «متطرفين» في عدائهم للسيارات الإسلامية، بقدر ما كانوا «إسلاميين»، بمعنى ما، في

علاقتهم مع العلوية فبقي أفرادها يعيدون عن المشاركة الفعلية في إدارة الدولة، ولا سيما في المراكز الحساسة العسكرية والأمنية ولم يُنظر إلى العلويين إلا بصفتهم «حزباً» للأصوات تتنافس على كسب وده، أحزاب العلمانية اليسارية

وتحصل هذا الواقع، مع مرور الوقت، إلى «مرارة» ثم إلى محاولة عملية لبلورة «هوية» علوية مدات سوادها في السبعينيات وشهدت اندفاعاً قوياً في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات وما زالت حتى الآن

إن «المسألة العلوية» في تركيا تشكل أحد أبرز أوجه الشقاق اندمهي، وعاملاً مهماً جداً في العلاقة بين المشروع الإسلامي الذي تهمله التيارات الإسلامية وبين الواقع التعددي في المجتمع، الذي يشكل عقبة أمام اندفاع المشروع الإسلامي ويقلل من فرص نجاحه الكامل، خاصة في حال وصل إلى السلطة

لقد نجح مصطفى كمال، من خلال اتفاقية لوران، في رسم «وحدة عرقية» للامة التركية وانطلاقاً من عدم اعتراف الاتفاقية أو عدم الإشارة إلى وجود أقليات عرقية، غير تركية، خلاف ما ورد في اتفاقية سيفر، نجح مصطفى كمال في فرض مفهوم عرقي يعتمد على أساس العرق التركي، واعتبار كل الاقوام المتواجدين على الاراضي التركية اتراكاً، دماً ولغة وثقافة وتراثاً وهكذا ما عاد من وجود للمجموعات الأصغر عدداً ورفع أتابورك شعار «ههنا لمن يقول أما تركي»، وانطلاقاً من هذا المفهوم النافي للاعتراف بالآخر، حُرمت المجموعات العرقية غير التركية من التعبير عن هويتها وشخصيتها وتطلعاتها بلغاتها القومية، ومنعت من فتح مدارس وجصاصعاب ودور نشر ومحطات إذاعية وتلفزيونية تمت بلغتها فالحميع، بموجب الكمالية، اترك، لغة وثقافة وتراثاً

وما كان لهذه السياسة الأناطورية حيال الأقليات العرقية، لتمر بدون قلاقل واضطرابات جسديها عملياً الاقلية الكردية التي يُعدّر عددها اليوم بحمس السكان، أي حوالي ١٢ مليوناً وتتواجد بصورة رئيسية في مناطق جنوب شرق

تركيا، وذلك من طريق امتفاضات وتمردات لم تهدأ منذ العام ١٩٢٥ حتى اليوم، حيث يقوم حرب العمال الكردستاني منذ العام ١٩٨٤ بحرب عصابات مكثفة ضد القوات الحكومية التركية، في مسعى لاستقلال المناطق الكردية في جنوب شرق تركيا أو حتى منحها حكماً ذاتياً. ولا يبدو حتى الآن، في ظل هيمنة الجناح العلماني العسكري المتشدد على السلطة في تركيا، أن أحداً من القوى السياسية الرئيسية علمانيين ساريين ويمينيين أو إسلاميين، في وارد الدعوة إلى منح الأكراد حقوقهم الثقافية، على الأقل، أو السماح لهم بالسعي عن تطلعاتهم السياسية وعلى هذا فإن المسألة الكردية، بصفتها قضية أقلية عرقية لكنها ذات حجم كبير عددياً، وبسبب الاضطرابات وعدم الاستقرار الذي يشكله تحرك حرب العمال الكردستاني، هي من العوامل التفتيتية القوية ليس فقط للمجتمع، بل كذلك، وهنا الأكثر خطورة، للكيان التركي ويتوقف على كيفية التعامل معها جانب كبير من مستقبل هذا الكيان

إن بروز المسألتين العلوية والكردية، دون غيرهما من مشاكل المجموعات العرقية والدينية والمذهبية الأخرى، لا يقلل من الدور التفتيتي للمجتمع والكيان الذي يمكن أن تشكل هذه الأقليات، خاصة مع انتشار النزعة القومية والحرريات وحقوق الإنسان، بعد انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي وإذا كانت أرمينيا، على سبيل المثال، قد عادت كدولة مستقلة بشكل كامل عام ١٩٩١ (بعد التفكك السوفياتي)، إلا أنها كانت مؤشراً على «عودة الروح» إلى المشكلة الأرمنية بعدما التركي، والمتصلة بمطالبة الأرض باستعادة أراضي تقع الآن ضمن الجمهورية التركية، مثل مناطق قارص وفان وأرداغان وجوارها، خاصة أن معظم الأرض الموجودين الآن في لبنان وسوريا وبعض المهاجر الغربية قد حاذوا من المناطق المتنازع عليها تاريخياً بين تركيا وأرمينيا

ولا يقل عنصر الأقلية اليونانية، ببعده الديني على الأقل، أهميته لجهة تأثيره على العلاقات التركية اليونانية. ولجهة الواقع القانوني للأقلية اليونانية في اسطنبول، حيث تسعى اليونان لتحويل الوضع القانوني لمقر البطريركية الأرثوذكسية الرئيسية في العالم، وأموحدة في منطقة «قيبر» باسطنبول، إلى

ما سببه وضع الفاتيكان، أي دولة داخل الدولة التركية

لقد نجحت الكمالية منذ العام ١٩٢٣ وحتى الآن في الحصول على واقع الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية في تركيا إلى عامل تفتيت فعلي للمجتمع والكيان، إلا أن واقع التطورات والأحداث طوال هذه الفترة يظهر بوضوح أن مسألة الأقليات، ووعي أفرادها بزيادة شخصيتهم المتميزة، واستعصى التكثف لتحسيد هذه الهوية، سوف تشكل عاملاً صاعقاً بقوة على النظام في تركيا وأركان الإيديولوجيا الكمالية، في اتجاه البحث عن أشكال جديدة توافق بين التطلعات الخاصة بالأقليات العرقية والدينية والمذهبية وبين الحفاظ على تركيا موحدة كياناً ومجتمعاً وما لم تصبح مختلف الأطراف المعنية مباشرة بهذه المسألة، في التوصل إلى صيغة تعيد بناء المجتمع والدولة على أسس حديثة، أكثر معاصرة واستيعاباً للحقائق فإن مسألة الأقليات في تركيا مرسحة للتحد أشكالاً أمل ما يمكن أن يقال فيها أنها ستكون مهددة لأسس الكيان والإيديولوجيا التي رسمها مصطفى كمال أتاتورك وما زال حفاؤه أمم، لها حتى الآن

١- الأقليات الدينية والمذهبية

١- العلويون

إن بياض عدد المسلمين في تركيا ٩٩ في المئة من عدد السكان، فإن الطائفة العلوية تمثل حالة فريدة ومليسة في علاقاتها بالنظام العلماني كما في علاقاتها بالأكثريّة السنيّة ولا يصحّ أن تصنف الكتلة العلوية بـ «الأقلية» في ظل التقديرات التي تشير إلى أن عدد العلويين في تركيا يقارب العشرين مليوناً

ويتوزع العلويون أساساً على ثلاثة أعراق العرب والأكراد والآلرات

- ويطلق على العلويين العرب اسم النصيريين، ويأهرون عددهم الثلاثمئة ألف - اسمه يتواجد معظمهم في لواء الإسكندرون (يطلق عليه الأتراك اسم «هتاي»)، فيما يسورح الحرون في أضنة (٣٠ ألفاً) ومرسين (١٢ ألفاً)، إضافة إلى

استطبول وأنقرة لغتهم الأم العربية

أما العلويين الأكراد، فيُقدَّر عددهم بحوالي ٣٠ في المئة من مجموع الأكراد وحوالي خمس العلويين ككل، أي حوالي أربعة ملايين نسمة، يسكنون في محافظات وسط وجنوب شرق الأناضول ولاسيبب في سيقول وتوبجيلي وأرزنجان وسيلواس ويوزغات وأيلاريع وملاطيا وقهرمان مرآش وقيصري وتشوروم وهي محافظات أخرى لغة العلويين الأكراد، الكردية، ويتكلم قسم منهم انزانية

أما العلويون الأتراك، فيقطنون بصورة أساسية في بقع جغرافية متصلة ببعضها البعض بشكل الأناضول الداخلي، امتداداً إلى غربه، مع بواحد قليل على ساحل البحر الأسود أما المحافظات التي يتواجدون فيها بكثافة فهي سيلواس، طوغات، يوزغات، سفسهر تشوروم، أماسيا، قهرمان مرآش وأرزنجان

ويُطلق على العلويين الأتراك أسماء عدة منها: العلويون، قيزيل باش (الرأس الأحمر) كما يتلقبون بالقباب أخرى محلية بعباً للمطقة التي يقطنون فيها وإد لا يرد مصطلح «علوي» في الإحصاءات الرسمية، فإن التقديرات حول عددهم تتفاوت من مصدر إلى آخر وإد يرجح البعض أن يكون عددهم ١٠ - ١٤ مليوناً، فإن الرقم الأقرب إلى التقه هو ١٨ - ٢٠ مليوناً، علماً أن العلويين أنفسهم يرفعون العدد إلى ٢٥ مليوناً

المعتقدات العلوية

نظراً للاضطهاد الذي واجهه العلويون في تركيا على يد السلطات العثمانية، بدءاً من مطلع القرن السادس عشر للميلاد، فإن المعلومات حول معتقداتهم انسمت بالعموص والمشويش لكن من الثابت أن المتصوف الكبير حاجي بكتاس يحتل مكانة رئيسية في العقيدة العلوية. حيث امتزج فكره (عاش بين ١٢١٠ و ١٢٧١ ميلادية) عند قدومه إلى الأناضول بالفكر العلوي ولم يعد

ممكناً الحديث عن العلوية دون النكتاسية ومع أن العلوية في تركيا تتقاطع بصورة مذهلة مع الفكر السيعي الاتني عشري إلا أن الكتمان والبقية في ممارسة العبادات انتحت لاحقاً نمطاً خاصاً من الطقوس الدينية لا يمت بصلة إلى العبادات المعروفة إسلامياً، ويحتل «بيت النجمع» أو بيت الاجتماع، عند العلوية، مكانة الحامع عند المسلمين، ويمارسون فيه عباداتهم

الجمهورية والخروج إلى النور

ظهر العلويون في التاريخ السياسي للدولة العثمانية، كمناصرين وأتباع للدولة الصفوية الشيعية في إيران، لذا ذهبوا صحنية الصراع الصفوي - العثماني في مطلع القرن السادس عشر للميلاد حيث اتهمهم السطاطان مايريد الثاني وسليم الأول بالولاء للصفويين وأعمالا السيف فيهم عامي ١٥١١ و ١٥١٢ ميلاديه، وتوارى العلويون منذ تلك الفترة عن الساحة وانطؤوا على أنفسهم، إلى أن أعلن مصطفى كمال أتاتورك حرب التحرير الوطنية بين عامي ١٩١٨ و ١٩٢٢ والتي انتهت إلى رسم حدود تركيا كما هي عليها اليوم وإعلانها جمهورية

وكان إعلان الجمهورية، ثم اصلاحات مصطفى كمال التي من بينها اعتماد العلمنة لأول مره في تركيا، موضع ترحيب وسرور وتأييد مطلق من جانب العلويين الأتراك الذي وحدوا في هذه الخطوات فرصة مهمة وذهبية للخروج إلى النور لأول مرة بعد أربعة قرون من الاضطهاد وهكذا أضحي العلويون الدعامة الأساسية للنظام الجمهوري العلماني في تركيا ولا غرو أن يرفع العلويون في جميع مناسباتهم إلى جانب صورتي حاجي بكاش والإمام علي بن أبي طالب صورة مصطفى كمال أتاتورك أيضاً

استمرار الحذر

مع كل ذلك، ورغم التحسن الكبير الذي طرأ على وضع المجتمع العلوي في تركيا، استمر العلويون في حذرهم من السلطة، واستمروا بعيدين عن الوظائف العليا وعاطلين عن العمل، خاصة أن معظمهم كان يقطن بعيداً عن العرب التركي والمدن الكبرى مثل اسطنبول وأنقرة. وكان مدى انفتاح الدولة على الإسلاميين أو عدم انفتاحها، مقياساً لعدم انغلاقه أو تراخها بينها وبين العلويين وعادت محاوف العلويين إلى الظهور في الفترات التي كانت تشهد ميلاً إسلامياً لدى الحكومات التركية، مع «السياسة الإسلامية» التي اتبعتها رئيس حكومات الخصميين عدنان مندريس، وحكومات الائتلاف التي شارك فيها حزب السلامة الوطني الإسلامي برعاية نجم الدين أربكان في التسعينات، وكذلك بعد الإسلامي في سياسات رئيس الحكومة، ورئيس الجمهورية، طوغرغوب أوزال في الثمانينات ومطلع التسعينات وقد مارس النظام التركي عموماً، من جهة، تسديداً علمانياً حيال الحركات الإسلامية، فيما كان النظام نفسه ينحدر من جهة ثانية، «ذهبية إسلامية سنية» حيال العلويين، بحيث كان يشعر هؤلاء بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية لا بل مورست أعمال عنف ضد العلويين في أواخر السبعينات وفي النصف الأول من التسعينات، ذهب صحتها عدد كبير من القتلى العلويين، فيما كانت أصابع الاتهام تشير إلى تواطؤ القوى الأمنية في هذه المحازر.

ويُعتبر انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ محطة سوداء في تاريخ العلويين إذ أقر النظام العسكري الجديد، في سياق تعزيز الانجذاب الإسلامية السنية، إدخال تدريس الدين، مادة إلزامية في جميع المدارس، مع تصميمها دستور العام ١٩٨٢ الذي ما زال معمولاً به حتى الآن كما سمح هذا النظام تشييد الحوامع في القرى والمناطق العلوية وقد أصابت ممارسات إنقلابي ١٩٨٠، بأذى بالغ، أحزاب اليسار العلماني، وانعكس ذلك على العلويين الذين يُشكلون القاعدة الأساسية والعريضة لهذه الأحزاب.

البيان العلوي

وتبعاً لذلك، كانت الثمانينات بداية ظهور تملل واضح من جانب العلويين مما يجري حولهم وضدهم وكان ما سُمّي بالبيان العلوي الذي أصدره مثقفون علمانيون من كل الطوائف والمذاهب والأعراق، حدثاً مهماً ومحطة بارزة في مسيرة علويّ تركيا، إذ طرح هذا البيان (صدر في آذار ١٩٨٩)، ولأول مرة في تركيا وبجراحة نادرة، المسألة العلوية في تركيا على النحو التالي:

إن العلوية جناح من الإسلام الموحود في تركيا

- يعيش في تركيا عشرون مليون علوي

- إن المسلمين السنة في تركيا لا يعرفون شيئاً عن العلويين، بل تحكم سلوكهم الأحكام السعقة والشائعات التي انتشرت منذ العهد العثماني وما رافق وليس من حق هذه الذهنية العثمانية أن تعيش في هذا العصر

- إن رئاسة الشؤون الدينية تعزل فسط الإسلام السني في تركيا

- في المقابل، تعمل الدولة على تحايل وجود العلويين، وإظهار تركيا على أنها دولة سنية هي حين أن ثلث السكان هم من العلويين.

مع أن اصطلاح العلويين انتهى مع تأسيس الجمهورية، إلا أن الضغوطات النفسية والسياسية والاجتماعية ما زالت مستمرة، بحيث لم يستطع العلويون بعد استخدام حقهم في حرية التفكير والمعتقد الديني والقناعات التي كفلها سرعة حقوق الإنسان والمادة ٢٤ من الدستور التركي

- إن الإعلام، بمختلف وسائله، لا يُقدّم معلومات كثيرة عن العلويين شخصياتهم، أعيانهم، أسعارهم، موسيقاهم وفولكلورهم

- على الدولة مع رئاسة الشؤون الدينية من إقامة جوامع في القرى العلوية أو إرسال أئمة مساحد إليها

- هناك رعاية ضد العلويين في المدارس ويجب إلغاء مادة الدين الإلحبارية في المدارس، لأن هذا بحالف مبدأ علمانية الدولة

ومند صدور البيان العلوي، قام العلويون بمحاولات عديدة لإثارة أوصاعهم ورمعها إلى العن وسحج على تكثيف حركهم. لإتسارات التمييزية التي كانت تصدر أحياناً من كبار مسؤولي الدولة، ومن بينهم رئيس الجمهورية الراحل طوعوت أوزال، الذي اتخذ في العام ١٩٩٩ مواقف مذهبية حيال دخول الدبابات السوفيتية، حيثما إلى ناكو عاصمة أذربيجان، وتجاهل سحق الدبابات للثورة الأذربيجانية بقوله «إنهم سبعة (الأذربيجانيون)، وبحر سعة» ويرى المفكر العلوي المعروف عر السين دوغان أن موقف أوزال هذا «يُظهر الحل الكبير جداً في إدارة الجمهورية التركية». فيما يسير المفكر العلوي الآخر جمال سيمير إلى أن رفض نظام ١٢ أيلول ١٩٨٨ الانقلابي للعلويين، لم يكن موحوداً من قبل

الإحياء العلوي

تبعاً لذلك، تكاثرت في السنوات الأخيرة الجمعيات التي تُعنى بإحياء الثقافة العلوية، وهي مطهر من النوعي، الذي يرداد، للهوية العلوية والرعدة في حضور أكثر فاعلية في الساحة السياسية والاجتماعية في تركيا

وقد برزت المطالب العلوية بصورة واضحة ومحددة في مسار مشترك أصدرته مجموعة جمعيات وهيئات علوية، ونُشر بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٩٤، وقد جاء في خطوطه الرئيسية ما يلي

- إلغاء إيديولوجية الدولة السنية وجعل الدولة مدنية

- رفع دعم الدولة لرئاسة الشؤون الدينية، ومواحهة كل طائفة بنفسها لاحتياجاتها الدينية وبالتالي، قطع كل الدعم المخصص من الميراثية العامة لرئاسة الشؤون الدينية وفي ذلك خدمة للنسب الاهلي

- يجب تطبيع مفهوم الدولة العثمانية بصورة كاملة غير منقوصة، ومعاقبة الأفكار المعادية للعثمانية، وبالتالي للديمقراطية، لكي تحيا العلمانية والديمقراطية

- إلغاء التعليم الديني السني من المدارس من أجل ضمان فعلي للسلام الأهلي

- إلغاء المواد الخالقة للعلمانية وللفهم المجتمعي والديمقراطي من الدستور

- رفع الحظر السياسي على المنظمات الجماهيرية وطلاب الجامعات ورجال العلم والعمل

- إنهاء سيطرة عرق محدد وتوسيع حقوق أوطانية

يجب التطبيق الكامل دون نقصان أو قيود، للمواثيق الدولية في تركيا

العلويون بين الاستقلال والإنكار

تدبر مطالب تسريع «بيوت الجمع»، أي مراكز العبادة والثقافة عند العلويين، أو تمثيلهم في رئاسة الشؤون الدينية، أو إقامة رئاسة شؤون دينية خاصة بهم، وكذلك إلغاء تدريس مادة الدين في مدارسهم على الأقل، هي المحور الأكثر حساسية من هذه المطالب

وتكاد مواقف الأطراف غير العلوية، من رئاسة الشؤون الدينية، والحركات الإسلامية، الصوفية منها والسياسية، تتفق على معارضة اعتبار العلوية ديناً أو مذهباً أو حتى جناحاً أو تياراً في الإسلام فيما تقف الدولة (العثمانية) موقفاً أقرب إلى استغلال النقمة العلوية، منه إلى التساوب مع رغبات العلويين ومطالبهم

رئيس رئاسة الشؤون الدينية في تركيا، محمد نوري ييلمار، يقول حول مطلب تمثيل العلويين في الرئاسة الدينية (ميلييت ١٥/١١/١٩٩٤) «إن الرئاسة ليست مدافعاً عن مذهب محدد إنها ممثلة للإسلام. وكما أن الرئاسة لا تعامس أحداً بصورة استثنائية، فهي لا تنتظر بحرارة إلى مطالب المعاملة الخاصة» ويرفض ييلمار الاعتراف بالعلوية ديناً أو مذهباً إسلامياً «إن ادعاء

كونهم امتداداً في الأناضول للمعركة السياسية التي بدأت قبل ٤٠٠ سنة لا يفيد اسماً في بلدنا اليوم بشيء. حصر مقتنعون بأن لصورة العلوية التي يحاول المثقفون العلويون تعميمها في الإعلام والصحافة، حاشية إن إظهار العلوية كدين جديد أو كمذهب جديد، والطالبة بحل هذه المسألة ناتج عن عدم المعرفة بمسيرة العلوية

وكانت محلة رئاسة الشؤون الدينية قد نشرت في أحد أعدادها، مقالة تنتقد شدة العلويين «يقولون ليتمثل العلويون في رئاسة الشؤون الدينية، كم ذلك خاص، هل العلويون دين؟ لا هل هم مذهب؟ لا، هل هم طريفة؟ لا إن نادراً وكيف سيتمثلون؟»

ويتحدث باللهجة نفسها، إمام أحد الجوامع قائلاً «ليس من شيء اسمه العلوية إنهم مواطنون أتراك. ولا وجود لهذا المذهب وعددهم لا يتجاوز السبعة ملايين» ويقول أحس «لا شيء اسمه علوية كل واحد كان مسلماً حتى الجمهورية الأولى كانت مسلمة في الصفحة الأولى من الدستور»

ولا يختلف رأي حزب «الرفاه» الإسلامي، عن رأي رئاسة الشؤون الدينية فالنائب وزير السابق عبد اللطيف شيبير يصف أماكن عبادة العلويين بأنها «أماكن تسليية» ولا يعتبر العلوية مذهباً، وبالتالي من غير الممكن، برأي شيبير، تمثيلها في رئاسة الشؤون الدينية.

ومع ذلك فإن حزب الرفاه يسعى دائماً إلى اكتساب تأييد القاعدة العلوية التي ما زالت عصية على اختراق الحركات الإسلامية بها وباستثناء حالات محدودة في انضمام رؤساء بلديات علوية، أو غيرهم إلى حزب الرفاه، فإن التأييد العلوي التقليدي كان يذهب دائماً إلى الأحزاب الأكثر علمانية، التي كانت تتمثل في حزب الشعب الجمهوري، غير أن لأحداث الدموية التي تكررت ضد العلويين في سيواس عام ١٩٩٣ وفي صاحبة «غازي عثمان باشا» باستطبول عام ١٩٩٥، في ظل حكومات كان يشارك فيها حزب الشعب الجمهوري، واتهمت جهات في الدولة بالتورط بها شككت صدمة للعلويين، وكانت مفترقاً لتعديل ولائهم التقليدي لأحزاب اليسار العلماني في اتحاه

البحث عن خيارات أخرى وبالفعل، ظهرت لأول مرة في تاريخ تركيا، أحزاب، بهذا الحجم أو ذاك قدّعي أنها «علوية» وتهدف إلى أن تكون معبرة عن هوية العلويين وشخصيتهم ومطالبهم وطموحاتهم ومن غير الواضح مدى إمكانية هذه الأحزاب في النجاح واكتساب جزء من القاعدة العلوية، بعد سنوات وعقود من التأييد التقليدي لليسار العلماني

أما على صعيد الدولة، فإن معظم المسؤولين يتعاطون بحذر شديد مع «الصحوة العلوية» فهم من جهة، علمانيون يجنون في الأصوات العلوية مصدراً أساسياً لدعم العلمانية، ومن جهة ثانية، لا يستطيعون الخروج من «الدهنيّة السنيّة»، وريثه قسرون من السيطرة على السلطة وكناب الدولة، والأحزاب التي تكون في السلطة، تقترب من العلويين ومطالبهم بمقدار تعاطفهم قوة التيار الإسلامي، وتبتعد عنهم، كلما ابتعد شبح «الخطر الإسلامي» أي أن النظام التركي ينظر إلى العلويين مجرد أداة تُستخدم عند الحاجة لحماية نفسه من الإسلاميين، ولهذا تعددت محاولات الأحزاب ولا سيما التي كانت في السلطة منذ أوائل التسعينات وحتى اليوم، للإنفتاح على الكتلة العلوية، فشارك مسؤولون، ومنهم رئيس الجمهورية سليمان ديميريل، في احتفالات حاجي بكقاش العلوية في العام ١٩٩٤ للمرة الأولى في تاريخ تركيا ودعا بعض الوزراء إلى تحقيق بعض المطالب العلوية، مثل تشريع بيوت عبادتهم وفتح معاهد لتحرير أئمة خاصة بالعلويين وبالتالي «تصحيح الخطأ»، بتعبير أحد رعماء حزب الطريق المستقيم وفي عهد حكومة مسعود ييلمار، خصصت الدولة جزءاً من ميزانيتها دعماً لبعض الجمعيات العلوية

إن «المسألة العلوية» تُضيف بنداً أساسياً إلى «لائحة» القضايا العصرية التي تشمل بان تركيا، إضافة إلى المسألة الكردية، والبراع العلماني - الإسلامي، والمشكلات الاقتصادية والإقليمية وأهمية المسألة العلوية أنها تطلّ من هنية متصاعدة في الدولة عمرها مئات السنين، لم تستطع التجربة العلمانية منذ ثلاثة أرباع القرن، أن تمحوها أو حتى تحفف منها ومن هنا الصعوبة والشراسة، التي قد تتخذها في المستقبل أية مواجعة بين الأطراف المعنية بهذه

المسألة وعلى ضوء المسار الذي ستتخذه المسألة العلوية، يتوقف جانب كبير من صورة الدولة والمجتمع والكبار وبالتالي مستقبل تركيا

٢ - اليهود

تشير تقديرات العام ١٩٩٢ إلى أن عدد أعضاء الحالية اليهودية في تركيا لا يتجاوز الخمسة وعشرين ألفاً ومع ذلك، حظيت علاقتهم بمركز السلطة، منذ نزوحهم من اسبانيا بعد العام ١٤٩٢ إلى الدولة العثمانية، باهتمام المؤرخين والباحثين، ونُسب إليهم دورٌ بارز في العديد من المحطات التاريخية الفاصلة في التاريخ التركي الحديث وأسهم تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، في منح اليهود الأثران قوة إضافية، إلى قوتهم الاقتصادية والإعلامية ومع أن هذا الدور بقي كامناً وبعيداً عن الأصواء، إلا أن بدء محادثات التسوية بين اسرب وإسرائيل في مدريد خريف ١٩٩١، وما كان سحقتها من تقارب فلسطيني - إسرائيلي بعد الاعتراف الفلسطيني الضمني عام ١٩٨٨ بوحود الكيان الصهيوني كان مشجعاً لليهود تركيا للتخلي عن حذرهم، والخروج إلى دائرة النشاط العلني المستمر حتى الآن

الأكثرية الساحقة من يهود الدولة العثمانية جاؤوا إليها من اسبانيا في العام ١٤٩٢، بعد سقوط الأندلس بيد الكاثوليك، وتخيم محاكم التفتيش لهم بين اعتناق المسيحية أو المعادرة وعصفت فئة منهم، تعارب المئة ألف، أن تعصد الدولة العثمانية، أسطمنول حديداً، حيث شارك أفرادها، بفعالية بحكم معرفتها باللغات الأجنبية وخبرتها في شؤون المال، في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة، كما سنطاع البعض منهم الوصول إلى مراكز إدارية رفيعة المستوى وعاشوا على امتداد قرون في مناخ من التسامح والحرية، خلاف ما كان عليه وضع اليهود في الدول الأوروبية الأخرى غير أن بدء ظهور دعوات يهودية، منذ مطلع القرن السابع عشر، إلى العودة إلى «أرض الميعاد»، كان بداية تراجع دور اليهود في الدولة، مما ساعد على تعاطف النعوذ الأرمني داخل السيطبه

ومع اشتداد النشاط الصهيوني للعودة إلى فلسطين، من النصف الثاني من

القرن التاسع عشر، قام اليهود الأتراك بدور بارز في حركة «الاتحاد والترقي» الهادفة إلى إسقاط نظام السلطنة وكان انهيار السلطنة ذاتها في نهاية الحرب العالمية الأولى، سرطناً أساسياً لوضع «وعد بلفور» الإنكليزي لتأسيس وطن يهودي في فلسطين، موضع التنفيذ وجاء إعلان الجمهورية في تركيا عام ١٩٢٣، ليعكس في جانب منه، سلباً على كل الأقليات غير المسلمة، الأرمنية واليونانية واليهودية، ذلك أن صربية عُرفت بـ «صربية الثروات»، فُرِصت لاحقاً على هذه الأقليات بمقدار عشرة في المئة على انفراد الواحد وتسبب ذلك في إفقار معظم أفراد هذه الأقليات واضطرارهم للهجرة إلى الخارج ومن هؤلاء اليهود. بحيث لم يبق منهم عسبة تأسيس دولة إسرائيل سوى ثلاثين ألفاً، بعدما كانوا عام ١٩٢٧ حوالي الثمانين ألفاً ومع تأسيس إسرائيل عام ١٩٤٨، انبعض منهم إليها، غير أن وطأة صربية الثروات لم تحل دون دور مركزي لليهود الأتراك في الاقتصاد التركي فقد كانت لهم اليد الطولى منذ الأربعينات، في صفعاعات الفحمناش والكاولتسوك والحوارب والحسبر وانضالات والحرقات والداغة وكان اليهود رواداً لصناعة السيارات والكيميائيات والصيدلة وفي قطاع الإعلان وفي الألبسة الحاضرة وما زال هذا الدور مستمراً حتى الآن وببرز من أسماء رجال الأعمال اليهود حالياً كل من حاك قمحي واسحاق ألاتون وقينالي هكو

ويُعتبر العام ١٩٨٩، محطة بارزة في مسيرة اليهود الأتراك، حين حرقوا بصورة كاملة إلى العن من خلال تأسيس ما سمي بـ «مركز الـ ٥٠٠»، بمناسبة مرور خمسمئة سنة على خروجهم (عام ١٤٩٢) من أسبانيا وقدمهم إلى تركيا وقد شجّعهم على ذلك السياسة الانفتاحية التي انتهجها الرعيم التركي الراحل طويعوت أورال، ورعنته في قوطيد علاقاته مع الولايات المتحدة الأميركية عن طريق كسب ود اللوبي اليهودي في أميركا وبالتالي دعم اليهود الأتراك وقد ساعد المناخ الجديد على إرديان انحصور اليهود في تركيا، ولا سيما في حقل الاقتصاد والإعلام المكتوب والبرني حيث تعود ملكية بعض الوسائل الإعلامية المؤثرة لأوساط يهودية، فضلاً عن أن اليهود أنفسهم يُصدرون باللغة التركية صحفاً ومجلات خاصة بهم أسرها صحيفة «شالوم»

إلى ذلك استطاع اليهود في تركيا إيصال أحد رجال أعمالهم، جيفي ممحي ابن رجل الأعمال المعروف حاك قمحي، إلى البرلمان، في انتخابات العام ١٩٩٥ على لائحة حزب الطريق المستقيم عن دائرة اسطنبول غير أن قمحي استقال من الحزب في العام ١٩٩٧، بعدما اعترض على المهرج الذي تتبعه حكومة نعم الدين أربكان الإسلامي والذي كان حزب الطريق المستقيم شريكاً فيها وفي الواقع، استطاع اليهود في تركيا، في السابق إدخال تسعة من سيدهم إلى البرلمان في أوقات مختلفة بين العام ١٩٣٥ و ١٩٦٠ إلا أن أحداً منهم لم ينجح في أية انتخابات نيابية لاحقة

ومعظم النواب اليهود انقائرين كانوا قد احتسروا عن مدينة اسطنبول، المركز الرئيسي للتواجد اليهودي في تركيا حيث يُقَرَّ وجود ١٨ ألفاً منهم، فيما يوجد حوالي الألفين في مدينة إزمير، بينما يتوزع الباقون على اقرة وبورصة ونيساناق قالة وأدره ويتركز وجود اليهود في اسطنبول في أحياء نيسان طاشي، شينيلي، سعادية، بورغاري، هينلي وبويوك أهسه، وكان يوجد آلاف من اليهود في مناطق تركية أخرى مثل ترافيب الأوروبية وديار بكر وماردين ومار وحقاري (في جنوب شرق تركيا)، غير أنهم هاجروا جميعهم إلى إسرائيل بعد العام ١٩٤٨ ويُمْتَرَحى بآي أوغلو في اسطنبول مركزاً رئيسياً لنشاط اليهود التجاري

وعندما قدم اليهود من إسبانيا إلى تركيا، كانت لغتهم الرئيسية اليهودية - الإسبانية لكن عدد الذين استمروا يعرفون هذه اللغة كان يتناقص تدريجياً، وهو يشكل اليوم نسبة ١٠ - ١٥ في المئة من مجموعهم لذا حرص لهم صحيفة «شالوم» مثلاً إحدى صفحاتها باللغة اليهودية - الإسبانية وأد يتحدث جميع اليهود الأتراك باللغة التركية ويعتبرونها لغتهم الأم، فإن ثمانية في المئة فقط يعرفون اللغة العبرية وهذا استدعى مؤخراً فتح دورات أو إعطاء دروس باللغة العبرية في المدارس اليهودية باسطنبول واللغة الأدبية الشائعة بينهم هي الفرنسية (٩٦ بالمئة) الإنكليزية (٤٨ بالمئة)، اليونانية (٢٢ بالمئة)، الألمانية

(٢١ بالمئة) وقليل منهم من كانوا يعيشون في جنوب شرق البلاد، يعرفون العربية والكردية

أما على الصعيد المذهبي، فيتوزع يهود تركيا على ثلاثة مذاهب: المسيحية الاشكنارية والقرائية (نسبة لليهود من شبه جزيرة القرم) ولليهود عدة كنائس في اسطنبول وارمير وبورصة، وفي اسطنبول يوجد مقر الحاخام الاكبر راف دافيد اسيو

ويقوم اليهود الاثراك اليوم بدور حيوي في توثيق التقارب، الذي بلغ منذ مطلع العام ١٩٩٦ درجة التحالف بين كل من تركيا واسرائيل وتنشط وسائل الإعلام التي يملكونها أو يفترون فيها في الترويج للقواسم المشتركة بين البلدين ولد «النموذج» الإسرائيلي المتقدم تكديولوجياً وديمقراطياً (١)، ولتحسين صورة إسرائيل لدى الرأي العام التركي المعارض، بعاليهته، للسياسة العدوانية الإسرائيلية وما بلغت النظر، أنه في حين ركزت وسائل الإعلام على الجانب العسكري من التحالف التركي الإسرائيلي، فإن حركة مكثفة وراسعة جداً تقوم على قدم وساق لإقامة روابط وتواصل بين هيئات المجتمع المدني، التجارية والإعلامية والفكرية والثقافية وما إلى ذلك، في البلدين كما أن الجماعة اليهودية والحاخامية الكبرى في اسطنبول، هي صلة وصل أساسية بين السلطات التركية وجماعة الضغط اليهودية في الولايات المتحدة

٣- اليونانيون

الطائفة الثالثة التي اعرفت بها معاهدة لوزان، كأقلية، هي الطائفة اليونانية التي اكتسبت لذلك حق تأسيس مؤسسات خاصة بها من كسائس ومدارس ومصانع وإلى ذلك، غير أن النزاعات المفتوحة بين كل من اليونان وتركيا، والتي تمتد عميقاً في التاريخ والجغرافيا والصناعة، أعطت الوجود اليوناني في تركيا حساسية خاصة، فتعرض أحياناً، تبعاً للتطورات السياسية بين اليونان وتركيا، إلى التصييق، الأمر الذي دفع بالعديد من اليونانيين الاثراك إلى الهجرة إلى اليونان ودول أوروبية أخرى، بحيث يُقدَّر عدد من تبقى منهم في تركيا اليوم بين الخمسين والتماسين ألفاً، رغم أن هناك من يحفض هذا الرقم

إلى عسره آلاف فقط. ويتوزع هؤلاء، بغالبيتهم، في اسطنبول، مع وجود عدد قليل في إزمير، على ساحل بحر إيجة، وأنقرة وطرابزون.

وهي اسطنبول بطل معظم اليونانيين في منطقته «عظم المظلة على الخليج» وهي «نابى اوغلو» المصادف لها وفي جرر الامراء، ويورغار وبويوك أضه وهبيسي أنسياحه الأرستقراطية، فضلاً عن وجود بضعة آلاف في جرر تركية مقابل الحرر اليونانية، مثل تساناو قاله وعوكحيه أضه وبورجا أضه وما زال اليونانيون يقومون بدور مهم في الحركة التجارية في اسطنبول رغم تضائل أعدادهم في السنوات الأخيرة. وينتمي اليونانيون الأتراك مذهبياً إلى الكنيسة الأرثوذكسية التي مقرها الرئيسي في العالم كله في منطقة هيبير في اسطنبول، مع وجود أقلية صغيرة جداً تنتمي للكنيستين الكاثوليكيتين والبروتستانتية. وقد تصاعدت في السنوات الأخيرة التجاذبات السياسية الحادة بين أنقرة وأثينا حول وصعية بطريركية هيبير ودورها في الحياة الدينية لأرثوذكس العالم. وساعد على فتح صفحة هذه القضية، سقوط الشيوعية في الاتحاد السوفياني ودول أوروبا الشرقية، وعودة الأرثوذكسية بقوة إلى روسيا، واتهام تركيا لكل من اليونان وروسيا وبلغاريا وغيرهم بتسكيل حلف ديني أرثوذكسي يستهدف تطويق تركيا، ومحاولة اليونان تحويل الوضع الفانوني لبطريركية اسطنبول بالنسبة لارثوذكس في العالم إلى ما يصبه الوضع الفانوني للعائكان في روما بالنسبة لكاثوليك العالم، وما يعني ذلك، بخطر الأتراك من إساء دولة داخل الدولة التركية وترباد هذه السياسية مع النزاع المستمر على الحدود الجغرافية بين تركيا واليونان في بحر إيجه وقبرص، واتهام الأتراك استمر لليونان بأنها تسعى دائماً إلى إضعاف تركيا وتقسيمها. أملاً في استعادة المجد البيزنطي الذي انتهى مع فتح مدينة القسطنطينية (اسطنبول) على يد السلطان محمد الفاتح عام ١٤٥٢

٤- الأرمن

بعد الأرمن من أدم الشعوب التي سكنت مناطق القوقاز الجنوبية وسرق بلاد الأناضول. وعندما أسس الأتراك العثمانيون دولتهم عام ١٣٠٠ ميلادية،

احترط الأرمن في الدويله الجديدة، فكان لهم حضور قوي في مختلف المجالات ووصلوا إلى أعلى المناصب الإدارية غير أن التراعات القومية التي هبت على السلطنة العثمانية منذ أوائل القرن التاسع عشر واستندت في أواخره ومطلع القرن العشرين، أفسدت العلاقة الجيدة ترضياً من الأرمن وقادة السلطنة، الأمر الذي أفسح المجال أمام حدوث مذابح ذهب صحتها عدد كبير من الأرمن (يُقدَّرها الأرمن بمليون ونصف المليون، فيما ينفي الأتراك جملةً وتفصيلاً حدوثها من الأساس) في أواخر القرن التاسع عشر وفي العام ١٩١٥ وقد أدت هذه الأحداث إلى حدوث موجة نزوح شاملة للأرمن من شرق تركيا إلى الدول المجاورة ولا سيما إلى لبنان وسوريا غير أن اتفاقية لوزان ١٩٢٣ اعترفت للأرمن، كما لليهود اليونانيين، بصفة وضع الأقلية، وحققها في افتتاح مدارس خاصة بها وحماية أملاكها وحرية التعبير والتعبير باللغة الأرمنية وكذلك الحرية الدينية

وكان من جراء تفريع الاناصول الشرقي من السكان الأرمن، تحول من تنقّى منهم إلى المدن الكبرى، ولا سيما اسطنبول، وممارسة نشاطات تجارية وحرفية في نطاق ضيق وقد خلف الروابط بين الدياسبورا الأرمنية في العالم وأفراد الطائفة الأرمنية في تركيا، شكوكاً لدى السلطات التركية التي كانت تتحد اجراءات من وقت لآخر لتضييق نشاط السكان الأرمن

اليوم، من أصل مئات الآلاف من الأرمن كانوا يسكنون في تركيا عضوية الحرب العالمية الأولى، وبعد موجات الهجرة الكثيفة خلال الحرب وبعدها، لم ينق في تركيا إلا سوى بضعة آلاف تفاوت التقديرات حول عددهم من خمسين إلى ثمانين ألفاً، تعيش أكثريتهم الساحقة في اسطنبول حيث يوجد المقر الرئيسي لـنظيركيتهم في منطقة «كوم قابي» في مقر مرعي في منطقة «رومللي حصار»، وفروع أخرى في محافظات هيصصري، دنار بكر والإسكندرون.

وما زال يوجد حوالي الألف شخص في مدينة انقره ويتحدث هؤلاء جميعاً اللغة الأرمنية، فيما يتوزعون مذهبياً على ثلاث كنائس الكنيسة العريعرية

الأرثوذكسية، والكثيصة الكاثوليكية الرومية والكثيصة انروتسانتية

وباستثناء حالات قليلة جداً، فإن مساركه الارض في الحياة السياسية التركية معدومة تهريباً

هـ - السريان والكلدان

ومن الأقليات الدينية في تركيا، نجد كذلك مجموعة من السريان وهم سوريون يديون بالآرثوذكسية، ويقطنون، تبعاً لذلك، في مناطق قريبة من الحدود السورية ولا سيما في ماردين وبصبيس وميديات وسافور وقيليت واديل وديار بكر غير أن معظمهم هاجر إلى اسطنبول، حيث يقدر عدد القاطنين منهم فيها حوالي العشرة ألفاً كما أن أعداداً كبيرة منهم غادرت إلى أوروبا ويحدث السريان الأتراك اللغة السريانية، ولهجات أخرى مشتقة من اللغة الآرامية

أما الكلدان، فيقارب عددهم العشرة آلاف نسمة، يقطنون المناطق المحاذية للحدود السورية - العراقية في تركيا ولا سيما في ماردين (مدينة ايديل وسيلوبي) وفي حقاري (مدينة أولوديري وبيت الشيا) وفي سعرت (مدينة رهازي وشيرباك) كذلك يوجد البعض منهم في ديار بكر وميديات واسطنبول، يتحدثون اللغة الكلدانية ويسمعون لباً روم، فيما توجد مطرايتهم في اسطنبول وبصيريكهم الأكثر في الموصل (العراق)

ولا تُعد الفسيفساء التركية من وجود أقباط عرقية ودبية أخرى تتراوح أعدادها بين مئات وبضعة آلاف، ومن هؤلاء الأتسان (حمسوف ألفاً) والروس والألمان والأستوسيون ومجموعات عرقية من آسيا الوسطى (أوزبك، قرغيز، قازاق، تاتار، أويغور، اديون) وغيرهم

ب - الأقليات العرقية

١ - الأكراد

سكن الأكراد في تركيا ثاني أكبر مجموعة عرقية بعد العرق التركي وإذ يقارب تعداد سكان تركيا حوالي الـ ٦٥ مليوناً، فإن الأكراد يُقدَّرون بأثنى عشر مليوناً أو حوالي خمس السكان، وإن كانت التقديرات شبه الرسمية تفسِّر إلى ٥ - ٧ ملايين كردي مع الإشارة إلى أن الإحصاءات الرسمية لا تتضمن التمييز بين الأعراق، ذلك أن معاهدة لوزان، لم تعترف سوى بوجود أليات على أساس دسي، أي أقليات غير مسلمة (الأرمن، اليونانيون، اليهود)، ولم تعترف بوجود أقليات عرقية وعلى هذا الأساس، فإن الإيديولوجيا الرسمية التركية، الإيديولوجيا الكمالية لم تعترف مطلقاً بالأكراد كمجموعة عرقية مختلفة عن العرق التركي، واعتبرتهم أتراكاً، وكانت تطلق عليهم لقب «أتراك الحشاش» واستمرت هذه النظرة، الرسمية سائدة حتى آخر العام ١٩٩١ حين أقر رئيس الحكومة التركية حينها (والرئيس الحالي للجمهورية) سليمان ديميريل، بوجود «واقع كردي»، خلال جولة له في جنوب شرق تركيا، حيث العاشية كردية

ويتمركز الوجود الجغرافي للأكراد في تركيا في مناطق الجنوب الشرقي، المحاذية لسوريا والعراق وإيران، ولا سيما في محافظات حقاري، فان، أغري، بتليس، موس، ديار بكر، أورمه قارس، ماردين، بيسون، إيلاربع، قونجيلي، أدي يمان، أرزمجان، غاري عيئاب ملاطيا ويتوزع الأكراد في تركيا مذهبياً بين سنة (٧ في المئة، ومعظمهم سامعيون) وبين علويين (٣٠ في المئة) مع وجود أقلية تقدر بـ ١ - ٢٠ ألفاً من اليريديين (أو الأزيديين) ويتحدثون جميعاً اللغة القرمانية (أي الكردية المعروفة) ويسقط في صفوفهم الطرق الدينية التقليدية، وهي مقدمها النيسبندية والقادرية، فيما يسود مجتمعهم التنظيم العشائري ويعتبر أكراد تركيا امتداداً لأكراد العراق وإيران وسوريا ومناطق تاريخياً على أساطن التي يقطنونها اسم «كردستان»، لذا يعتبر أكراد تركيا مناطقهم بأنها «كردستان الشمالية» فيما أراضي العراق الشمالية «كردستان الجنوبية» وأراضي إيران الكردية «كردستان الشرفية»، ولا يقتصر الوجود الكردي في

تركيا على المواقف التي ذكرناها، ذلك أن التحالف الاقتصادي في هذه المناطق والاضطرابات الأمنية الدائمة بين المقاتلين الأكراد والقوات الحكومية، دفعت على امتداد عقود، عدداً كبيراً منهم إلى الدخول إلى مناطق أكثر أمناً، وكانت كل من اسطنبول وأنقرة هدفاً مفضلاً الأمر الذي أدى إلى تسوء صواحي كامنهما في المدينتين يسكنها أكراد، حيث يفقد عددهم في اسطنبول فقط حوالي ٣ ٤ ملايين كردي فضلاً عن ذلك، فإن أعداداً كبيرة من أكراد تركيا هاجرت مباشرة إلى دول أوروبا الغربية ويهدر عددهم بحوالي المليون نسمة نصفهم في ألمانيا

أما المسألة الرئيسية التي يواجهها أكراد تركيا فهي عدم اعتراف الدولة (الكمالية) بهم كمجموعة عرقية متميزة عن العرق التركي، وبالتالي رفض منحهم ما يمكنهم من تجسيد هويتهم المستقلة، ثقافياً وسياسياً، مثل حق التعلم في المدارس باللغة الكردية أو تأسيس جمعيات ومنظمات تعزز الثقافة الكردية، بمختلف تحلياتها، أو فتح محطات إذاعية وتلفزيونية باللغة الكردية وما إلى ذلك من مظاهر التعبير عن خصوصية ثقافية متميزة واستتبع ذلك، منع الدولة، في الدستور والقوانين، من تأسيس أية منظمة أو جمعية أو حزب على أساس عرقي أو ديني، والحوار، بالتالي، دور تأسيس الأكراد أحراراً تعكس تطلعاتهم السياسية في الاستقلال أو الحكم الذاتي، على سبيل المثال وحسب أسس بعض الأكراد أحراراً يُعبر، صمماً، عن هوية كردية، كان نصيبها الحظر وتعرّض رعاياها للسجون أو النفي وقد تكثفت عمليات الحظر هذه في النصف الأول من التسعينات

ومع تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، واعتبار أتاتورك جميع المواطنين «أتراكاً»، كان ذلك يعني وحسب كل عرق آخر وفي مقدمهم الأكراد وكانت ردة فعل هؤلاء المباشرة بالقيام بانتفاضات وعصيان في العشرينيات والثلاثينات وأهمها انتفاضة الشيخ سعيد الكردي عام ١٩٢٥ وانتفاضة أغري بين ١٩٢٨ و ١٩٣٠ وانتفاضة ديرسيم عام ١٩٣٨. وكانت هذه الانتفاضات تُوَاجَه بدموي من جانب الجيش التركي

ولعل المحطة الأبرز في تاريخ مواجهة الأكراد للسياسة الرسمية التركية حيالهم، كانت تأسيس حزب العمال الكردستاني عام ١٩٧٨ والذي بدأ برعاية عدد الله أوحالان، حرب عصابات مسلحة في أعوام ١٩٨٤ ما زالت مستمرة حتى اليوم

وقد واجهت الدولة حرب العصابات هذه بسلسلة إجراءات أهمها

١ - تشكيل ما سُمِّي بـ «حرّاس القرى»، لحماية القرى التي تتعرض لهجمات عناصر حزب العمال الكردستاني وأفراد «حرّاس القرى» جميعهم من العنصر الكردي، الموازية للدولة، المستفيدة من تشكيل مثل هذا التنظيم الذي يُقدَّر عدد أفراده بخمسين ألفاً يبالغون رواتب شهرية بمعدل ٣٠ دولار بفردي الواحد، وقد تمّ تأسيس هذا التنظيم عام ١٩٨٥

٢ - فرض حال طوارئ على المناطق الكردية الأكثر تعرضاً للنشاطات العسكرية لحرب العمال الكردستاني، وذلك بدءاً من العام ١٩٨٧، وهي تُحدّد تلقائياً كل ستة أشهر، وبموجب قانون حال الطوارئ، تقدم الحكومة إغراءات مادية مصاعفة للموظفين الأتراك، عسكريين ومدنيين، العاملين في مناطق حال الطوارئ، وذلك لتشجيعهم على البقاء والتصدي لمحاولات حزب العمال تفريغ المنطقة من العرق التركي.

٣ - اللجوء إلى الأسلوب العسكري لقمع حرب حزب العمال الكردستاني، وبذلك من خلال إرسال وحدات الألوف من الجنود والطائرات والدبابات والصواريخ لمهاجمة معاقل المقاتلين الأكراد في الجبال الوعرة وقد أسفرت هذه المواجهات المستمرة منذ ١٢ سنة عن سقوط آلاف القتلى في صفوف الطرفين

٤ - تطوير المواجهة العسكرية، من الدخول التركي إلى المناطق الحدودية المحاذية لمناطق جنوب شرق تركيا في سوريا وإيران، ولا سيما في العراق، حيث تقوم القوات التركية بعمليات منتظمة خارج الحدود على قواعد حزب العمال، خاصة في شمال العراق وقد تكثفت هذه الحملات بعد حرب الخليج

الثانية، وسوء عراع أمسي في شمال العراق استنفاد منه مقاتلو حزب العمال لإقامة قواعد لهم هناك والانطلاق منها في عمليات داخل الأراضي التركبة ضد الحيس التركي

٥ . اعتماد سياسة تفريغ القرى الكردية من سكانها، وصولاً إلى تدميرها إذا تطلب الأمر وذلك لمنع استخدامها مأوى مختفي فيه المقاتلون الأكراد ويتمون من السكان الأكراد القاطنين فيها والمنهمين دائماً بمساعدة حزب العمال وعربا فكره نفيغ القرى، وتهجير سكانها إلى المناطق السكنية الكبرى في المدن الرئيسية، هو ريس الحكومة والجمهوروية الناحل طورغوت اوردال، مع أن هذا اسهج لم يكن غائباً تماماً هي ما مضى

٦ . إطلاقاً من أن التحالف الاقتصادي والاجتماعي يُعزّر النزعة الانفصالية لدى السكان الأكراد طهر أيضاً مشروع «تنمية جنوب شرق الأناضول» الذي بدأت نواته هي مطلع الستينات لكن انعمل فيه تكثف منذ العام ١٩٨٢، وما زال مستمراً حتى الآن ويهدف هذا المشروع، في بعده الكردي الداخلي، إلى إنشاء ٢١ سداً على نهرى الغرث ودجلة ومحطات كهرومائية وأهفاق للري، تضمن، حين اكتمالها، تنمية شاملة زراعية وصناعية وتجارية للمطقة الكردية، كما يرجع المشروع من مستوى الحياة الاجتماعية للسكان، ما قد يدفعهم إلى التخلي عن فكرة الانفصال عن الدولة والاستقلال ويهدف هذا المشروع أيضاً، في بعده الكردي الإقليمي، إلى تشديد الضغط على الدول الناحورة لتركيا والتي تستعيد من مياه العرات ودجلة، وهي تحديدأ سوريا والعراق، لوقف تنهمهما في أقرة دائماً بدعم حزب العمال الكردستاني، وبالتالي قطع شريان الدعم الخارجي عن الحركة الكردية المسلحة

ونكف حزب الدولة التركية مع مقاتلي حزب العمال الكردستاني ما لا يقل عن ثمانية مليارات دولار سنوياً، وتعتبر هذه الكلفة إحدى أهم مسببات التصحح الاقتصادي الذي يتراوح منذ سنوات بين ٧٠ و ١٠٠ في المئة سنوياً وتواجه تركيا، بسبب هذه الحرب مع الأكراد، انتقادات واسعة من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي التي وضعت تحقيق الاعتراف

بحقوق الأكراد الثقافية، والحرية والديموقراطية، أحد الشروط الرئيسية لقبول انضمام تركيا في عضوية الاتحاد

وهي النواصير، تتباين بصورة واضحة الطروحات بين الأحزاب التركية نفسها حول السبيل الكفيلة بوضع حد نهائي للمشكلة الكردية فبعضهم (بولنت أحساوند) يرى أن أساس حل المشكلة هو في تصفية النظام الإقطاعي والعسائري السائد في المجتمع الكردي، فيما يحاول حزب الشعب الجمهوري (العلماني اليساري) معارضة المشكلة بصورة أكثر تطوراً لصحة ترسيخ الديمقراطية والاعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد أما الإسلاميون (نجم الدين ربكان) فيكتفون بإطلاق شعار «الأحوة الإسلامية» لحل المشكلة الكردية دون تحديد لعناصر هذا الشعار

لكن ما يبدو تقاطعاً بين جميع الأحزاب التركية، العلمانية اليسارية واليمينية، أو الإسلامية، هو الرفض القاطع لأي فكرة انفصالية أو حتى حكم ذاتي للمناطق الكردية في جنوب شرق تركيا إذ ترى معظم الأحزاب، أن مجرد منح الأكراد حقوقاً ثقافية، من بث تلفزيوني وإداعي ونسر وتعليم باللغة الكردية، سيكون الخطوة الأولى نحو اكتمال الوعي الثقافي فالسياسي بوجود أمة كردية لها حقها المشروع في المطالبة بالانفصال والاستقلال، وفي أحسن الأحوال بإقامة فيدرالية أو حتى حكم ذاتي

إن النظرة الرسمية باعتبار الحركة الكردية المسلحة حركة «إرهابية»، والسبيل الوحيد لمواجهة هو استئصال جذورها عسكرياً ما زالت سائدة بقوة متعاضده في أوساط النظام، وفي القلب منه المؤسسة العسكرية، التي ترى في ذلك الطريقة الوحيدة لحماية الكيان التركي من التفكك والانقسام.

٢ - العرب

كما الأكراد والأقليات العرقية الأخرى، لا توجد إحصاءات رسمية أو دقيقة للمجموعة العرقية العربية في تركيا ولا تعترف الأيديولوجيا الكمالية بالأقلية العربية، تصفها مجموعة متميزة لغوياً أو ثقافياً، وبالتالي لا يحق لأفرادها

امتحان مدارس خاصة بهم أو التعلم بلغتهم وتأسيس وسائل إعلامية باللغة العربية

وتتوزع الأقلية العربية في تركيا في المناطق المجاورة لسوريا، مثل الاسكندرون وماردين واورفه وسعرت وديار بكر وبقارب عدد أفرادها، في أواخر السبعينات، الأسمائة ألف سمة بعضهم من السنة ونصفهم من العلويين، مع عدد قليل من المسيحيين الأرثوذكس والكاثوليك (٢٠ ألفاً) ويتمركز الوجود العربي السني في محافظات ماردين واورفه وسعرت مع فئة تقدر بأربعين ألفاً في الاسكندرون، فضلاً عن محافظات موش وبتليس وديار بكر وغاري عيذاب أما العرب العلويون فحدهم (أكثر من مئتي ألف) يعيشون في لواء الاسكندرون مع وجود قليل في اسنة وإيتنيل فيما يتواجد العرب المسيحيون في الاسكندرون، ولا سيما في مدينة انطاكية، وفي مرسين كما توجد في اسطنبول وأنقرة مجموعات قليلة من العرب بمختلف مذاهبهم

وبعكس الأكراد الذين أسسوا أحزاباً تعبر بصورة غير مباشرة، عن تطلعاتهم ووصلوا إلى البرلمان عبر تحالفاتهم الانتخابية مع أحزاب علمانية كبرى، فإن العرب في تركيا لم يحاولوا التعبير عن أنفسهم عبر أية أحزاب أو جمعيات وهم يتعرضون في تركيا، ولا سيما في الاسكندرون، لرقابة مشددة من جانب النظام التركي، نظراً للوضع الحاصر والحساس للواء الاسكندرون الذي صُمِّمَ إلى تركيا عام ١٩٢٨ بموجب اتفاق (وقَّع عام ١٩٢٩) مع فرنسا، الدولة المنتدبة حينها على سوريا (ولبنان) وقد اعترض السوريون سدة على نزاع الاسكندرون من الأراضي السورية والحاقه بتركيا ومنذ ذلك التاريخ، لا تعترف الدولة السورية بشرعية فصل الاسكندرون عن سوريا وما زالت تعتبره أرضاً عربية معصية، ولا تدرجه ضمن الحدود التركية بل ضمن خريطة سوريا، معبره أن الحدود الحالية بين سوريا وبين لواء الاسكندرون (الملحق بتركيا) هي «حدود مؤقتة»، فيما يذهب خط الحدود الدولية في الصرائح السورية إلى الخط الفاصل شمالاً بين لواء الاسكندرون وبين الأراضي التركية وعلى هذا، وبعد مرور ستين عاماً على إلحاق الاسكندرون بتركيا، ما زالت

السلطات التركية تنظر، ضمناً، إلى المواطنين الأتراك من أصل عربي في الإسكندرون، عبر يعبرها السك والريسة ونقلت بعض المصادر الإعلامية التركية، في الآونة الأخيرة، أن السلطات التركية قررت تعيين مواطنين أتراك بدلاً من المتحدرين من أصل عربي في المواقع الأمنية الحساسة في ثواء الإسكندرون، بعد ترايد نشاطات حرب العمال انكرسمتاني العسكرية في تلك المنطقة، والاستبها بتعاون مسؤولين أتراكاً من أصل عربي مع جهات خارجية»

٣ - أقليات عرقية أخرى

تمثل الأقليات التي تحدثنا عنها، إن كانت دينية أو مذهبية أو عرقية، حساسية فائقة في سيج المجتمع التركي، في حين أن هذا المجتمع يعرف أقليات أخرى تمثل حساسيات محدودة، وإن كان عديدها يتعدى عشرات الآلاف من هذه الأقليات. النار والتسركس والكرج وهي تعود بمسئلتها الجغرافي إلى مناطق القوقاز ومثل الأقليات العرقية الأخرى، لا ذكر لها في أية إحصاءات رسمية، ويعتمد في معرفة أعدادها على التقديرات

ويقارب عدد أفراد النار المئة وخمسين ألفاً يرشعهم النقص إلى ٢٥٠ ألفاً، ويقطن القسم الأعظم منهم في المناطق الممازية للسر الأسود من تركيا ولا سيما محافظتي «ريره» و«ارطوير» ويدين اللاريون بالذهب السبي النحفي، وهم سلك على اسطام مع مذهب الغالبية التركية، ويتحدثون باللغة اللارزية، فضلاً عن لغة البلاد التركييه وهم كمجموعة عرقية متمايضة، شرعوا في اسنوات الأخيرة في محاولة إقامة مؤسسات ثقافية تعبر عن هويتهم وشخصيتهم، في ظل اتساع التقاس الداخلي في تركيا حول خصوصية المجموعات العرقية والمذهبية، وفي المقدمة ما يتصر بالأكراد والسعوسن

أما التسركس فهم إحدى المجموعات العرقية الكبرى في تركيا ويحتلون المرتبة الثالثة بعد كل من الأتراك والأكراد يُقدر عددهم بمليون نسمة ويتواجدون بصورة رئيسية في مناطق الأناضول الغربية والوسطى. ويُعتبر الأبخاريون جزءاً من المجموعة السركسية في تركيا لذا فإن اللغات التي يتكلم

بها التراكسية هي التراكسية ونسبة أقل اللغة الأبحارية ونظراً لاعتناقهم الدين الإسلامي على مذهب الأغلبية التركية السنية الحنيفة، فهم أيضاً في وثام مع أكثرية السكان من العرق التركي ويتركز وجود التراكس في تركيا في خمس مناطق أساسية

١ - صفاريا، بوبو، فوجالي، استيغول

٢ - بورصة، بيليك، باليق أسير، شاماق قاله

٣ - انقره، اسكي شهر، قونامي، قونية

٤ - مانيسا، ارمير، أيدير، دنيرلي، ابيون، ايطاليا.

٥ - سيوب، سمسور، نسوروم، أماسييا، طوقات، يوزغات، سبيواس، قيصري، قهرمان مراس

وبشكل «الكرج» أو الحورجيون، مجموعة عرقية كبيرة يقارب عددها الـ ٧٠ .
٨٠ ألفاً يتحدثون اللغة الكرجية ويدينون بالذهب السنّي الحنفي، وبعضهم بالأرثوذكسية يقطنون في المناطق القريبة من الحدود الحورجسة، مثل محافظة باطوم كما في محافظة أرطوين، وقد جاؤوا إلى تركيا أثناء حربها مع روسيا هي ذلك العام ويوجد في تركيا مجموعة عرقية أخرى من أصول قوقازية، هم التشيخسان والايغوس ويقدر عددهم بعشرين ألفاً ينورمون بين مصافطاب ماردين وسبيواس وقهرمان مراس ويتحدثون اللغة الانغوسية ويدينون بالذهب السنّي الحنفي

بعض المصادر والمراجع

باللغة التركية

- ١ - بينر «ديوس»، «المجموعات العرقية في تركيا»، ترجمه إلى التركية مصطفى كويوش أوغلو، اسطنبول ١٩٩٢
 - ٢ - موشي سارون، «يهود تركيا»، اسطنبول ١٩٩٢
 - ٣ - أمرام غالاتي، «الأتراك اليهود»، اسطنبول ١٩٩٥
 - ٤ - رضا زليوت، «العلوية تبعاً لمصادرهما الأصلية»، اسطنبول ١٩٩٢
 - ٥ - رها تشامور أوغلو، «مسائل العلوية في يومنا هذا»، اسطنبول ١٩٩٣
 - ٦ - رضا زليوت، «م الذي يجب أن يفعله العلويون»، اسطنبول ١٩٩٣
- (*) أعداد متفرقة من الصحف التركية حرييت، ميلليت، جمهوريت، سالوم

ومحالات، نقطة، حيم

باللغة العربية

- ١ - ساوارس طوريكيا، «القصية الأرمنية والقانون الدولي»، ترجمة خالد الجيلي، اللاذقية ١٩٩٢.
 - ٢ - محمد نورالدين «تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الحيارات»، بيروت، دار رياض الرئيس للنشر، ١٩٩٧
- (*) أعداد مختلفة من الشهرية صوت كردستان

معضلة الجيش والسلطة في تركيا

هيمنة الجيش على السلطة وقدخله المباشر في السياسة «تقليد» ما زال مستمراً في معظم دول العالم الثالث ولكن حاصية هذه الهيمنة انما تُعرض من قبل حزب أو اسرة أو طائفة أو عرق تتوسل العسكر أداة للتحكم والتسلط، خلاف ما هو عليه «التقليد» في تركيا، ان يتحكم الجيش بالسلطة، وإن أحياناً، من خلف الستار، بصفته مؤسسة لها أرتها وتقاليدها وطموحاتها ومصالحها

نفذ الجيش التركي ثلاثة انقلابات عسكرية أعوام ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠، وكاد ان ينفذ رابعاً في عهد حكومة حزب الرفاه، الذي تدارك زعيمه نجم الدين أربكان الموقف وقدم استقالته في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٩٧

ويتبين من خلال احدي الاحصاءات ان تركيا بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٨٧، وضمت تحت الاحكام العرفية لقرارات مجموعها ٢٥ سنة و ٩ أشهر و ١٨ يوماً، اي ما يعادل اربعين في المئة من تاريخها الجمهوري، وما فتىء المحللون والباحثون يتناوون «الظاهرة العسكرية» في تركيا في محاولة لاستكناه «سر» الدور القوي للعسكر في الحياة السياسية التركية

هل من الضروري العودة الى التاريخ لفهم الدور الحاسم والموقع المؤثر للجيش التركي في السياسة والمجتمع؟ لعل الاحابة المنطقية هي انه «لا مفر» من ذلك»

منذ البدايات الاولى للدولة العثمانية، اضطلعت دور العسكريين والاداريين، حين كان قادة القوى المسلحة من انكشارية وسباهية وجنود الولايات والمرتزقة، يمارسون ايضاً مهمات «مدنية»، فالسباهيون، مثلاً، اصحاب التيمارات، الوحدة الاقتصادية والادارية الاصغر، كانوا ايضاً جنوداً يشاركون في

الحروب، ويسرعون، أثناء السلم، على قلاحي الأراضي السلطانية ويجمعون، باسم الدولة، الضرائب والمسؤولون الأعلى مرفقة من السباهيس، مثل البك والوالي فوالي الولاية، كما الباشا، كانوا ذوي صلة إدارية وعسكرية في أن معاً من هذا كانت محاولات السعيد العثماني، تتم في طين حماية الجيش إلى أن جاء عهد التنظيم في أواسط القرن التاسع عشر حين حرت محاولة تحويل نظام الملكية العسكرية إلى نظام مدني، وأعقب ذلك إعلان «المشروعية الأولى»، أي الدستور، عام ١٨٧٦ غير أن إلغاء السلطان عبد الحميد الثاني للعهد الدستوري عام ١٨٧٧، دفع في اتجاه تشكيل منظمات سرية عابدية اعصانها من العسكر، داخل تركيا وخارجها، أشهرها على الإطلاق «الاتحاد والترقي» التي كانت القوة المحركة لإعلان «المشروعية الثانية» عام ١٩٠٨ الذي يؤرخ بداية المدح العسكري المباشر للحيش في تاريخ تركيا الحديث، وتوج بالتقدم إلى رأس السلطة الفعلية عام ١٩٠٩ بعد محاولة عبد الحميد الثاني الالتفاف على أعاده العمل بالدستور

استمر النفوذ المباشر لعسكريي الاتحاد والترقي في السلطة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، التي أسفرت عن التمكن الكامل للسلطنة العثمانية، بل وعرضت الأراضي التركية «الأصلية» في الأناضول لأخطار جديدة حين نصت اتفاقية «سيمر» عام ١٩٢٠ على تقاسم آسيا الصغرى بين القوى العظمى واليونان والأرمين والأكراد فكانت «حرب التحرير الوطنية» التي قادتها فلول الحيش اتركبي برعامة مصطفى كمال وافذت ما تبقى من أراض من الصياح بل رسمت حدوداً جديدة للجمهورية الوليدة عام ١٩٢٣ العصب المحرك لهدم الحديس، حرب التحرير الوطنية، وإعلان الجمهورية الحديثة، وهو العسكر، كان كافياً ليربط بين أنقاد تركيا من مرنن القوى الأجنبية، وتأسيس تركيا حديثة، وبين دور الحيش في هاتين العمليتين

وتحول هذا الدور إلى «صيانة» للنظام الجديد، حيث احتفى بالكامل دور القوى المدنية الأخرى

اعتماد نظام الحرب الواحد في عهد أمابورك وحليفته عصمت إينوي (حتى

العام ١٩٤٥) صاعف من هيمنة الكماليين، عصبة «تاتورك»، الذين حولوا المؤسسة العسكرية، إلى أداة للإشراف على السلطة السياسية ويسير الباحث التركي العلماني سردار سين إلى أن التطور غير المتكافئ في المجتمع، يتيح دكتاتورية الحرب الواحد، أدخل الجيش إلى الساحة في اتجاه دور جديد هو توجيه المجتمع وملء الفراغ المدني في الرقابة والإشراف وعلى هذا كان يتدحرج الجيش، ليس في السياسة وحسب بل في كل النواحي الاجتماعية لتعديل موازين القوى بما يتفق ونظرته الخاصة

يضمحل لجيش التركي في السياسة عدم ثقته بالمدنيين والباحث التركي العلماني بدوره عثمان متين أورتورك، يعلل ذلك بالعالم المنغلق على نفسه للعسكري المحترف الذي يريد أن يعكس مفهومه للاندفاع والنظام الساري داخل القوات المسلحة، على البنية المجتمعية والسياسية في البلاد، وينظر إليه وبذلك، عموماً، إلى ولاء المدنيين للوطن والأمة والنظام من هنا يرى الجيش في نفسه الحامي الأصلي للبلاد والأمة كما تسود نظرة عامة، عند العسكريين الأتراك، أن السياسيين، سبب مصالحهم الحزبية لا يستطيعون إدراك الاخطار المحقة بصوره كامية

ويسير باحث تركي آخر، سيمير طانيللي، إلى عامل في غاية الأهمية في استمرار الجيش التركي التدخل في السياسة، وهو الدور الكبير الذي تلعبه شبكة مصالح اجتماعية واقتصادية توفر امتيازات هائلة على صعيد الثكنات والمجمعات السكنية والأسواق الاقتصادية وغيرها لأفراد القوات المسلحة ولا سيما ذوي الرتب الرفيعة إذ يقول طانيللي لا يباثرون بالتناقضات الطبقية ولا يتحسسون مسامر الفئات المحرومة، التي تمثل الأكثرية الساحقة في المجتمع التركي

وهذا يُوْجد في الواقع عاملين متناقضين. العالم العسكري والعالم المدني واستتلاء الجيش على المدنيين، يتحسد في التركيز كذلك على دور التربية الداخلية الصارمة في المؤسسة العسكرية التي تشدد على كون الجيش هو «صاحب الدوة»

من هذه الراوية، يقول البروفسور في جامعة غاري، محمد علي قيليج باي، أن الجيش التركي يرى في نفسه، قوة تمثل، وحدة الإرادة الوطنية ويسند ذلك أن هذه خاصية لا تقتصر على الجيش، فجميع الأحزاب السياسية في تركيا ترى في نفسها الممثل الوحيد للإرادة الوطنية وتعمل على ربط قدر تركيا بها

ويظهر الباحث العلماني المعروف طوقا تيمس انيش بين تأثير الجيش في السياسة وبين دوره كـ «مدرسة» للشبان، ولا سيما في المناطق المتخلفة من تركيا حين تساهم القوات المسلحة، عبر خبراتها، في تنمية المناطق الريفية صناعياً ومواصلات واصلات

وفيما يذكر أورتورك أن العسكري المحترف في تركيا تحول إلى وضع موظف دولة محترم، يشير إلى بعض الثقافة الديمقراطية ومسؤولية السياسيين في الاستغاثات باليمين للتدخل عند حدوث الأزمات والملفت أن كل الانقلابات العسكرية في تركيا الحديثة لم تواجه بمقاومة أو معارضة من قبل غالبية قوى المجتمع

ويشير محمد علي قيليج باي، العلماني، إلى أن السياسة في تركيا ليست نتاج كل المجتمع لذلك بقيت الطبقة السياسية محدودة وصيقة الأفق وفي ظل هذه المحدودية كانت السياسة بحري حارج السعير. ما أدى إلى ظهور جملة من التموليات، ليس الجيش سوى واحد منها ودور الجيش يتضاعف كلما تقلص المناخ الحر للتشكل السياسي حتى إذا بدأت في الظهور بعض القوى الصاعدة، سارع الجيش إلى سحقها حتى لا يحرج أحد عن الدائرة التي حددها بنفسه للجميع وهذا ما جعل السياسة غير ممكنة في ظل المهمة التي رسمها الجيش لنفسه وهي حماية الدولة

عمل الجيش التركي منذ فترة منكره، إلى حمايته دوره في حماية النظام وصياسته، من خلال مجموعة من الآليات الدستورية والقانونية التي تتسرع مدخله في السياسة، وتتيح له في حالات استلام المديين للسلطة ممارسة تأثيره الكامل وبعدما كان نظام الحزب الواحد حتى العام ١٩٤٥، هو وسيلة حماية دوره وتأثيره في الحياة السياسية، لحا الجيش عام ١٩٦٠، وبعدما تعرض

بعونه بعض الأحرار في عهد عثمان مندريس في الخمسينيات، إلى وسيلة الانقلاب العسكرية المباشرة غير أنه حصن دوره السياسي من خلال إقامة مؤسسة جديدة نص عليها دستور ١٩٦١، الذي أعقب انقلاب ١٩٦٠، وهي «مجلس الأمن القومي» التي تضم قادة القوات المسلحة ووزراء الأساسيين في الحكومة. وهذا المجلس ينافس كل الفصايا المتصلة بالأمن القومي للبلاد، ولا تقتصر حدود نفقاته عند الأساسية منها، بل تتعداها إلى الشؤون الاقتصادية والتربوية وحتى المواصلا. ومع أن ما يتخذه مجلس الأمن القومي ليس سوى «توصيات» غير ملزمة للحكومة، إلا أن الحكومات المتعاقبة لم يصدر أن رفض أي توصية حتى حكومة أربكان كانت تصادق على هذه التوصيات مع مازق واحد أن أربكان لم يسمح إلى التطبيق العملي لأي منها، خصوصاً منذ توصيات مجلس الأمن القومي الشهيرة في ٢٨ شباط ١٩٩٧، وهذا ما أدى، تعادياً للتطبيق إلى عدم عقد أي اجتماع لحكومته في الأشهر الأخيرة من عمرها وتكرر النص على وجود مؤسسة «مجلس الأمن القومي» في دساتير ١٩٧١ و ١٩٨٢ المعمول به حتى الآن.

ويستخدم الجيش المادة ٢٥ من نظام المهمات الداخلية له، السلاح القانوني الوحيد لتهجير انقلاباته العسكرية، التي تنص على حق القوات المسلحة بالتدخل لاستلام السلطة في حال وجدت أن الجمهورية والديموقراطية معرضتان للاختار.

على الرغم من الدور الحاسم للجيش في الحياة السياسية في تركيا، إلا أن الدعوة لتعزيز الديمقراطية لا تتوقف، خصوصاً لدى أولئك الذين يرون في انتماء تركيا وانضمامها للاتحاد الأوروبي، ضمانة لمجاهاة «الخطر الأتولي» بل أن البعض يرى أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، قبل تعزيز الديمقراطية، سيكون عاملاً لترسيخها، كما حصل مع اليونان بعد انتهاء الحكم العسكري فيها ومن هذه الراوية، يبدو الجيش التركي، حفاظاً على مصالحه ودوره، أحد أبرز المعارضين لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، الذي يعني حتماً تطبيق المعايير الأوروبية في الديمقراطية والحريات وحقوق

لاستمرار وبما ان تركيا تواجه مشاكل قد تعرض وحدة البلاد والمجتمع لخطر التمزق أو لتفكك، وأبرزها المسئلة الكردية، ومع استمرار الاضطار الخارجية التي تهدد البلاد انني تذكر باضطار مطلع العشرينات، وكما ارتبط انقاد تركيا ائذاك بدور حبشها في هذه العملية فأبانه من المستبعد الآن، في ظل الظروف التي نكرها، ان تسعى القوى المدنية في تركيا الى سحب دور الجيش، فصلاً عن عدم وجود ارادة قوية لدى معظمها لتحقيق ذلك ورأبنا، في أدار (مارس) ١٩٩٤، كيف ان مختلف الاحزاب التركية في البرلمان بما فيها حزب الرفاه، اقترعت لصالح اسماط العسوية الليابيه من النواب الاكراد في البرلمان وسوقهم تحت ابطار الاعلام الى السحر، وهم ممسوكون من رهابهم

ان مسار الاحداث في تركيا منذ اكثر من اربعة عقود يشير الى ان العوائق التي تحول بينها ودخول الحداثه من نوابتها الشرعية، اكثر من ان نحصى ورغبة الرعماء، الاثراك، او بعضهم، وتوقعهم الى الانضمام الى الاتحاد الاوربي، لم يفترن سخطوات عملية على ارض الواقع التركي وهذا يطرح علامات استفاهم كبيرة حول جدية هذه الرغبة، كما يطرح اسئلة اكبر حول هذا الكم الهائل من المشاكل التي تعاني منها تركيا مع حرائها، وهي مشاكل ليست سهلة، خصوصاً حين يتصل الامر بخلافات لها أبعاد تاريخية وجغرافية وحساسية، ونقدم من المبررات والدراغ ما يكفي لاستمرار تدخل الجيش التركي في السياسة الداخلية حتى اشعار آخر

الفصل الثاني

الاسلام السياسي المظهر الثالث

”الرفاه“ في السلطة أو المصالحة الصعبة

استقالة نجم الدين أربكان وعيم حزب الرفاه من رئاسته الحكومة التركية في ١٨ حزيران/ يوليو ١٩٩٧، تكون قد طويت صفحة أول حكومة يترأسها إسلامي في تاريخ الجمهورية العلمانية في تركيا منذ تأسيسها في العام ١٩٢٣ وبفسر الأهمية الاستثنائية لوصول حزب إسلامي إلى رأس السلطة التنفيذية، فإن هذه التحربة وما واکبها من تطورات على امتداد ستة كاملة، ستبقى موضوع تحليل ودرسات لن تنتهي في المدى للنظر، ذلك أن مشاركة الإسلاميين في السلطة لم تكن نتاج حسابات رقمية، لاحتلال حزب الرفاه المركز الأول بين أحزاب البرلمان في الانتخابات التي حوت في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥، بقدر ما كانت معبرة عن تحول مهم في موارد القوى المحلية على الصعيد الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي السياسية، الأمر الذي يعني أن الصراع الداخلي بين الإسلاميين والعلمانيين المعتدين من جهة، والعلمانيين المتشددين من جهة ثانية، وأبرز رموزهم المؤسسة العسكرية، لن ينتهي مع استقالة أربكان من رئاسة الحكومة، وهو أسعد وأخطر بكثير من مجرد تشكيل حكومة من هذا الحرب أو ذاك ولم تكن استقالة أربكان سوى مؤشر على أن جولة من الصراع قد انتهت ونشير بدورها الأحداث التي واکبت المواجهة بين حكومة أربكان والعسكر إلى أن قواعد حديده قد تم رسمها من جانب كلا الطرفين لإدارة هذا الصراع في المرحلة القادمة

* * * * *

بلغ حزب الرفاه ذروه صعوده السياسى مع ظهور نتائج الانتخابات النيابية العامة التي حرب في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥ ولأول مره يحتل حزب إسلامي المركز الأول من بين أحزاب البرلمان، وبسببة ٢١ ٢ في المئة، بحيث كان متعدياً تسكين أى حكومة جديدة من نوع ائتلاف معظم الاحزاب اليمينية واليسارية والعلمانية، مما كان يكفي تشكيل مثل هذه الحكومة عبر ائتلاف يضم حزب الرفاه إلى أحد الحزبين اليمينيين الطريق المستقيم او الوطن الأم. وبذلك فرض حزب الرفاه نفسه حتماً للراوه في أي تشكيلة حكومية جديدة براد لها الاستقرار والاستمرار من هنا فسلت الحكومة التي شكلها مصطفى ييلماز رعيم حزب الوطن بالتعبون مع طانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق المستقيم، في مطلع اذار / مارس ١٩٩٦، وقدمت استعالتها بعد ثلاثة أشهر فقط، في حزيران / يونيو ١٩٩٦ لتعسخ في الحال أمام وصول أول إسلامي إلى رئاسة الحكومة في تركيا، وذلك من طريق الائتلاف الذي ترأسه رعيم الرفاه نجم الدين أربكان بمشاركة طانسو تشيللر زعيمة الطريق المستقيم في ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٩٦

المسيرة الطويلة

وصل «الرفاه» إلى السلطة بعد مسيرة عمرها ٢٧ سنة، هي عمر مسيرة رعيمه منذ أسس عام ١٩٧٠ أول حزب إسلامي في تركيا، هو حزب النظام الوطني الذي ما لبث أن حذر بعد انقلاب ١٢ اذار / مارس ١٩٧١ لكن الحزب الذي حقه، حزب السلامة الوطني، كان قادراً على أن يصبح إر انتخابات ١٩٧٣ النيابية، بصفة القبحان التي لا غنى عنها لكي يستطيع أحد الحزبين الرئيسيين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، تشكيل الحكومة الجديدة. وهكذا كانت المشاركة الأولى للإسلاميين في السلطة في عهد حكومة مولت أجاويد رعيم حزب الشعب الجمهوري (الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك)، ثم كانت مشاركة أكرم أكرمان للسلامة الوطني في حكومتين ترأسهما رعيم حزب العدالة سليمان ديميريل في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ وفي الحالات الثلاث كان

أركان نائباً لرئيس الحكومة

مع انقلاب ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠، كان حظر جديد للأحزاب السياسية، ومنها حزب السلامة الوطني، وما لبث أن حل محله في تموز / يوليو ١٩٨٢ حزب جديد هو حزب الرفاه الذي تولى قيادته مؤقتاً أبراهيم تكedal، إلى أن رفع حظر النشاط السياسي عن الرعمساء الأتراك، ومنهم أريكان الذي عاد إلى زعامة الحزب عام ١٩٨٧

شارك حزب الرفاه منذ عام ١٩٨٤ في جميع الانتخابات النيابية والبلدية، وكانت نسبة الأصوات التي يحصل عليها ترتفع باستمرار، إلى أن اكتسح في ٢٧ آذار / مارس ١٩٩٤ الانتخابات البلدية، ولاسيما في مدينتي اسطنبول وانقرة، وكان ذلك مؤسراً على المنحى الذي ستمتتهي إليه الانتخابات النيابية العامة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥، والتي حقق فيها «الرفاه» انتصاراً تاريخياً قاده إلى السلطة في حزيران / يونيو ١٩٩٦

بم Yates انتصار الرفاه، كما سامي قوة الحركة الإسلامية في تركيا، بمحصر الصدمة، بل إن عوامل عدة تكاثفت وأدت إلى تحول هذه الحركة إلى قوة يستحيل استبعادها أو تهميشها أو تصفيتها دون مضاعفات خطيرة على وحدة تركيا واستقرارها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

جاء الرفاه والإسلاميون إلى السلطة بعدما اصطلح بصورة شبيهة كاملة، التيار اليساري بكل مخططاته وأحزابه، والموالي للكتلة الاشتراكية في فترة الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن وبدأ تفكيك القوى اليسارية بعد انقلاب ١٩٨٠ الذي سمح الاتجاهات الإسلامية لاستخدامها أداة لمواجهة اليسار بحيث إن القوى الإسلامية استفادت بالفعل من توجهات النظام العسكري المعادي لليسار طوال فترة الثمانينات وعندما انهارت الشيوعية وبهكك الاتحاد السوفياتي، كان الإسلاميون «الوريثين» العمليين لسعارات العدالة والمساواة التي كان يرفعها اليسار المنذر، وكان ذلك مدعاة لاستقطاب الشارع الساحط على النظام القائم

وكان للسياسات الليبرالية في الاقتصاد التي انتهجها الرعيم المركزي الراحل طورغوت أوزال في الثمانينات ومطلع التسعينات دور أساسي في تدفق الرساميل الخارجية، العربية الخليجية بصورة خاصة، على تركيا، كما في تنمية قطاع اقتصادي واسع يهيمن عليه الرأسماليون الإسلاميون الحدد. وهذا كان له دور مهم جداً في دفع الحركات الإسلامية هي تركيا نحو اتفاق توسعية على صعيد الاقتصاد والثقافة والاعلام والتعليم والترفيه والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، الأمر الذي شكل قاعدة مؤثرة في توجيه الحركات الاجتماعية والعكرية والسياسية في المجتمع

إلى ذلك، استعاض الرفاء، والإسلاميون عموماً، من مسلسلات الفضائحية المالية من رشوات واختلاسات وسمسرات وصفقات غير منسروعة، والتي ارتكبتها أحزاب الحكومات المتعاقبة في الثمانينات والتسعينات، لتقدم نفسه بديلاً «نظيفاً» نظراً لأنه لم يمارس السلطة أبداً خلال هذه الفترة

كما أن الرفاء بالذات كان المستفيد الأول والأكبر من الانقسامات السياسية التي شهدتها العلمانيون، إن على جبهة اليمين أو على جبهة اليسار. فبعد حظر الأحزاب السياسية إثر انقلاب ١٩٨٠، وجد اليمين نفسه عام ١٩٨٣ أمام حرسين جديدين يزعم كل منهما وراثة حرب العدائنة المحظورة. حزب الوطن الأم بزعامة أوزال وحزب الطريق المستقيم بزعامة سليمان ديميريل واستثمر هذان الحزبان بالتنافس طوال العامين الثمانينات والتسعينات، وما رالا كذلك حتى اليوم، حيث تحول الصراع بينهما إلى منافسة شخصية حادة بين رعيتهما الجديدتين. مسعود ييلمار وطاسو تشيلنر

وفي جبهة اليسار أيضاً كان انقسام عميق بين حزبي الشعب الجمهوري، واليسار الديموقراطي اللذين ورثا حزب الشعب الجمهوري، بصعده ممثلاً لليسار العلماني خلال التسعينات وقد أدت هذه الانقسامات، يمياً ويساراً إلى تستتب أصوات السخيين، وإلى الحؤول دون بروز حزب واحد قوي يستطيع الامساك منعزلاً بالسلطة، فكانت الحاجة إلى ائتلافات متواصلة منذ عام ١٩٩١ من جهة، وإلى «تسلل» الرفاء في انتخابات ١٩٩٥ واحتلال المركز الأول

فيها يعارق سيطر حزب الطريق المستقيم والوطن الأم من جهة أخرى

ويساهم العامل الاقتصادي لجهة ارتفاع نسبة التضخم والانخفاض الشديد في القدرة الشرائية لدى المواطن، وارتفاع نسبة البطالة، والوضع الاقتصادي الصعب عموماً، في لجوء الناحب إلى قيادات يعتقد أنها قد تكون بديلاً لممارسات الأحزاب الحاكمة، فكان التصويت للرفاه

ولا تخفى أهمية السرعة الإسلامية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في نمو الحركة الإسلامية في تركيا، خاصة أن الممارسات التي ظهرت ضد المسلمين في أكثر من مكان في محيط تركيا، كانت عاملاً في استفزاز المشاعر الإسلامية وتحرير الشعور الإسلامي لدى المواطن التركي تذكر من ذلك ما جرى في حرب الخليج الثانية ضد العراق، وما جرى من مذابح دينية وعرقية ضد مسلمي لوسن والهرسك، والنراعات في الشيسان وقره ناخ، وما إلى ذلك

هذه العوامل إلى غيرها كانت مجتمعة في أساس نمو الحركة الإسلامية في تركيا، وبالتالي انتصار حزب الرفاه في الانتخابات البلدية عام ١٩٩٤، والنيابية عام ١٩٩٥، وتشكيله حكومة برئاسة أربكان في حزيران / يونيو ١٩٩٦

استراتيجية أربكان

مضى أربكان إلى السلطة في حزيران / يونيو ١٩٩٦ كان بالفعل حدثاً تاريخياً في أول بلد مسلم يعتنق العثمانية، كما كان تحربة قريبة من نوعها لجهة وصول حركة إسلامية إلى السلطة عبر وسائل ديموقراطية بعيداً عن أساليب العنف وفي هذا المجال يسجل للديموقراطية في تركيا أنها أتاحت مثل هذا الوصول، خلافاً لما هو عليه الوضع مثلاً في الجزائر، حيث حال الحيس دون اكتمال العملية الديموقراطية، وبالتالي ضرب حصة الانقاذ الإسلامية عسكرياً، أو في دول أخرى يحظر فيها أساساً على الحركات الإسلامية

ممارسة نشاط سياسي بحرية ودون أي قيود

كان الجميع يترقبون التصرمة الجديدة لائتلاف الإسلاميين والعلمانيين، بعضهم بحذر، وبعضهم بقلق، خوفاً من فشلها، والبعض كان يأمل ويسعى لإفشالها

أركان الذي بنى مسجده وفكره على أساس الإسلام والعناء للعلمانيين والغرب وإسرائيل، كان بدوره يدرك حساسية التجربة لكن «الواقعية» التي استلهمها، ومعرفته الدقيقة للواقع التركي بكل تعقيداته وتشعباته جعلته يكتفي من طروحاته بما يتوافق مع السروتوكول الحكومي الذي وقّعه مع طاسو تسيلر، متدرباً بأنه لا يمكن مطالبة حزب الرفاه بتطبيق برنامج، ما دم ليس وحيداً في السلطة

لكن هذه الدريعة كانت تطوي على أكثر من بعد في استراتيجية أركان وحزبه صحيح أن «الرفاه» هو الحزب الأول في تركيا، وأن الحركة الإسلامية هي نمو مستمر، إلا أن وجود مجموعة عوامل معيقة ومعادية للإسلاميين، كان يحول دون مخفي أركان في سلوك سياسة اسلامية حاصلة، على الأقل في الفترة الأولى من حكمه

من هنا حاول أركان بداية، أن يوجه رسائل «تطمين» في أكثر من اتجاه وافق أولاً على الانفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل، ووصفه بأنه أشبه بـ «صهبة تفاح» تجارية بين بلدين، ووافق على تصديد «قوة المطرقة» العربية المتمركزة في جنوب شرق تركيا والمولحة «حمائية» أكراد شمال العراق، ودان سنده «الأرهاب الكردي» الذي يمارسه حزب العمال الكردستاني

وفي الداخل صادق على قرارات بطرر ضباط من الجيش متهمين بأنهم مسؤولاً إسلامية وهي المؤتمر العام الخامس لحزب الرفاه في منتصف تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٦، تحدث أركان بصورة معتدلة جداً، واصفاً نفسه بأنه «علماني حقيقي وأتاتوركي حقيقي»، معيباً كل شعاراته الإسلامية السابقة ولم يتورع عن إرسال نائبين من حزبه مع وفد برلماني تركي إلى إسرائيل، وفيها مع

أعضاء الوفد مشوعاً أمام قبر إسحق رابن، ولم يلبس أربكان ست شفة حيدل التحركات العسكرية الأميركية في شمال العراق، ولم يسمح هي تنفيذ أي زيارة له خلال فترة حكمه إلى سوريا المتشبهة من قبل النظام التركي بأنها تساند حرب العمال الكردستاني

كانت هذه المواقف كافية لتثير سخط قاعدة حزب الرفاه، ولترتفع أصوات من داخل حربه ومن حلفائه في العالم العربي والإسلامي منددة بها، غير أن أربكان الذي يعرف جيداً أن الوصول إلى السلطة في تركيا يتطلب حكمة وأساليب «مبتكرة» وغير اعتيادية في ظل تعقيدات الوضع التركي، كان يسعى إلى كسب الوقت، وإلى الوصول إلى أوسع قاعدة جماهيرية خارج قاعدته الحزبية، حتى يتمكن من تعزيز قوته الحزبية في الانتخابات النيابية القادمة وما بعدها. وسياسة «النفس الطويل» التي مارسها طوال ٢٧ سنة، تتطلب مريداً من الوقت ومريداً من الدراية والدهاء ففي ظل إلصاق تهم الإرهاب والخروج على الأنظمة والقوانين والشرعية بالحركات الإسلامية في العالم، كان أربكان ينجح في تسلم السلطة في بلد عضو في حلف شمال الأطلسي، ويصبح في فرص الاعتراف به وبحزبه جزءاً شرعياً من الحياة السياسية يصل إلى السلطة عبر الانتخابات ويعاينها وفقاً للأصول الديمقراطية وقد سعى أربكان طوال فترة حكمه، ألا يقع في المحذور وارتكاب الأخطاء التي يمكن أن تعتبر بمثابة رفع نواء «العصيان» و«الضغط من طريق التهديد والنفوة»، وكان يستند على الديمقراطية، حتى حين سبم السلطة إلى حلفه مسعود بيلمار هي أواخر حزيران / يونيو ١٩٩٧ ولم يتوان أربكان عن طرد بعض النواب من عضوية حزب الرفاه، أمثال حسن حسين حيلان وشوقي ييمان وإبراهيم تشيليك، لإدلائهم بتصريحات تعرض الحزب لخطر الملاحقة والخطر

الخيار الإسلامي

على الرغم من كل ذلك، كان نجم الدين أربكان يحاول أن «يؤشر» إلى

خيارات مفيدة لتركيا، تتقاطع مع بعض طروحاته الإسلامية، دون أن تعني افتراقاً عن خيارات التكامل مع الغرب، وكان يحاول تقديم صورة إسلامي المعتدل الذي يرى أن لتركيا جناحين، أحدهما في الشرق والآخر في الغرب، يعصده في ذلك شريكته طانسو تشيلر التي شهد خطابها السياسي خلال فترة انتلافها مع أربكان، تحولاً واضحاً في اتجاه الانفتاح على الإسلاميين في الداخل والخارج

زار أربكان إيران وليبيا ومصر ونيجيريا ودول جنوب شرق آسيا الإسلامية، مثل ماليزيا وأندونيسيا وغيرهما، وحشد حياره الإسلامي خارجياً عبر تأسيس مجموعة اقتصادية جديدة صمت ثماني دول إسلامية، عرب ومجموعة الثماسة، هي تركيا ومصر وباكستان وإيران وبنغلادش ونيجيريا وماليزيا وأندونيسيا، والتي شهدت استيلاء في منتصف حزيران / يونيو ١٩٩٧ الاجتماع الأول لرؤسائها ولعل الحيار الإسلامي في السياسة الخارجية لأربكان كان «الحظ الأحمر» الذي جعل موقع واشنطن المشجع نموذج إسلامي معتدل في تركيا، يتحول ويصل إلى الافتراق والتطلي عن دعمه لأربكان، وجبولا إلى الضغط لإحراجه من السلطة

«الحظ الأحمر» الثاني أمام أربكان كان داخلياً، وبدأت بوادره تلوح في الأفق مع مطلع العام (١٩٩٧) مع سلسلة خطوات اعتبر المتسددون العلمانيون، وفي مقدمتهم العسكري، أنها تهدد الأسس العلمانية للدولة فصالح الطابع الإسلامي

أولى هذه الخطوات «الإسلامية» دعوة أربكان لزعماء بعض الطرق الدينية إلى حفل إفطار رمضاني في الأسبوع الثاني من كانون الثاني / يناير ١٩٩٧، ما اعتبر انتهاكاً لدستور البلاد و«قوانين الثورة» التي تحظر أي نساط للطرق الدينية ومن ثم توالى حملة طروحات لها طابع إسلامي دعا أربكان لتطبيقها، ومن ذلك إقامة جامع في منطقة «تقسيم» الراقية في استنبول، وآخر في محيط القصر الجمهوري في أنقرة، والسماح للموظفات بارتداء الحجاب في الدوائر الرسمية، وترك الحرية للمواطنين في توزيع حلوى الذبائح خلال عيد الأضحى

والسماح للحجاج بالتوجه لأداء مناسك الحج كل سنة براً عبر الأراضي السورية توفيراً للنفقات بدلاً من إلزامية التوجه حواً

وكان احتفال بلدية سيحان (قرب انقرة) بسوم القدس في مطلع شباط / فبراير، والذي تحدث فيه السفير الإيراني في أنقرة محمد رضا باقري، داعياً إلى تطبيق الإسلام في تركيا، ورفعت خلاله صور لرعاة دينيين لبنانيين أمثال الإمام موسى الصدر والسيد عباس الموسوي، كان هذا الاحتفال مثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، والتحاد بين الرفاء والحيش الذي شهده شهر رمضان (١٩٩٧)، وبداية المواجعة العلنية والنقد العكسي للصراع بين الإسلاميين والحيش

الجيش يقصدي

نظر الحيش إلى هذه المطالب والخطوات الإسلامية على أنها بداية «الهضم» تدريجي للنظام العلماني في البلاد ويرأي وعيم حرب اليسار الديموقراطي أحادي «فإن هذه الخطوات إذا أخذت منفردة، ليس لها أي طابع مهدد للنظام ولكنها إذا أخذت كوحدة كاملة، فإنها تظهر هدف الرعاة» في تعيين النظام العلماني

كان الحيش لدى مرور أخطار مماثلة على النظام، ملجأ إلى القوة لتعسير المعارضة الداخلية فكانت ثلاثة انقلابات عسكرية في أعوام ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠ لكن استحالة تعيد انقلاب عسكري في طرف تسعى تركيا للتقارب مع الاتحاد الأوروبي، وفي ظل قوة الإسلاميين الأتراك، فرضت على الجيش تغيير أسلوبه في التعامل مع «الخطر الإسلامي» الجديد، فلجأ إلى مختلف أساليب الضغط والتهديد السياسية وعندما اكتفى باستعراض عضلاته في عبور الدبابات ضاحية سيحان حيث كان احتفال «ليلة القدس»، استصرح الحيش زعماء الأحزاب المعارضة، ولا سيما مسعود يلماز، للتحذير من نشاطات الرفاء والتلويح بـ «شرعية» أي انقلاب عسكري

وكان مجلس الأمن القومي التركي، حيث الغلبة للعسكريين، المكان المثالي لتدخل الجيش في الحياة السياسية و«إدارتها» وفقاً لرغباته وإرادته ومع أن قرارات مجلس الأمن القومي التي تصدر عن اجتماعاته ليست سوى «توصيات» غير ملزمة للحكومة، إلا أنه لم يسبق أن رفضت الحكومات السابقة تنفيذ أي من هذه التوصيات وهكذا أصبحت المواجهة مكشوفة بين الزعماء من جهة، والعسكر من جهة ثانية، وذلك عبر مجلس الأمن القومي، فيما الأحرار الأخرى هي حكم «استنحية» عن ممارسة دورها المفترض تحت عبة البرلمان كما أن الحكومة دأبت ما كانت نحتزم حتى لا تواجه استحقاق تنفيذ قرارات مجلس الأمن القومي وهكذا، سلك عمل جميع المؤسسات البرلمان والحكومة وغيرهما وبحل الطرفين، الإسلامي والعسكري، لعبة ضد الحبال وعص الأصابع بهدف واحد ومحدد الخروج من الصراع بأقل قدر ممكن من الخسائر

اجتماع ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٧

كان اجتماع مجلس الأمن القومي في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٧ محطة فاصلة في العلاقات بين الزعماء والجيش، ففي البيان الذي صدر عن الاجتماع الذي استمر تسع ساعات كامله، بدا واضحاً أن «انقلاباً» مقنعاً قد حدث، ذلك أن النقاط التي تضمنها البيان كانت بمثابة «إدارة» موجهة إلى أربكان ليس بالعودة بحسب عن بعض الإجراءات التي أعلن بيته أو رفضته في القيام بها، بل أيضاً بضرورة تطبيق «مبادئ الثورة» التي لم تطبق أصلاً في عهد أسلافه العلمانيين وأظهر البيان مدى هدوء واتخاذ عقوبات رادعة في حال التحلف عن تطبيق هذه المبادئ، أن حملته واسعة تطاول كل التعاصيب في طريقها إلى التنفيذ بصرف الأسس السياسية والدينية والاقتصادية والفكرية للحالة الإسلامية في تركيا

وقد دعا بيان مجلس الأمن القومي إلى:

- اخلاق اندركاهات (مراكز الطرق الدينية) التي تنتهك القوانين
- ملء الفراغ الذي أحدثته إلغاء المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التي تحظر النشاطات الدينية والعرقية.
- موازنة السياسات التربوية بقانون التدريس الموحد
- عدم التسامح مع النشاطات المعادية للنظام
- جعل التعليم إلزامي لمدة ثماني سنوات
- مراقبة مصادر تمويل الطرق الدينية، من شركات وجمعيات وأوقاف
- منع الكوادر الأصولية من دخول الدولة
- وقف المساعدات التي تقدمها منظمة «ملي غوريس» (القاسعة لحرب الرفاه) إلى البنيان.
- مراقبة محاولات إيران دفع تركيا نحو عدم الاستقرار
- منع استخدام النشطاء المعصولين من الجيش لأسباب «رعوية» (إسلامية) في الطليان
- جعل دورات تدريس القرآن الكريم قاسية لوزارة التربية
- عدم التهاون في تطبيق قانون القبالة

الخطر الإسلامي يتقدم الخطر الكردي

تهدف هذه العناوين إلى الحد من انتشار التأثيرات الإسلامية في المجتمع والدولة، وتضمن كل الأصعدة السياسية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية، وصولاً إلى الحياة الشخصية للفرد، ومسألة الرزي الذي يرغب في ارتدائه وبدأت تساوي التمرينات إلى وسائل الإعلام عن تقارير أعدتها رئاسة أركان الجيش والمصادر الأمنية هنا وهناك حول نشاطات الحركات الإسلامية

التي كانت تر. في التقارير تحت اسم «النشاطات الرجعية» التي تهدف بحسب التقارير، إلى النيل من الجمهورية العلمانية وبأسيس دولة إسلامية وبلغت ذروة الحملة ضد الإسلاميين في أواخر شهر نيسان / أبريل ١٩٩٧ عندما شعرت رئاسة أركان الجيش التركي تقريراً عن المفهوم الجديد للأمن القومي حدد لأول مرة «الخطر الرجعي» (أي الإسلامي) خطراً أول على الأمن القومي التركي، فيما تراجعت نشاطات حزب العمال الكردستاني إلى المرتبة الثانية وتعديل أولويات الخطر على هذا النحو كان مؤشراً على أن الجيش قرر حوض المعركة ضد الإسلاميين حتى النهاية

تلى ذلك ظهور أولى الأسارات من قس المدعي العام التركي غورال سافاش، حول تورط حزب الرفاه في بعض النشاطات التي تستدعي تقديمه إلى المحكمة واحتمال تعرضه لعقوبات، من بينها الخطر والحل

وبعد إسهار سلاح القضاء فوق رأس حزب الرفاه، سمعت رئاسة الأركان التركية إلى تعبئة النخب التركية الإعلامية و لاقتصادنة ضد الرفاه من طريق استدعائها وإطلاعها تقارير عن خطورة النشاطات التي يقوم بها الإسلاميون، ولم تسلم رئاسة مسؤولين الدينية (الرسمية المعروفة بموالاتها للنظام) من انتقاد رئيس دائرة الاستخبارات في الجيش التركي الجنرال فوزي توركيري الذي وصف دورها بـ «السلبي» ووفقاً لبيان توركيري، فإن «الرجعية» (الإسلامية) تملك ١٩ صحيفة و ١١٠ محلات و ٥٣ محطة إذاعة و ٢٠ محطة تلفزيون إلى ذلك فإن للإسلاميين ٢٥٠٠ جمعية و ٥٠٠ وقف وأكثر من ألف شركة و ٢٢٠٠ تجمع سكني للشباب و ٨٠٠ مدرسة ويعدد البيان أسماء عشرات رجال الأعمال الذين يمدون بأموالهم هذه النشاطات

فصلاً عن ذلك، اتهم بيان توركيري الإسلاميين بأنهم يتعاونون مع حزب العمال الكردستاني من خلال دعم بعض المطالب التي تصب في مصلحة هذا الحزب، مثل الدعوة إلى وقف إطلاق النار والمطالبة بحكم ذاتي لمناطق جنوب شرق البلاد، وإعلان عفو عام، وإلغاء حال استوائي، والالتقاء مع زعماء حزب الديمقراطية السعبية الكردي وأجراء مقابلات في محطات تلفزيون تابعة

لحزب العمال الكردستاني النخ

وعدد البيان كذلك الدول التي تمنح دعماً للإسلاميين في تركيا، منها ليبيا والسودان والسعودية ومنظمات «حزب الله» والاضواء المسلمين ومنظمة «الرابطة الإسلامية» وذكر البيان أن الجماعات الإسلامية في تركيا تهدف إلى إحلال عناصرها إلى كليات الحقوق والعلوم السياسية في الجامعات، وإلى الأكاديميات الحربية

ويشير البيان إلى مسألة مهمة جداً يتمحور حولها الصراع الدائر بين الإسلاميين والعسكر، هي المدارس الدينية كما يذكر البيان أن عدد الدين يتابعون دورات القرآن الكريم يقارب مليوناً و ٦٨٥ ألف طالب ويتصاعف هذا الرقم مع كل سنة تمر، بحيث إن مجموع هؤلاء سيصل في العام ٢٠٠٥ إلى ٧ ملايين، ويكبر هذا الرقم في حال أخذ في الاعتبار أعداد الطلبة الذين يتابعون هذه الدورات في مدارس غير مرخص لها

أما بالنسبة للمعهد «إمام - حطيب» التي تبدأ الدراسة فيها منذ المرحلة المتوسطة وتستمر حتى دخول الجامعة والتي توصف بأنها «قلعة» لوجود الإسلاميين في تركيا، فيقدر بيان رئاسة أركان الجيش عدد طلابها بحمسمئة ألف يتابعون الدراسة في ٥٦١ معهداً. وتخرج هذه المعاهد سنوياً ٥٣ ألفاً، في حين أن حاجة تركيا للأئمة هي ٢٢٨٨ إماماً سنوياً، أما ما تبقى، وهم نحو ٥١ ألفاً، فإنهم يحاولون التوظيف في الدولة ليكونوا نواة لكوادر الدولة الإسلامية وتنتهم رئاسة أركان الجيش الإسلاميين بأنهم يحاولون تشويه صورة العلمانية في تركيا على أنها معاداة للدين، وصورة الجيش على أنه عدو الدين

خطر «التمور الخضراء»

وأتبعت رئاسة أركان الجيش التركي بيانها «الديني» ببيان آخر اقتصادي يعرض لواقع «الاقتصاد الإسلامي» في تركيا، معديداً الشركات التي تقدم الدعم للإسلاميين، ويدعو لمقاطعتها وعدم منحها أي ترخيصات أو إشراكها في

أي مفاصل، ويعصر هذه الشركات التي يُطلق عليها اسم «الزئور الخصر» نسبة للون، لآحصر الذي يرمر إلى الإسلام، تمثل مكانة وموقعا مهمين في الاقتصاد التركي ولها سهرة عالمية أمثال شركات أولكر وقومباسا واحلاص واتفاق ويماس وغيرها من الشركات التي تقدر صادراتها إلى العالم الإسلامي فقط بثمانمئة مليون دولار سنوياً وقد دفع هذا التوجه لصرب الاقتصاد الإسلامي هي تركيا المعلق المعروف ايلسور تميفيق، لاتهام الجيش بأنه يلعب بأسس البلد وتوارياته

سلاح الحظر

وإلى محاولات صرب المصادر اديبية والاقتصادية للإسلاميين في تركيا، سعى الجيش لصرب الأسس الفدوية التي تسمح، للأحزاب الإسلامية السياسية بممارسه دور طبيعي في إطار القواعد الديمقراطية وكما فعلت المؤسسة العسكرية مع الأحزاب التي كانت تمثل شكل أو بهجر القاعدة الشعبية الكردية لجهه حلها كلما أنشأت حزياً جديداً، مما أدى إلى استتراف جهودها وطاقاتها في أروقة المصاكن وقاعاتها، ثم في العمل لتأسيس أحزاب جديدة، فإن ما يتظر حرب الرفاه قد لا يكون بعيداً عما انتهت إليه الأحزاب الكردية، الاشتغال بمواجهه الدعاوى القصائية، ثم حطر الحرب وسحر قناداته أو منعهم من العمل السياسي، فالانسغال مجدداً بتأسيس حزب جديد وقيادات جديدة، إلى ما هالت من «وامة» لا تنتهي تستنزف الحزب وقاعدته، وقد تعرضه للشريمة والضعف، وينتفي بالتالي خطره على النظام ومع أن هذه «الآلية» في التعامل مع الأحزاب الإسلامية قد جربت في السابق بعد انقلابي ١٩٧١ و ١٩٨٠ وكان الإسلاميون يعودون بعد كل حطر لأحزابهم، أقوى من السابق، إلا أن عسكريي تركيا لا يردعهم شيء عن تكرار تحرمة حل الأحزاب الإسلامية، والمعنى مجاسرة هنا حرب الرفاه وإاد كان ينظر الرفاه بحدية إلى هذه المحاولة لعلها، فإن أوساطه كانت تشير إلى استعدادات تتحسب لأسوأ الاحتمالات

تصفية تشيللر

لم تقتصر «رؤية» العسكريين الأتراك على تصفية أسس الحالة الإسلامية في تركيا، بل اندفع أركانها إلى محاولة حصار الطرف العلماني الذي كانت موافقته ضرورية للوصول الرغاه إلى السلطة، وهو حرب الطريق المستقيم برعاية طاسو تشيللر وبعض النظر عن الدوافع الشخصية التي أملت على تشيللر حاسباً من قبولها للانشلاف مع أركان، إلا أن دحولها الانشلاف منح التجربة الإسلامية - العلمانية في السلطة أبعاداً رائدة وأفاقاً جديدة لإمكانية التواصل والتعامل بين تيارين متناقضين على الصعيد الأيديولوجي وكان بالانسجام شبه التام بين أركان وتشيللر دور كبير في تقديم الإسلاميين على خلاف الصورة التي تشاع عنهم في الغرب، وبطهار أمكانية التسعائيش والتواصل والتفاعل بين هذين التيارين ولا شئت أن سسيللر ساهمت في التحفيف كثيراً من الحدة التي كانت تطبع خطاب أركان قبل تسلمه رئاسة الحكومة كما أن تشيللر بدورها قد سدت إلى حد كبير من خطابها المعادي بشدة للإسلاميين الذين كانت تتهمهم سابقاً بالظلامية، وبأنهم يعيشون في القسوة الوسطى إن مثل هذا الانسجام والتفاهم والتفاعل بين أركان الإسلامي وتشيللر العلمانية، كان ينظر العلمانيين المتشدين، وفي مقدمهم العسكري، بشكل خطراً على المفهوم التقليدي للعلمانية التركية التي كانت تعني شيئاً واحداً نهى الدين واستئصال كل ما يمت بصلة إلى الدين وعلى هذا حفت شاشات محطات التلفزيون التركية في ربيع ١٩٩٧ بمشاهد عناصر الاستحباب الدينية وهي تعترض في السوارع الأفراد الذين يرتدون رياءً يرمز إلى الدين بشكل أو بآخر، مثل العمامة أو الجبة أو ما يقابله من صر حرب ابرغاه هو أحد وجهي الميدانية التي يتطلب وجهها الآخر تصفيه الأطراف التي تعاونت مع الرغاه، وهي هنا بالتحميد طاسو تشيللر وحربها وعلى هذا كانت حملة الصغوط الهائلة التي تعرض لها نواب حرب الطريق المستقيم قبل استقالة أركان في ١٨ حزيران / يونيو ١٩٩٧ وبعدها، مما أنقص عدد نواب هذا الحزب من ١٣٥ نائباً صبيحة ٢٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥ إلى ٩٥ نائباً

في منتصف تموز / يوليو ١٩٩٧، الأمر الذي أعقد حكومة أريكان - تشيللر الأكثرية في البرلمان وبالتأكيد فإن تصفية مستقبل السياسي لتشيللر مطلب عسكري، كما هو مطلب مناسبتها على رعاية اليمين، رعيم حزب الوطن مسعود بيلمار الذي انضم بعض النواب المستقلين من حزب تشيللر إلى حزبه، فيما شكل المفصلون الآخرون عن تشيللر حزباً جديداً بزعامة رئيس البرلمان السابق حسام الدين جيندوروك الذي كان قد طرد سابقاً من حزب تشيللر والحزب الجديد حزب تركيا الديمقراطي، ويضم نحو ٢٠ نائباً يتبدل عددهم باستمرار.

العلاقات مع إسرائيل

لم يوفر الجيش التركي سلاحاً إلا وحاول استحداثه في مواجهته للإسلاميين، للضغط عليهم في الداخل والخارج ومن أبرز هذه الأسلحة العلاقات مع إسرائيل فمعد اللحظة الأولى لتسلم أريكان السلطة، صعدت المؤسسة العسكرية عليه للمصافحة على الاتفاق العسكري الشهير بين تركيا وإسرائيل، والذي وقع في ٢٣ شباط / فبراير ١٩٩٦، ومن ثم ضغطت على أريكان لتدمير اتفاقيات متعددة لتحديث صناعات حربية تركية أو القيام بمشاريع إنتاج مشتركة مع إسرائيل وحين وصلت المواجهة بين رئاسة أريكان الجيش التركي والرفاه إلى ذروتها في شباط / فبراير ١٩٩٧، تصاعدت وتيرة العلاقات بين المؤسسة العسكرية التركية وإسرائيل، فكانت زيارات متبادلة شبه أسبوعية لمسؤولين عسكريين كبار، منهم رئيس أركان الجيش إسماعيل حقي قره داغي، وزير الدفاع طورهان طايان، والنائب الثاني لرئيس الأركان تشيفيك بير وغيرهم وقد هدف العسكريون الأتراك من وراء ذلك إلى اظهار أريكان مظهر العاجز عن وقف هذه العلاقات، كما لإجراجه أمام قاعدته الشعبية كذلك الأمر بالنسبة لعملية العسكرية التركية في شمال العراق التي بدأت في منتصف أيار / مايو واستمرت حتى أواخر حزيران / يونيو ١٩٩٧، والتي تعدت دون إعلام رئيس الحكومة أريكان بها ودون تنسيق معه وكل ذلك بهدف دفع

أربكان إلى الاحتجاج وإلى الاستقالة، فيكون التخلص منه دون القيام بانقلاب عسكري

لقد حاول نجم الدين أربكان وشريكته طانسو تشيلر طوال فترة المواجهة مع العسكر، الاعتماد على عامل الزمن لتفيس الاحتقان أو تأجيل استحقاق مطالب العسكريين، فكان أربكان يمارع في التوقيع على قرارات مجلس الأمن القومي، ثم يرضخ ويوقع عليها لكنه كان مجدداً يحاول الحؤول دون تنفيذها، وتفرغها من مضمونها، تارة بتأجيل اجتماع الحكومة، وطوراً بالدعوة ليكون البرلمان المنتخب مباشرة من الشعب، هو المكان الصالح للبت بمطالب مجلس الأمن القومي ومع اشتداد الحملة عليه من جانب العسكر، ومع تعاظم الضغوط على نواب حزب تشيلر الدين بدأوا يستقيلون الواحد تلو الآخر، باتت الحكومة مهددة بفقدان الأكثرية البرلمانية، وكان المخرج الوحيد للحؤول دون انهيار الاقتلاع الحاكم هو استقالة أربكان وتولي تشيلر رئاسة الحكومة، تخفيفاً للاحتقان القائم من جهة، ولوقف التحلل الذي بدأ يصيب بنية حزب الطريق المستقيم من جهة أخرى، ومن ثم الاحتكام للشعب من طريق إجراء انتخابات نيابية مبكرة كان يعتبرها أربكان السلاح الأمضى بيده لمواجهة ضغوط الجيش، بل ذهب إلى اعتبار هذه الانتخابات بمثابة استفتاء شعبي، مما أثار حفيظة المؤسسة العسكرية التي تحشى مثل هذه الانتخابات واحتمالات خروج حزب الرفاه منها أقوى مما هو عليه الآن

الاستقالة و«الانقلاب الرئاسي»

في ١٨ حزيران / يونيو ١٩٩٧ قدم أربكان استقالة حكومته بعد أقل من سنة على تأليفها، ليتيح أمام شريكته طانسو تشيلر تولي رئاستها مدعومة بعريضة وقعها ٢٨٣ نائباً (الأكثرية المطلوبة ٢٧٦ نائباً فقط) هم مجموع نواب أحزاب الرفاه والطريق المستقيم والاتحاد الكبير (الذي يتزعمه محسن يازجي أوغلو ويضم ٨ نواب) لكن الرئيس التركي سليمان ديميريل تجاهل العريضة

البرلمانية المذكورة، وكلف رعيم حزب الوطن الأم مسعود ييلمار تشكيل الحكومة الجديدة، علماً أنه لم يكن يحظى لدى تكتليفه بالأكثرية المطلوبة لنيل ثقة البرلمان

وظهر واضحاً أن حصوم الرماه وتشيلر من المؤسسة العسكرية إلى رئيس الجمهورية، مروراً بزعماء الأحزاب المعارضة، كانوا فور تقديم أركان استقالته يعرض له انقلاب «أبيض» خلافاً للأعراف الديمقراطية، إذ إن رئيس الجمهورية سيمان ديميريل معاهل اتفاق الرفاه والطريق المستقيم والاتحاد الكبير الذين يشكلون الأكثرية المطلقة في البرلمان، بل أكثر من ذلك أكتفى بالتشاور مع أحزاب المعارضة، ليكلف في ٢٠ حزيران / يونيو مسعود ييلمار تشكيل الحكومة الجديدة وإذ اعتبرت سسيلر أن ذلك بمثابة «انقلاب رئاسي»، يبدو أن واشنطن لم تكن بعيدة عن هذا السيناريو عندما اعتبرت أن الأمور في تركيا تسير وفقاً للقواعد الديمقراطية

تكتليف ييلمار كان رسالة واضحة إلى نواب حزب الطريق المستقيم للاستشاق عنه والانضمام إلى مؤيدي الحكومة الجديدة وبالفعل، بدأت سبحة الاستقالات تكرر يوماً حتى اضحى ييلمار صامداً للأكثرية في البرلمان، فيما بدأ حزب الطريق المستقيم يواجه خطر الانهيار مع كل يوم يمر وعندما مثب الحكومة الجديدة أمام البرلمان التركي في ١٢ تموز / يوليو ١٩٩٧، نالت الثقة بأكثرية ٢٨١ صوتاً مقابل ٢٥٦ صوتاً معارضاً

حكومة أقصاء «الرفاه»

تسكبت الحكومة الجديدة سرعاً ييلمار من ٢٨ وزيراً يمتلكون ثلاثة أحزاب، ووزير مستقل واحد والأحزاب هي حزب الوطن الأم (٢١ وزيراً) وحزب اليسار الديمقراطي (١١ وزيراً) وحزب تركيا الديمقراطي (٥ وزراء)، ووزير مستقل هو مالمير إيريز الذي كان وزيراً للصناعة في ائتلاف أربكان - تشيلر قبل أن يستقيل من منصبه ومن عضويته في حزب الطريق المستقيم ويقود حملة معارضة ضد سسيلر، وكان برأس سابقاً لمجلس العمل التركي - الإسرائيلي

المشترك، واتحاد العرف والبورصات التركية

ومع أن حزب ابوظي الأام حصل على ٢١ حقبة، بينها الداخلية والعدل. إلا أن حرب اليسار الديموقراطي برعامة بولنت أجاويد رئيس الحكومة السابق في السبعينات، والذي تولى في الحكومة الجديدة منصب نائب رئيس الحكومة، وضع يده على أكثر من وزارة مهمة وحساسة، مثل وزارة الخارجية (اسماعيل جيم)، والمالية والتربية والثقافة ووزارة الدولة المسؤولة عن شؤون «رئاسة الشؤون الدينية»، الهيئة الدينية الأعلى في تركيا، فيما تولى عصمت سيزعين من حزب تركيا الديموقراطية بياة رئاسة الحكومة إلى حقبة وزارة الدفاع

وينطلى أهمية القرارات التي حصل عليها حزب اليسار الديموقراطي في كين العنوان الرئيسي للمواجهة بين العلمانيين المتشددين والرفاه. تربوياً ويشعلق بالمعاهد الدينية المعروفة باسم «إمام - خطيب»، ودورات تدريس القرآن الكريم، والدعوة إلى جعل التعليم الإلزامي لمدة ٨ سنوات بدلاً من خمس، ما يزيل تلقائياً المرحلة الأولى (المتوسطة) من معاهد «إمام - خطيب» التي تبدأ الدراسة فيها بعد انتهاء الطالب من المرحلة الابتدائية الإلزامية (خمس سنوات) كما أن رئاسة الشؤون الدينية التي تشرف على دورات القرآن الكريم متهمة بأنها تشجع التيارات الدينية من خلال التهاون في مراقبة هذه الدورات وعلى هذا كانت مهمة أجاويد المعادي بسدة للإسلاميين، واصحة في ضرب ما يُعتقد أنها الأسس الدينية للتيارات الإسلامية، خصوصاً الرفاه، وهو المرحلة المتوسطة من معاهد «إمام - خطيب».

كذلك كانت مهمة أجاويد تدور في ضرب النُعد الخارجي سياسة الرفاه، من خلال اتسلم أحد نوابه وزارة الخارجية، في محاولة لإعاقبة الحيار الإسلامي في السياسة الخارجية، والذي اتتهجه سسياً نجم الدين أربكان، ولا سيما حول التعاون مع إيران، وإقامة مجموعة الدول الشماسي الإسلامية التي كس أربكان صاحب فكرة تأسيسها والحرك لها للظهور والتي عقدت أول اجتماع لها على مستوى رؤساء الدول في اسطنبول قبل استقالة أربكان أيام في منتصف حزيران / يوليو ١٩٩٧ وقد عكس أجاويد التوجه لضرب هذه

المجموعة عنما قار إن هذا التكتل قد ينتهي أو أن الحاجة ستكون ضرورية لتوسيعه من خلال صم الجمهوريات الإسلامية (التركية) في آسيا الوسطى والقوقاز، ما ينزع عن التكتل صفته «الإسلامية» ولدفعه في اتجاه أن يكون كذلك «تركياً».

جاءت حكومة ييلماز الجديدة بهدف واحد هو إقصاء حزب الرفاه عن السلطة، ومن ثم محاولة تصفية تشيلر عقاباً لها على تعاونها مع أربكان، لصلاحة منافسها على زعامة اليمين مسعود ييلماز

حكومة التناقضات

غير أن بنية الحكومة واختلاف مشارب أعضائها كانا يضعان مهماتها الأخرى أمام صعوبات حقيقية، لجهة تباین وجهات نظر أطرافها حيال أكثر من مسألة وقضية فالحكومة الجديدة التي تحظى بدعم أحزابها الثلاثة، لا يمكنها الاستمرار دون دعم حزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيز بايكال الذي لم يشارك فيها واكفى بدعمها من الخارج، مشروطاً بإجراء استجابات نيابية مبكرة خلال ستة أشهر، وهذا ما يعارصه خصمه على زعامة اليسار أجاويد كما مسعود ييلماز، فصلاً عن أن بايكال لا يريد نجاح الحكومة في مهمتها لأن ذلك سيحير تلقائياً بصلاحة خصمه أجاويد المشارك في الحكومة لذا ستكون الحكومة على رغم ضغوط العسكر، مهددة في أي لحظة بالسقوط، حين ينزع حزب الشعب الجمهوري عنها الثقة

وتتباين بشدة طروحات كل من ييلماز (المؤيد للخصخصة) وأجاويد (من أنصار القطاع العام) حيال المسائل الاقتصادية وينسحب هذا التباين على الموقف من الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي التي يعارضها بشدة أجاويد ويدعو إلى إعادة النظر تدريجياً بشروطها الجمركة لتركيا بحسب رأيه، في حين أن ييلمار الليبرالي مؤيد قوي لهذه الوحدة، حتى في مسألة الزامية التعليم لمدة ٨ سنوات التي يسعى إليها أجاويد بشدة، فإن ييلماز لا يبدو ضمناً، على رغم

تصريحاته المؤيدة، متحمساً لذلك، إذ إن ييلمار، على رغم حنوحه بعد وفاة أوزال أكثر نحو اليسار، ما زال يأخذ في الاعتبار أن قسماً كبيراً من قواعد الوطن الأم هم من المحافظين المتدينين الذين يعارضون الزامية التعليم لمدة ٨ سنوات أما الموافقة على ذلك، فقد تعني خسارة أصوات مسهمة في أي انتخابات نيابية مقبلة

وتبدو التباينات أيضاً على الصعيد الخارجي، ففي حين يسم موقفا ييلمار وبايكال بالمرونة حيال قضية قبرص، فإن أجاويد الذي جرت في عهده عام ١٩٧٤ عملية الغزو التركي للجزيرة، يدعو إلى إقامة وحدة اندماجية بين قبرص الشمالية التركية و«الوطن الأم» تركيا. وطرح هذه التباينات تساؤلاً حول كيفية توفيق تركيا بين متطلبات السياسة الأميركية في الشرق الأوسط وبين صداقة أجاويد للرئيس العراقي صدام حسين ودعوته لفتح الحدود مع العراق وتعزيز العلاقات معه. كما أن أجاويد من معارضي وجود «قوة للطريقة» الغربية المولجة «حمائية» أكراد شمال العراق. وهذا أيضاً تتباين وجهات النظر بين أحزاب الائتلاف الحاكم حيال المسألة الكردية داخل تركيا، حيث يرى أجاويد أن هذه المسألة هو في اتخاذ إجراءات اقتصادية تضرب البنية الاقتصادية في المناطق الكردية، وهو يرفض بشدة إعطاء حقوق ثقافية للأكراد، فيما موافق ييلمار وبايكال أقل حدة حيال هذه المسألة.

جاءت الحكومة الجديدة لإبعاد الرفاه وتشيلر عن السلطة، وما يستتبعه ذلك من «تطهير» الإدارة من كل الكوادر التي تمت بصلة إلى الإسلاميين، أو تلك التي دخلت في عهد حكومة الرفاه وبالفعل مضى العسكر نحو اتحاد أكبر قدر من التدابير والإجراءات المعادية للإسلاميين في عهد الحكومة الجديدة، ومن ذلك تصفية الأسس الدينية والاقتصادية والتعليمية لهم لكن هشاشة حكومة ييلمار لتباين وجهات نظر أطرافها حيال معظم القضايا، كانت تضغط في اتجاه تجاوز الأزمة التي تواجهها تركيا، عبر إجراء انتخابات نيابية مبكرة

* * * * *

أظهرت التطورات في تركيا منذ الانتخابات النيابية العامة في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥، ثم تعبد تسلّم أربكان رئاسة الحكومة في أواخر حزيران / يونيو ١٩٩٦، أن واقعاً جديداً قد فرض نفسه على المعادلة الداخلية في تركيا ويمثل ذلك في أن القوى الإسلامية التي ما بوحب تتعرض منذ العام ١٩٣٢ وحتى الآن لشئى الصغوط والاصطهاد وتضييد نشاطاتها، قد أصبحت مع حرب الرفاه (وخليفته حرب الفصيلة) ومع القوى الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي بعتر عن مصالحها وتطلعاتها، حراً أساسياً من التسيج العام على الصعيدين الشعبي والتمثيلي وهذه القوى هي مرآة لحجرات أخرى تسعى للانفجاح على العالمين العربي والإسلامي، دون أن توحد، ساب أمام الخيار الأوروبي والغربي عموماً. وهذه القوى التي ينعاضم حضورها وتأثيرها بصورة مضطربة منذ أكثر من عقد من الزمن، أظهرت على رغم كل التحذيرات والاحتراجات التي قادتها رئاسه أركان الحرس في النصف الأول من العام ١٩٩٧، ممحاً جديداً مرناً وعاقلاً في النعاطي مع حضورها وليس عبثاً أن يقتصر كلام أربكان عند تسلّمه رئاسة الحكومة في ٢٠ حزيران / يونيو ١٩٩٦ إلى مسعود بنظماء، على الإشارة إلى أن أحمل ما في عمله التسلم واليسليم هذه، أنها تتم بطريقه ديموقراطية فالديموقراطية التركية، على رغم كل شوائبها، هي التي أتاحت قناه فاسونية للإسلاميين لممارسة العمل السياسي والوصول إلى السلطة بطريقة سلمية لكن هذه الديموقراطية التي أريد لها استيعاب الحالة الإسلامية منذ عقود، تعرضت طوال فترة حكومة أربكان - بشيكلر لانتهاكات شديدة من جانب العسكر الذين خلافاً لسلوك حزب الرفاه، عكسوا امتعاضهم وادعاهم، وقتل كل شيء، حوهم من انقلاب السحر على السباحين، وبالتالي مكانة إحداهن تغييرات في نية النظام لصالح الإسلاميين، وفقاً لقواعد اللعبة الديموقراطية ويقدر ما سجل للإسلاميين الأتراك التزامهم واحصر، مهم بقواعد هذه اللعبة، حبلاً للصورة المتساعه عن الإسلاميين عموماً في العالم، فإن الأحداث أظهرت هشاشة الديموقراطية التركية وهزلها، كما للعود القوي والحاسم للعسكر من طريق محس الأمن القومي

إن استغالة أركان ودعوتة للاحتكام إلى السبع عبر اسحات مذكوره
يعكسان التصول المستمر في التواريات الدليله وإذا كان الإسلاميون لم
وصلوا بعد إلى درجة من القوة كافيه لإحداث تغييرات ما في الدولة، إلا أنهم لم
يعودوا بقمة سهلة على الاستلاخ والهضم دون مصاعفات سلبية على وحدة
المجتمع والدولة

إن الصراع الإسلامي - العثماني (يسمى هذا العلميون المعسكون)
ستتقرب على مساره وبتأثيره الكثير من أشكال العلاقة بين الأنظمة والحركات
الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، كما بين الحركات الإسلامية عموماً
والغرب من هنا المسؤولية التاريخية التي يتحملها الأتراك، والإسلاميين
وعلمائهم، في انتاج نموذج حديث عصري تتكامل فيه مختلف الاتجاهات
والتطلعات، ويحقق لتركيا فوه وعظمة طالك حلم بها العثمانيون والإسلاميون.

حظر حزب الرفاه: المسيرة المتعثرة للديموقراطية

في الساعة الثالثة والنصف تماماً من بعد ظهر يوم الجمعة، السادس عشر من كانون الثاني / يناير ١٩٩٨، أصدرت المحكمة الدستورية في تركيا قراراً يقضي بحل حزب الرفاه (الإسلامي)، ومنع رعيمة نجم الدين أربكان وستة آخرين من قيادته من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات كأعضاء مؤسسين أو محردين أعضاء في أي حزب آخر أو جديد.

وعد طرح هذا التطور البارز العديد من الأسئلة والتساؤلات حول أسباب حظر حزب الرفاه، والهيئات التي استند إليها قرار الحظر، والأهداف المتوخاة منه، وتأثيرات القرار في الحالة الإسلامية، وفي الحياة السياسية في تركيا عموماً، وانعكاساته على صورة البلاد الخارجية.

أسباب حظر «الرفاه»

استند قرار المحكمة الدستورية في شأن حل حزب «الرفاه» إلى المادتين ٦٨ و٦٩ من الدستور الذي سن في العام ١٩٨٢ عقب انقلاب ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠. تقول الفقرة الرابعة من المادة ٦٨ إن «النظام الداخلي للأحزاب السياسية وبرامجها ونشاطاتها لا يمكن أن تتعارض مع استقلال الدولة، والوحدة التي لا تتحزأ للبلاد والأمة، وحقوق الإنسان، ومبادئ المساواة والدولة الحقوقية، وسيادة الأمة، ومبادئ الجمهورية الديمقراطية والعلمانية» وجاء في المادة ٦٩ من الدستور أن «المحكمة الدستورية تتخذ قراراً بإغلاق حزب ما في حال ثبوت مخالفته لأحكام الفقرة الرابعة من المادة ٦٨ ولا يمكن

تخرب محطوره بكامله أن يؤسس حزباً جديداً تحت اسم آخر وإن مؤسسي الحزب واعصاه الدس كانوا سبباً للتصريحات التي أدب إلى حظره، لا يحق لهم اعتباراً من صدور القرار في الحريدة الرسمية، أن يكونوا ولده خمس سنوات، مؤسسين أو أعضاء أو إداريين أو مسرعين لحزب آخر»

الدموي القصائيه ضد انتهاك حزب الرفاه المادة ٦٨ من الدستور، والتي بدأها رئيس المحكمة الدستورية بتكا غوبغير في ايار / مايو ١٩٩٧، أقل منها مع اسهاء ولاية غوبغير في ١٢/٢١/١٩٩٧، لكن القرار النهائي والرسمي صدر في عهد الرئيس الجديد للمحكمة أحمد حوت سيزير في ١٦/١/١٩٩٨. واخصر سيرير حكم المحكمة قائلاً إن «حزب الرفاه أعلق بعد تأكيد نشاطاته المحاولة لبدأ الجمهورية العلمانية» وقد اتحد قرار الحظر بأكثرية تسعة أصوات في مقابل صوتين هم أعضاء المحكمة الدستورية

وبص القرار على حل الحزب، وتحول نواب الرفاه إلى نواب مستقلين، ومنع أريكان وستة آخرين من أعضاء الحزب من أن يكونوا مؤسسين أو أعضاء في أحزاب سياسية لمدة خمس سنوات، فصلاً عن مصادرة ممتلكات الحزب وتحويلها إلى حربة الدولة

الأسباب الموجعة لوقف الأعضاء السبعة في حزب الرفاه، جاءت كما يلي

نجم الدين أريكان (رعيم الحزب والنائب عن محافظة قونية) استضافته في مقر رئاسة الحكومة في شهر رمضان (١٩٩٧/٢/٤)، رعشاء طرق دينية (محطوره في الأساس) على مائدة الاقطار، وإدلاته سابقاً بتصريح يسير إلى احتمال وصول الرفاه إلى السلطة من طريق العنف، «سلطة الرفاه هل ستكون من طريق الدم أم من دور دماء» وقد وصف قرار الاتهام أريكان بأنه «الاستبداد الأكثر لبدأ «التقية» على امتداد ألف عام»

شوكت قران (نائب رئيس الحزب ووزير العدل السابق والنائب عن محافظة قونالي) ريارته في سباط/ فبراير ١٩٩٧ رئيس بلدية سيجان بكير - بيلدر في السجن بعد هادبة سيجان التي اتهم فيها بيلدر بمحاباة الأصولية والدعوة

لإقامة نظام إسلامي في تركيا

أحمد تكدال (زعيم حزب الرفاه منذ تأسيسه عام ١٩٨٣ وحتى ١٩٨٧ حين رفع الحظر عن النشاط السياسي لزعماء الأحزاب السياسية التركية، وعاد أربكان بالتالي لتزعم الحزب الذي تأسس أصلاً بديلاً من حزب السلامة الوطني الذي حظر بعد انقلاب ١٩٨٠. علماً أن تكدال هو نائب عن محافظة انقره): اعتبره أن اسم الكادر السياسي الذي يريد تأسيس «نظام الحق» في تركيا هو حزب الرفاه

شوقي بيلماز (النائب عن محافظة ريزه) إعلانه أنه سيحاسب كل من لا يأخذ صلاحياته من رسول الله

حسن حسين جيلان (النائب عن محافظة انقره، وصاحب مؤلفات فكرية عدة) قوله إن «هذا الوطن بنا، أما النظام والكمالية فنعيرنا»

أبراهيم خليل تشيليك (النائب عن محافظة شانلي أورده) قوله إنه إذا أغلقت معاهد «إمام ـ خطيب» الدينية، فسوف تهرق الدماء، وستكون أفضع من الجرائر

شكري قره تيه (رئيس بلدية قيصري، عضو في «الرفاه» دون أن يكون نائباً) قوله «هذا النظام يجب أن يتغير»

محطة في صراع مزمن

مثل كل حرب «الرفاه» محطة في الصراع المزمع بين النظام العلماني والإسلام السياسي والذي بدأ منذ العام ١٩٢٢، وفي سياق التجاذب بين العلمانيين والإسلام السياسي بعد تأسيس حزب النظام الوطني (بزعامة أربكان نفسه) عام ١٩٧٠، وفي إطار المواجهة المكسوفة والمستمرة منذ مطلع العام ١٩٩٧ بين المؤسسة العسكرية (المتحالفة الأقوى للمتشددين من العلمانيين) وحزب الرفاه بعيد وصوله إلى السلطة في حزيران / يوليو ١٩٩٦ بالشراكة مع

حزب العلمين العلماني، الطريق المستقيم، بقياده طانسو شميلر

إن قرار حظر حزب «الرفاه» تدعياً لذلك، يتجاوز إطاره القضائي والقانوني، ليكون في جوهره قراراً سياسياً بواضحة حقوقيه، لكن من الضروري هذا الإشارة إلى أن تطور الأوضاع السياسية في الداخل التركي منذ انتصار «الرفاه» في الانتخابات البرلمانية العامة في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥، قد أدت إلى تبدل نظرة العديد من الأحزاب العلمانية (اليمينية تحديداً) إلى حزب الرفاه والحالة الضعيفية التي يمثلها، بحيث كانت هذه الأحزاب على استعداد للتعاون مع حزب الرفاه، وحتى التحول في ائتلاف حكومي معه، وبرئاسة أركان بالذات وقد تمثل هذا الاستعداد في نموذجي الأول حزب الوطن الأم برئاسة مسعود ييلماز الذي كان قاطب قوسين أو أدنى من إعلان تسكيلة حكومية ائتلافية مع حزب الرفاه في أواخر شباط / فبراير ١٩٩٦ لولا تدخل المؤسسة العسكرية، و«تمنيها» بإعتراف ييلماز نفسه، على هذا الأخير التخلي عن الائتلاف مع الرفاه أما النموذج الثاني فكان حزب الطريق المستقيم برئاسة طانسو شميلر التي دخلت بالفعل في ائتلاف حكومي تاريخي مع حزب الرفاه في ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٩٦ واستمر الانسجام كاملاً بين الشريكين إلى حين استقالة أركان بصفته رئيساً للحكومة الائتلافية في ١٨ حزيران / يونيو ١٩٩٧ واستمر الحريان بعد ذلك يتبادلان المواقف المتناحمة حيال «عظم القضايا

وبتاحة لذلك حرج الشجائب الإسلامي - العلماني، عن كونه صراعاً بين جبهتين متراصتين، وصار صراعاً بين علمانيين متشددتين وإسلاميين وقد دفعت التجربة الإسلامية العلمانية في السلطة وضعف الأحزاب العلمانية الأخرى، المؤسسة العسكرية لتتولى بنفسها «حماية النظام والكتاب» من خطر الصعود الإسلامي و«التراخي» العلماني، وذلك من خلال أدوات عسكرية واقتصادية وتربوية وقضائية

وعلى هذا، فإن طرفي الصراع في تركيا يتجسدان في الإسلاميين، ممثلين بحزب الرفاه، تعضدهما الاتجاهات المعارضة لحظر الحزب لدى فئات علمانية

كثيرة، وفي المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية المتشددة، خصوصاً «الشعب الجمهوري» و«اليسار الديمقراطي». وهذا التداخل في خريطة الصراع أصفى على مسار الأحداث مزيداً من الغموض والتعقيد

الرفاه: تمدد في أكثر من اتجاه

خطر حرب الرفاه رسمياً في ١٦ كانون الثاني / يناير عام ١٩٩٨ لكن «التفكير» في حظره بدأ عملياً منذ أواخر خريف العام ١٩٩٦، أي بعد مرور ٥ - ٦ أشهر على تشكيل الائتلاف الحكومي بين أربكان وتشيللر

قدم أربكان منذ الانتصار التاريخي لحزبه في نهاية ١٩٩٥، خطاباً معتدلاً فاجأ حتى قاعدته الإسلامية، في اتجاهين داخلي حيال الميثاق العلمانية، وخارجي حيال الغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، معتبراً نفسه وحزبه «صمانة» العلمانية والأتاتورية، وإن السلطة في ظل حكمه «صمانة» تسديد تركيا ديونها للغرب وقرن أربكان القول بالفعل، فابتعد عن كل ما يثير هواجس لدى العلمانيين، ساعياً إلى التناغم مع المؤسسة العسكرية في شأن العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة، وسياسة الأخيرة في أكثر من قضية شرق أوسطية. وبنت تركيا في خريف ١٩٩٦ كأنها فقدت وجود معارضة، ولم يكن لدى المعارضة ما تنتقده بصورة جذرية، وبدا كأن التحالف بين هرمي الرفاه والطريق المستقيم من القوة والصلابة بحيث لا يمكن لأي معارضة أن تهره، خصوصاً في ظل تحسن الأداء الاقتصادي والأحوال المعيشية للناس

وسط هذا المناخ المؤاتي للائتلاف الحاكم، كان «حراس» العلمانية، أي المؤسسة العسكرية، يزداون حشية من تنامي قوة الإسلاميين، والذي أكدده فورهم في أكثر من انتخابات بلدية فرعية، لاسيما عنفيه استلامهم السلطة، وكذلك من الانسجام الحاصل بين طرفي الائتلاف، واتساع القاييد لهما بين الناس وظهر وأصبح أن التيار الإسلامي في طريقه لبشكل حالة عصبية على البقاء في دائرة «الضبط والسيطرة»، خاصة أن العلاقات بين الفئات الإسلامية

المعارضة سابقاً لـ «الرفاه»، وبين هذا الآخر، بدأت تشهد نجاحاً ملحوظاً توج
بالإفطار الرمضاني السهير الذي دعا إليه أربكان زعماء الطرق الدينية في مقر
رئاسة الحكومة في مطلع العام ١٩٩٧

وتضاعفت هواجس المؤسسة العسكرية عندما سرع أربكان في الانفتاح في
السياسة الخارجية على بعض الدول الإسلامية التي تعارض أيديولوجياً النظام
التركي وسياساته، كما السياسة الأميركية في المنطقة، مثل إيران وليبيا، الأمر
الذي اعتبرته المؤسسة العسكرية تجسيدا لخيار «دفعين» إسلامي عند أربكان
استكماله زيارة الدول الإسلامية في جنوب شرق آسيا، ومن ثم تأسيس
«مجموعة الدول الثمانية» الإسلامية

النظام في دائرة الخطر

استشعرت المؤسسة العسكرية في الداخل، وواشنطن في الخارج، الخطر
من هذه السلوكيات الأربكانية، ومن احتمال تفاقمها، ما يشكل تهديداً فعلياً
لطبيعة النظام العلماني والاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط والمحيط
الإقليمي لتركيا فكان الإعداد لاطاحة سلطه نجم الدين أربكان، مع الاستفادة
من حملة مواقف ونشاطات لها طابع إسلامي واضح، وسعى أربكان نفسه
لتمريرها في الشارع التركي وفي البرلمان من قبيل الدعوة لاطلاق حرية ارتداء
الموطآت في الدوائر الرسمية غطاء الرأس وتسييد جامع في ساحة «تقسيم»
التعشيرة في اسطنبول، وأجر في أنقرة (في مكاتب يرمزان إلى العلمانية)،
وتحديد دوام العمل وفقاً لمواقيت الإفطار وصلاة الجمعة، وتنظيم «ليلة القدس»
بمشاركة السفير الإيراني في أنقرة، وما إلى ذلك من خطوات «إسلامية»

أدوات تقويض «الرفاه»

وعلى امتداد عام ١٩٩٧، نفذت المؤسسة العسكرية سلسلة تدابير هدفت

إلى تقويض الأسس التي ترتكز عليها الحركة الإسلامية في تركيا، وحزب الرفاه على وجه الخصوص.

١ - الضغط العسكري المباشر من طريق استعراض القوة الذي نفذته الديابات التركية في الرابع من شباط / فبراير ١٩٩٧ في شوارع بلدة سفجان (ضاحية انقرة) عقب «ليلة القس» الشهيرة.

٢ - استخدام مجلس الأمن القومي واجهة دستورية لانقلاب منع في جلسة ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٧، والتي «أوصت» في ما يتبناه «الامدار» الحكومة (أي أربكان) بالتطبيق الحرفي لـ «قوانين الثورة» التي تعيد الحالة الإسلامية بمختلف مستوياتها إلى ما كانت عليه في فترة حكم أتاتورك، وبالتالي تصفية نفسها بنفسها.

٣ - ضرب الأسس الاقتصادية للحركة الإسلامية من طريق اضعاف ومقاطعة الشركات التي يقف وراءها رجال أعمال مسلمون.

٤ - توجيه صريح قوي لتعليم الديني من خلال إلغاء المرحلة المتوسطة من معاهد «إمام - محبيب» والذي تم معلاً بقانون في البرلمان بعد استقالة أربكان وفي عهد الحكومة التي خلفته بزعامة مسعود ييلمار.

٥ - المرحلة الأخيرة من ضرب حزب الرفاه كانت سحب البساط القانوني لخصائمه من خلال حله بذريعة انتهاك الدستور والمبادئ العلمانية للجمهورية. وهذا ما حدث رسمياً في ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٩٨.

ماذا يستهدف قرار الحظر؟

أملت المؤسسة العسكرية التركية من قرار حظر الرفاه، إن لم يكن انتصافية الكاملة للحرب (وهذا متعذر ومستحيل)، فعلى الأقل إضعاف الحركة الإسلامية السياسية وإرباكها بصورة تجعلها في دائرة الضغط والرقابة اللصيقة.

أ - استهدف قرار حظر حزب الرفاه رزع الشعور في نفوس «الرفاهيين» (والإسلاميين عموماً) بأنهم تحت المراقبة، وبأن المؤسسة العسكرية مصممة على ألا بعيد الإسلاميون محاولة تمرير خطوات إسلامية، ولو كان ثمن ذلك حظر حزب يضم أربعة ملايين عضو ويحظى بثقة ستة ملايين ناخب

إن مرسىح الاحساس لدى الإسلاميين بأنهم معرضون في كل لحظة للحظر والاعتقال وحرمان قاداتهم من ممارسة العمل السياسي، سيدفع بهم (خارج حيار العنف) إلى اعتماد خطاب علني على الأقل، أقل إسلامية، ويأخذ في الاعتبار سيف الحظر المسلول فوق رؤوسهم؛

ب - أمل العسكريون أن يسهم قرار حظر «الرفاه» في تشجيع التيارات المعتدلة في الحزب، والمسيطرة على زعامته، باعتبار أن وصولهم ضماناً لعدم حله في المستقبل؛

ج - وهذا قد يثير في حال ظهوره بعض الحساسيات الداخلية في الحزب، خصوصاً في ظل غياب الشخصية التاريخية التي تجمع بين القناقضات والتي مثلها سمح مدلل رعيم الحرب نعم الدين أربكان على امتداد أكثر من ربع قرن في قيادة الحركة الإسلامية السياسية في تركيا والتي عرفت تماسكاً شديداً في وقت لم ينجح حزب واحد، من اليمين أو اليسار العلماني، من الانقسامات والانشقاقات وسوف تظهر مرحلة ما يعد حل «الرفاه» وغياب أربكان عن قيادة الحركة الإسلامية، مدى ارتباط التماسك الداخلي في حزب الرفاه بوجود شخصية كاريزماتية مثل أربكان على رأس القيادة؛

د - أمل العسكريون أن يسبب قرار الحظر إرباكات تنظيمية خلال تأسيس حزب إسلامي بديل، تؤثر سلباً في قدرة الإسلاميين على تنظيم صفوفهم وتعبئتها في أي انتخابات نيابية مقبلة، خصوصاً إذا جرى تقديم موعدا؛

هـ - يستهدف العسكريون من قرار حظر حزب الرفاه استعزاز بعض الأوساط داخل حزب الرفاه ودفعها للخروج عن قواعد الرشد والهدوء، والتهديد كلاماً أو فعلاً بالجوء إلى السلاح واستخدام العنف كرد فعل على

قرار الحظر فالمؤسسة العسكرية تستفيد دائماً من أخطاء الإسلاميين، وإذا تأمل أن يقعوا محدداً في الخطأ، فلن يكونوا تظهر أمام الرأي العام التركي والعالمي أن الإسلاميين «ارهابيون»، وحديثهم عن الديمقراطية ليس سوى غطاء لممارسات العنف، وبالتالي سهل على الجيش ضرب الإسلاميين بقوة ودون التعرض للانتقاد في الداخل والخارج.

«الرفاه» وقرار الحظر

يدرك الإسلاميون في تركيا أن معركتهم مع المؤسسة العسكرية طويلة وصعبة جداً، وأن قرار حظر «الرفاه» ليس سوى محطة أخرى، وليست الأخيرة في سياق المواجهة ويمكن تسهيل الملاحظات التالية لجهة تعاطي «الرفاهيين» مع قرار الحظر

أ. أظهر الرفاهيون تماسكاً جيداً لصقوفهم من خلال تأكيد زعمائهم المستمر على وحدة الحزب على صعيدي القمة والقاعدة:

ب. إن «الرفاهيين»، وأركان تحديدهم، كانوا قد بدأوا التحضير لخليفته منذ المؤتمر العام الخامس للحزب الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وإذا كانت تشير الدلائل إلى رجب طيب أردوغان رئيس بلدية إسطنبول الذي يتميز بحسبه وحماسه، والأهم خدماته وتحريته الناجحة في إدارة بلدية المدينة الأكبر في تركيا، إلا أن هذا لم يكن يعني يعني استبعاد تعيين شخصية أخرى من الجيل القديم في حال الرغبة في منح الزعماء الشباب (مثل أردوغان وغيره) مزيداً من الوقت لتعميق حركتهم وتجربتهم، وهذا ما حصل من خلال انتخاب أحمد قيايبي «المرس القديم»، رحائي قوتان لرئاسة حزب «الفضيلة» البديل.

ج. إن الأرباك الذي كان يتوخى العسكر حدوثه في أوساط الرفاه، وعدم توافر الوقت الكافي لإعادة تنظيم صفوفهم هو سيف ذو حدين في حال إجراء انتخابات مبكرة، إذ إن «الرفاه» اكتسب بقرار الحظر، صفة الحزب المغدور

والمطلوب، والرأي العام يقف عموماً إلى جانب «الصحية» ضد «الجلاد»، خصوصاً في مصنع ترمي على سلوة العسكر وجزمته والانتخابات النيابية هي المناسبة «المفضلة» التي ينتظرها المواطن العادي لاقتراع إلى جانب الحزب الأكثر تناقضاً مع المؤسسة العسكرية ولعل هذه إحدى «ثوابت» التحركة الديمقراطية في تركيا وبالفعل فإن معظم استطلاعات الرأي كانت تشير إلى تقدم حزب «الفضيلة» البديل في أية انتخابات نيابية محتملة

د. إن رد فعل الإسلاميين على قرار الحظر كان هادئاً جداً، ويؤكد أن الخيار الوحيد الممكن تبنيه هو الديمقراطية والالتزام بقواعد اللعبة البرلمانية وكان قرار الحظر مناسبه أخرى لتأكيد النهج السلمي السعيد عن العنف والسلاح، والذي يتناهى الإسلاميون الأتراك في مسيرتهم للوصول إلى السلطة وتأكد هذا النهج السلمي مرة أخرى حين قرر القضاء أتركي في نهاية صيف ١٩٩٨ حبس الزعيم الإسلامي الأبرر رجب طيب أردوغان، لمدة ٤ أشهر وتجريده من رئاسة بلدية إسطنبول وعضوية حزب «الفضيلة» ومن حقه في الترشح والانتخاب لمدة غير محدودة، حيث التزم مؤيدوه بالهدوء.

أما التزام الإسلاميين بالديموقراطية في تركيا، فتعرضه العوامل التالية:

- وجود تجربة ديموقراطية منذ أكثر من نصف قرن، وهذه تجربة تساهم، على رغم حجم الجيش للقضايا الأساسية، في الحفاظ على قواعد اللعبة من تعددية الآراء وتداول السلطة، وعدم وجود حالات تزوير فاضحة، والدخول في انتفاضات، وإسقاط الحكومات في البرلمان وهذا حصر الإسلاميون بأنفسهم التجربة الديمقراطية في تركيا، واستطاعوا بفضلها الوصول إلى السلطة، وهم بالتالي على اقتناع بأن الديمقراطية يمكن أن تكون خياراً صالحاً لتحقيق أهدافهم

وجود تجربة مهمة للإسلاميين أنفسهم مع الديمقراطية منذ العام ١٩٧٠، وهذه تحوت لديهم تقليداً وجزءاً من استراتيجية

- اقتناع الإسلاميين الأتراك بأن اللجوء إلى العنف في مجتمع تعددي عرقياً

ومذهبياً مثل تركيا يعني حظر اندلاع حرب أهلية تنتهي بالبلاد إلى التفكك والتقسيم، ويُسجل هذا للإسلاميين الأتراك موقفهم المسؤول الذي بقي تركيا شر فتنة داخلية تدفع إبيها الفئات المتشددة من العلمانيين من خلال إغلاق الأبواب أمام الإسلاميين لممارسة نشاطهم السياسي بحرية وبصورة سلمية.

هـ - لقد أخرج قرار حظر حزب الرفاه، رعماء الأحزاب العلمانية الأخرى، ولم يكن أمامها سوى إبداء «الأسف» لقرار المحكمة الدستورية ويدرك الزعماء العلمانيون، ولاسيما أطراف الائتلاف الحاكم (بيلماز وأحاريد وحيندوروك، وبياكال من الخارج)، أن موقعهم وصورتهم كمدافعين عن الديمقراطية قد تعرضت لاهتزاز شديد وهنا لم يفوت «الرفاه» الفرصة لمحاولة عزل العسكر وإحراج العلمانيين، من طريق تحويل الصراع إلى مواجهة بين المدافعين عن الديمقراطية والمترصين بها، وإظهار نفسه مرة أخرى أنه حزب ملتزم بالديموقراطية، على خلاف ما يدعيه الآخرون. وفي هذا الإطار كذلك، حمل «الرفاهيون» قضية حظر حزبهم إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، باعتبارها قضية دفاع عن حقه في التعبير، ما دام لا يمارس العنف أو أي نشاطات إرهابية ويسو الرماء متفائلاً بقرار المحكمة الأوروبية، خاصة في ظل الانتقادات الأوروبية والأميركية لقرار حظر الحزب.

التأثيرات السلبية

ترى المؤسسة العسكرية التركية في قرار حظر «الرفاه» انتصاراً لها، غير أن التأثيرات السلبية لهذا القرار في المجتمع المدني وصورة تركيا في الخارج متعددة، ويمكن عرضها كالآتي

١ - يُضعف القرار بلا ريب، صورة المجتمع المدني في تركيا، ويعمق الشعور بالخوف لدى المواطن العادي أمام الهراوة العسكرية الملوح بها بصورة دائمة، مما يعرقل المسارات الخلاقة التي تعترض مباحثاً من حرية الحركة والتعبير.

٢ - يعمق القرار الشروخ الاجتماعية والتحالف بين الفئات الاجتماعية والقوى السياسية، باعتباره «رسالة» ترافق مع إحالة شريكة أربكان - تشيلر - على المحاكمة، إلى الأحزاب الأخرى بعدم التفكير في الدخول في تفاهات واتلافات مع «الرفاه» والقوى الإسلامية الأخرى.

٣ - يسعى القرار بشدة إلى صوره الديمقراطية في تركيا، ويحرمها من أحد مقومات «ستراتيجيتها الإلهامية»، كنموذج عماده الديمقراطية واقتصاد السوق. ويعزز القرار صورة تركيا «بلداً يحظر الأحزاب».

٤ - يؤكد القرار شروط الاقتصاد الأوروبي على تركيا للمواصفة على انضمامها إلى صفوفه، ويقوي موقف ألمانيا واليونان المعارض لانضمام بلد ينتهك الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.

٥ - يعاقب القرار من حالة النك ولتوتر، خصوصاً بعد قمة طهران الإسلامية بين تركيا والعالم الإسلامي، ولاسيما الدول المنهكة من أزمة مأها تدعم الإسلاميين الأتراك، وفي مقدمتها السعودية وليبيا وإيران وتماقم السك هذا يدفع تلقائياً نحو المزيد من التقارب بين تركيا وإسرائيل.

* * * * *

تطوي تركيا بقرار المحكمة الدستورية حظر حزب الرفاه، صفحتين واحدة من تاريخ الحركة الإسلامية فيها وأخرى من تاريخ المسيرة المتعشرة نحو الديمقراطية لكن التجارب الحديثة العهد تؤكد أن تصدي «الأخر» لا يكون بمحاوله إلعائه لقد حطرت هي السائق أحزاب إسلامية، وأخرى علمانية، ورج زعماء هذه وتلك في السجون، وتعرض معضهم (العلماني عدنان منغريس) للإعدام ولكن هذه الأحزاب كانت بعد كل حظر وعقاب تعود أقوى من السابق. ودلت التجارب القريبة كذلك في تركيا وفي العالم، أنه لا مستقبل لأي مجتمع ودولة في ظل شمولية أحادية التوجه، أياً يكن مصمون هذا الأخير، وأيضاً حارج التطبيق الكامل لمعايير الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان، والرام الجميع بها، ويستوي في ذلك العلمانيون والإسلاميون وكل صاحب مزرعة

أخرى

إن تركيا بقرار حظر «الرفاه»، تواجه مجدداً تحديين حضاريين تحدي الاعتراف بالآخر (إسلاميون وعلمانيون)، وتحدي الديمقراطية، بما هي شكل من أشكال التفاعل الاجتماعي ودخول الحداثة وحظر حزب الرفاه بما هو نكسة قوية في مواجهة النحديين المذكورين، مؤثر آخر على أن تركيا ما زالت بعيدة عن أن تكون كما أراد لها مؤسسها جراً من الحضارة الغربية، ومن أن تكون في الوقت نفسه جسراً للتواصل بين الشرق والغرب

«الرفاه» والديموقراطية:

دروس الماضي وخيارات المستقبل

في ظل المسار المتسارع للحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، وأمام العلاقات العنصرية غالباً، بين هذه الحركات والأنظمة القائمة في البلدان التي توجد فيها تكتسب تجربة حزب الرفاه في تركيا في المعارضة كما في السلطة أهمية استثنائية، ولا يخرج عن إطار التقويم هذا سلفاً حزب الرفاه، حزب النظام الوطني وحزب السلامة الوطني، بصفتهم نتاجاً مؤسساً واحد هو لبروه سور بحم الدين أركان.

لقد تعددت أسئلة الباحثين والناشطين الحركيين حول أساليب العمل السياسي التي يحدروا بالحركات الإسلامية في العالم الإسلامي اتباعها، وماور كثير من مقارنة العلاقة بين هذه الحركات والأنظمة، وملامسة عوامل اللجوء إلى العنف عند بعض هذه الحركات، وسيلة للوصول إلى السلطة أو للضغط عليها في بعض المسائل وعند بعض المنعطفات. واحتلت مسألة الديمقراطية محوراً مركزياً في المسحالات والنقاشات، ومدى إيمان الحركات الإسلامية بها، كما الأنظمة، إطاراً لارساء أسس سليمة وثابتة ودائمة للممارسة عند الطرفين، بعيداً عن الفرض والادعاء والتقييد والضغط.

وبين مؤيد، وإن محل، للديموقراطية بمفهومها الغربي، من اتباع نظام التعددية، والأكثريه والأقلية، وتداول السلطة، واحترام حقوق الأقليات، السياسية وغير السياسية، وبين معارضي الديمقراطية واعتبارها «نظام كفر» ووسيلة لهدم الدين الإسلامي، استحضرت تجربة الإسلاميين في تركيا المتأخرة والدرس والتحليل

والقوى الإسلامية في تركيا، والتي تعرضت لحملة شديدة في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين على يد مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك، حاولت بعد إقرار نظام التعددية الحزبية عام ١٩٤٥، التحرك ضمن قواعد اللعبة الديمقراطية الجديدة عليها، وعلى القوى العلمانية نفسها التي أفتقدت أدبياتها كل ما يمت بصلة إلى مسألة الديمقراطية في عهد أتاتورك الذي كان ببساطة عهد الحزب الواحد. ومن جرت أول انتخابات حقيقية عقب إقرار التعددية الحزبية عام ١٩٥٠ (أول انتخابات عام ١٩٤٦ أجريت على عجل قبل أن تتاح للأحزاب فرصة تأسيس نفسها أو الإعداد للانتخابات، وذلك ضمناً لفوز حزب أتاتورك، حزب الشعب الجمهوري بزعامة عصمت اينونو)، كانت النتيجة فوزاً ساحقاً للحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس الذي استطلت به جميع القوى والفئات الإسلامية هذا الفوز به الإسلاميين إلى أن الديمقراطية قد تكون إطاراً أفضل للتحرك ولاحتراق جدار التكتل المؤسسيات للكفالية، وفي مقدمها حزب الشعب الجمهوري والمؤسسة العسكرية وطبقة الموظفين الكبار، وفي ظل دستور يحظر أي نشاط ديني (أو عرقي).

المعد الإسلامي من سياسة مندرس في الخمسينات، اعتبر الكفة الأخرى من سياسة التوازن مع المبادرة العلمانية، إلا أنه كان يفتح أمام الإسلاميين خيارات لم يعرفوها من قبل، ولم يحاولوا إيجاد بدائل منها عندما استمرت في العقود التالية، وهي أن التغيير يمكن أن يكون اجتماعياً وفكرياً في الأساس، ما دامت الأمور القاسونية للنظام العلماني تحول دون «التسليم السياسي»، الواضح للإسلام لعنات الناس المختلفة عبر أحزاب إسلامية

وتحصنت هذه الرؤية في أسلوب التغيير أو في أسلوب التحرك، أكثر ما تجسدت في حركة الطرق الدينية المنتشرة خفية في معظم الأحوال، في طول البلاد وعرضها ومع مرور الزمن، وتحول الواقع الداخلي والخارجي المتصل بتركيا في اتجاه الليبرالية، ولاسيما على الصعيد الاقتصادي والفكري، كان الحضور الديني الإسلامي لهذه الطرق وغيرها من قوى إسلامية، قوياً في ظهور عدد صخم من الشركات والمصانع والمقانات التي يديرها إسلاميون،

وكذلك في انتشار الجمعيات والأوقاف والأندية وسكك المدارس والجامعات التي تغذيها هيئات إسلامية داخل تركيا وخارجها

وكان التنوع المجتمعي والعنقي والمذهبي في تركيا، كما الأيديولوجي، يعزز الاتجاه السلمي لحلم التعمير لدى القوى الإسلامية، لاستحالة أو للمصاعف السلبية لأي اتجاه آخر غير سلمي على لمة المجتمع ووحدة البلاد

وفي موازاة النشاط الاجتماعي والفكري، ولاحقاً الاقتصادي، للقوى الإسلامية في تركيا، كان الإسلام الحزبي يحاول ضم هاس ضيق جداً من حرية الحركة، إظهار حضور يساهم بهذه النسبة أو تلك، في إحداث تحول على المستوى السياسي علماً أن الإسلام السياسي كان مؤثراً في أحزاب اليمين العلماني طوال النصف الثاني من القرن العشرين من هنا كانت الأصرار الثلاثة التي أسسها نجم الدين أربكان حزب النظام الوطني (١٩٧٠) وحزب السلامة الوطني (١٩٧٢) وحزب الرفاه (١٩٨٣) وتميزت حرية هذه الأحزاب بخصوصها غمار اللعبة السياسية من استجابات نيابية وبلدية أو مشاركة في الحكومات في ظل البرام كامل بقواعد اللعبة الديمقراطية وقد اناح هذا الالتزام المتزامن مع تطورات عميقة على أكثر من مستوى داخلي وخارجي، وصول حزب الرفاه إلى السلطة للمرة الأولى في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ من طريق ائتلاف حكومي ترأسه أربكان، وشارك فيه حزب الطريق المستقيم برعامة تانسو تسيلر واستمر هذا الائتلاف حتى ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٧ عندما استقال أربكان الذي استمر يصرف أعمال الحكومة حتى أحر حزيران/ يونيو قبل تسليم مهمته إلى خليفته مسعود ييلماز زعيم حزب الوطن الأم

وصول الإسلام السياسي - الحزبي في تركيا إلى السلطة كان حدثاً مهماً، والأهم كانت طريقة وصوله السلمية، والأكثر أهمية أن حزب الرفاه خرج من السلطة أيضاً بصورة سلمية

إدأ، لم يحاول الإسلام السياسي في تركيا الوصول إلى السلطة من طريق

الاعتد، ولم يحاول أن يفسببث بها بالعمود أو صبر بحداث تعبير بالقوة أثناء وجوده عيها، وأكثر من ذلك، حرج منها أيضاً بصورة سلمية، لبعاد مسيرته الحربية السلمية كما كانت في السابق

هذه الاضواء لظروف بسيطة بحركة الإسلاميين الأثران تجعلهم على طرعي فيص مع كثير من حركات الإسلام السياسي في العالم الإسلامي، بصرف النظر عن العوامل التي دفعت وما زالت تدفع بالعلاقة بين هذه الحركات و الأنظمة القائمة إلى حالة من التشجيع والتمتع وسفك الدماء الغزيرة أحياناً، كما هي الحرائر ومصر وهذا التمايز أو التباين بين أشكال الممارسة بين الإسلام السياسي في تركيا وبطيره في العالم الإسلامي، يستحق نقاشاً وتحليلاً هادئاً. فالتجربة الإسلامية في تركيا، خصوصاً بعد وصول الرفاه إلى السلطة وخروجه منها، يحتاج إلى تقويم عميق نظراً لدلالاتها وعيها بالروس والعبر ويسعى ألا يفهم من هذا الكلام أن تجربة الرفاه في تركيا تحرية «ملائكة»، فيما تجربة الآخرين تحرية «سبطينية» ولأهم من ذلك، هو تقويم تجربة الرفاه بصورة موضوعية، حتى تكون لفائدة أعم، من مختلف أوجهها الإيجابية والسلبية، وتحديد أين أصاب الرفاه وأين أخطأ، فقد كانت تجربة الرفاه في السبطة امتحاناً حقيقياً له حيال الكثير من القضايا والمسائل وبع من الأهمية العالمة أن يقف عند تقويم الرفاهيين لتجربتهم، وأن يقف عند تقويم الإسلاميين الأثران غير الرفاهيين لتجربة الرفاه في السلطة

القوة غير الكافية

يرى عبد الله كول نائب رعيم الرفاه والساعد الأمن لأركان ووزير دولة في الحكومة التي رأسها أركان والمسؤول عن العلاقات الخارجية لحزب، في معرض تقويم تجربة الرفاه في السبطة، أن الرفاه «لم يحسر شيئاً من استقامته وبطافته وشخصيته»، لكن المسؤولية الحكومية فرصت على الحرب بصورة «لا مفر منها» تعبير خطابه وفقاً لذلك، ويسرح أنه تعين على الرفاه وهو

في السلطة «أن يكون حزب كل تركيا، بينما في المعارضة يكون فقط حزب الرفاه» واعتبر كول أن الحزب «لم يسوم» على مبادئه وهو في السلطة، ولم يعارب الآخرين بعدائية أو يعمل على إعاقتهم، مقتدياً على أن تركيا التي كانت تدار من طريق ميني - عسكري بحظي بدعم انتجار والإعلام والأعيان، عرف لأول مرة مع حكومة الرفاه سلطه حصار إسراف هولاء وقد أظهرت هذه الحكومة صورة وردية للغاية خلال الأشهر الستة الأولى من عمرها، لكن أحداثاً صحمه ساهمت في انهيارها ويوضح كول أنه في مقدمة هذه الأحداث «قضية صوصورلق» (حادثة سيارة في منطقة صوصورلق في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أسفرت عن مقتل أحد رعماء المافيا ومسؤول كبير في الشرطة وملكة جمال سابعة، وجرح ثلث من حزب الطريق المستقيم شريك إسراف في السلطة، كانوا جميعاً في السيارة) التي كشفت عن علاقة عضوية خطيرة بين أجهزة الدولة وعصابات المافيا والأحزاب السياسية، وأسبغت في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه قمةً على مستوى رعماء الأحزاب السياسية، انتهت إلى ما يسمى «لغلف» هذه القضية، تداركاً لمضاعفاتها الخطيرة على مصالح مختلف الأفرقاء.

ولقد قُرض على أربكان أن يساهم في «هي» مهمة هذه الفصيحة للحفاظ على حكومته، ولأن قوة الرفاه كما يدعي كول، «تم تكرر تكفي» لدفعها إلى النهاية وهذا ما أحده على الرفاه بعض الإسلاميين الذين رأوا أنه كان في إمكان الرفاه أن يسجل أكبر نصر في تاريخه بوقف «مستعسباً» لهذه الفصيحة التي لم تكن له أي علاقة بها لا من قريب ولا من بعيد، ولو على حساب إنهاء الحكومة الائتلافية ونظر إلى موقف الرفاه من هذه الفصيحة على أنه «قشونه» لصورة الرفاه «النصيحة».

وهي تصنيف لرفاه بين يمين أو يسار، يقول كول «نحن رعماء اليمين التركي، لكننا خارج اليمين بمعنى التعصب وهي افتراق تركي التقليدي بين يمين ويسار، نحن الذين يمثلون هذا اليمين، ولا يمكن أن تكون تركيا من دوننا ليعرف هذا كل واحد، والدنيا تعرفه» ويرى كول أن أربكان هو استمرار لحظ

اليمن التركي الذي بدأ مع مندريس ومع سليمان ديميريل ومع طورغوت أوزال ومن دون الحوص مباشرة في تقويم مدى نجاح الحزب أثناء مشاركته في السلطة في موضوعات الحرية والديموقراطية وحقوق الانسان، اعاد التذكير بالموقف الذي املنه اربكان اثناء مؤتمره الصحافي الذي كشف فيه بيته تسليم السلطة إلى تشيلر في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٧، معتبراً أنه هي عاية الاهمية. «حرية أكبر وديموقراطية أكبر وحقوق أنسان أكثر»

ضد الرفاه... ضد الانقلاب

أما الأمين العام لحزب الرفاه النائب اوعوز خاين أصيل تورن، وهو من «رفاق الطريق» لقد أمى لأربكان، فيعتبر أن مشاركة الرفاه في حكومة انتلافية مع تشيلر كانت تحدياً في وجه القوى التي تريد إضعاف الرفاه، وتشجعت الرفاه على المشاركة في السلطة لتفتعل له المشكلات في وقت لاحق، وتضعه في موقف يصعب الدفاع عنه

يقول أصيل تورن «كنا نعرف هذه اللعبة قبل تشكيل الحكومة، ولكننا راجعنا حساباتنا وقتلنا لنقم بما نريد بإخلاص، وسيرى الشعب ذلك. وفي النتيجة نصرفها باستقامة ونجحنا»

ويحمل أصيل تورن جهات داخلية وخارجية مسؤولية إدارة هذه اللعبة، ويفر بأن المسألة مسألة منافع ومصالح بعيداً عن الصداقات «والجميع يفعلون ذلك»، ملمحاً إلى مسؤولية واستغلن في العمل ضد الرفاه «لكننا لسنا ضد أميركا فحسب، بل نحن ضد كل امبريالية، وهذه ضرورة من أجل حب بلدا وهذا لا يعني أننا ضد الأميركيين أو الأوروبيين أو اليهود» ويذهب إلى أن واستغل في المسؤولية الأولى عن إسقاط الرفاه «لو حصل انقلاب، سيقول الجميع إن أميركا قامت به وحسب لا يظهر مثل هذا الاضطباع، كان موقف واشنطن ضد الانقلاب من زاوية سياسية وهذا موقف يتطلب التفسير من زاوية انسانية، وهو مفيد للديموقراطية التركية، ومفيد أكثر للعسكرة»

إهمال الديمقراطية وغياب البرنامج

أندريس مندريس نائب رئيس الرفاه، وابن عمه من مديري رئيس الحكومة التركية في الخمسينيات، والذي ارتبط اسمه بالأحياء الإسلامي، وأعدمته العسكرية لذلك بعد انقلاب ١٩٦٠، تناول تحريرة الرفاه في السلطة من زاوية موقع الرفاه في جبهة اليمين التركي يقول مندريس «اليمين هي تركيا بشكل على ثلاثة أسس التنموية، والعدالة الاجتماعية، وحرية الدين والتعبير واستمرت هذه الأسس حتى مطلع الثمانينات حين أزيلها أو زال إلى أساس ونصف أساس حرية دين وتعبير، ونصف تنمية، وصغر عدالة اجتماعية وكان تشتت القاعدة الطبقية لليمين المركزي مع انشوات الجديدة التي ظهرت، مثابة انهيار ايديولوجي أيضاً وظهرت في إثر ذلك معارضة ديميريل والانتعاف الشعبي حوله (أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات) ومماولته في الوقت نفسه حشد أصوات اليمين المركزي، غير أنه لم ينح في هذه النقطة وفي هذه النقطة بالذات كان أمام الرفاه خياران

١. إما تشكيل بنية تعرض المرشحين لاستقطاب اليمين المركزي،

٢. وإما حمل حزب الرفاه نحو المركز (مركز اليمين)

وكان الخيار الثاني هو الذي حاول الرفاه إظهاره في مؤتمره الخامس في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٦»

غير أن مندريس يستدرك أن الرفاه لم يقم بما هو ضروري بتحقيق هذا الهدف فالظروف لم تكن مؤقتة، فيما اتسمت حركة الرفاه برود الفعل ثم إن الرفاه لم يسع إلى اليمين من خلال تمولات داخل الحزب، بل من خلال ائتلاف مع حزب الطريق المستقيم، إذ كان الرفاه يشعر بالحاجة إلى شريك يحمله إلى مركز اليمين، وكان هذا الشريك هو حزب الطريق المستقيم

ويأخذ مندريس على حزب الرفاه عدم توقعه بجدية أمام التحالفات الاجتماعية الأخرى، وإهماله كلياً البسحت عن جبهة عريضة باسم الديمقراطية «كان باستطاعته حشد المثقفين وتغوية المجال المدني، وكان باستطاعته الانفتاح

على اليسار قدر انفتاحه على اليمين»

ويعتبر مدرس أن «حزب الشعب الجمهوري ليس معياراً لليسار، كما أن معاداة اليسار الذي يمثلته حزب الشعب الجمهوري هي وقوع في خطأ» بل إن مدرس يذهب للقول «إن الرماء هو حزب يساري حقيقي، وعليه أن يصرح ويقول أنا يساري ولا يفيدني الاكتفاء برسود الفعل والتدكير بمعاداة الشيوعية، حتى لا يسقط في المصطور أن الرماء يفضل البقاء معزلاً، في حين أنه العامل الأكثر أهمية وحيدة في تركبنا فهو حركة شعبية، حركة المهمسين لكنه لا يستطيع استيعاب الجميع فحسب عبر خطاب اسلامي فقسم من هؤلاء ينتج الكحول، وقسم آخر لا يذهب إلى الجامع وأنا مع أن يكون الرماء كتلة أكثر اتساعاً من دون أن يعني ذلك تغيير شخصيته» ويدعو مدرس إلى إقامته جهة عريضة من الديموقراطيين «الثقفيين» الذين كان الرماء يسحر منهم بالقول «من هم هؤلاء»

ويرى مدرس أن السعي لأهمية مثل هذه الحبهة العريضة يتطلب مهارة سياسية «كان الرماء يسير بصورة جيدة، لكنه وصل إلى نقطة تسأل فيها لما نحسر أنفسنا إلى هذا الحد» إن الحركات المتغلقة على نفسها لا يمكن أن تعدي نفسها إلى ما لا نهاية والقمر إذا لم يكسر، يصغر، كما يقال كان على الرماء أن يقول ديموقراطية أكثر وحقوق أسان أكثر كان يجب أن يخلق رؤية بعيدة إن مشروعا للحريات لم يكن يصر الرماء بأي شيء وبدلاً من تجميل الصورة والقول بحر علمائين، كان يجب أن يقول نحن ديموقراطيون، وبدلاً من تحالفات صائفة كان يجب أن يصرح بحبه عريضة وديموقراطية عميقة في مواجعة النظام والدولة العميقة إن الرماء يتبلور أكثر مع الديموقراطية، وهذه تنتج في ممارسة السياسية وللرماء ما يكفي من الخصوم، لذا عليه أن يكسب الأصدقاء وفي الحالة المعاكسة، أي الوضع القائم الآن، فإن الرماء لا يستطيع الانفتاح على الخارج (الحزبي) ولا يستطيع أن يجد نفسه، وبالتالي سيقتصر على طهره لنظام، ويتحول إلى حزب - واحدة، لا يحمل صراحة للنظام، ويؤثر بصورة غير مدسرة في الحياة اليومية للبلاد»

أما بالنسبة لتحالف الحيس - الإعلام - رأس المال، فيرى مدريس أنه تحالف مؤقت وعابر، وليس جدياً، لأن «المسألة هي مسألة نظام، وعندما رأى هذا النظام حرب الرفاه في مرآته، دعر ورمى بثقله لإبعاد الرفاه»

ويؤكد مدريس أن مشكلة الرفاه تكمن في عدم امتلاكه لبرنامج متكامل للسلطة. وهذا سهل نجاح «الخطة لصادة» لنظام، وإن لم يكن الرفاه الطرف الذي صعد السوتر. ويلاحظ أن الرفاه كان يعرف كيف يقول لا، لكنه لم يكن يعرف كيف يقول نعم، بل «أن حكومة أريكان - تشيلتر لم تكن امتحاناً في البصق، بل امتحان في أهلية إدارة الدولة»

ويدعو الرعيم الرفاهي مدريس إلى إدراك واقع أنه لا يمكن قولبة الناس في المجتمع التركي في قالب واحد، كما يدعو إلى عدم إثارة الحساسيات حيال مسائل تتصل بمبادئ الجمهورية التركية

ويشدد مدريس تعاونه بمستقبل الرفاه قائلاً «إن الرفاه يملك كل انطاقات ليكون حزب الجميع وناخب الرفاه انسان حيوي وبدلاً من الانشغال في حجم صورته، عليه أن يعثر على صيغة يستطيع من خلالها أن يتواصل مع قواعد عريضة لدى الناحين»

تجديد دم الجمهورية

على الرغم من أن التدابير التي اتخذتها المؤسسة العسكرية خلال فترة حكم نجم الدين أريكان، ولاسيما تلك المتمثلة في قرارات ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٧، قد طاولت مختلف الفئات والقطاعات الإسلامية، وليس حزب الرفاه فحسب، إلا أن استباقيات التي كانت قائمة بين الرفاه والقوى الإسلامية الأخرى، عادت للظهور بعد حراج لرفاه من السبطة وهذه الداساس جاءت من رايوة تقويم هذه التجربة ومصادر نجاحها او فشلها

الفكر الإسلامي المعروف واساسه عصمت أوزيل يصف حزب الرفاه بحركة مقاومة ضمت أصحاب الاتجاهات الإسلامية التي بقيت خارج تشكيل

حرب الوطن الأم أو تلك التي عارضته أساساً، أي أن الرفاه في نظره، كان حركة مقاومة للموقع الذي قدمه النظام لجماعه الوطن الأم، وبالتالي فإن الرفاه هو حزب الدين لا يريدون الاندماج بالنظام، وهو يكبر بمقدار ما يزداد اندماجه في النظام ولا يرى أوزيل في ذلك تناقضاً، لأن الخطأ الأكبر حسبما يقول أوزيل هو «الاعتقاد بأن الرفاه هو حزب عقيدة صحيح أنه ثبت مبادئ محددة، لكنه لم يكن مؤسسة سياسية تمضي إلى الحركة ففي تركيا ناس غاضبون، يأتي بعض السياسيين ويقولون لهم أنهم محقون أن تكونوا هكذا وهذا في الأساس تشكيلان مختلفان، كل واحد يستفيد من الآخر»

وعما إذا كان ذلك يعني تناقض قاعدة الرفاه مع رعايته، يقول أوزيل إنهما كانتا متميزتين في البداية، لكن بعد تسليم السلطة لم يعد ثمة فارق بينهما «المحاربون يشبهون القادة، تراجع الغضب، ورسم السخط، وتحول إلى حالة من السلام»

ويُصنف أوزيل في حارة الدين يأخذون على الرفاه تغيير خطابه وهو يقول «بعد تسليم إرفاه، لم يعد ظاهراً الحديث عن مشاريع إسلامية الانتقادات الأساسية لم تعد قائمة، بل إن الرفاه كان يقول لكل شيء أي والله (أي أنه موافق) لكن البعض يدعي أن هذا خداع»

ويعتقد أوزيل أن فرصه مهمة لتحديد دم الجمهورية التركية قد ظهرت مع حكومة أريكان «تشبيتر، وكسان يمكن للتفسيرات والاحطاء أن تدخل طور الإصلاح لكن النظام لم يتحمل ذلك، وضاعت مثل هذه الفرصة

ولا يخفي أوزيل تعاؤله في أن مستقبل الرفاه في حان عدم حظه، سيكون عظيماً، إذ سيتحول إلى إحدى القوى الأساسية في الحياة السياسية التركية، خاصة بعدما مر به «عمادة الدار» فهو «حزب ذو ماضٍ إسلامي واضح، وقاعدته إسلامية واضحة لا غبار على وجودها، فضلاً عن كونه قوة لها تجربة في الدولة ومرت في الاحتبار، وصندوق عليها»

ويلاحظ أوزيل «شرقية» أريكان للكمالية بقوله «لو كان أتاتورك حياً، لكان

عضواً في الرفاه» لم ينظر إليه في قاعدة الرفاه على أنه تراجع عن المبادئ وبعد وصول الرفاه إلى السلطة انتهى نوق الجماهير لحركة إسلامية بالمعنى المجرد ويقول أوريل «الآن لا يستطيع أحد حصر التمثيل الإسلامي بحركة معينة وكل واحد يرى في نفسه الممثل للإسلام في تركيا الآن لا يوجد فريق يعينه يقول إنه يمثل بمفهوم الحركة الإسلامية»

ويعكس عصمت أوزيل على رغم تفاؤله، حالة من الاحتياط عندما يقول إن جل ما يفتخره الإسلاميون الأتراك اليوم ليس أكثر من أن يقول بولنت أجاويد إن «معاهد إمام - خطيب مفيدة للبلد»، ولو قال ذلك لأصبح «المجاهد أجاويد» ويرد أوزيل هذه الحالة إلى كون الحركة الإسلامية في تركيا اليوم هي عامل اجتماعي، خرجت من كونها عاملاً سياسياً

ومثل أيديس مندريس، يشدد أوريل على مسأله الحرية عند حزب الرفاه، ويشبه في الامتحان لتعزيرها يقول أوزيل «أنا كنت أريد أن يأتي الرفاه إلى السلطة لسبب واحد، وهو السبب نفسه الذي جعلني غير مرتاح إلى محي الرفاه إلى السلطة، كنت أمل أن ينشأ في تركيا مناخ من حرية التعبير دور رقابة لكن الرفاه لم يستطيع أن يؤمن حرية أكبر للناس».

الجماعات الإسلامية: منافسون.... خصوم

تزداد الانتقادات للرفاه كلما اقتربنا من الفئات الإسلامية التي تتعاطى العمل السياسي بهذه النسبة أو تلك وهذه التشكيلات ترى في الرفاه منافساً لها، بل خصم وإذا كانت هذه التشكيلات قد التزمت الصمت طيلة حكم الرفاه، لأن شظايا المواجعة مع النظام كانت تطاولها بدورها، فإن خروج الرفاه من السلطة أتاح بنافسيه استعادة خطابهم الانتقادي حياله

يتركز منافسو الرفاه الإسلاميون في «جماعة النور» أتباع المفكر الإسلامي التركي الأشهر سعيدي نورسي (١٨٧٣ - ١٩٦٠) ويتشعب اتباع نورسي بين أكثر من اتجاه وجماعة، بينها جماعة «بني آسيا» بزعامة محمد قوتلولار،



وجماعه فتح الله عولر صاحب عدد كبير من المؤسسات التربوية والإعلامية الإسلامية داخل تركيا وخارجها

وكان الاتجاه العام للإسلاميين غير الرهابيين هو الانحياز سياسياً لصالح الحرب العلماني اليميني لأومر حطاً بالثور واستلام السلطة، للاستفادة من الامتيازات التي يوفرها وجود حزب صديق في السلطة بل من عدداً من الجماعات الإسلامية حاولت بالتعاون مع بعض أحزاب السلطة، نسج شبكة تحالفت غير ماسرة بلووف في وجه أرفاه وبلغت ذروة هذه الجهود في عهد حكومات تاسو تسيلر بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦، بل كانت تستغل نفسها عرسه بعض هذه المحاولات

غير أن فور الرفاء بالمركز الأول في انتخابات ١٩٩٥، ثم تولى أريكان رئاسة الحكومة في حزيران / يونيو ١٩٩٦، قلب الحطط المضادة له رأساً على عقب، بل وجد الإسلاميون الآخرون أنفسهم، حين باشر الجيش إلى تعيين شط الإسلاميين، وجهاً لوجه مع النظام، وهي صنف واحد مع حزب أرفاه وكان أمام هؤلاء الإسلاميين غير الرهابيين، واحد من خيارين أما مقبومه التدابير التي ينهجها النظام ضد الإسلاميين، ولاسيما إرء مشروع التعقيم الإلزامي للنمائي سنوات اندي بفضي تلقانياً إلى علاق المرحلة المتوسطة من معاهد إمام - خطيب وإما فتح افاق جديدة أمام هؤلاء الإسلاميين نجعلهم يضمفون لأنفسهم علاقات جديدة مع السلطة

ويشعر رعاء بعض الجماعات الإسلامية، وهي مقدمهم فتح الله عولر أن الانحاز إلى النبي سبوا إليها منذ أكثر من عقدين، عرسة للهديد واسترجع على صعيد المؤسسات الاقتصادية والإعلامية والتربوية وقد بدأ عولر يتلمس أفاق التردى في العلاقة بين الرفاء والسلطة منذ بدايتها، ومال في ذروة الأزمة إلى الحيس والرقاء إلى جانب المؤسسة العسكرية، ومضى، وهو العبدل في الأساس، إلى خطاب أكثر اعتدالاً. وقيل أنه أبلغ واستحسن أنه لا يوجد ضرر من قيام الجيش بانقلاب عسكري، بل أنه أيد قرارات مجلس الأمن القومي في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٧

بين أخطاء الرفاء والدعاء لديميريل

أما محمد قوتلولار رعيم جماعة «بني اسيب» التي تمتك صحيفعة تحمل الاسم نفسه، فإنه يكر على أربكان إسهامه في دفع الحالة الإسلامية إلى الأمام، ويحملة مسؤولية أخطاء جوهرة ويقوم قوتلولار المعروف بعربه من رئيس الجمهورية سفيمان ديميريل، ومن حربه السابق الطريق استقيم، بالنظام البرلماني المر الذي لا يتعارض في رأيه مع الإسلام وليس ضده وقد أعت ذلك قبل إعلان الجمهورية بهيستها، استقانا سعمدي نورسي» وكما الإسلاميون الآخرون، يأخذ قوتلولار على «أصدقائنا» في الرفاء عدم نظرتهم إلى الديمقراطية بصورة كافية من لحرارة «هم اضطروا إلى توليفها مع الإسلام» ويعارض استخدام الدين أداة للسياسة «والدين لا يمكن أن يحصر بحزب واحد والإسلام هو مقدس عام وكل حزب في وضع أن يكون صاحباً له ونحن انتقدنا كلام الرفاهيين في أن نحن (الرفاه) الحق، والآخرون الباطل، والقليل الحاله تنبع من هذه الأخطاء في الأساس»

لدا، يرى قوتلولار أن الرفاء لم «يهضم» الديمقراطية بشكل كامل، لكنه يعتبر ذلك «بدنه جيده»، وكان على الرفاهيين أن يخرجوا أصدقاء أكثر للديموقراطية

ويدافع قوتلولار عن تكليف ديميريل لسعود بيلمار تشكيل الحكومة الحانه، لأنه لو أعطاه لتفلسل لما كان للنوتر أن يراجع

ويستقد قوتلولار اتهام الرفاء بديميريل بأنه معاد للدين «في حين أنهم مسيوس لديميريل لمناح الحريات الذي يعيسون ويجب ألا تخدعنا المواقف لا اليسار ولا العسكر شعور بديميريل هؤلاء يحملون مسؤولية تدعى الضعور الإسلامي في تركيب لكل من مدرسي وديميريل» ومدعو صاحب صحيفعة بني اسيا أربكان وحربه إلى توجيه لسكر بديميريل على ذلك، بل حتى الدعاء له

صمت المثقف الإسلامي

ولعل الموقف الأكثر إثارة للاستعراب، هو «الصمت» الذي مارسه المثقفون الإسلاميون حيال الأخطاء التي كان الرفاه يرتكبها أثناء وجوده في السلطة، ما أخرج المثقف عن سوره «الاعتراضي» والنقدي، وهو جوهر وجوده

الكاتب الإسلامي أحمد تسيغدم استاذ العلوم الاجتماعية في جامعة غاري، يرى أن سبب عدم تطوير موقف نقدي للمثقفين حيال حزب الرفاه، لا يفسر بالحدوث الاجتماعية لفئة المثقفين الإسلاميين، ولا باتسكائها على الدولة أو النورجوارية، بل لتصميمها الحاجة للثقة الطويلة الأمد وقد نظر المثقفون الإسلاميون إلى الانتقادات التي كانت توجه للرفاه على أنها عرقلة لمسيرة الحركة الإسلامية، فكان أن اتسم موقف الإسلاميين خلال حكم الرفاه بالحمود

ويدعو تسيغدم بناء على ذلك، إلى أن يظهر المجتمع التركي إرادته مجتمعية تستطيع تجاوز حزب الرفاه أن تتجاوز مسائل تركيا «يقتطلب في الأساس تجاوز العقم والمواقف التي يمثلها حزب الرفاه وإذا كانت الحركة الإسلامية في تركيا تثق بمدرتها على إنتاج مشروع يحاطب المجتمع والعالم الحديث، فإنها من حديد يجب أن تتجاوز المهمة التي أخذها حزب الرفاه على ماتفه»

هذا ويدعو الكاتب الإسلامي أحمد طاش غيتيريس حزب الرفاه إلى سلوك اعتدال سياسي أقوى

الرفاه والإعلام

وفي سياق مغاير للحديث على «صمت المثقف الإسلامي»، ندد علاقة الرفاه بوسائل الإعلام الإسلامية أكثر حداثة وواقعية وديمقراطية واستطاعت وسائل الإعلام المقربة منه ممارسة دور موضوعي إلى حد ما دون الوقوع في «حيادية» غير مطلوبة هي الأساس صحيفة يني سفق المقربة من الحزب حاولت

عتماد لهجة معتدلة ومتبورة أما القاعة «٧» انقرة أبصاراً من الحزب، فقد شهدت براميج نقاش جدي، واستطاعت أن تصل إلى جمهور واسع خارج حزب الرفاه وحارج الجماعات الإسلامية، ومارس العاملون فيها نظرة بعيدة كان لها تأثيرها

أما صحيفة أقيت الإسلامية، فأقررت مساحات واسعة لانتقاد الأصوات المتطرفة في حزب الرفاه وذهب رئيس تحرير بني سفق محمد أوجاقتان إلى مدى بعيد بقوله «لا خيار آخر للقسم الإسلامي سوى الديمقراطية، لكن ليس أن ينظر إليها على أنها مجرد وسيلة» أما الكاتب في مجلة حق سوز الإسلامية حير الدين أوعور فيقول «عندما يفهم رهاهي ما الذي يعنيه كون أيلنور تشيفيك مستشاراً لأربكان، فسيقوم أيضاً بفهم التعبير وخاصيته ومناه»، وأيلنور تشيفيك هو رئيس تحرير صحيفة توركيش ديلي نيوز الليبرالية الصادرة بالانكليزية، وقد عمل فترة طويلة مستشاراً لسليمان ديميريل ومع وصول أربكان إلى السلطة، اتبع زعيم الرفاه «تقليد» أسلافه العلمانيين بتعيينه «صحافياً كبيراً» هو تشيفيك، مستشاراً له ومع أن أربكان ترك انطباعاً إيجابياً بسبب هذا الإجراء، إلا أن شفيق لم يستطع تكيف علاقة الرفاه بالصحافة العلمانية التي حملها أربكان المسؤولية الأولى عما شهدته تركيا من احتقان في عهد ولعل حكومة أربكان - تشيلر كانت في علاقاتها مع الصحافة، الحكومة الأضعف والأكثر انكسالية في تاريخ تركيا

الرفاه: يمين أم يسار؟ اعتدال أم راديكالية؟

لا شك أن وصول الرفاه إلى السلطة كان عاملاً لتقوية التيار المعتدل في الحزب الذي كان مضطراً للظهور بمظهر الحزب الجامع الذي يغلب سياسة «وطنية» بعيداً عن تصنيف اليمين واليسار أو الاعتدال والتشدد وهذا يمكن التمييز بين قاعدة تمثل إلى «أصولية» متشددة وراديكالية، وبين قيادة لم تعتبر نفسها يوماً سوى يمينية ومعتدلة، بل إن «هذه القيادة سعت طوال فترة حكومة

الائتلاف مع تسيلر إلى أن تدفع بالحرب نحو يمينية أقوى، تتيح له احتلال مركز اليمين في الخريطة السياسية التركية، وتجلي ذلك من خلال التعاون مع أصحاب الثروات المتوسطة في الأناضول، والكبيره في المدن فكان دعم من جمعيات صناعيين ورجال أعمال مختلفه ومن أهد أكبر رجال الأعمال والصناعة في تركيا صائب صابجي، كما أن يمينيه الرفاه ظهرت من خلال التماهي مع الدولة، على الأقل في الأشهر الستة الأولى من عهد حكومة الرفاه، وكانت مواقفه التي فاجأت قاعدته في موضوعات مثل قوة امطرقة وحال الطواري، والاحتلالات والمسألة الكردية وحقوق الانسار والاتفاقات مع إسرائيل، مثلاً على «التصالح» مع الدولة. لذا لم تشهد البلاد خلال الأشهر الأولى من حكم الرفاه، أي قضية خلافية جديده بين الرفاه والدولة، بل إن الرفاه بموقفه «الحيادي» حيال قضية «صوصورلق» وعلاقة الدنيا بالدولة، كان يدفع تماهيه مع الدولة إلى أخصاه. وظهرت بمسبة الرفاه كذلك من خلال التأكيد على عامل الديمقراطية في الحياة السياسية، الأمر الذي باعد أكثر المسافة مع راديكاليي الحرب وراديكاليي القوى الإسلامية الأخرى التي ترى في الديمقراطية «خدعه» لاستخدام الرفاه أداة للنظام ولاثبات وجهة نظرهم هذه، يشيرون إلى الطريقة التي استبعد بها الرفاه من السلطة ويقول صائب صحيفة أقيب الإسلاميه مصطفى قره حسن أوغلو أن إتاحة الرفاه بالطريقة التي حصلت، تعني شيئاً واحداً «إن هذا العمل لا يمكن أن يكون من طريق حزب سياسي»، فيما يكتب إسلامي آخر (حيدر الدين أوغور) متسانلاً «الآن، وبعد قولنا أننا سنستخدم الديمقراطية أداة (للوصول إلى السلطة)، هل سنجلب أنفسنا إلى وضع نكون فيه أداة الديمقراطية والنظام؟» بل يذهب البروفيسور الإسلامي أحمد سيثمان وهو من الناصطين في مجال الأوقاف الإسلامية، إلى أنه «لا توجد في تركيا حركة إسلامية، بل مسلمون، بل إن البلد لا يحتاج إلى حركة إسلامية ومعاهد إمام - خطيب هي مدارس النظام والرائيكاليون لا يرسلون أبناءهم إليها» وبعد إتاحة الرفاه لوجه الانطار إلى التظاهرات التي تلي صلاة الجمعة في الجوامع وينظر إليها كميرون على أنها من تنظيم الانحاهات الراديكالية التي وجدت في حالة القلق الإسلامية بعد

قرار التعليم الالزامي لمدة ثماني سنوات، فرصة عظيمة لتأثير محدد في الساحة ولكن ذلك لا يعني أن قاعدة الرفاه عبر بعيدة عن هذه التطورات، فهذه القاعدة كانت دائماً تنحدر إلى الظروف الراكية، لكن دور أن يمكن الراكين الآخرين من جذب عناصر الرفاه إليهم

أن «تطورات الجميع» أصبحت المحال للاعتقاد أن الرفاه في ورد مراجعة حيراته السلمية والتفكير في خيارات من خارج النظام وسوف تؤدي المحكمة الدستورية العليا دوراً مهماً في تعليق هذا الخيار أو ذاك عند الرفاه، إن أن أي قرار لها يحظر الحزب وحله في هذه المرحلة، سيكون فرصة أمام «جيش الشباب» في الحرب لكي يتولى قيادة الحرب السيل الذي سيتأسس وسيكون هؤلاء أقرب إلى القاعدة «الراكية» منهم إلى حزب «الحرس القديم» الذي يمتلك أركان وسوكت فاران وأوغورجان أصير تورث وفهيم أداق وأحمد تكداو وغيرهم

إن استمرار تأثير أركان من وراء الستار أمر لا شك فيه ما دام هذا بكر تسلم الحيل الجديد لقياده قد بحلق ديماميكية داخلية، ربما لا يستطيع أركان على رغم تاريخيته الحزبية، ضبطها بصورة كاملة أما إذا لم يحظر حزب الرفاه واستمر أركان رعيماً له، فإنه سيكون مضطراً للاندفاع أكثر نحو اليمين تأكيداً لسلامة الحظ الذي اتبعه في الأشهر الأولى من حكمه وهولن يستطيع بعد الآن أن يعيد إمعان حماته الراكية قبل وصوله إلى السلطة من قبيل محارباته للصهيونية وانتهامها بأنها علة كل شيء، بعد الاتفاقات مع إسرائيل، أو معارضة الوحد الأميريكي في تركيا، أو معارضة تهديد حال بطواري في المناطق الكردية في تركيا، أو دعوته إلى الحريات وحقوق الإنسان، علماً أنه لم يسحراً، حتى لا يصطدم بالدولة، على اندفع بهذه القضية مبعاً إلى الأمام، أو الدعوة للاستقامة وهو الذي ساهم بعلقة فضيحة «صوورلق» التي كانت فرصة مهمة برأي أحد زعماء الرفاه بولنت أرينس، ليخرج الرفاه منها منتصراً لو أحسن صنعاً

* * * * *

لقد فقد الرفاه خلال فترة حكمه وبإجماع الإسلاميين في داخله وفي الحركات الإسلامية الأخرى، ديناميكية التجدد الداخلي واليقين الذاتي، وتحول رأي أرينتس نفسه، إلى «حرب صامتة في داخله»

إن تجريبه حزب الرفاه في السلطة كما تحربة الإسلاميين الاتراك عموماً، تحمل الكثير من الدروس والدلالات المؤثرة في طبيعة المسار الذي ستتخذه الحركة الإسلامية في تركيا، كما هي العالم الإسلامي وتطاول عبر التجربة عدداً كبيراً من القضايا والاشكاليات، مثل الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان، وما إلى ذلك من أساليب عمل سياسي، وطروحات هي موضع سماعات ونقاشات مفتوحة في تركيا والعالمين العربي والإسلامي وإذا كان إسلاميو تركيا قد بدأوا فعلاً بتقويم هذه التجربة، فإن الإسلاميين خارج تركيا مدعوون بدورهم إلى الاستعادة من هذه التجربة الرائدة، من خلال تقويمها، وإعادة تقويم تحاربهم هم كذلك

الفصل الثالث

الانسلام الاجتماعي الوجه الآخر

التعليم الديني في تركيا

اتخذت المواجهة بين حرب «الرفاه» والمؤسسة العسكرية منذ اندلاعها في مطلع العام (١٩٩٧) أشكالاً مختلفة، واستخدمت فيها أساليب شتى وأدوات صفت عدة لم توفر حتى العلاقات الدولية، من أجل تحصين المواقع الداعية كلا الطرفين

غير أن العنوان الأبرز لهذه المواجهة كان ولا شك، مسألة التعليم الديني في تركيا، وتصديداً للمعادن المسماة «معاهد إمام - خطيب» التي من ضمن وظائفها توفير العناصر الكفؤة والكافية من الأئمة وخطباء المساجد على امتداد الجمهورية التركية. وقد مررت هذه المسألة بقوة في «التوصيات» التي اتحدتها الاجتماع الشهير لمجلس الأمن القومي التركي في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٧ والتي دعت الحكومة التي كان يرأسها في حينه رعيم «الرفاه» بحم الدين أربكان، إلى تطبيق «قوانين الثورة» السبع، ومنها القانون الأول المعروف بـ «قانون توحيد التدريس»، وتطبيق التعليم الإلزامي لمدة ٨ سنوات بدلاً من ٥ سنوات (المرحلة الابتدائية) لتتجاوز بذلك المرحلة المتوسطة وقد حدد بيان الاجتماع المذكور بإيجاد «أجرات» بحق المسؤولين في حال انتهاون في تطبيق هذه التوصيات

ويمكن القول إن المواجهة بين الرفاه «والإسلاميين» والمؤسسة العسكرية قد بدأت فعلياً منذ إصدار تلك التوصيات وقد امتنع أربكان عن التوقيع عليها ولكنه وبعدما رشح، حاول تفريعها من مضمونها والمماثلة في إعداد مشاريع قوانين تحيلها حكومته إلى البرلمان لمناقشتها وإقرارها وهي تسعى للتهرب من هذا الاستحقاق، لم تجتمع الحكومة التركية لاحقاً ولفترة طويلة، إلى أن استقالت في ١٨ حزيران / يونيو ١٩٩٧، لتبدأ هذه المرة مرحلة جديدة من

المواجهة بين الإسلاميين وقادة المؤسسة العسكرية، من خلال الحكومة التي شكلها مسعود ييلماز وعيم حرب الوطن الأم، بالائتلاف مع بولنت أجاويد وعيم حرب اليسار الديمقراطي، ومع حزب تركيا الديمقراطي، مدعومة من حزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيز بايكال، من دون مشاركة هذا الأخير في الحكومة التي أبصر النور في مطلع تموز / يوليو ١٩٩٧ بدعم قوي من المؤسسة العسكرية

العمل الأول الذي قامت به هذه الحكومة، ولعلها شكلت من أجله، هو تقديم مشروع قانون يرفع قدره التعليم الإلزامي من ٥ إلى ٨ سنوات ليصبح بذلك المرحلة المتوسطة وتنطوي أهمية هذا المشروع في أن إقراره وتنفيذه سيؤديان تلقائياً إلى إغلاق المرحلة المتوسطة من معاهد «إمام - خطيب» التي كان يدخلها الطالب الذي يهي المرحلة الابتدائية والذي يتوجب عليه مع التعليم الإلزامي ٨ سنوات، إكمال دراسة المرحلة المتوسطة في المدارس العامة، وبالتالي لا يتمكن من إكمال هذه الدراسة في «معاهد إمام - خطيب» التي سيفقد طلابها وتغلق تلقائياً أبوابها إن الدافع الأساسي الذي جعل من هذه المسألة عنواناً للمواجهة بين الإسلاميين والمؤسسة العسكرية، هو اعتبار الأخير لمعاهد «إمام - خطيب» «الحديقة الحلقية» لحزب الرفاه، والقاعدة التربوية والفكرية التي تؤمن له كوادير متعلمة ومتدينة في الوقت نفسه كما أن إغلاق هذه المعاهد في مرحلتها المتوسطة على الأقل، يضمن بنسبة عالية، القضاء على إحدى الركائز الحيوية لقوة «الرفاه» والإسلاميين عموماً، ولحم النامي الهائل في حضورهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته تركيا في السنوات الأخيرة

وفي هذا الإطار تندرج الصفوط الكبيرة التي مورست ضد أريكان لدفعه نحو الاستقالة، و«انقلاب القصر» الذي نفذه رئيس الجمهورية سليمان ديميريل بالتسسيق مع المؤسسة العسكرية، وكذلك تشكيل حكومة ائتلافية علمانية بزعامة ييلماز، وظيفتها الأولى صرب الأسس المختلفة للإسلاميين، وإعانة جميع صفوف بعض القوى العلمانية المستعدة للسير في هذا المخطط

وبعد نقاشات حامية في البرلمان التركي استمرت أياماً عدة، أقر البرلمان

في ١٤ آب / أغسطس ١٩٩٧ قانون التعليم الإلزامي لمدة ثماني سنوات، ما يعني كما أسلفنا، الإغلاق التدريجي للمرحلة المتوسطة من معاهد «إمام - خطيب»، والبقاء بالتالي على مرحلتها الثانوية فقط. وقد أيد القانون ٢٧٣ نائباً ينتمون إلى أحزاب الائتلاف العلماني الحاكم. حزب الوطن الأم (يمين)، وحزب تركيا الديمقراطي (يمين)، وحزب اليسار الديمقراطي (يسار)، وحزب الشعب الجمهوري (يسار)، فيما عارضته أربعة أحزاب حزب الرفاه (إسلامي)، وحزب الطريق المستقيم (علماني يميني)، وحزب الاتحاد الكبير (إسلامي - قومي)، وحزب الحركة القومية (يميني متطرف)، وبعض المستقلين. وبلغ عدد أصوب المعارضين ٢٢٨ نائباً، فيما امتنع عن الاقتراح ٣٧ نائباً ينتمي معظمهم إلى حزب الطريق المستقيم، وذلك من أصل ٥٤٨ نائباً هم مجموع أعضاء البرلمان الأحياء (هناك مقعدان شاغران) ومع إقرار قانون التعليم الإلزامي لمدة ٨ سنوات، يكون العلمانيون في تركيا قد كسبوا جولة من جولات الصراع مع القوى الإسلامية في تركيا. ولا يبدو أن التجاذب سيقف عند هذا الحد، فالمؤشرات تدل على أن خطوة التعليم الإلزامي التي أقرت ستقتلها خطوات تهدف إلى تقليص القاعدة الفكرية والتربوية للإسلاميين، وإلى الحد من فرص العمل أمام كوادرهم لكن بجدر الإشارة أيضاً إلى أنها ليست أول مرة تتعرض فيها المعاهد الدينية، «إمام - خطيب» تحدياً، لقرار الانغلاق، إذ إنها أغلقت تماماً في مطلع الثلاثينات، وألغيت مرحلتها المتوسطة هي مطع السبعينات، ولكن كان يعاد فتحها بعد فترة، تبعاً لتطور الظروف السياسية

التعليم الديني في تركيا

لا تقتصر قاعدة التعليم الديني في تركيا على معاهد «إمام - خطيب» إذ تشمل إلى ذلك أسودت التي تقام لشرح وحفظ القرآن الكريم، و«دروس الثقافة الدينية والمعرفة الأخلاقية» التي تعطى في المدارس الرسمية، فضلاً عن عشرات، بل مئات «الدروس الخاصة» التي تعطى بهذه الطريقة أو تلك، بعددٍ من العلية وفي حلقات أعضاء الطرق الدينية، إضافة إلى وجود كلية

علوم دينية في الجامعات تعرف باسم «كلية الإلهيات» حيث يتوجه جزء مهم من خريجي معاهد «إمام - خطيب».

١ - معاهد إمام - خطيب

في محاولة «لضممان وحدة الإدارة في التعليم» أمر البرلمان التركي في ٢ آذار/ مارس ١٩٢٤ القانون الرقم ٤٢٠ المعروف بـ «قانون توحيد التدريس» الذي منح وزارة المعارف (التربية الوطنية لاحقاً) صلاحية الإدارة والإشراف على كل أنواع التعليم التي كانت سائدة في العهد العثماني، من مدارس خاصة ومدارس تابعة للأوقاف، وأخرى لوزارة الأوقاف السريعة النخ وهو القانون الأول من ثمانية قوانين وضعت لاحقاً بـ «قوانين الدورة»

ولا يقول هذا القانون بإلغاء التنوع في المدارس أو إلغاء المدارس السابقة، بل توحيدها. ويؤكد ذلك نص المادة الرابعة من قانون توحيد التدريس الذي يقول «تتخذ وزارة المعارف كلية الإلهيات في دار الفنون (جامعة إسطنبول) بهدف إعداد متخصصين في العلوم الدينية العالية، كما تستند مدارس أخرى لإعداد موظفين شرعيين لمواجهة الحاجات الدينية، مثل الإمامة والخطابة» (١) ووفقاً لهذه المادة، جرى تسييد وافتتاح المدارس التي سميت «مدارس إمام خطيب»، كما كليات الإلهيات في الجامعات التركية، وهذا ما أكدته لاحقاً المادة ١٥٣ من دستور ١٩٦١ والمادة ١٧٤ من دستور ١٩٨٢ التي منسبة «قوانين الدورة» العثمانية، ومنها قانون توحيد التدريس الذي يسرع في مادته الرابعة، تأسيس معاهد «إمام - خطيب»

ومنذ العام ١٩٢٤ وحتى اليوم، لم يقطع النفاس ولا السحال بين مؤيدي أسماء هذه المعاهد وبين معارضيها الذين يرون فيها مخالفة للعلمانية والأتاتوركية وإذا كان البعض يرى أن تركيا ليست بحاجة إلى هذا النكم من

(١) مصطفى أوجال، سورى التربية الوطنية والتربية والتعليم الديني، من المدارس (مركز إسطنبول، ١٩٩٦ ص ٧) (باللغة التركية)

المعاهد والطلاب الدينيين لواحدة حاجتها من الأئمة والخطباء، إلا أن مصطفى كمال أتاتورك نفسه لم يسع طوال فترة حكمه لتعديل المادة الرابعة من قانون توحيد التدريس، وبالتالي لم يكن يرى في تأسيس معاهد «إمام - خطيب» أي مخالفة لمبادئ العلمنة

إضافة إلى هذه المادة الرابعة، يستند دعاة الإبقاء على هذه المعاهد الدينية إلى المادة ٢٤ من الدستور التركي التي تقول بحرية العبادة والدين والتعبير، والمادة ٤٢ من الدستور نفسه، والتي تقول بحرية السرية والتعليم كذلك تنص المادة ٣٢ من القانون الأساسي لوزارة التربية الوطنية على إعداد أئمة وخطباء ومدرسي دين وإلى هذه الأسس القانونية يشار إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و«قانون باريس من أجل أوروبا جديدة» اللذين يشيران إلى حق الإنسان في تلقي كل أنواع العلوم والفنون، ومنها التربية الدينية

المعاهد الأولى

بعد صدور قانون توحيد التدريس، افتتح في العام نفسه (١٩٢٤) ٢٩ مدرسة باسم «مكاتب إمام - خطيب» لكن مع نهاية السنة الأولى، أعلق خمس منها، ثم ما لبثت اثنتان منها أن أعيد افتتاحهما وفي نهاية السنة الثانية أعلقت ثماني مدارس، أعيد لاحقاً افتتاح اثنتين منها أما في نهاية السنة الثالثة (١٩٢٧) فقد أغلقت كل المدارس الدينية باستثناء تلك الموجودة في إسطنبول وكوباهية وفي العام ١٩٣٠ أعلقت مدارس هاتين المدينتين رسمياً، لكنها استمرت عملياً حتى العام ١٩٣٢، وبذلك يكون عدد مدارس «إمام - خطيب» التي انشبت في السنوات الأولى للجمهورية، ثم أعلقت بكاملها، ٣٣ مدرسة (٢) واستمرت الثلاث دون مدارس دينية حتى أواخر الأربعينات ومطلع الخمسينات

(٢) المصدر نفسه ص ٨ وصحيفة الملتقى ١٩٩٧/٤/١

وعلى الرغم من اشتاء هذه المعاهد في العشرينيات، إلا أن عملها جرى في ظل صغوط عدة كانت تهدف إلى الحد من اتساعها وتأثيرها، إذ إن خريجي هذه المعاهد لم يصنفوا عام ١٩٣٧، ضمن فئة موظفي الدولة، وبالتالي لم يكن يحق لهم نيل رواتب من الدولة كما أن تمويل هذه المدارس لصحة رواتب أساتذتها وما تحتاجه من تجهيزات وخلافه، كان محدوداً، وكان يراد ببعض هذه التدابير «تجفيف» هذه المدارس من طلابها

«دورات إمام - خطيب»

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء على ألمانيا النازية، كانت تركيب تتقدم خطوة إلى الأمام لتكوين جزءاً من معسكر «العالم الحر» الغربي ومن نتائج ذلك دعوة الحرب الحاكم - حزب الشعب الجمهوري بقيادة عصمت ايبونو خليفة أتاتورك - إلى قيام تعددية حزبية في العام ١٩٤٥، أبصر النور عملياً في العام ١٩٤٦ حين حرت أول انتخابات تعددية في تركيا، شارك فيها حزب وليد، هو الحزب الديمقراطي برعامة جلال بايار وعدنان مندريس ومع أن حزب الشعب الجمهوري حقق انتصاراً كاملاً في هذه الانتخابات، إلا أن هزيمة الحزب الديمقراطي لم تكن نعسي هزيمة برنامجهم وأفكارهم، بقدر ما كان صيق الوقت للإعداد للانتخابات العامل الرئيسي في انكساره

التعددية الحزبية كانت فرصة ذهبية للقوى الدينية المعارضة للأتاتورية للتعبير عن نفسها، من طريق التصويت للحزب الذي أبدى انفتاحاً ملحوظاً على القوى الإسلامية وحتى لا يظهر حزب الشعب الجمهوري بمظهر العدو لهذه القوى، وحتى لا يحسّر معظم أصواتها، سعى عام ١٩٤٨ إلى التورد إلى الإسلاميين من خلال اجتماع لجنة من ١٧ عضواً من الحزب في العاشر من شباط / فبراير ١٩٤٨ لدرس موضوعات متصلة بدروس الدين ومعاهد «إمام - خطيب». ثم تقدم عضو الحزب فاتح غوكمان وبعض رفاقه باقتراح قانون بافتتاح مدارس «إمام - خطيب» بإشراف رئاسة الشؤون الدينية، وأقر القانون

الذي قضى بإقامته دورات لاعداد أئمة وخطباء، بدلاً من مدارس، لمدة عشرة أشهر، أصبحت لاحقاً ثمانية أشهر

وفي العاشر من كانون الثاني / يناير ١٩٤٩، افتتحت أول دورتين، وحدة في أنقرة، وأخرى في اسطنبول، وما لبث عدد «دورات إمام - خطيب» أن ارتفع إلى ثمانية دورات^(٣)

«مدارس إمام - خطيب»

كانت استحداث ١٩٥٠ النيابية العامة محطة فاصلة في تاريخ تركيا بين مرحلة اقتلاع المظاهر الإسلامية في الدولة والمجتمع، ومرحلة استعادة بعض من الهوية الدينية للأمة. ففي تلك الانتخابات حقق الحزب الديمقراطي برعاية مهندس انتصاراً كاسحاً على حزب الشعب الجمهوري، وكان ذلك ابداً بدء مرحلة سميت «الاحياء الإسلامي»، سمىها الأساسية إعادة الاعتبار للتقاليد والمعادن الإسلامية، ضمن «ضوابط» علمانية مرنة إلى حد كبير

ومن ضمن الإجراءات التي اتخذها عدنان مندريس، الاستغناء عن «دورات إمام - خطيب» التي وجد أنها لا تفي بالعرض المراد معها، والاستعاضة عنها بافتتاح «مدارس إمام - خطيب» وصدر قرار رسمي بذلك في ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥١، بحيث أصبحت هذه المدارس لأول مرة قانونية وقد بدأت الدراسة عليها بعد صدور القرار بأربعة أيام، في ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥١، وكان عددها سبعاً في أنقرة واسطنبول وأصنة واسبارطة وفوبسة وقنصري ومراس وتحددت وظيفة هذه المدارس بـ «إعداد موظفين دينيين» بعد مرحلة عمّ فيها جهل كبير بالمسؤولين الدينية، وانتشرت المعتقدات الباطلة والخرافات، ولم يكن يوجد حتى إمام لكي يصلي في المناسبات وبدأ عدد هذه المدارس يرتفع تدريجاً حتى وصل عام ١٩٥٨ إلى ٢٦ مدرسة، كانت

(٣) صحيفة ملليت ١٩٩٧/٤/١

تسألف من سرحنتين متوسطة مدتها أربع سنوات، وثانوية مدتها ثلاث سنوات^(٤)

واستمرت هذه المدارس بصيغتها التي أقرها القانون حتى العام ١٩٧١، حين ألغى نظام ١٢ ادار/ مارس ١٩٧١ الانقلاسي المرحلة المتوسطة من هذه المدارس، ورفع عدد سنوات المرحلة الثانوية من ثلاث الى أربع سنوات وكان ذلك جزءا من حملة استهدفت الإسلاميين، ومهدا حطرت نشاط حزب النظام الوطني الذي كان يرأسه نجم الدين إريكان

«معاهد إمام - خطيب»

غير أن الانتخابات النيابية العامة التي أجريت عام ١٩٧٣ أفضت لحرب إسلامية وطنية (الإسلامي) لدى تأسيس إريكان بدلاً من حرب النظام الوصفي، من يمسك بمقتراح تشكيل الحكومة الجديدة، حيث كان كل من الحزبين الرئيسيين، حزب الشعب الجمهوري بزعامته بولنت أجاويد، وحزب العدالة برعامة سيمار ديميريل، بحاجة إلى أصوات حزب الإسلام الوصفي (نال ١١ ٨ في المئة فقط من الأصوات) ليتمكن من تشكيل حكومة برئاسته، وهكذا ظهرت حكومة أجاويد الانتقالية مع إريكان الذي تولى منصب نائب رئيس الحكومة، فحسباً عن قرارات أساسية تولها أعضاء من حزب، ومنها قراره الدولة لرئاسة الشؤون الدينية وكانت «مدرس إمام - خطيب» المستفيدة الكبرى من مرحلة أجاويد - إريكان إذ اضطرت أجاويد بهدف استمالة إريكان، إلى إعادة تنظيم «مدارس إمام - خطيب»، بدءاً من تعديل الاسم الذي أصبح بموجب القانون رقم ١٧٣٩/ عام ١٩٧٣ «معاهد إمام - خطيب»، وصولاً إلى إعادة فتح المرحلة المتوسطة، وكذلك السماح لحزبي هذه المعاهد بدخول لجامعة التركية ومحدد وظيف «معاهد إمام - خطيب» بموجب هذا القانون الذي تضمنته كذلك المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٨٤٢ الذي لحظه دستور ١٩٨٢ - «اعداد عناصر

(٤) مصدر نفسه

تلقى الاحتياج الديني مثل الامامة والخطابة والتدريس في دورات القرآن، وتطبيق برامج تحضيرية لمن سيدخلون الى التعليم العالي»^(٥)

وعلى هذا بدأ امساج العسرات من معاهد «امام - خطيب» في طول تركيا وعرضها، بحيث بلغ عددها في العام ١٩٩٧ نحو ٦٠٠ مدرسة تصمم من جانبها أكثر من نصف مليون تلميذ

وعلى الرغم من معوقات هذا الانتشار، فإن معاهد «امام - خطيب»، وقبلها مدارس «امام خطيب»، واجهت الكثير من محاولات العرقلة والإلغاء والاقفال بين عامي ١٩٦٠ (بعد انتهاء حكم مندريس) والعام ١٩٩٧ (تاريخ اغلاق المرحلة المتوسطة من هذه المعاهد)، يمكن ايجازها كما يلي^(٦):

١ - أولى الدعوات لإغلاق مدارس «امام - خطيب» ظهرت بعد انقلاب ٢٧ أيار / مايو ١٩٦٠ حيث دعا تقرير وضع في العام ١٩٦١، الى إغلاق ١٥ من أصل ١٩ مدرسة «امام - خطيب» غير أن ردود الفعل الشعبية أجهضت هذه الدعوة

٢ - في العام ١٩٦٢ - حدد وزير التربية الدكتور ابراهيم أوكته م مسعى إغلاق بعض مدارس «امام - خطيب» (٨ مدارس) دون نجاح

٣ - في العام ١٩٦٣، صدر قرار بعدم تعيين حريجي مدارس «امام - خطيب» في القرى التي لا يتجاوز عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة وكان عددها

(٥) أوجال ص ١ - ١١ والمفارقة أن رئيس الحكومة (بوست احاوند) الذي أقر في عهده التعليم الجديد لمعاهد إمام خطيب والذي استمر (استلیم) ٢٥ سنة، هو نفسه الذي كان، بنفسه نائباً لرئيس الحكومة، «بطل» الصلابة التي وُجّهت من جديد لهذه المعاهد بإلغاء المرحلة المتوسطة منها بموجب القانون الذي أقره البرلمان التركي في ١٤ آب / أغسطس ١٩٩٧، وفرض بالبرامية التعليم العام للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة وكأنه يريد لمسح نفسه من محو نفسه «الخطأ» الذي ارتكبه عام ١٩٧٣ وأعيد به العلمانيون بسندون وفي مفاهيم المؤسسة العسكرية، «تهديداً» للأنابوركية والخاص العلماني للدولة

(٦) انظر تقرير مصطفى أوجال ص ٢٣ - ٢٧

يقارب الـ ٣٠٠ قرية وبعد القرار بدأت حملة صد خريجي «إمام - خطيب» واتهامهم بأنهم لا يريدون العمل في هذه القرى، في حين أنهم كانوا يفقدون لقرار المذكور الذي ما لبث أن ألغي لاحقاً.

٤ - في العام ١٩٦٧، صدر قرار حول «أسس امتحان مدارس متوسطة»، يحدد المناطق التي يسمح بإقامة مدارس عامة متوسطة فيها والتي يقارب عدد سكانها الـ ١٠ - ١٥ أو ٢٠ ألفاً، في حين استلزم لإقامة مدارس «إمام - خطيب»، أن يكون عدد سكان المنطقة أكثر من ستين ألف نسمة، بهدف الحد من انتشارها غير أن القرار ألغي بعد فترة.

٥ - بعد انقلاب ١٢ آذار/ مارس ١٩٧١ ألغيت الدروس الدينية في المرحلة المتوسطة من مدارس «إمام - خطيب»، وتحولت بذلك تلقائياً إلى مدارس عامة عادية لكن هذا القرار عدل في عهد حكومة أحاويد - أريكان عام ١٩٧٤، وأعيدت اللغة العربية ودروس الدين إلى منهاج المرحلة المتوسطة.

٦ - في العام ١٩٧٢، حضر على البنات دخول مدارس «إمام - خطيب»، لكن حكماً قضائياً قضى عام ١٩٧٦ بإلغاء هذا الخطر.

٧ - بعد انقلاب ١٩٨٠ حُمد فتح معاهد «إمام - خطيب» جديدة، بناء لتعليمات مجلس الأمن القومي، حسبما ورد في الصحافة لكن الاحتراقات لهذا القرار تعدد، ففتح معهد في توبجيلي عام ١٩٨٥، واثنان في حي قارتال في اسطنبول، وكذلك معهدان في اسطنبول عام ١٩٩٤ (سلطان بايلي وعمراسية) كما أصبح الكثير من المعاهد في الاناضول، وفي محاولة للتحويل على قرار حميد أفتتاح معاهد جديدة، انتشرت ظاهرة افتتاح «مروع» معهد قائمه بدءاً من العام ١٩٩١.

٨ - في العام ١٩٩٤ ألغيت من الشهادة التي تمنح لحريج معهد إمام خطيب، عبارة «العلوم والاجتماعية والفنم الأدبي» لمنع حصول الحريجين إلى الجامعات والابقاء على عبارته «مراجع إمام - خطيب» وكانت الشهادة التي تمنح لمن علي ما يلي

«إن الطالب / الطالبة . . استحق بيل هذا التديولوج بعد اتمامه مناح منهاح العلوم الاجتماعية والعسم الأديبي، والإمامة والخطابة، في نهاية تحصينه في معهد إمام . خطيب (اسم المعهد)» لكن احتجاجات الأهالي والطلاب دفعت المسؤولين إلى إعادة العبارة المحذوفة إلى المتر الأصلي للتديولوج

تمويل المعاهد: الأهالي أولاً

كانت معاهد إمام . خطيب موضع سجال وتقاش لم ينقطع منذ أن افتتحت على هيئة «مكاتب» (مدارس) عام ١٩٢٤ وإلى الآن وهي كانت وما زالت تتعرض من وقت إلى آخر، للخطر الكلي أو الإغلاق الحرني وعالماً ما كانت الدولة تدعم تحويل نجم انتمسار هذه المعاهد أو الحد من تأثيرها ويتصحع استشكاف الدولة عن تشجيع ودعم معاهد «إمام . خطيب» من نسبة مساهمتها الصنيلة في نشييد مبادئها وأمن تجهيزاتها الداخلية وهي بيان صادر عن المديرية العامة للتعليم الديني في وزارة التربية الوطنية التركية من العام اندراسي ١٩٩٤ - ١٩٩٥، احصاءات تشير إلى أن معظم مدارس إمام . خطيب (٨٥ في المئة) يمول من الأهالي، في حين لا تتعدى نسبة مساهمة الدولة ال ٩٥ . في المئة ومن الحدود المرفق يتصح أن ٧٥ ٦٥ في المئة من هذه المعاهد تمولها مؤسسات الأوقاف والجمعيات الخاصة، و ٢٥ ١٩ في المئة بالتعاون بين الأهالي والدولة، بل إن الأهالي قاموا بنشيد عشرات الأبنية في انتظار افتتاحها وتحويلها إلى معاهد «إمام . خطيب»

مناهج معاهد «إمام . خطيب»

تتألف معاهد «إمام . خطيب» من مرحلتين دراسيتين متوسطة من ثلاث سنوات، وثانوية من أربع سنوات. ويستطيع الدخول إليها من يرغب من الطلاب الذين أنهوا المرحلة الابتدائية التي تستمر خمس سنوات

ومعاهد «إمام - خطيب» تفتح بقرار من وزارة التربية الوطنية التي تقترح عليها وتحدد لها الصلاحيات، وكذلك أسماج وأسماء الكُتُب المقررة وهي هي ذلك مثلها مثل أي مدرسة رسمية، متوسطة أو ثانوية أما المناهج التي تدرس في معهد «إمام - خطيب» فقد حُدِث في المادة ٣٢ من القانون الأساسي لوزارة التربية الوطنية، ويصم المناهج معظم الدروس التي تدرس في الثانويات الرسمية، مصمما إليها دروس دينية خاصة، فضلا عن دروس احتياطية لمن يرغب من الطلاب

انطلاقاً من ذلك تتألف منهاج معاهد «إمام - خطيب» من ثلاث مجموعات - وحدات دراسية^(٧)

١ - دروس الاختصاص وهي الدروس الدينية التي تميز هذه المعاهد عن غيرها من المعاهد الرسمية والهيئية الأخرى ويتمنح هذه الدروس معرفة أساسية للطلاب تحوله أن يكون إماماً أو خطيباً في المساجد أو موظفاً في دوائر رئاسه الشؤون الدينية وتصم دروس الاختصاص الدينية المواد التالية القرآن الكريم واللغة العربية وعقائد وهقه وبفسره وحديث وسيره وتاريخ الأديان وخطابة عملية

والحصص الكسرى من هذه الدروس هي من نصيب مبادئ القرآن الكريم واللغة العربية (أنظر جدول توزيع ساعات الدروس) ويختلف إعطاء الدروس الأخرى من صف إلى آخر

٢ - دروس الثقافة العامة وهي الدروس المعطاة في الثانويات العامة الرسمية وتشمل المواد التالية لغة وأدب تركي وعلم نفس وفلسفة وتاريخ وتاريخ الثورة التركية (الاتاتوركية) والأتاتوركية وتاريخ الفن وجرافيا ورياضيات وعلوم بيولوجية وصحية وفيزياء وكيمياء ولغة أجنبية وفزيقية مدنية وعلوم وثقافة دينية

(٧) أنظر أحمد أونسور، معاهد إمام - خطيب من تأسيسها إلى يومنا هذا، (استنبول ١٩٩٥) (باللغة التركية)

٣. دروس محفارة ويتم اختيارها من قتل الطالب تبعاً لرهيبته وميوله، وتشتمل على مواد مثل الرسم والرياضة واللغات الأجنبية والكومبيوتر والآلة الكاتبة والخط العربي والتدبير والعيرياء والسياسة الخ (انظر الجدول المرفقة)

يتبين من منهج دروس معاهد «إمام - خطيب» انه لا يتطلب من الطالب مهارات فنية، وبالتالي فإن هذه المعاهد ليست معاهد فنية مهنية وفي الوقت نفسه، تختلف معاهد «إمام - خطيب» عن الثانويات العامة الرسمية لجهة أن الدروس الدينية في معاهد «إمام - خطيب» هي من صلب المنهاج المقرر، وتعادل ٤ في المئة (مقس ٦ في المئة ما تبقى من دروس الثقافة والعلوم)، في حين أن دروس الدين في الثانويات الرسمية هي دروس إضافية إلى البرنامج لكن معاهد «إمام - خطيب»، وبسبب دروسها في الثقافة والعلوم، فإنها تعدّ طلابها كما للوطناء الدينية، كذلك للدخول إلى الجامعات ومعاهد التعليم العالي وعلى هذا فإن معاهد «إمام - خطيب» ليست بالمعنى الكامل، مدارس مهنية تخصصية، ولا يمكن اعتبارها ثانويات عامة رسمية، أي أن لهذه المعاهد «وضعا خاصا» يميزها عن المدارس الأخرى وكلمة أخرى، فإن معاهد «إمام - خطيب» هي مدارس فنية تخصصية (دنية) ومدارس عادية في أن

خريجو معاهد «إمام - خطيب»

من هنا، إذا كان الكثير من الأهالي يرسلون أولادهم إلى معاهد «إمام - خطيب» لكي يصبحوا لاحقاً أئمة وخطباء مساعدين فإن قسماً مهماً من الأهالي يفصلون إرسال أولادهم، لاسيما الفتيات منهم، إلى هذه المعاهد لغايتي التحصيل العلمي الصرّف من جهة، وتلقي الترميم الدينية من جهة أخرى، فضلاً عن اتصاف هذه المعاهد بالانضباطية والسبوكية الجسنة

هذا وقد قارب عدد طلاب معاهد «إمام - خطيب» منذ تأسيسها من العام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ نحو مليون وثلاثمئة وخمسين ألفاً في المرحلة الثانوية، وبلغ عدد

الخريجين نحو مليون طالب^(٨) وبلغ عدد طلاب معاهد «إمام - خطيب» عام ١٩٩٧ (نصف مليون طالب)، وهي نسبة ضئيلة من مجمل عدد الطلاب في تركيا (١٥ مليون طالب)، لكن الصيغة حولهم كبيرة جداً ويرى البعض أن عدد هؤلاء هو أكثر بـ ٢٠ ضعفاً من حاجة تركيا من الأئمة والخطباء^(٩). ويتخرج سنوياً من معاهد «إمام - خطيب» الثانوية نحو ٥٣٥٥٣ ألف طالب، في حين أن تركيا بحاجة سنوياً إلى نحو ٢٢٨٨ إماماً وخطيباً وموظفاً دينياً، فيما «يبلغن» ما تبقى من الخريجين في مؤسسات التعليم والدولة الأخرى^(١٠).

وفي استطلاعات للرأي، يتبين أن القسم الأعظم من خريجي معاهد «إمام - خطيب» يرغب في الالتحاق بكلية الحقوق (٢٩ في المئة)، ثم كلية إدارة الأعمال (٢ في المئة)، كلية الإلهيات (٨ في المئة)، والطب (٦ في المئة)، والهندسة (٦ في المئة) فيما يرى ٣٤ في المئة من طلاب معاهد «إمام - خطيب» أن المهنة الأكثر احتراماً هي رجل الدين، يليها مهنة الطب (٤ ٢٨ في المئة)، فالتعليم (٨ ٩ في المئة)^(١١).

وفي امتحانات الدخول إلى الجامعات، كانت نسبة الناجحين المتقدمين من طلاب معاهد «إمام - خطيب» تراوح بين ٢٠ و ٢٢ في المئة، فيما كانت نسبة الناجحين من طلاب معاهد «إمام - خطيب» بين عموم الناجحين من كل المعاهد والثانويات الرسمية والخاصة على الشكل التالي^(١٢).

(٨) تقرير أوجان ص ١٦

(٩) فتوحه ري حيفا أوغلو، ميلليت، ١٩٩٧/٨/١٥

(١٠) ميتين توكه ر، ميلليت، ١٩٩٧/٧/٣١

(١١) أنظر أوسور، ص ٢٠٤ و ٢١١

(١٢) المصدر نفسه، ٢٣١

العام	النسبة المئوية	مرتبة إمام - خطيب	عدد أنواع الثانويات
١٩٩٠	٥, ٢٧	١١	١٣
١٩٩١	٥, ١٢	١٩	١٩
١٩٩٢	٩, ٩٩	٩	١٩
١٩٩٣	٦, ٣٣	١٤	٢٠
١٩٩٤	٦, ٠٧	١٨	٢٢

وبلاحظ أن النتيجة الأفضل التي حققتها معاهد «إمام - خطيب» كانت في العام ١٩٩٢ حيث حلت في المرتبة التاسعة من بين ١٩ نوعاً من المعاهد الفنية والثانويات الرسمية والخاصة مع نسبة مئوية قاربت العشرة في المئة، لكن معاهد «إمام - خطيب» حققت النتيجة الأفضل بين المعاهد الفنية المتخصصة كما أن بعض طلاب معاهد «إمام - خطيب» كانوا يحتلون أحياناً كثيرة المراتب الأولى بين الناجحين في امتحانات الدخول إلى كليات عدة، وفي مقدمتها كلية الطب ومعاهد إعداد المعلمين وفي النشاطات الرياضية في الجمهورية، كما خارج تركيا

غير أن النسبة الأكبر من حرجي معاهد «إمام - خطيب» (٢٣ في المئة) تدخل إلى كليات الإلهيات، في حين يقسورع الباقون على كليات الحقوق والهندسة والطب والعلوم السياسية وإذا كان مسموحاً لحرجي «إمام خطيب» الدخول إلى الجامعات، إلا أنه ما زال مسطوراً عليهم الدخول إلى المدرسة الحربية ولعل السبب الأساسي لهذا الخطر هو الحؤول دون تغلغل الإسلاميين إلى الجيش، نظراً إلى ما يشكله ذلك من خطر على النظام العلماني في تركيا

وتشير بعض الاستطلاعات إلى أن طلاب معاهد «إمام - خطيب» هم أكثر شديداً و«أصولية» من عناصر حزب «الرفاء» الإسلامي الذي قاد لمواجهة

المنهودة مع المؤسسة العسكرية خلال الأشهر الستة الأولى من العام ١٩٩٧
عندما كان رعيم « الرفاء » يضم الدين أركان رئيساً للحكومة

وفي استطلاع اجراه معهد « بيار » Piar التحصين، جاءت النتائج كما يلي (١٣)

محاذاة الرفاء نسبة مئوية	طلاب إمام - خطيب نسبة مئوية	
٦١	٨٠	١ - يجب إدخال الأحكام الإسلامية في النظام القومي
٥٢	٧٧	٢ - يجب تطبيق القواعد الإسلامية دون إلحاق الضرر بالقواعد الديمقراطية
٧٣	٨٣	٣ - السماح لم يرتع في ارتداء الحجاب
٦٥	٦٥	٤ - يجب الفصل بين الرجل والمرأة في المدارس
٥٩	٥٩	٥ - يجب الفصل بين الرجل والمرأة في الحفلات
٧٤	٨٦	٦ - يجب حظر المشروبات الروحية

(١٣) أنظر مبيئيت، ١/٤/١٩٩٧

٢ - دورات القرآن الكريم

النوع الثاني في التعليم الديني في تركيا، بعد معاهد «إمام - خطيب»، هو الدورات التي تقام بهدف تدريس القرآن الكريم وتفسيره وحتمه وهذه الدورات تتبع وتشرف عليها رئاسة الشؤون الدينية (وليس وزارة التربية الوطنية كما هي الحال مع معاهد «إمام - خطيب») وينتسب إليها من يرغب من الطلاب الذين أنهوا المرحلة الابتدائية

ويعود تاريخ البدء بهذه الدورات إلى العام ١٩٣٠ حين سمح لبعض رجال الدين الذين لم يتعد عددهم أصابع اليدين، بتدريس القرآن لبعض الراغبين غير أن البداية الفعلية لدورات القرآن الكريم تعود إلى مطلع الخمسينات كما هي حال معاهد «إمام - خطيب»، في مرحلة «الاحياء الديني» التي سرع بها رئيس الوزراء التركي في حينه عدنان مندريس

وتنقسم دورات القرآن الكريم إلى نوعين دورات دائمة، وأخرى صيفية أما الدورات الدائمة فسهي على مدار السنة، وتراوح مدتها من سنة إلى ثلاث سنوات، ويقدر عددها عام ١٩٩٢ بـ ٥٩٢٣ دورة، منها ٤٩٢٥ دورة مفتوحة (١٥ ٨٣ في السنة) و١٩٩٨ دورة مغلقة لأسباب مختلفة (٨٥ ١٦ في السنة) ويدرس في هذه الدورات ٥٢٩٥ مدرساً بينهم ٢٧٠٢ إناث (٥١ ٥١ في المئة) و٢٥٩٢ من الذكور (٩٥ ٤٨ في المئة) ويتابع الدراسة في هذه الدورات نحو ١٧٦٨٩٢ طالباً يتوزعون بدورهم على نوعين من الدراسة الأول، الطلاب الذين يتابعون دورات دراسة القرآن، وعددهم ١٥٧٣٩٣، بينهم ١٠٧٧٨٠ طالبة (٥١ ٦٨ في المئة) و٤٩٥٢٣ طالباً (٤٩ ٣١ في المئة)، والثاني يشمل الطلاب الذين يتابعون دورات «حتم القرآن» التي تستمر ٣ سنوات، ويتابعها ١٩٥٧٩ طالباً منهم ١٢٧٦٧ من الذكور (٢١ ٦٥ في المئة) و٦٨١٢ من الإناث (٧٩ ٣٤ في المئة)^(١٤)

(١٤) أنظر محسني أوجال، معاهد إمام خطيب والمدارس الابتدائية (إسطنبول ١٩٩٤)، ص

أما الدورات الصيفية فتتقسم بدورها إلى بهاوية ومسائية ولدة ثلاث سنوات ويتساع الدورات النهارية (في العام ١٩٩٢) نحو ١٣٢٦٤٤٣ طالباً يسكنون ٩٦ ٢٣ في المئة من مجموع طلاب الدورات الصيفية، بينهم ٦٦٦٩٧٣ من الإناث (٤٢ في المئة) و ٦٥٧٤٧٠ من الذكور (٥٧ في المئة) في حين يتساع الدورات لصيفية المسائية ٥٢٠٢٨ طالباً بينهم ٤٥٠١٣ من الإناث (٥٢ في المئة) و ٧٠١٥ من الذكور (٤٨ في المئة) وبذلك يصبح مجموع طلاب الدورات لصيفية النهارية والمسائية ١٣٧٨٤٧١ أما مجموع طلاب الدورات الدائمة والصيفية فهو ١٥٥٥٣٦٣، بينهم ١٣٧٨٤٧١ في الدورات لصيفيه (٦٣ في المئة) و ١٧٦٨٩٢ في الدورات الدائمة (٣٧ في المئة) في المئة (١٥)

يدرس طلاب دورات القرآن الكريم اللغة العربية وسرح معرديات القرآن وتفسيره، ويطلق سم «حافظ» أو «خاتم» القرآن الكريم على الطالب الذي ينهي «الحافظة» أو «لخاتمة» التي تستمر ثلاث سنوات، وتعني حفظ القرآن بكامله وسرحه ويعطى من ينهي ذلك شهادة تسمى «ديبلوم الحافظة» أو «ديبلوم ختم القرآن». وهذه الشهادة تعيد فقط الطلاب الذكور الذين يريدون أن يصبحوا رعايا دين، بعد تخرجهم من معاهد إمام - خطيب أو كلية الإلهيات، إذ ينالون علامات إحصائية عليه أما بالنسبة للفتيات اللواتي تابعن الدراسة في دورات القرآن الكريم، فلا يصبحن أئمة، ويحصل عدد قليل منهن إلى مدرّسات للقرآن. ومع ذلك، فإن غالبية الطلاب في دورات القرآن الكريم هن من الفتيات، إذ تبلغ نسبتهم ٧٨ ٦٨ في المئة والعامل الأساسي لذلك هو رغبة قسم من الأهالي في توحيه سائهن بعد انقضاء الدراسة الابتدائية، ودحولهن سنّ أسلوع، لتابعة تحصيلهن في بيئة محافظة انطلاقاً من دواع دينية وأخلاقية

تتم دورات القرآن الكريم في مبانٍ خاصة لذلك أو هي الجوامع وإلى الدورات الرسمية، هناك دورات غير رسمية لا تسجل في إحصاءات رئاسة

(١٥) المصدر نفسه ص ١٦٤

الشؤون الدينية، ولا سيما في المناطق الريفية، ويقوم بالتدريس فيها رجال دين أو بعض المعلمين ويقدّر عدد طلاب الدورات غير الرسمية لأكثر من مليون طالب بحيث يقارب المجموع الكلي لطلاب الدورات الرسمية وغير الرسمية المليون ونصف المليون طالب.

ومن خلال الإحصاءات يتبين أن القسم الأعظم من نفقات إنشاء المباني وأحور الأساتذة في دورات القرآن الكريم تتحمل اعباء جمعيات أهلية وتقارب نسبة النفقات التي يدفعها المواطنون عن هذه الجمعيات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة نحو ٩٠,٩٦ في المئة من إجمالي نفقات دورات القرآن الكريم^(١٦)

٣- دروس المعرفة الدينية

دروس المعرفة الدينية هي دروس التي تدرس في جميع مراحل التعليمية في المدارس الرسمية ودروس الدين كانت قد ألغيت من المرحلة الثانوية عام ١٩٢٤، ومن المرحلة المتوسطة عام ١٩٢٧، ومن المرحلة الابتدائية عام ١٩٢٩ - ١٩٣١

وقد استمر هذا الإلغاء حتى أواخر الأربعينات، مع الانفتاح الحمول الذي أظهره حزب الشعب الجمهوري (حزب أتاتورك) بعد إقرار التعددية الحزبية عام ١٩٤٥، حيث أعيدت دروس الدين في العام ١٩٤٩ إلى الصفين الرابع والخامس من المرحلة الابتدائية، وللطلاب الذين يرغب أهلهم في ذلك، أي أن درس الدين كان درساً اختيارياً وليس إلزامياً

وفي العام ١٩٥٦، أي عندما كان مندرس رئيساً للحكومة، أعيدت دروس الدين كمادة اختيارية لمن يرغب من الطلاب في المرحلة المتوسطة، وفي العام ١٩٦٧ أعيدت إلى المرحلة الثانوية

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٦٩

وفي أعوام ١٩٧٤ - ١٩٧٥، في عهد الحكومة التي كان يحكمها الدين أربكان وحزبه المسلم الوطني سرياً فيها، أقر «درس الاخلاق» مادة إلزامية في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وهو غير دروس الدين الاختيارية (١٧)

وفي أعوام ١٩٨١، طرأ تطور مهم جداً، إذ أقرت المادة ٢٤ من دستور ١٩٨٢ الذي أعده أنفلايو ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠، توحيد دروس الدين ودروس الاخلاق في درس واحد اسمه «الثقافة والمعرفة الاخلاقية» كمادة إلزامية في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة وتقوم المفكرة الرابعة من المادة ٢٤ من دستور ١٩٨٢ إلى «التربية والتعليم الديني والاخلاقي يتزمان تحت إشراف الدولة»، ويأخذ «تعليم الثقافة الدينية والاخلاق» مكانه بين الدروس إلزامية التي تدرس في مؤسسات التعليم الابتدائي والمتوسط (١٨) وأقرت هذه المادة كذلك حق الطلاب في تلقي المعلم الديني الإضافي خارج ساعات التدريس، بناء على طلب من أهاليهم

أما على صعيد التعليم العالي، فإن الكلية الوحيدة التي يُدرس فيها التعليم الديني، فهي كلية الإلهيات الموجودة في معظم الجامعات التركية وكانت قد أنشئت في العام ١٩٢٤، ثم أغلقت عام ١٩٣٤، وما لبثت أن أعيد افتتاحها عام ١٩٤٨، وما زالت حتى الآن

(١٧) تقرير مصطفى أوجان، ص ٢ و ٤

(١٨) دستور ١٩٨٢ مع تعديلاته ص ٣ و ٤ (أبتمبر ١٩٩٣)

«التطور التاريخي لمعاهد «إمام - خطيب»
(المرحلة المتوسطة)

المرحلة	عدد المدارس	عدد الطلاب المسجلين	اجمالي عدد لطلاب	عدد المعلمين	عدد الخريجين
١٩٥١ - ١٩٥٢	٧	٨٧٦	٨٧٦	٢٧	-
١٩٥٢ - ١٩٥٣	٧	-	١١٩١	٤٨	-
١٩٥٣ - ١٩٥٤	١٥	-	١٦٤٢	٩٠	-
١٩٥٤ - ١٩٥٥	١٦	-	٢ ٤٨	١ ٧	١٩٤
١٩٥٥ - ١٩٥٦	١٦	٩٢٤	٢١٨١	١ ٨	٢٤٢
١٩٥٦ - ١٩٥٧	١٧	-	٢٥٢	١٧١	٤٥٢
١٩٥٧ - ١٩٥٨	١٧	-	٢٥٨٤	١٦٣	٢٦٨
١٩٥٨ - ١٩٥٩	١٩	-	٢٦٢٨	١٩٤	٤١٨
١٩٥٩ - ١٩٦٠	١٩	-	٢٩٢٢	١٩١	٤٠٩
١٩٦٠ - ١٩٦١	١٩	٢٤٦	٣٣٧٤	٢٢٧	٢٨
١٩٦١ - ١٩٦٢	١٩	-	٤٢٠	٣٥١	٤٤٤
١٩٦٢ - ١٩٦٣	٢٦	-	٥٨٧٤	٣٩٣	٥ ٥
١٩٦٣ - ١٩٦٤	٢٦	-	٨٥٧٦	٤٣٢	٦٨٩
١٩٦٤ - ١٩٦٥	٢٦	-	٩٦٧٦	٤٢٥	٨٠
١٩٦٥ - ١٩٦٦	٣٠	-	١١٨٣٢	-	١٣٢٣
١٩٦٦ - ١٩٦٧	٤٠	-	١٧٢٤٢	-	١٧٦
١٩٦٧ - ١٩٦٨	٥٨	١٢ ٩	٢٤٦٧٨	٢ ٧	٢٢٣٩
١٩٦٨ - ١٩٦٩	٦٩	١٣ ٧٩	٣١٨٣٢	٦٨٠	٢٦٣٨
١٩٦٩ - ١٩٧٠	٧١	١٣٣.٨	٣٦٦٥٥	٧١٢	٤٣٧١
١٩٧٠ - ١٩٧١	٧٢	١٣٥٥٤	٤١٧٦٧	٨١١	٥٦٥
١٩٧١ - ١٩٧٢	٧٣	١٧٦٦	٣٦٩٢٨	٧١٥	١٢٥٨

٢٢٤٦	٤٤٦	١٦٤٤٢	٢٥٨٢	٧٠	١٩٧٢ - ١٩٧٢
٢٥٢٢	٢٨٦	١.٥٢٢	٢٢٤٤	٥٨	١٩٧٤ - ١٩٧٢
٢٧٥٩	٢٦٤	٢٤.٩٦	١٨٨٩٦	١.٦	١٩٧٥ - ١٩٧٤
٢٢٨٦	٧٧٠	٥١٨٢٩	٢٢.٤٠	١٧٩	١٩٧٦ - ١٩٧٥
٩٩٢٦	١٤٩٤	٨٤٨٦٢	٤.٨٢٢	٢٤٨	١٩٧٧ - ١٩٧٦
١٦٩٦٧	١٨٧٥	١ ٨٢٤	٤٥٩٩٧	٢٢٤	١٩٧٨ - ١٩٧٧
١٩٥٢.	١٢٦٢	١٦٤٢٧٢	٤٢٦٤٦	٢٢٥	١٩٧٩ - ١٩٧٨
٢٥٥٤٩	٦٨٥	١٢.٧٢	٤٦٧٤٦	٢٢٩	١٩٨٠ - ١٩٧٩
٢٢٥٥٢	١٩٤	١٢٨٧٩٨	٥١٩ ١	٢٧٤	١٩٨٦ - ١٩٨٠
١٤. ١	٢٢٤	١٤٧.٧١	٥١٢٩١	٢٧٤	١٩٨٢ - ١٩٨١
٢٦٥٦٦	٢٩٢	١٤٧١٤	٤٢٩٢	٢٧٤	١٩٨٢ - ١٩٨٢
٢٢٢٩٢	٩٤	١٢٤٦٨٨	٤٢٤٦٦	٢٧٤	١٩٨٤ - ١٩٨٢
٢٥٢٥٢	-	١٤٥٨٦٦	٤٤٢٦	٢٧٥	١٩٨٥ - ١٩٨٤
٢٧٩٨٦	-	١٥.٤٦٥	٤٨٢٦٩	٢٧٦	١٩٨٦ - ١٩٨٥
٢٤٩.٢	-	١٦.١١٦	٥٢٥٥٢	٢٧٥	١٩٨٧ - ١٩٨٦
٢٨٦٧.	-	١٦٩٧٦٩	٥٢٤٧٩	٢٧٥	١٩٨٨ - ١٩٨٧
٢٦٩٦٥	-	١٨.٠٠٧	٦ ١.	٢٨٢	١٩٨٩ - ١٩٨٨
٢٢٧٥٥	-	١٨٩٧٨٦	٦٢٦٤	٢٨٢	١٩٩٠ - ١٩٨٩
٤٦٩٢٨	-	٢ ٩٢٧٧	٧.٤٩٥	٢٨٢	١٩٩٢ - ١٩٩١
٥٥٧٩.	-	٢٢٧.٨٨	٧٢٢.٢	٢٩٠	١٩٩٢ - ١٩٩١
٦٢٩.٨	-	٢٤٩٩٨٤	٩٤١٨٢	٢٩٠	١٩٩٢ - ١٩٩٢
٧ ..	-	٢٧٤١٧٥	٩٧٧٤٧	٢٩١	١٩٩٤ - ١٩٩٢
٦١٤٦٥.	-	-	١٤٧٨٢٩	-	المجموع

المصدر: اوجال ص ٦٨١

التطور التاريخي لمعاهد «إمام - خطيب»
(المرحلة الثامنية)

السنة	عدد المدارس	عدد الطلاب المسجلين	اجمالي عدد الطلاب	عدد المعلمين	عدد الخريجين
١٩٥١ - ١٩٥٢	-	-	-	-	-
١٩٥٢ - ١٩٥٣	-	-	-	-	-
١٩٥٣ - ١٩٥٤	-	-	-	-	-
١٩٥٤ - ١٩٥٥	-	-	-	-	-
١٩٥٥ - ١٩٥٦	٧	-	٢٥٤	-	-
١٩٥٦ - ١٩٥٧	٧	-	٥٠	١٢	-
١٩٥٧ - ١٩٥٨	١٥	-	٨٩٢	٣٩	١٩٣
١٩٥٨ - ١٩٥٩	١٦	-	٩٩٧	٦٥	٢٢٠
١٩٥٩ - ١٩٦٠	١٦	-	١١٤٤	٩٥	٣٣٦
١٩٦٠ - ١٩٦١	١٧	-	١١٧١	٩١	٣٣١
١٩٦١ - ١٩٦٢	١٧	-	١١٧٥	-	٣٣٤
١٩٦٢ - ١٩٦٣	١٩	-	١١٦٦	-	٣٨٠
١٩٦٣ - ١٩٦٤	١٩	٥١١	١٢٤٨	٣١٢	٣٢٨
١٩٦٤ - ١٩٦٥	١٩	٤٥٣	١٢٨٥	٣٥١	٣٤٧
١٩٦٥ - ١٩٦٦	١٩	٧٨٣	١٦٤٦	٥٩٤	٣٦٤
١٩٦٦ - ١٩٦٧	٢٦	١.٠٨٢	٢٢٩٧	٧٤٤	٤٤١
١٩٦٧ - ١٩٦٨	٢٦	١٥٤٥	٣٣٩٩	٧٠١	٧٠٢
١٩٦٨ - ١٩٦٩	٢٦	١-٩٢١	٩٤٨٦	٣٨٨	١٤٩
١٩٦٩ - ١٩٧٠	٢٠	٢١٥٢	٥٢٣٥	٤٦	١٥٨
١٩٧٠ - ١٩٧١	٢٩	٢٩٥٧	٦٧٠٨	٦٣٠	١٦٠٠
١٩٧١ - ١٩٧٢	٤٢	٤١٩٥	٩٠٩٤	٧٤٤	٢٦٣٥

٢٢٢٤	١١١٨	١٩٩٣٥	٩٢٦٥	٧١	١٩٧٢ - ١٩٧٢
٢٢٥٩	١٢٢١	٢٢٩٦	٩٤٧٤	٢١	١٩٧٤ - ١٩٧٢
٤٧٢٨	١٥٦	٢٤٨.٩	٨١٨.	٢٢	١٩٧٥ - ١٩٧٤
٤٧٦٢	٢١٦٢	٢٥٨.٩	٦٤٨٨	٢٢	١٩٧٦ - ١٩٧٥
٥٩٢٤	٢٢٥٨	٢٥٨.٠	٦٨٥٤	٢٢	١٩٧٧ - ١٩٧٦
٥٢٥٤	٢.٥	٢٦١٧٧	٩١٥	١.٢	١٩٧٨ - ١٩٧٧
٤١٤٤	٤.٧٧	٢٤٤١٧	١١٢٥٥	١٧١	١٩٧٩ - ١٩٧٨
٤٦.٦	٥٢٩٧	٤٧٩٤١	١٩٤٢٩	٢٤٩	١٩٨٠ - ١٩٧٩
٥٤٢٤	٧٥٧٤	٦٢٢ ٦	٤٢١٢٧	٢٤٢	١٩٨١ - ١٩٨٠
٩٢٤.٠	٨٨٧٥	٦٩٧٩٢	١٩٧١٦	٢٢٦	١٩٨٢ - ١٩٨١
١-١٩٨	٨٤٢٤	٧٢٧٩٦	١٩٦٥٢	٢٤١	١٩٨٣ - ١٩٨٢
١٤٢٤٧	١ ٥٥	٧٢٢١٨	٢ ٥٥١	٢٥١	١٩٨٤ - ١٩٨٣
١٢٨٩٦	١.٩٧٥	٨٢١٥٧	٩٧	٢٧٥	١٩٨٥ - ١٩٨٤
١٥٧٢٧	١٤.٩٧	٨٧٥٦٠	٢٢.٢٨	٢٤٦	١٩٨٦ - ١٩٨٥
١٥٩١٧	١٤٥١.	٨٩٦٦٦	٢٢١٢٦	٢٤٦	١٩٨٧ - ١٩٨٦
١٧٥٢٤	١١٧٧	٨٧٩٧٢	٢.٦١٩	٢٤٦	١٩٨٨ - ١٩٨٧
١٧٢٨.٠	١١٧٧٧	٨٧.٧٩	٢٤١٥٥	٢٥٠	١٩٨٩ - ١٩٨٨
١٧ ٦.	١٢٧.٢	٩٢٥٢٧	٢٧٩٢٢	٢٦٥	١٩٩٠ - ١٩٨٩
٢١٢٤٩	١٢٤٢٦	١ ١٧٦	٢٩٩٤٧	٢٧٩	١٩٩١ - ١٩٩٠
٢١١٤٧	١٢١١٢	١١٩ ٨٦	٢٩٢٢٦	٢٩٠	١٩٩٢ - ١٩٩١
٢٦٢٨٥	١٢٧٧٦	١٤٢ ٩٧	٢٧٨.٤	٢٩٠	١٩٩٣ - ١٩٩٢
٢.٠ -	١٤٨٩١	١٦٢٢٥٢	٥٢٩٧٤	٢٩١	١٩٩٤ - ١٩٩٣
٢٨٢١٢٢	-		٥٦١٢٤	-	المجموع

المصدر: اوجال ص ٦٩

**توزيع الدروس في معاهد «إمام . خطيب»
(المرحلة المتوسطة)**

الدروس العامة	السنة الأولى عدد الساعات	السنة الثانية عدد الساعات	السنة الثالثة عدد الساعات
اللغة التركية	٦	٦	٦
الرياضيات	٤	٤	٤
العلوم الطبيعية	٤	٤	٤
التاريخ الوطني	٢	٢	٢
الجغرافيا الوطنية	٢	٢	٢
علوم - مواطنية	٢	٢	٢
تاريخ الثورة التركية ولاماتوركية	٢	٢	٢
الطباعة الاحصائية	٢	٢	٢
الثقافة الدينية وادعيه الاحلاقية	٢	٢	٢
رسم - اشغال	١	٢	١
موسيقى	٢	١	١
تربية بدنية	٢	٢	٢
مجموع ساعات الدروس العامة	٢٨	٢٨	٢٨
دروس الاختصاص			
القوانين الكريم	٥	٥	٥
الطباعة العربية	٣	٣	٣
مجموع العام للدروس العامة ودروس الاختصاص	٣٦	٣٦	٣٦

المصدر : اوسون ص ١٣٧

توزيع الدروس في معاهف «إمام - خطيب»
(المرحلة الثانوية)

عدد الساعات					دروس الاختصاص
المجموع	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الاولى	
١٤	٣	٣	٤	٤	قرآن كريم
١٨	٤	٤	٥	٥	لغة عربية
٤	٢	٢	-	-	مقائد وكلام
٦	-	٣	٣	-	فقہ
٥	٣	٢	-	-	تفسير
٦	٢	٢	٢	-	حديث
٢	-	-	-	٢	سيرة
٢	٢	-	-	-	تاريخ الاديان
٤	٢	٢	-	-	خطابة عملية
٦١	١٨	١٨	١٤	١١	مجموع دروس الاختصاص
١٦	٣	٣	٥	٥	دروس الثقافة العامة
٢	-	-	٢	-	لغة وادب تركي
٦	٦	-	-	-	علم نفس
٦	-	-	٣	٣	فلسفة
٢	-	٢	-	-	تاريخ
٢	-	٢	-	-	تاريخ الثورة التركية
٢	-	٢	-	-	والاثنان التركية
٦	-	٢	٢	٢	تاريخ الفن
					جغرافيا

١٢	٢	٣	٢	٤	رياضيات بيولوجيا وعلوم صحية
٣	-	-	-	٣	فيزياء
٣	-	-	-	٢	كيمياء
١٠	٣	٢	٢	٣	لغة أجنبية
٦	١	١	٢	٢	تربية بدنية
٦	-	-	١	-	علوم الأمن الوطني
١٢	٤	٤	٤	-	دروس مختارة
٩٠	١٩	٢٠	٢٤	٢٧	مجموع دروس الثقافة العامة
٥١	٣٧	٣٨	٣٨	٣٨	لمجموع العام لدروس الاختصاص والثقافة العامة

المصدر: أوسبور، ص ١٣٨

الدروس الاختيارية في معاهد «إمام خطيب»
(المرحلة الثانوية)

نوع الدروس	السنة الثانية عدد الساعات	السنة الثالثة عدد الساعات	السنة الرابعة عدد الساعات
رسم	١	٢	٣
رياضة	١	٢	٢
لغة احبية	١	٣	٣
صناعة الكتابة والمطويع			
الصحيح	١	٢	٣
كوميبيوتر	١	٢	٢
علوم ادارة أعمال مهنيه	غير محدد	غير محدد	غير محدد
آلة كاتبة	١	٢	٣
موسيقى دينية	غير محدد	غير محدد	غير محدد
حطّ عربي	١	٢	٣
تدريس	١	٢	٢
فيزياء	غير محدد	غير محدد	غير محدد
كيميا	١	٢	٢
بيولوجيا وعلوم صحية	١	٢	٢
سياحة	١	٢	٣
اقتصاد	غير محدد	-	-
علوم ملكية	-	١	٢
		-	غير محدد

المصدر اوسبور ص ١٣٩

معاهد (إمام . خطيب)
متى أنشئت؟ وفي عهد من؟

السنة	عدد المعاهد المنشأة	وزير التعليم	رئيس الحكومة
١٩٥١ - ١٩٥٢	٧	توفيق يثري	عبدان معديرس
١٩٥٢ - ١٩٥٤	٨	سليم بورتشاق	عبدان معديرس
١٩٥٤ - ١٩٥٩	٤	جلال ياردمجي	عبدان معديرس
١٩٦٢ - ١٩٦٣	٧	س خطيب أوغلو	عصمت اينوي
١٩٦٥ - ١٩٦٧	١٤	اورخان دنغير	سليمان ديميريل
١٩٦٧ - ١٩٧٠	٣١	إيلهامي ارتيم	سليمان ديميريل
١٩٧٠ - ١٩٧١	١	ورحان اوغوز	سليمان ديميريل
١٩٧٤ - ١٩٧٥	٢٩	مصطفى أستون د.ع	بولنت جاويد
١٩٧٥ - ١٩٧٧	١٥٠	أ. أرديم	سليمان ديميريل
١٩٧٧ - ١٩٧٨	٨٣	ناهد منتشيه	سليمان ديميريل
١٩٧٨ - ١٩٨٠	٤	ن. أوغور	بولنت جاويد
١٩٨٠ - ١٩٨١	٣٦	أ. أرصوي	سليمان ديميريل
١٩٨٤ - ١٩٨٦	٢	محمد ديشينك	طوغوت اورال
١٩٨٨ - ١٩٨٩	٧	حس حلال غوره ل	طوغوت اورال
١٩٩٠ - ١٩٩٢	٢٣	عومي اقبول	مسعود ييلمار
١٩٩٢ - ١٩٩٣	١٢	كوكسال طويتان	سليمان ديميريل
١٩٩٣ - ١٩٩٤	٣	ناهد منتشيه	طانسو تشيكلر
١٩٩٤ - ١٩٩٦	٥٠	نورات آياز	طانسو تشيكلر

المصدر : صحيفة «ميليت» ١٩٩٧/٤/٤

خريجو معاهد «إمام - خطيب» وزراء، نواب، كتاب وصحافيون

من أصل ٥٥٠ هم مجموع أعضاء البرلمان التركي الذي انتخب عام ١٩٩٥ يوجد ٦٧ نائباً من خريجي معاهد «إمام - خطيب» يتوزعون على الشكل التالي ٥٣ (حزب الرفاه)، ٧ (حزب الوطن الأم)، ٦ (حزب الطريق المستقيم)، ونائب واحد من حزب الاتحاد الكبير ومن هؤلاء سبعة تولوا حقائب وزارية في حكومة أربكان - تشيلر (حزبان ١٩٩٦ - حزيران ١٩٧٧). ومن مشاهير خريجي معاهد إمام - خطيب -

أولاً: وزراء

عبد الله غول (وزير دولة)
شوكت قازان (وزير العدل)
عبد اللطيف شينير (وزير المالية)
نجاتي تشيليك (وزير العمل)
أحمد جميل توفتش (وزير دولة)
موسى ديميرجي (وزير الزراعة)
تيومان رضا عونيري (وزير دولة)

ثانياً : نواب

ياسين خطيب أوغلو (نائب رئيس البرلمان)
جميل تشيتشيك (حزب الوطن الأم)
طيار أتي فولاتش (حزب الطريق المستقيم)
شوقي بيلماز (حزب الرفاه)
أباز غوك ديمير (حزب الطريق المستقيم)

ثالثاً - كتاب وصحافيون

عبد الرحمن ديليناق (صحيفة أفيت)
 غهمي قودو («صحيفة رمار»)
 صادق البندق (صحيفة مللي عاريت)
 مصطفى سلام اوغلو (صحيفة يسي شفق)
 علي يولاتش (صحيفة يسي شفق)
 أحمد فارول

عدد دورات القرآن الكريم (١٩٩٣)

المجموع	القرى	البلدات	المدن	دروس الاختصاص
٤٩٢٥	١٧٤	٧٥٢	٢٤٣٣	مفتوحة للتعليم
٩٩٨	٥٩٥	١٣٥	٣٦٨	معلقة
٥٩٢٣	٢٣٣٥	٨٨٧	٢٧٠١	للمجموع

المصدر: معاهد إمام - خطيب، مصطفى أوحال، ص ١٦٦

عدد طلاب دورات القرآن الكريم الصيفية،
النهائية والمسائية (الدورات النهارية)

	إناث	ذكور	مجموع
المدرس	٣٢٤١٤٨	٣.٦٥٦.	٦٣.٧.٨
البلدات	٦٨٣٨٥	٦١٥٤١	١٢٩٩٢٦
القرى	٣٧٦٤٤	٢٨٩٣٦٩	٥٦٥٨ ٩
المجموع	٦٦٦٩٧٣	٦٥٧٤٧٠	١٣٢٦٤٤٣

(الدورات المسائية)

	إناث	ذكور	مجموع
المدرس	٤٥٥٣	٢٦٨٥٧	٣٦٤١٠
البلدات	٤٢٦	٥١٨٩	٥٦١٥
القرى	٢.٣٦	١٧٩٦٧	٢.٠٠٣
المجموع	٧.١٥	٤٥ ١٣	٥٢.٢٨

المصدر: أوجال، ص ١٦٧

فتح الله غولين : الطريق الاجتماعي في الإسلام

نحج زعيم حزب « الرفاه » التركي نجم الدين أربكان وعلى امتداد أكثر من ربع قرن، أن يختصر، حتى لا يقول « يحقكر »، في شخصه حركة لإسلام السياسي، كما دخل تركيا، كذلك في علاقاته الدبلوماسية التي اتخذت أشكالاً مختلفة على مستوى الدول وعلى مستوى الأحزاب والجمعيات الإسلامية في شتى الأنحاء، بحيث ارتبطت صورة الإسلام في تركيا باسمه وبالأحزاب التي أسسها

غير أن في هذه الصورة « اهتزازاً » ليس قليلاً، يحول دون وصولها واضحة إلى الجمهور الأعم في العالم الإسلامي فإدا كان من المسلم به الدور البار وانطليعي لأربكان في تسمية « الحاشية الإسلامية » في تركيا خلال العقود الثلاثة الأخيرة ودفعها إلى درى لم تعرفها من قبل، إلا أن حركات الإسلام الدينية والاجتماعية والتي أطلقتها الطرق والجماعات الدينية الأخرى، كانت بمثابة « البنية التحتية » التي وفرت مدمكاً صلباً وأسساً عريضة لتعميم وتجدير الاتجاهات الإسلامية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تركيا

وتبرز في هذا المجال « جماعة البور » أو « جماعة النور الجديدة »، التي هي استمرار لـ « مدرسة » نديم الزمان سعيدي نورسي المفكر الإسلامي المعروف عالمياً، والذي توفي عام ١٩٦٠، تاركاً الملايين من « المريدين » والأنصار الذين حاولوا بعد موته حفظ الطريقة والمدرسة والأفكار التي جاء بها من النضياء والتشنت فكانت محاولات متفرقة لتحويل « النورية » إلى ما يشبه « الحركة العظيمة »، ما أدى إلى تورع قاعدتها بين جماعات وقيادات مختلفة، أمرها

تلك التي وجهها وأدارها وأرسدها رجل الدين المعروف داخل تركيا والعالم التركي، فتح الله عولين خوجا أفندي الذي حاول إخضاع طابع خاص به على جماعته منذ التسعينات، تحدثت تدو أقرب إلى مدرسة جديدة في الفكر الإسلامي التركي منها إلى «عرع» أو استمرار للطريقة النورية لذا، فإنه يجيب رداً على سؤال عما إذا كان يصف نفسه «تلميذاً» لشيخ الزمان، بأنه لا يرى في نفسه «انساناً له اسم ما أو عنوان ما أو وظيفة ما»، وإن كان يعرب عن امتنانه لأن يكون «طالباً» لشيخ الزمان، فهذا «شرف لي» معديح الزمان، كما يقول عولين «إنسان عملي ممتلي بهوم الإسلام والانسانية، ويظل شجاع في خدمة العلم والمعنى والعفة وأفكاره أثرت في كم في الآخرين، ولا أستطيع أن أقول في ظل هذا التأثير، إن ثروتي كانت خارج النية والسعي من أجل بذل كل شيء نافع لديني وأمتي».

* * * * *

فتح الله عولين المولود عام ١٩٢٩ في مدينة أرسروم، خطيب مفوه ذو تأثير واضح في مستمعيه، اعتمد في الترويج لأفكاره على مجلة «سيزنتي» التي بدأ يصدرها عام ١٩٧٨، كما على صحيفة «زمان» اليومية، ومجلة «صمانبولو» التلفزيونية (مساء كل خميس) ويقدر البعض عدد الذين يتابعون خطبه ويتأثرون بها بنحو الأربعة ملايين

وعلى رغم النفوذ الاجتماعي والتربوي والاعلامي والاقتصادي الكبير لفتح الله عولين، إلا أن أتباعه يرفضون وصفهم بـ«جماعه» أو «مجموعة» فتح الله عولين أو «فتح اللهويين» وبعض النظر عن مدى دقة التسمية، إلا أن هذه التسميات شائعة وتكرر في وسائل الاعلام التركية «جماعة» فتح الله عولين ليست حزباً أو تنظيمًا له هيكلية وراثية، بل إن أعضائها هم بمثابة «تيار» أو «جالة» يلتفون حول «الخوجا أفندي» لكن يمكن القول إنه يوجد ما يشبه الجميع أو التكتل الذي يضم عدداً كبيراً من رجال الأعمال والمتمولين وبعض المفكرين الذين يديرون من طريق شركات ومؤسسات، شبكة هائلة من دور النشر والمدارس والجامعات والاستثمارات والمراكز الثقافية داخل تركيا

وخارجها

يقتركون نهود غولين الداخلي في مدينته أرمير، حيث يعتبر رئيس بلديتها . هي ثالث كبرى البلديات هي تركيا بعد اسطنبول وأنقرة . برهان أوزفاتورا من حزب الطريق المستقيم، الذراع الأيمن لغولين وهذا يعكس تقارباً في المواقف بين غولين وحزب الطريق المستقيم ورعيته طانسو تشيلر مند تولب رئاسة الحزب، ثم رئاسة الحكومة عام ١٩٩٣ . وقد حاولت تشيلر في حينه، من خلال غولين تشكيل جبهة إسلامية مصانده لحرب «الرفاه» لكن صبح الله غولين الذي كان من التعاطفين مع أربكان في السبعينات، تحرك بعد انقلاب ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠، في تأييده إلى حزب الوطن الأم الذي أسسه طورغوت أوزال عام ١٩٨٣، ولم يبدأ غولين في الابتعاد عن هذا الحزب إلا بعد خنوع رعيته الجديد مسعود ييلماز أكثر صوب اليسار وإضعاف لمخافطين داخله

بدأ حضور فتح الله غولين يزداد قوة داخل تركيا وخارجها منذ منتصف الثمانينات، عندما بدأ يؤسس هو وجماعته مع ممولين سعوديين، شركات مشتركة، مثل شركة الراجحي للصيرفة، ومع تكهنه عام ١٩٨٥ بسقوط الاتحاد السوفياتي الذي ما أن تفكك عام ١٩٩١، حتى كان انصار غولين على استعداد لتأسيس المدارس والقيام باستثمارات في جمهوريات آسيا الوسطى وواكب الصعود الاجتماعي . الاقتصادي لجماعة غولين إصدار صحيفة «زمان» في عام ١٩٨٦، والتي يقارب توزيعها الـ ٤٠٠ ألف نسخة، وهي تمتاز عن غيرها من الصحف التركية الأخرى بأنها ركزت في مبيعاتها على أسواق جديدة في البلقان وأذربيجان وآسيا الوسطى

وفي عام ١٩٩٤ أسست جماعة فتح الله غولين «وقف الصحفيين والكتاب» الذي ضمت هيئته التأسيسية كلاً من حسين غوليرجيه ويطيف اردوغان وأحمد طاش غيتيرين وعمر أوقجو (حكيم أونغلو اسماعيل) وقدرت أوزال ومصطفى أوزجان، إضافة إلى فتح الله غولين نفسه وأعلن الوقف في بيان التأسيسية أنه «سيظهر نشاطاً متعدد الجوانب في منظمات داخل البلاد وخارجها، دون أن ننسى دورنا في التنمية الوطنية والمعنوية»

الأهداف الكبرى

« لا أستطيع القول إني أعرف أعماق قلبي وروحي لكن بقدر ما أعرف العالم الداخلي الذي تكمن فيه نيتي، فإني لا أحمل أي عاية خارج أن أكون عدواً بسيطاً مرضاة الله، مملاً بالحديث الشريف حيركم أنعمكم بناس وبالتالي أن أكون واحداً من الناس العاملين بشفعة الناس » هكذا يحدد فتح الله غولير «الأهداف الكبرى» التي تسعى إليها، ويوضحها أكثر بقوله «إن القرآن يقدم إبراهيم النبي على أنه «إبراهيم كان أمة»، أي أن النبي إبراهيم صرّف كل جهده من أجل تحرير الأمة والانسانية واستعداداته لمواجهة النار في سبيل هذا الهدف» ويعتبر غولير أن بديع الزمان سعيدي نورسي يمكن تقويمه كذلك من خلال كلامه الذي يشبه حالة النبي إبراهيم، بقوله (بديع الزمان) «ليس في عيني عشق الحمة ولا حسية جهنم، فإن رأيت السلامة هي إيمان أممي فأنا أرفض أن أحترق في لهيب جهنم، لأن حسني إذ يحترق، يكون قلبي حديقة ورد»

يعرف غولير عميقاً من مهل بحرية الأسياء والمفكرين الإسلاميين الكبار، ويرى أن التواصل مع الأمة باستخدام أدوات المدينة الحديثة، في أساس نجاح هذا التواصل ومن هنا أفترافه عن الطرق الدينية الصوفية، وتركيزه على عنصرَي العلم والعقل في الإسلام. ويتحدّ غولير من بديع الزمان مصباح هداية على هذا الطريق، حين يقول هذا الأخير «العقل والعلم سيسودان في المستقبل، وبناء على ذلك، فإن القرآن سيسود أيضاً، لأنه يُخضع كل المسائل للعلم والعقل» وتبعاً لذلك يأتي تصنيف غولير لأعداء الأمة (الاسلامية) ثلاثة: الجهل والفقر والافتقار وبالتالى فإن أسلحه مواجهتها هي ثلاثة العلم والسعي والاتحاد. ويجمع غولير بين الحقيقة والمعرفة والعلم والتربية التي تؤلف عرش «قصر السعادة» العقل، وهو جمع يلتقي عند توارى حساس بين الإيمان والعلم، وبين القلب والعقل، «إن نور العقل هو مدينة العلوم ونور القلب هو مدينة العلوم وفي اتحاد الاثنين تتجلى الحقيقة» وعلى هذا فإن مسألتنا التعصب والتقليد اعتقاد العلوم، فيما منسأ السببه والانكار اعتقاد الدين لنا

يطرح غولن علاجاً له «هموما» كالتالي «ليس العلاج كما في لعرب، في الفكر والعقل فحسب، وليس كما في العتريق، في القلب والروح فحسب، بل هو في التربية المتكئة على التنوير العقلي - العسكري والروحي - العقلي، وهي العمل المتكئ، على البذل، وفي الاتحاد بدلاً من انفارقة» ويركز غولن كثيراً على دور العلم والمعرفة في البرهان والاقناع، وبالتالي فهو داعية حوار «في عالم حركته وسائر الاتصاف إلى قريه لا مكان للعداوات واستزاعات، ويجب أن يكون الانسان انساناً وأن يجد شركاءه في مباح من السلام»

سياسة خارج السياسة

قد يكون متح الله غولن عالم الدين المثقف وصاحب العلم الواسع، من القلائل الذين مزعمون أنهم فهموا وأدركوا آليات الدولة والأمة في تركيا ويبنى غولن تبعاً لذلك، حركته في المجتمع انطلاقاً من أن «الدولة هي تركيا قوية، فيما الحكومات ضعيفة» وعلى هذا يحاول الشعب أن يسحب عن حل خارج السياسة، الأمر الذي جسده غولن بنفسه حين اتجه نحو التربية والصحافة والسوق المالية ويرى غولن أن حركته (حركة البور) تبحث عن الصواب وفقاً للخيارات المطروحة، باستخدام التكنولوجيا ودمغة الحداثة، خارج فكرة الدولة والقومية، ما يعني اقتراحها من كونها «حركة مجتمع مدني» ولعل هذه النظرة تعكس الامتناع من وضع «الكماالية» (سيدة إلى مصطفى كمال أتاتورك) الفكرة القومية مكان الدين في الدولة والمجتمع، وهذا كما يقول غولن «حد ع خصير حداً» فالقومية هي تركيا تفهم على أنها الطورانية والعرفية، و«نحن (البوريون) بعيدون عنها» لكن غولن يميز في الوقت نفسه بين «القومية» وبين «حب الأمة»، وبين «طاعة الدولة» وبين أن تكون ضد الدولة، ذلك أن التعرض للحكومات قد يهز أسس الدولة، لكن هدم هذه الأسس هو كارثة للأمة وإذا يتنقد غولن «السيوكيات المظرة للبعض، فإنه يدعو إلى تعميم حرية الفكر وإسادة الحرة والكسب الفردي والليبرالية بعسبة محدده

الدولة التي يعمل غوليين حارحها، تبقى مؤسسة مهمة لجهة الاستمرارية لكن تحفظ غوليين الأساسي يتناول طبيعة الوظيفة التي رسمها لها بعض الكماليين هي أن تكون «قصة» أو «جداراً» مثل تلك الموجودة في مؤسسات الدولة «الفاشية» أو «الشيوعية». الدولة تضمن الاستقرار والأمن والسلام والإسلام بحسب غوليين، هو إلى جانب هذه الأمور، لأن في أساس الإسلام ألا تكون فتنة وفساد في الأرض، فكن أن يسلك الإنسان بإرادة حرة، والتوارى مع الجوانب الأخرى للكائنات

يولي غوليين أهمية لدور الأمة في رسم الحيارات وتنفيذها، وفي ذلك تلافٍ للعثرات والأخطاء، ويتخذ على مؤسسي الجمهورية أنهم استسهلوا اتخاذ قرارات مصيرية، مثل «لتذهب الجبر» (إلى اليونان) أو «لتذهب السليمانية ولتذهب كركوك» (إلى العراق)، وإن يقر غوليين بأن الجمهورية تأسست في ظروف صعبة، ولم يكن أحد يعرف ماذا يريد الخارج ولا أحد يناقش الآخر، وبالتالي لا أحد يعرف الظروف والشروط التي وضعت، ومن قال ماذا لمن، وماذا أعطي من عود وعهود، إلا أنه يحمل الاتاتوريكين الجدد الذين يصفهم بالاتاتوريكين الماركسيين اللينينيين، بأنهم أساءوا إلى الكمالية، واستغلوا اسم اتاتورك في الكثير من القضايا، بحيث جعلوا تركيا في مواجهة مع الدين من جهة، مع أن اتاتورك لم يكن معادياً للدين بل كان على انسجام تام مع فقهاء عصره، مثل شمس الدين عون التاي ورفعت بورككتشي، وفي مواجهة مع الغرب من جهة أخرى، فيما كان يجب التعامل مع هذا الغرب بطريقة مختلفة تحلها «نواحه العصر وبحقوق التقدم وترفع من مستواها»

العولة

تصرح مسألة التعاطي مع العرب عند غوليين إعادة النظر في الكثير من القضايا الحساسة التي تواجها تركيا، ومنها مسألة الخصوصية الحضارية والعولة، وكذلك مسألة الحريات الدينية

يقول غولين إنه عندما نتحدث عن العولمة، فإن ذلك لا يعني توحيد إيمان الأمم وفكرها وعاداتها وتقاليدها ومبادئها، بل على العكس، إن ذلك يعني أن يستطيع الأفراد حماية أنفسهم وأفكارهم وإيمانهم، وأن تتعاون الأمم في ظل السلام لا النزاع وهو يرى أن العولمة لا تعني محو الأفراد أو الأمم، لأنه «لا يمكن إلغاء الفوارق في المزاج والمذاق والخصائص بين الأفراد كما لا يمكن أبداً صهر النظرة إلى العالم والرؤى وأشكال الفكر والحياة» لذا «على الأمة أن تبحث عن دينامياتها لتحافظ على موقعها في توازنات الدول الأمم حالياً وفي المستقبل». ويشهد الزعيم الديني التركي على الثقافة أساساً للحضارات «الثقافة تتشكل من إيمان محدد ورؤية عادية ومفهوم حياة، ومن ديناميات الشخصية اللغوية والتأريخية وإذا كان من تأثير للفوارق العرقية، بمقدار الفوارق الجغرافية والمناطقية والطبيعية، فمن الممكن الحديث دائماً عن خصوصية الأمة». وعلى هذا يرى غولين أن الدولة القومية لا يمكن أن تروى بالكامل، وأن المزايدات العرقية هي نوع من نتائج الشعور بعدم الدوبان أمام القوى العظمى

الحريات الدينية بين الإفراط والتفريط

وانطلاقاً من المنبدا القائل إن المكان الذي لا توجد فيه فوارق، لا توجد فيه حياة، يدعو غولين إلى إعادة البناء السياسي في تركيا مع «ديموقراطية أكثر بكثير، وحرية أكبر ومرونة أكبر، أي أقل بيروقراطية وأكثر احتراماً لحقوق الفرد والمبادرة الفردية»

لقد تحولت الديموقراطية والحريات في تركيا إلى مادة يومية للنقاش، ومما مدار تجاذب ليس بين السلطة من جهة، والإسلاميين والأكراد من جهة أخرى فحسب، بل أيضاً بين المتشددين وبين دعاة المريد من الحريات في صفوف العلمانيين أنفسهم

لكن فتح الله غولين يقارب مسألة الحريات والديموقراطية من زاوية تقع على

معاينة واحدة من السلطة ومن الإسلاميين السياسيين (حرب الرفاه تحديداً)،
 ويصنع الجانبين مسؤولية الوصول بالصراع إلى ما هو عليه الآن من حدة
 واستقطاب ويرى غولين أنه لا يوجد في تركيا تقييد على الحياة الدينية أو
 الفكر الديني «مكل واحد يقوم بعنائه كما يشاء» ولا أحد يتدخل في الحياة
 الإسلامية داخل إطار العائلة» وأصبح من هذا الكلام أن غولين يحدد للدين
 دوراً محدوداً في إطار العبادة الشخصية، مخالفاً بذلك مجمل حركة نجم الدين
 أربكان السياسية التي يتهمها غولين (دون أن يسميها) بأنها «تفرط» في عين
 هذا الجانب الإسلامي، سيما يتهم غولين النظام والأيديولوجيا السياسية
 (الكمالية) بأنهم يخلقون حساسيات في هذه المسائل إلى درجة «التفريط» بها
 «إنه صراع عقول غير سليمة» حساساً يقول غولين: صراع بين الإفراط
 والتفريط، ولا بد من إيجاد توازن لكن غولين نفسه لا يعرف من الذي يجب أن
 يعثر على هذا التوازن

وإن لا يكر غولين وحوا صفوط في الآونة الأخيرة على نمط الحياة
 الإسلامية والحريات الدينية، إلا أنه يعتبر ما هو موجود في تركيا من حقوق
 وحريات دينية وفكر حر وممارسة حرة، «أكثر مرونة» مما هو موجود في إيران،
 و«أكثر حرية» مما هو موجود في السعودية و«جنوب العراق» (لاحظ المصطلح
 الذي يستخدمه غولين والذي يقصد به المناطق الواقعة تحت سيطرة بغداد، فيما
 يستثنى منطقة شمال العراق الكردية، حيث لغولين نفسه نشاط تعليمي من
 خلال مدارس تابعة له أنشأها مؤخراً هناك) وليبيا والمغرب وتونس والحرائر

ويعارض غولين الوصول إلى البسطة من طريق العنف، فإذا «كنا نريد
 ديموقراطية أكبر، فيجب أن يتم ذلك أيضاً عبر الطرق الديمقراطية، كنائناً من
 كأن حط كل واحد في تركيا ولونه ودينه ومذهبه فإذا كان من مسألة يجب
 الاتفاق عليها سون قيد أو شرط، فيجب أن يتم ذلك عبر ديموقراطية أكبر بعض
 أنسني»

ويستدعي الحديث عن الديمقراطية والحريات الدينية في تركيا، الأحداث
 التي شهدتها البلاد في الأسهر الأخيرة، من استقاله حكومه نجم الدين أربكان

بضغط من الحينز. إلى تشكيل رعيم حرب الوطن الأم مسعود بيلمان حكومة جديدة واتخاذها اجراءات تهدف إلى اضعاف قاعدة الإسلاميين، ومنها إلغاء مرحلة المتوسطة من المعاهد الدينية ورفع دعوى قضائية لحظر حزب الرفاه.

ويصف غولن ما جرى في تركيا بأنه «انقلاب عسكري» فالحكومة تشكلت «طالب من العسكر»، ويقول «هذه ليست أشياء محببة في بلد تسود فيه الديمقراطية، أو براد لديموقراطية أن تكون سائدة كانت أشياء لم يكن يتوجب أن تكون»

غولن - أركان: الإسلام الاجتماعي في مواجهة الإسلام السياسي

عندما يراد الحديث عن «قوة» إسلامية في تركيا، قدرة ولو بنسبة محدودة، أن تكون «بديلاً» من أركان، أو على الأقل «مساغفة» عليه في الشارع الإسلامي، يُشار فوراً ودون أدنى تردد إلى اسم واحد فتح الله غولن لذا، تستقطب طبيعة العلاقات بين الرجلين وطبيعة تحالفاتهما واتصالاتهما اهتمام الرأي العام. وعندما دعا أركان إلى إقصائه الرضائي الشهير في كانون الثاني / يناير ١٩٩٧ رعماء الطرق الصوفية وكان هذا من أسباب حملة العسكر عليه لاسقاطه، لم يلب فتح الله غولن الدعوة، وبقي على مسافة من الرعيم الرفاهي، بل يقال إنه (غولن) أيد قرارات مجلس الأمن القومي في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٧، والتي اعتبرت انذاراً إلى أركان، واستقيناً في مناعة «الحالة الإسلامية» في تركيا

غولن الذي اختار العمل السياسي خارج السياسة من خلال مؤسساته التعليمية والمالية والإعلامية، لا يحفي طموحاته السياسية حين يوجه من حين لآخر «رسائل» في هذا الاتجاه أو ذاك ممثلة بم «نظم» النظام، وبالانتقاد لسلوكية أركان وحزب الرفاه ومع أن الخلايا الإسلامية التي يعس اكتشافها من وقت لآخر في صفوف الجيش، ينتمي معظم أعضائها لتيار فتح الله غولن، إلا أن الشاسع في الأوساط السياسية والعسكرية أن غولن «مهادن» للدولة

والنظام، وحسريص على عدم الاصطدام بهما. وحين تخلي أربكان في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٩٧ عن منصب رئيس الحكومة، ورفعت الدعوى لحل حزب الرفاه، اتجهت الأنظار مجدداً إلى من يمكنه «ملء فراغ» غياب أربكان في حال حصوله، وليس من هو قادر على ذلك سوى فتح الله غولن. عالم دين ومتقف ومتمول ومعدل ومرر وقومي «مطيع» للدولة. لذا تعددت في الآونة الأخيرة المقابلات معه، ولحقه البعض إلى واشنطن خلال آب/أغسطس ١٩٩٧، عندما قدم إليها لإجراء فحوصات طبية تمهيداً لإجراء جراحة

ماذا يقول فتح الله غولن عن حزب الرفاه بعد خروجه من السلطة؟

يبدو غولن في تقويمه للرفاه في هذه المرحلة كمن يريد «التسفي» معه، بل يشير على الدولة إلى أن يصل السبل لتتخلص منه

يعتقد غولن أن الرفاه ضعيف كثيراً، وأنه لن يحصل في أي انتخابات مقبلة أكثر من ١٥ في المئة من الأصوات. بل ربما أقل من ذلك. ويتكك غولن في طبيعة الانتماء الإسلامي لقاعده الرفاه، حين يصف غالبية الأصوات التي تؤيد الرفاه بأنها أصوات مستتعة من عدم وجود حكومة قوية تقي نواحيها في مجال السكن والهجرة، بمعنى أن هذه الأصوات «مطلبية» وليست «انتمائية» (اسلامية)

ويدعو غولن السلطة إلى إجراء انتخابات نيابية، فيما تكون محاكمة حزب الرفاه مستمرة، إذ سيقول هذا من الثقة بالرفاه، ويدفع لعدم إعطائه الأصوات ولا يعتقد غولن أن الشعب سيعاطف مع صورة «المعدور» التي يحاول الرفاه الخروج بها أمام الرأي العام، كما أنه يستبعد أن يلجأ «المعدورون» لحل حرب الرفاه إلى حيل راديكالية، لأن المسألة «لم تعد مسألة شعور بل مسألة وعود» ويضيف «والكل يعرف أنه لم يتحقق خلال تسعة أشهر (المقصود فترة حكم الرفاه) حتى عُشر الوعود»

وإد لا ننكر غولن أن الرفاه يملك طاقة كبرى وعالية لاستقطاب الأعضاء

والتنظيم، فإنه يحتمل الأحرار الأخرى مسؤولية فقدان مثل هذه الحيوية التي لو توأمرت عندها «دنا» اهتز التوازن السياسي، داعياً «الأصدقاء» الرفاهيين إلى إدراك أنه إلى جانب واقع الرفاه، يوجد أيضاً واقع تركيا

معاهد إمام - خطيب

ويواصل غولين انتقاده لحرب الرفاه، لكن من زاوية مسألة معاهد إمام - خطيب التي أغلقت مرحلتها المتوسطة إثر المواجهات بين العسكر و«الرفاه» طوال سنة من سلطة الرفاه.

يقول غولين «إن التمييز بين فئة إسلامية وأخرى غير إسلامية هو تمييز يقلقني لا أحد منا يرضى أن يتجرد من الإسلام إنه ديننا وشرائنا لكن أن تخرج جماعة وتقول إنها يبرق، فهذه مسألة أخرى بغض النظر عما إذا كانت محقة أم لا». ويتطرق إلى قضية إقرار التعليم الإلزامي لمدة ثماني سنوات، فيقول إنه ليس معارضاً لجعل التعليم الإلزامي يسري لمدة ثماني سنوات، بل حتى مدة إحدى عشرة سنة المشكلة هي عند التفكير في ذلك والتخطيط له، هنا تظهر مجدداً مسألة الامتداد والتفريط ويرى غولين أن الذي يريد تعلم دينه، سيتعلمه بعد المرحلة الابتدائية أو المتوسطة أو الثانوية هذا غير مهم، لكن المشكلة هي أن يكون هدف دعاة التعليم الإلزامي لثماني سنوات إلغاء التنشئة الدينية هي المقابل، على الآخرين (أي حرب الرفاه) أن يبرعوا من رفوسهم فكرة أن التعليم الديني لا يمكن أن يجري إلا في معاهد إمام - خطيب ويشير غولين إلى أنه يوجد أناس لم يدرسوا في «إمام - خطيب» ولم يدخلوا كلية الإلهيات، لكنهم مؤمنون بالله وبالنبى وبالقُرآن أكثر بحمسين مرة من أولئك الموجودين في مدارس «إمام - خطيب»

* * * * *

يشكل فتح الله غولين خوصاً أفندي حالة مميزة في حركة الإسلام الاجتماعي في تركيا، بسبب «إمبراطورية مدارس» التي يتجاوز عددها المئات

في تركيا والد ٢٥٠ خارج تركيا، هي ٤٥ بلداً تمتد من آسيا الوسطى إلى
البلقان والشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا وروسيا وكندا وأستراليا
وبينيلندا، وبجامعتي الفاتح وأمسيك في تركيا، وخمس جامعات أخرى في
دول العالم التركي، والتي تدرس بأحدث الطرق الغربية، فضلاً عن مؤسساته
الإعلامية والمالية ومع أن غولن يحرص كما أسلفنا، على التوازن مع الدولة
والمملكة، إلا أن معظم العلمانيين ينشكون في الأهداف البعيدة لكل هذه
أندارس والمؤسسات، ويرون أنها تعمل من أجل تقويض العلمانية في تركيا.
وإذا كان البعض أحد على النشاط السياسي لأريكان، وخصوصاً أثناء توليه
السلطة، أنه يستعمل الدعوة إلى بعض الخطوات الإسلامية، وهو المعروف
بترويه وهندره، فإن فرصة غولن في تعزيز «البنية التحتية» الفكرية للإسلام
في تركيا وحمايتها من الأخطار، تبدو حتى الآن مبنية على التعرض لصرى
السلطة

وما من الحركة «الصامدة» لغولن والحركة «الصاخبة» لأريكان، تظهر لنا
بوضوح السمات الخاصة المتميزة لكل من «الدرستين» والبهج واد اختار
أريكان ممارسة القومية السياسية المباشرة بأدوات النظام نفسه (الحزب
وأنديان والبلديات والحكومة)، فإن غولن فضل ممارسة السياسة من خارج
قنواته المعروفة، وركن إلى أبوات صرفة اجتماعية ويبقى أن السجريين
المتمارين بكل من غولن وأريكان تكتسيان أهمية لجهة اختلاف أغليات
تعاطيهما مع واقع سدد التعقد والاحتمالات، مثل الواقع التركي

الفصل الرابع

خيارات ولزاعات في العلاقات الخارجية

العلاقات التركية - الإسرائيلية

مراحل ودوافع وآفاق

في الخامس عشر من أيار ١٩٤٨، أعلن اليهود في فلسطين تأسيس دولة إسرائيل وبعد أقل من سنة على هذا الإعلان، اعترفت تركيا، في ٢٨ آذار ١٩٤٩ بالكيان الجديد وكانت بذلك، ولفترة طويلة بعدها، أول دولة مسلمة معترف بإسرائيل وعلى هذا، يكون عمر العلاقات بين هاتين الدولتين من عمر دولة إسرائيل نفسها من هنا اكتسب تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل أهمية استثنائية لجهة تأثيرها وقاثرها بمجمل مسار الأحداث في الشرق الأوسط وفي القلب منه الصراع العربي - الإسرائيلي بعد مرور نصف قرن، محد أن العلاقات التركية - الإسرائيلية ما زالت تشكل عاملاً مؤثراً بقوة على الأمن القومي العربي وقد اتخذت هذه العلاقات في السنين الأخيرة، وبالتحديد مع مطلع العام ١٩٩٦، مساراً تصاعدياً حمل الكثير من المحاطر، وحلق احتقاناً وتوتراً بين انقرة والعالم العربي لم تشهد علاقات الطرفين مثيلاً لهما من قبل

ما هي المراحل التي مرت فيها العلاقات بين تركيا وإسرائيل؟ وما هي العوائق التي دفعت بالطرفين إلى التعاون الوثيق في الآونة الأخيرة؟ وما هي آفاق هذا التعاون الذي قارب درجة التحالف؟

مراحل العلاقات بين تركيا وإسرائيل

على الرغم من أن تركيا كانت أول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل، ومع أن المظلة العربية كانت تضم الدولتين لمواجهاة «الخطر السيريخي» والكتلة

للسوفيانية، إلا أن العلاقات التركية مع إسرائيل لم تعرف مساراً ثابتاً، بل تعرضت عدّ وجزر مستمرين ويمكن تقسيم مراحل العلاقات بين البلدين إلى أربع مراحل

١ - من الاعتراف إلى حرب ١٩٦٧

باعتناء بخطوة صحفيص العلاقات الدبلوماسية إلى درجة «قائم بالأعمال»، بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ فإن هذه المرحلة هي بمثابة «الحقبة الذهبية» على الصعيد السياسي بين تركيا وإسرائيل وتميزت هي أيضاً، بسردى العلاقات وتنشيطها وصولاً إلى حامية الصدام العسكري بين تركيا وحربها العرب وفي مقدمهم مصر وسوريا

وقعت تركيا ضد قرار تقسيم فلسطين الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ وكان هذا الموقف موضع تقدير من ابرعفاء العرب لكن الطرق، من هنا، تفترق كلياً بين الأتراك والعرب وتقدم أنقرة على الاعتراف بإسرائيل في ٢٨ آذار ١٩٢٩ بعدما أعلن وزير خارجيتها نجم الدين صداق قبل ذلك بسهر أن «دولة إسرائيل حقيقة واقعة» متذرعاً بأن المدونين العرب أنفسهم يتحدثون مع المدونين الإسرائيليين، غير أن العامل الأساسي الذي كان يحدّد سياسة تركيا الخارجية في محيطها الإقليمي في أواخر الأربعينات كان لخطر التقليدي والمستمر الذي يشكله جارتها الشمالي، الاتحاد السوفياني، خاصة بعد خروجه منتصراً من الحرب العالمية الثانية، وسعيه لدّ نفوذه إلى الشرق الأوسط من ضفاف المتوسط إلى الخليج العربي وكانت تركيا، كم دولة العثمانية سابقاً، عاقبة كاداء أمام التمدد الروسي فالسوفياني. وعلى هذا سجلت تركيا بعد الحرب العالمية الأولى، عن حلواء لها لمواجهه الروس فكانت «نكلترا وفرنسا» وبعد الحرب العالمية الأولى، عن حلفاء بها بمواجهة الروس فكانت «نكلترا وفرنسا» وبعد الحرب العالمية الثانية كانت القوى العالمة الصاعدة هي الولايات المتحدة فتطلعت إليها أنظار أنقرة، خاصة بعد تأسيس حلف شمال الأطلسي في نيسان ١٩٤٩ الذي انضمت إليه تركيا

بعد ثلاث سنوات في شباط ١٩٥٢ وفي هذا الإطار جاء اعتراف تركيا بإسرائيل، التي شكلت رأس جبهة، وامتداداً للمعسكر الغربي. ليشكل من وجهة أنقرة، عنصر توازن مصاد للأطماع السوفياتية في المحيط الإقليمي الجنوبي لتركيا، وحليفاً محتملاً في إطار المنظومة الأمنية والسياسية العربية في الشرق الأوسط وهو ما أسار إليه رئيس لجمهورية تركيا عصمت إيبو في الأول من تشرين الثاني ١٩٤٩ عندما أمل في أن تصبح هذه الدولة (إسرائيل) «عصر سلام واستقرار في الشرق الأدنى» وعده، تحدث رئيس الحكومة الجديد عسبان مهندس في ٢٩ أيار ١٩٥٠ عن ضرورة إقامة «علاقات أمت مع دول الشرق الأدنى التي تربطها بها وشائج المحبة والوصول السريع إلى هذه الغاية سيكون عني جانب كبير من أهميته، ليس لأن هذه المناطق بحسب بل ولأن دول الشرق الأوسط وبالتالي للأمن العالمي» وهي الأول من تشرين الثاني ١٩٥٠ يوضح رئيس الجمهورية السيد جلال نايار أكثر، مسألة الأمن الإقليمي لتركيا وارتباطه بالقوى المؤيدة لـ «العالم الحر» (ومعها إسرائيل) بل بذهب بعيداً، وربما لأول مرة، إلى اعتبار تركيا جزءاً من العالم الغربي، وبالتالي رسم سياستها انطلاقاً من هذه الرؤية يقول نايار «إن دول العالم الحر تفرّ باعتبار تركيا نجيبها القوي المجيد، عنصرأ مهماً، ليس لأنها بحسب، بل وللسلام والأمن في الشرق البعيد الأبعد المتوسط والشرق الأوسط» ونظراً لعداء العربي لإسرائيل فقد حاولت واشتغلت إقامة منظومة دفاعية شرق أوسطية لا تضم الكيان الصهيوني، وتهدف إلى ربط الدول العربية بالسياسة الغربية فكانت فكرة إنشاء «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط» (MIDCO) ومحاولة جرّ مصر بالذات إليها إلا أن الفكرة لم تبصر النور بسبب رفض مصر والدول العربية لها، مما دفع تركيا التي سعت حثيثاً لإنشاء «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط»، إلى البحث عن خيارات أخرى، ظهرت لاحقاً تحت اسم «حلف بغداد»

تبادلت تركيا وإسرائيل السعراء في العام ١٩٥٠، وبشطت التجارة بينهما في مطلع الخمسينات ومع تأسيس حلف بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥ بين أنقرة

وبعداد ثم انضمام اسكتلندا إليه في ٥ نيسان ١٩٥٥، كانت تركيا تمضي قدماً في مسيرة اعتبارها القوميون العرب، معادية لهم وتخدم المصالح الإسرائيلية وفي هذا المناخ من التيكوك المتبادلة بين العرب وتركيا، كانت تتوارد معلومات حول توقيع تركيا وإسرائيل اتفاقاً مكمسرياً. وحول احتمال انضمام إسرائيل إلى حلف بغداد

كان العدوان الثلاثي، الإنكليزي - الفرنسي - الإسرائيلي، على مصر في تشرين الأول ١٩٥٦، معاسية لإظهار تركيا بعض «الاعتدال» في مواقفها المتطرفة والمؤيدة للعرب وإسرائيل وأنعكس ذلك بسحب السفير التركي من تل أبيب في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٦، وتخفيض العلاقات الدبلوماسية إلى مستوى سكرتير ثانٍ والعامل الأساسي في اتخاذ هذه الخطوة كان ضغط الرأي العام التركي الذي استاء من العدوان المكشوف على مصر والطريف أن سحب السفير التركي من تل أبيب، لم تربطه الخارجية التركية بهذا العدوان، بل بررته بعدم حل قضية فلسطين «الأمر الذي يسبب عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأدنى» لذا قررت تركيا سحب سفيرها في تل أبيب، على ألا يعود إلى مكان عمله، إلى أن يتم حل القضية بشكل «عادل ومهني» ولم تكتف أنقرة بربط قرارها بقضية فلسطين، لا بالعدوان الثلاثي، بل أن السفير التركي في إسرائيل أوضح أن هذا القرار «غير موجه ضد إسرائيل» وأن حكومته لا تنوي لإساءة إلى علاقات الصداقة والتجارة بين البلدين إلى ذلك لم تُدِن أنقرة بالامتناس إنكليزا وفرنسا وإسرائيل على عدوانها

وتأكيداً لاستمرار العلاقة الوثيقة بين أنقرة وتل أبيب، كانت تركيا طرفاً مركزياً في التوتر الذي شهدته حدودها مع عدوة إسرائيل، سوريا، في صيف ١٩٥٧ أي بعد مرور أشهر عدة فقط على انتهاء العدوان الثلاثي على مصر مساءً من ربيع ١٩٥٧ بدأ الاستقطاب الأميركي - السوفياتي يأخذ طابعاً أكثر حدة في الشرق الأوسط وبدأت مرحلة جديدة من التقارب والتعاون الوثيق بين موسكو ودمشق، على الصعيد الاقتصادي والعسكري ما اعتبرته واشنطن تهديداً للاستقرار في الشرق الأوسط وكانت الدول الدائرة في الفلك الغربي،

مثل الأردن والعراق وتركيا، الأكثر خشية من التقارب السوري - السوفييتي، محسنت تركيا فواب له على الحدود مع سوريا صيف ١٩٥٧ وواعد الرئيس الأميركي أيزنهاور بدعم أية دولة تتعرض لعدوان سوري

واستمرت السياسات التركية المعادية للعرب خلال الخمسينيات ولعل من أبرزها موقف أنقرة من استقلال الجزائر عن الاستعمار الفرنسي ففي ١٣ شباط ١٩٥٧، متعجب تركيا عن التصويت لصالح مشروع إقرار الذي يدعو الأمم المتحدة إلى الاعتراف بـ «حق تقرير المصير» للشعب الجزائري، في حين صوتت لصالح مشروع قرار آخر لا يذكر «حق تقرير المصير والاستقلال»

وهذا الموقف اعترضه لاستقلال الجزائر آثار امتعاضاً شديداً في العالم العربي، بل أنه ما زال حتى اليوم يتحكم بجانب أساسي من العلاقات بين تركيا والجزائر ولعل عصبية تركيا في حلف شمال الأطلسي، وفرنسا جزء منه، هو العامل الحاسم في مواقفها كجزء من النظرة العربية تجاه الشرق الأوسط وغيره من القضايا

بدءاً من العام ١٩٦٠، بدا أن ثمة مؤشرات، ولو ضئيلة، إلى تحول ما في نظرة تركيا حيال جيرانها الجنوبيين من العرب وقد نتج ذلك عن عدد من العوامل منها رغبة النظام الانقلابي الجديد الذي استولى على السلطة في تركيا في ٢٧ أيار ١٩٦٠ في تصفيف الاحتقان على العرب، لكن ليس على حساب العلاقات مع إسرائيل، والمثاق الذي وجدت تركيا نفسها فيه مألوسية للفصية الفرصية، حيث صوتت جميع الدول العربية لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧/١٢/١٩٦٥ الذي يعيق حق تركيا في التدخل في قبرص ويشكل موقف الدول العربية صدمة، بل، بتعبير أحد الذين شاركوا في المشاورات، شكل هذا الموقف «حالة من الغزع» وكان من جراء ذلك إعادة أنقرة النظر في سياستها حيال العالم العربي، وساعد على ذلك وصول حزب جديد إلى السلطة هو حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل الذي يعبر أكثر من سابقه، العلاقات مع العالم الإسلامي أهمية أكبر غير أن أي تمسك في العلاقات مع العرب، لم يقاوم لجم لونيعة العلاقات المتطورة مع إسرائيل بل أن

وزير الخارجية التركي بدأت احسان صبري جاعليانجيل، أكد في ٢٢ أيار ١٩٦٦، على «علاقات طبيعية» بين بلاده وإسرائيل

بناء على ما سبق يمكن القول إن المرحلة الممتدة بين ١٩٤٩ و ١٩٦٧، تعتبر «حالة إسرائيلية» في السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، ولم تخرج تركيا في هذه المرحلة قيد أملة عن التزامها النام بالسياسة العربية، الأمر الذي خصوصاً، حبال مختلف القضايا، وفي ذلك كانت تقف على طرقي بقيض للمصالح العربية، ولصالح المصالح الإسرائيلية وممارست أنقرة هذه السياسة، من خلال اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع إسرائيل وصعوط عسكرية ضد سوريا، ومواقف سياسية معادية للعرب في المقدمات الدولية ومنها الأمم المتحدة، وعبر أحلاف إقليمية مثل حلف بغداد لكن النصف لأول من الستينات بدأ يشهد مؤشرات «تحول» إلى تحول في النظرة التركية حيال العالم العربي، لعوامل داخلية تركية (المسألة القبرصية) وأيضاً لتحولات سببية في الموقف الغربي من هذه المسألة وحاجة تركيا لكسب أصدقاء جدد بل إن اللهجة التركية حيال قضية الشعب الفلسطيني بدأت، في مطلع الستينات تشهد بعض التبدل وعندما اندلعت حرب الخماس من حزيران ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل، كانت أنقرة أكثر استعداداً للمضي نحو سياسة مختلفة وأكثر «نفعاً» للقضايا العربية، وفي رأسها المسألة الفلسطينية

٢- من حرب ١٩٦٧ إلى مؤتمر مدريد للنسوية (تشرين الثاني ١٩٩١)

حفلت هذه الفترة بالعديد من التطورات التي فرضت على تركيا اتباع سياسة أكثر توازناً في علاقاتها حيال العالم العربي وإسرائيل ولكن السمة العالقة في السياسة الخارجية التركية هي أنها خرجت من عدائها السافر وأطلق للقضايا العربية، بل مصت إلى مواقف يمكن وصفها بالإيجابية وأحياناً «الصديقة» للعالم العربي، لكن، مرة أخرى، وحالات نادرة، ليس على حساب علاقاتها الجيدة مع إسرائيل

حرب حزيران ١٩٦٧، التي احتلت خلالها إسرائيل سبعة هزيره سيقاء
واصفه العربيه وقطاع غزة والجولان، كان بداية التحول الفعلي في نظرة تركيا
إلى المسألة الفلسطينية، والعربية عموماً ومع أن الموقف الرسمي التركي لم
يحمل إسرائيل مسؤولية العدوان، إلا أن وزير خارجيه تركيا جاغليانجيل دعا
في خطابه أمام الجمعية العام للأمم المتحدة في ٢٤ حزيران ١٩٦٧ إلى
انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها، وتصديق قرارات مجلس الأمن
وعندما ألحقت إسرائيل القدس الشرقية بها إدارياً، صوتت تركيا مع قرار
الأمم المتحدة بتاريخ ٤ تموز ١٩٦٧ الذي يعترض القرار الإسرائيلي باطلاً كذلك
صوتت تركيا إلى جانب العديد من القرارات التي تقسم بها المجموعة العربية
في الأمم المتحدة حيال العديد من القضايا وأكد تركي موقفها الإنصافي
بانتصويت إلى جانب القرار السهير ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧
الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة

كما أن تركيا رفضت الانضمام إلى حلف يضم إيران وباكستان والسعودية
أعلن عنه في كانون الثاني ١٩٦٨ للدفاع عن الخليج، حتى تتجنب ردود الفعل
العربية المعارضة التي وأحييتها خلال فترة حلف بغداد ولم تقع المواقف
التركية الإيجابية في فراغ، فبالعديد من المسؤولين في دور عربية كانت على
حلاف شديد مع تركيا، رغبوا بالنظره انتركية الجديدة، ومنهم وزير الخارجية
السيوري ابراهيم ماحوس الذي وصف في ٢٦ آب ١٩٦٧ المواقف التركية بـ
«المخلصه» والتي «ستفتح الأفاق لتعاون مستمر بين البلدين في جميع
المحالات» ومن أجل كسب تأييد الدول العربية حاولت تركيا دائماً الربط بين
الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وسعي اليونان لضم قبرص إليها

وفي القرارات الدولية الأقرب لمعارضة ضم إسرائيل للقدس ومرتفعات
الجولان، عامي ١٩٨٠ و١٩٨١، صوتت تركيا لصالح هذه القرارات.

ويمكن القول أن عقد السبعينات كان عهداً بآية انفتاح واسع بين تركيا
والعالم العربي وقد ساهمت في ذلك مجموعة من العوامل منها أن السياسة
العربية نفسها حيال تركيا شهدت تراجعاً عما كانت عليه فبعد وفاة الرئيس

جمال عبد الناصر، نهجت السياسة المصرية في عهد حلفه أنور السادات نهجاً عربياً واضحاً يتقاطع مع المواقف التركية في أكثر من قضية وعرفت السبعينات أزمات اقتصادية (بغلية) مالية، وارتفاعاً في الأسعار دفع تركي للتقارب مع العالم العربي لسجور الانعكاس السلبي لذلك على اقتصادها. وكان من نتائج التقارب والتعاون التركي - العربي اقتصادياً في السبعينات، تصويت تركي إلى جانب معظم القرارات الدولية المناهضة لإسرائيل ومنها القرار الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية (١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥)

وكانت قبل ذلك قد اعتبرت في كانون الثاني ١٩٧٥ بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني وفي تشرين الأول ١٩٧٩ افتتح ياسر عرفات، زعيم المنظمة، أول مكتب لها في أنقرة في عهد حكومة بولنت اجاويد

وطراً تطور مهم في علاقات تركيا بإسرائيل بعد انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ الذي حقّض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إلى رتبة سكرتير ثان كما أغلقت القنصلية التركية في القدس وتبع ذلك جمود في العلاقات الثقافية والاقتصادية بين البلدين وحين أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٨ في الجزائر قيام «الدولة الفلسطينية المستقلة» كانت تركيا أول دولة غير عربية، ومن الدول الأولى الأخرى التي اعترفت بقيام هذه الدولة في هذا الوقت كانت تركيا تعاود رفع تمثيلها الدبلوماسي في إسرائيل عام ١٩٨٦ إلى رتبة قائم بالأعمال متدربة بتبادل السعرة بين إسرائيل والدولة العروبة الكبرى مصر واستمر الوضع كذلك حتى بدء محادثات التسوية في مدريد ١٩٩١ بين العرب وإسرائيل

في الفترة نفسها، المسدة طوال عقدي السبعينات والثمانينات كانت العلاقات الاقتصادية تنمو بصورة واضحة بين تركيا والعالم العربي ولا سيما بعد أزمة النفط عام ١٩٧٣، ومشاركة حرب السلام الوطني (الإسلامي) سرعاً نجم الدين أربكان في أكثر من حكومة في السبعينات، والذي كان له أثره الإيجابي في الانفتاح على العالمين العربي والإسلامي، الذي ضاعفته

ودفعت إلى تطويره عضوية تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي التي انضمت إليها في العام ١٩٧٤ واتحاد اسطنبول مقرأً للعديد من اللسان الاقتصادية للمنظمة بعد العام ١٩٨٠

وتشير الأرقام إلى أن حجم التجارة التركي مع البلدان العربية بين ١٩٥٠ و١٩٦٠ كان يشكل حوالي ٤.٥٪ من مجمل حجم السحارة الخارجية لتركيا فيما ارتفعت هذه النسبة في الثمانينات إلى ٣٢٪ حيث قارب حجم المشروعات التي عُهد بها إلى شركات مقاولات تركية في العالم العربي إلى ٢٠ مليار دولار مع وجود ١٨٠ ألف عامل تركي في البلدان العربية كما تلقت تركيا قروضاً بمئات الملايين من الدولارات من بنك التنمية الإسلامية في جدة التابع للمنظمة المؤتمر الإسلامي، وبين العالمين ١٩٨٠ أو ١٩٩٠ ارتفعت الصادرات التركية إلى العالم العربي بنسبة ٢٠.٩٪ وفيما كان عام ١٩٨٠ حوالي ٦٠٠ مليون دولار قمر في العام ١٩٩٠ إلى أكثر من ملياري دولار إلا أنها كسسته منوية داخل الصادرات التركية إلى العالم تراجعت من ٣٦.٢٪ عام ١٩٨١ إلى ١٣٪ فقط عام ١٩٩٠ وعلى صعيد الواردات ارتفعت واردات تركيا من العالم العربي من ٢.٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٣.١ مليار دولار عام ١٩٩٠ أي بزيادة قدرها ٢٧٪

إلى ذلك سبغت الاستثمارات العربية في تركيا في الثمانينات كما الاستثمارات التركية في العالم العربي ولا سيما مع كل من العراق والسعودية وليبيا والكويت ووصل عدد العمال لأتراك في البلدان العربية مسمية حرب الخليج الثانية إلى حوالي الربع مليون عامل وبعضهم يرفع العدد إلى ٣٥٠ ألف عامل

مما سبق يتبين لنا ما يلي

- إن العلاقات السياسية بين تركيا والعالم العربي بين ١٩٦٧ و١٩٩١ شهدت، قياساً على المرحلة الأولى، تطوراً كبيراً للغاية ويمكن وصف هذه المرحلة، تركيا، بأنها «مرحلة عربية» لكن دون أن يعني ذلك تراجع العلاقات مع

إسرائيل، باستثناء حادثة تحفيص العلاقات بعد ١٩٨٠ ولقد لعب تداامي القوة الاقتصادية للعرب في الساحة الدولية دوراً أساسياً في تغيير الموقف التركي، فضلاً عن السياسات الليبرالية للرئيس التركي الراحل خلال الثمانينات ورغبة الأتراك في كسب أصدقاء لهم حيال المسألة القبرصية، كما السجول الذي طرأ على مواقف العديد من الأنظمة العربية وفي مقدمتها النظام المصري بعد وفاة عبد الناصر

إن العلاقات الاقتصادية تمت جذاً الى جنب مع العلاقات السياسية، إن كان على صعيد الميزان التجاري أو على صعيد الاستثمارات المتبادلة أو العمالة التركية في العالم العربي

- إن الموقف التركي في هذه المرحلة كان محكوماً بطبيعة موارد القوى في المنطقة، الذي كان، نسبياً، إلى جانب العرب في السبعينات ومطلع الثمانينات وكان هذا الموقف يميل وفقاً لميل هذه الموارد لذا نجد أنه كان عربياً من أواسط الثمانينات لكن مع تبادل مصر العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية، صمنا، دولة إسرائيل عام ١٩٨٨، كانت أزمة تقترب أكثر فأكثر من تل أبيب، بحررة، نسبياً، من الحرج الذي كانت تجد نفسها فيه حتى ذلك الوقت، حيث لم تعد الدولة المسماة الوحيدة التي تعترف بإسرائيل، بل حدث حدودها كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولا يمكن مطالبتها بأن تكون في هذه القضية، أكثر ملكية من أصحابها العرب و فلسطينيين

وهكذا حين سجل العرب، ومنهم دول «متوسطة» مثل سوريا، مفاوضات التسوية مع إسرائيل في مدريد حريف ١٩٩١، كانت تسقط أمام تركيا أحر الحواجر نحو إقامة علاقات عادية وطبيعية مع دولة إسرائيل

٣ - من مؤتمر مدريد إلى الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل

دخلت مطلقه العسرق الأوسط، في محمل علاقاتها الدولية والإقليمية، مرحله

تاريخية حين انعقد في حريف ١٩٩١ أول مؤتمر واسع للمتسوية بين إسرائيل والدول العربية، من دون معارضة تذكر، وذلك على قاعدة «الأرض مقابل السلام»، وذلك كأحد إفرازات احتلال العراق الكويت وما تلاه من حرب الخليج الثانية التي أسفرت عن تحرير الكويت، والدعوة بالتالي إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة في فلسطين كما طُفِت في الكويت وبين افتتاح مؤتمر مدريد الذي شاركت فيه مباشرة أربع دول عربية هي لبنان، سوريا، الأردن، مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عن مراقبين من دول عربية أخرى، إلى رعاة المؤتمر، وبين توقف محادثات التسوية في وايت هال لتدشيس في الولايات المتحدة في مطلع العام ١٩٩٦ بين سوريا وإسرائيل، حدث تطوران بالغا الأهمية هما توصيل الفلسطينيين والإسرائيليين إلى اتفاق أوسلو في أيلول ١٩٩٣ وتوقيع الأردن وإسرائيل معاهدة سلام بينهما في ١٩٩٤، بحيث لم يبق خارج الاتفاقيات من دول المواجهة سوى سوريا ولبنان.

انعقاد مؤتمر مدريد، وما سبقه من اعتراف مصر بإسرائيل قبل ذلك بأكثر من ١٢ سنة وما تلاه من اعتراف الأردن والفلسطينيين بإسرائيل، كان بمثابة «إجارة مرور» وأصبحت إلى تركيا بنسج العلاقات التي تريدها مع الكيان الصهيوني وعلى هذا تعتبر هذه المرحلة التي تمتد لأربع سنوات مرحلة دفع التواصل بين تركيا وإسرائيل إلى أقصى مداه، نكن مع الأخذ في الاعتبار أن عملية التسوية في الشرق الأوسط لم تكتمل وأن الموقف العربي، رغم احترامه انواسح من قبل مصر والأردن والفلسطينيين ودول أخرى، كان ما زال يحظى بممانعة حيان شروط التسوية التي لا تكفل حلاً عادلاً وساملاً بمعنى أن الموقف التركي الذي اندفع نحو إسرائيل على أكثر من صعيد، أنقى في الحسبان هامشاً ولو ضئيلاً من حساسية بعض العرب تجاه علاقات وثيقة لتركيا مع إسرائيل لذا كانت آفرة نجاح، نسبياً، عدم تحوّل علاقاتها مع إسرائيل إلى عامل استفرار صريح لكل من سوريا وأشقائها من الدول العربية والإسلامية (إيران بالتحديد).

مع أن بدء محادثات التسوية بين العرب وإسرائيل، كان بحرر تركيا من

حرجها في إقامة علاقات متطورة مع إسرائيل، إلا أنه كان يشير عملياً إلى هواجس تركية متعددة فتركيا، المستفيدة من علاقات قوية مع إسرائيل، لا تنظر بعين ابرضى إلى توصل سوريا إلى تسوية سلمية مع إسرائيل ذلك أن مثل هذه التسوية سوف تتيح لسوريا التحرر من انشغالها بمواجهة إسرائيل، و«التفرغ» بالتالي لمواجهة مشكلاتها الأخرى ومنها تلك المشتركة مع تركيا وهي ثلاث. مشكلة لواء الاسكندرون الذي لا تعرف سوريا بضمه إلى تركيا عام ١٩٣٨ وما زالت تعتبر في خرائطها الرسمية الحدود بينها وبين «اللواء» «حدوداً مؤقتة» وإثارة دمشق لهذه المشكلة سوف يسبب لتركيا من المتاعب ما لم يكن قائماً قبل التوصل إلى تسوية بين سوريا وإسرائيل والمشكلة الثانية هي مسألة المياه وسلسلة السدود التي أقامتها وما زالت تركيا تقيمها على نهري الفرات ودجلة منذ مطلع الثمانينات والتي تهدد أنقرة باستخدامها سلاحاً عند الضرورة، من خلال قطع تدفق المياه إلى سوريا، للضغط على دمشق حيال مسألة ثالثة هي مشكلة حرب العمال الكردستاني الذي يحارب الحكومة التركية منذ ١٩٨٤ ويسعى لإقامة دولة كردية في جنوب شرق تركيا وتتهم سمسات أنقرة دمشق بأنها تدعم هذا الحزب

إن توصل سوريا وإسرائيل إلى اتفاق تسوية يحتمل التوصل إلى حل لمشكلة المياه في الجولان وفي هذه النقطة قد تكون إسرائيل مستعدة، للاستفادة من مياه الجولان، لتأييد الموقف السوري حيال مسألة المياه مع تركيا وهذا ليس في صالح أنقرة

إلى ذلك فإن ارساء أن نظام شرق أوسطي جديد محتمل على قاعدة ما، لم يدفع بإسرائيل، رأس حربه، وهي حال موافقة الأطراف العربية، نحو إعطاء تركيا دوراً أساسياً في النظام المقبل إن حشية تركيا من التوصل إلى تسوية العرب وإسرائيل قبل حل محمل مشكلاتها مع حوارها العربي (سوريا والعراق قصدياً)، يدمعها إلى محاولة فرض نفسها لاعباً أساسياً في عملية التسوية قبل اكتمالها، حتى لا تنقلب هذه التسوية، في بعض حواشيها، في اتجاهات لا تتوافق مع مصالح الأمن القومي التركي، من هذه الزاوية يمكن تفسير بعض

عوامل حركات انتصعيد العسكري التركي للمياسر أو غير المباشر، في سماء العراق أو على الحدود السورية (مطلع حريف ١٩٩٨)

من هنا فإن هواجس تركيا من سلام الشرق الأوسط ليست أقل من عيظتها بتطوير علاقات طبيعية مع إسرائيل

سبهدب العلاقات العركية - الإسرائيلية بين ١٩٩١ و ١٩٩٥ حركة متبادلة سلطة، سياسياً واقتصادياً وأمنياً وعسكرياً وتبدل المسؤولون من رؤساء جمهورية وحكومة ووزراء خارجية وغيرهم من الوزراء، رياراب هي الأولى من نوعها بين البلدين. وفي نهاية العام ١٩٩١ رفعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى مستوى سفارة. ولم تهذا الوفود الاقتصادية في تبادل الريارات، وتعددت الاجتماعات، والاتفاقيات الاقتصادية والثقافية.

ولعل أبرز مجالات التعاون بين البلدين خلال هذه الفترة كان على الصعيد الأمني حيث أبرم اتفاق سري في آذار ١٩٩٤ في عهد حكومة طانسو شيلير اتبع باتهام أحمر في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٤ أثناء زيارة ١٩٩٤ أثناء زيارة طانسو شيلير نفسها، ولأول مرة لرئيس حكومة تركي، إلى إسرائيل وشمل الاتفاق ١٢ مادة حول التعاون لتباسب المعلومات لمكافحة الإرهاب منها

- مكافحة تهريب المخدرات عبر أراضي إحدى الدولتين

- تبادل المعلومات واتحاد التدبير الأمنية لجماعة المواطنين ضد الممرسات الإرهابية

- سادل الخبرات التدريبية على وسائل مكافحة الجريمة

- تشكيل لجنة تركية - إسرائيلية مشتركة تضم إليها خبراء تحتتم دورياً وتبحث في تنفيذ مواد الاتفاق وتطويره مع تعهد الطرفين بعدم نقل أية معلومات سريه إلى أي بلد ثالث دون موافقة البلد الآخر في الاتفاق

وحالاً زيارة شيلير هذه ، اقترحت تركيا على إسرائيل حملة مساريح تعاون اقتصادية كما يلي

- إقامة تعاون مشترك لتطوير تكنولوجيا الألياف البصرية ونظام الكابلات
في منطقة الشرق الأوسط.

- التعاون المشترك بين موانئ إسرائيل ومينائي مرسين والاسكندرية في
تركيا

- تأسيس شركة دولية لنقل المواد الغذائية

- تطوير مشروع مشترك حول الطاقة الهيدروكهربية

- بدء الأعمال حول البنية التحتية لنظام شبكة كهرباء اقليمية

- تشكيل كونسورسيوم متعدد الجنسيات للاستثمار في غزة والصفا العربية

- التعاون في موصوعات التدريب الزراعي والري والبيئة في منطقته إقليم

«غاب» في جنوب شرق تركيا

شكلت الزيارات المتبادلة والاجتماعات المكثفة بين مسؤولي تركيا وإسرائيل
خلال السنوات التي تلت مؤتمر مدريد فرصة لتحديد مجالات التعاون الثنائي
ولعبه الأهداف الاسرائيلية لكل منهما. فاصلت ذلك في الفترة نفسها بعودة
ملحوظة على جبهة العلاقات التركية - العربية، خاصة بعد التصريحات العلنية
لمسؤولين اتران والتي قتهم سوريا بدعم «النشاطات الإرهابية» داخل تركيا

٤ - ما بعد الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل:

التحالف الاستراتيجي

مع توقف محادثات التسوية في سوريا وإسرائيل، ساد جمود كامل على
مسار التسوية في الشرق الأوسط، وسبقه ربيع ١٩٩٦ سلسلة من العمليات التي
بناها فلسطينيون في القدس وتل أبيب وعسقلان استهدفت مؤتمر قمة عالمية في
سرم الشيخ بمصر في آذار ١٩٩٦ وبعده بحوالي الشهر كانت إسرائيل من
عدوانا واسعا حرف باسم «مهاجمة الغضب» اتهمه انصار سيامين نتنياهو

رعيم حرب النيكود المتطرف في استحداث ٢٩ أيار ١٩٩٦ وهريمه رئيس الحكومة اسابق شمعون بيربر

هذه التصورات كانت مؤسراً قوياً على أن مرحلة جديدة من الوضع في الشرق الأوسط قد بدأت وتقسم بالاحتهاج والتوتر والاشهاد عن الأسس التي قامت عليها عملية السلام وبالفعل بلغ عملية لحداد واستخدام أوراق الصعظ نروتها منذ مطلع العام ١٩٩٦ وما رالب مستمرة حتى الآن وتقع تركيا في القلب من عملية الاستقطاب لإقليمية نظراً لتأثيرها وتأثيرها بالملفات الإقليمية المحيطة بها بدءاً من البلقان وصولاً إلى آسيا الوسطى والقوقاز ومروراً بالغلف الشرق أوسطي وقد اتسمت مرحلة ما بعد توقف محادثات ويت بالاديش بنعريز لا سابق له للتعاون بين تركيا وإسرائيل على جميع الاحسدة مقابل تدوير ملفت وتحديات واستفراوات في العلاقات بين تركيا ومحظم الدول العربية وإيران (محصلاً عن اليونان وروسيا وإرمينيا وجيران تركيا الآخرين) بحيث يمكن النهول بكل سهوله إن هذه المرحلة هي أسوأ بكثير من تلك التي سبدها لعلاقات اتركية - العربية في أواخر الخمسينات

ماذا تستفيد تركيا من إسرائيل؟

محبت تركيا في السننن الأحيوتين سحو تعاون وثيق جداً مع إسرائيل تحدها في ذلك العوامل التالية

١ . تتحكم بالسلوك التركي الحارحية ومد تفكك الدولة العثمانية اسهواحد و لامتبارات الأمية فتركيا كانت على وسك التسردم والتفاسم الشامسي في ما لو طبق انقامية سيفر لعام ١٩٢٠ التي كانت تلحد إقامة وص ارمي في الأحرء الشرقية من تركيا وحكم ذاتي بالكراد هي جنوب شرقي اسلا وتوريج ما يبقى من الاناصول على اليونان وبريطانيا وفرنسا و إيطاليا باستثناء بقعة صغيرة في الاناصول الأوسط والسمالي تبقى للأترك لكن القادة الأترك استطاعوا في معاهدة لوزان (تموز ١٩٢٣) انتزاع الاعتراف

الرسمي بالحدود التي تشكل حالياً «الجمهورية التركية» ولعب انقسام العالم بعد الحرب العالمية الثانية الى معسكرين وانضمام تركيا الى المعسكر العربي دوراً أساسياً في محاصرة تركيا على حدودها الدوية لكن مع تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ وسقوط الدرع القومية في القوقاز والشرق، وظهور الخلافات التركية - الأرمنية من جديد وقيام نواة كيان كردي في شمال العراق، واحطار ذلك على اسئلة الكردية في تركيا، كما استمر النزاعات مع اليونان في ايجه وقبرص، وكذلك استمرار التنازع التاريخي مع روسيا حول النفوذ والنفط والاقليات في شمال القوقاز، أوقعت المخاوف التركية من احتمال تعرض الكيان لمخاطر جدية من جميع هؤلاء الحوصوم، خاصة أن بعضهم، مثل اليونان وأرمينيا، له علاقات جيدة مع العرب ويعتبر امتداداً مسيحياً لحصارة الغربية من هذا كانت مسألة إقامة علاقات تعاون وثيقة مع هذه إقليمية كبرى مثل إسرائيل يجمع بينها وبين تركيا كثير من الحوصوم المشتركة والأهداف الواحدة، أكثر من ملحق بالنسبة لتركيا، لتحصين وضعها الاستراتيجي والعسكري في مواجهة حوصومها

٢ - من هنا كان من بين أولويات تركيا تقوية القدرات الحربية لقواتها على صعيد التدريب وتطوير الكفاءات وتحرير الإنتاج الحربي، واستيراد الأسلحة المتطورة الضرورية ومما يسحق أنقرة على الاعتماد على الخبرات الإسرائيلية في هذا المجال أن الولايات المتحدة الأميركية أحد الموردين الأساسيين للسلاح إلى تركيا، تمارس أحياناً وبصعظ اللوبيين الأرمني واليوناني فيها، سياسة ابتزاز لتركيا فتمنع تسليم بعض الأسلحة أو توقعها نهائياً أو تؤجل تسليمها كما أن أوروبا تلحقاً غالباً عند حصول أول احتكاك بين تركيا واليونان إلى فرض حظر السلاح على تركيا لذا تجد تركيا في إسرائيل، مورداً ضرورياً لقطع الخيار التي ترفض واسطى مدّ تركيا بها لذا تعتقد أنقرة أن إسرائيل، بما تمتلكه من تكنولوجيا عسكرية متطورة و«خبرات» تدريبية وقاتلة وحدها، في الظروف الراهنة، القادرة على تلبيبة متطلبات تطوير القدرات الحربية للحيش العرقي

من هنا جاء اتفاق ٢٢ شباط ١٩٩٦ بين تركيا وإسرائيل والذي لم يكشف عنه بصورة رسمية سوى في مطلع نيسان ١٩٩٦ والذي يحيط تعاونا عسكرياً وتدريبياً وبحراء مبادرات مشتركة والسماح لطيارى وصانرات كل طرف باستخدام المجال الجوي للطرف الآخر

ومحسى التعاون العسكري المشترك بين البلدين خطوات متقدمة. من ذلك برنامج تحديث ٥٤ مقاتلة تركية من طراز «اف - ٤» بموجب صفقة قيمتها ٦٥٠ مليون دولار أبرمت في صيف العام ١٩٩٦ وهناك برنامج تحديث ٥٤ مقاتلة «اف - ٥» بقيمة ٣٠٠ مليون دولار وهناك برنامج تحديث لدبابات تركية من طراز «م - ٤٧/٤٨ باتون» و«ام - ٦٠» بقيمة مليارى دولار كما هناك برنامج لتحديث طائرات هليكوبتر وتزويد المقاتلات التركية بصواريخ إسرائيلية متعددة الاستعمالات في صفقة بقيمة نصف مليار دولار كذلك شراء صواريخ مصادرة للصواريخ، وصواريخ من طراز «بوي» وجهاز الانذار المبكر فالكون لطائرات الأواكس

ويلحظ التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل القيام بامتاج مشترك لدبابات ميركافا مقابل ٣,٢ مليار دولار، وكذلك لصاروخ «بوي» - ١ و«بوي» - ٢.

وهي أواخر كانون الثاني ١٩٩٧، صرح الجرال التركي المتقاعد والمستشار في «وقف الغزوات المسلحة التركية» صدقي أوزون أن مشروع التعاون العسكري مع إسرائيل سيتقارب قيمته خلال السنوات الـ ٢٥ القادمة المئة وخمسين مليار دولار (١٥٠ مليار دولار)

إن أحد الجوانب الأكثر خطورة من مثل هذا التعاون العسكري الوثيق بين تركيا وإسرائيل هو أنه يجعل من القوات المسلحة التركية والصناعة الحربية التركية رهيبتين بيد إسرائيل على امتداد سنوات طويلة بحيث سيتعذر على أي نظام حكم في تركيا، مهما كان اتجاهه السياسي، علماً أن إسرائيل، وقف هذا التعاون في المستقبل، من دون مضاعفات سلبية على الكفاءة والقدرات العسكرية لتركيا، خاصة أن مشاريع التعاون والانتاج المشترك تمتد لسنوات

طويلة وبيست محدودة أو قصيرة الأجل

٣. تنظر تركيا إلى التعاون الوثيق مع إسرائيل على أنه أداة ضغط أساسية على سوريا التي سحلت تركيا معها حول ثلاثة موضوعات الاسكندرون المياه الاكراد فأنقرة تنتهم سوريا صمنا منذ وقت طويل، وعلى في السنوات الأخيرة، سيوهر الملح والتدريب والدعم لمقاتلي حزب العمال الكردستاني الذي يرعاه عبد الله أوجلان والذي يقاتل أنقرة من أجل تأسيس دولة مستقلة لأكراد تركيا ويحمل أنقرة دمشق المسؤولية الكبرى في نشاط هذا الحزب الذي تكلف حربه النظام التركي ما لا يقل عن ثمانية مليارات دولار سنوياً ويعمر نشاطه الخطر الأكبر على وحدة الأراضي التركية إن تركيا تأمل من تعاون وثيق مع إسرائيل الحد من خطر هذا الحزب من طريق الاستعدادة من «الخبرات» الإسرائيلية في مكافحة «الإرهاب» ومن المعلومات التي قد توفرها المخابرات الإسرائيلية «الموساد» للمخابرات التركية «ميت» حول حرك عناصر حزب العمال الكردستاني، ومن الحيرة في مجال إقامة حواجز الكنترولية تعيق تسلل عناصره إلى داخل الأراضي التركية إن أنقرة تأمل كذلك من التعاون مع إسرائيل استخدام أداة ضغط ضد سوريا لتخفيف موقعها من مسألة المياه إذ يحصب الموقف التركي المهدد بقطع مياه الفرات عن سوريا غضب وتكسر العام العربي ضدها، وهو الأمر الذي يسبب حرجاً كبيراً في الساحة الدولية أيضاً تهدف أنقرة من استخدام التعاون مع إسرائيل ورقة ضغط ضد سوريا للتخلي رسمياً عن طموحاتها في استعادة لواء الاسكندرون وقد ظهر ذلك جلياً حين ذكرت المعلومات الصحافية أن من بين الشروط التي جعلها الرئيس المصري حسني مبارك، من الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى الرئيس السوري حافظ الأسد، أثناء وساطته بين دمشق وأنقرة في اثر اندلاع الأزمة بينهم حريف ١٩٩٨، شرط اعتراف سوريا بأن لواء الاسكندرون هو جزء من الأراضي الدولية التركية، وذلك مقابل إنهاء الشهيد التركي مصرع سوريا

٤. وكما تحاول أنقرة استخدام التعاون الوثيق مع إسرائيل أداة ضغط

صد سوريا ، فإنها تحاول نفس الشيء تجاه إيران التي تتهمها السلطات التركية بدعم حرب العمال الكردستاني والحركات الأصولية داخل تركيا

٥ - والمواجهة بين تركيا وإيران، هي جزء من المواجهة الاستراتيجية السدءة مع إيران التي تقودها الولايات المتحدة ضد إيران والحركات الأصولية المعادية للمحططات الأميركية في الشرق الأوسط والتعاون التركي - الإسرائيلي الوثيق المستجد هو حجر زاوية في استراتيجية موحدة وأسطح خصوصها في المنطقة الممتدة من شرق المتوسط حتى وسط آسيا

٦ - وتعتقد أنقرة أن تعاوناً وثيقاً مع إسرائيل سيدفع باللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، ولا سيما في مؤسساتها الرئيسية، مثل الكونغرس إلى الدفاع عن مصالح تركيا في القرارات التي تقرها هذه المؤسسات، وذلك في مواجهة اللوبيين القويين الآخرين، الأرمني واليوناني اللذين يدافعان عن مصالح العنوتين التاريخيتين لتركيا وهما أرمينيا واليونان

٧ - واستطراداً تعلق تركيا آمالاً كبيرة من وراء التعاون الوثيق مع إسرائيل لتحقيق مكاسب اقتصادية مختلفة منها

- تسجيع المأز اليهودي في العالم للاستثمار داخل تركيا

- تطوير العلاقات التجارية مع إسرائيل وتصدير الإنتاج التركي عبر إسرائيل إلى دول ثالثة تربطها بإسرائيل اتفاقيات تجارة حرة

- وفي هذا الإطار كذلك وقعت تركيا وإسرائيل اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين في آذار ١٩٩٧ تلحق بحلول العام ٢٠٠٠ ومع حجم التجارة بين البلدين من ٥٠٠ مليون دولار حالياً إلى ملياري دولار

- وتهدف تركيا إلى الاستفادة من الصبغات الإسرائيلية في مجال التكنولوجيا الزراعية ولا سيما في منطقة مسرور تنمية جنوب شرق الأناضول المعروف باسم «عاب» (GAP).

- أيضاً تستفيد تركيا من المال والخبرات اليهودية لإقامة مشاريع استثمار

اقتصاديّة مشتركة في آسيا الوسطى (لا تعدّ مثل هذه المشاريع بعداً
السياسي المتمثل في مواجهة النفوذ الإيراني في تلك المنطقة)

٨ - ويمكن ملاحظة أن التعاون التركي مع إسرائيل قد ازداد وثقاً منذ
تسلم الإسلامى نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة التركية في آخر حزيران
١٩٩٦ وحتى استقالته في ١٨ حزيران ١٩٩٧ ولأوّل مرة يدخل عامل العلاقات
مع إسرائيل في الحسابات الداخلية للعبء السياسيّة في تركيا ذلك أن
توجهات أربكان الإسلاميه وانفتاحه على العالم الإسلامى، دفعت بالمؤسسة
العسكرية التركية إلى توثيق العلاقات العسكرية مع إسرائيل، عبر ريارات أرفع
المسؤولين العسكريين الأتراك من رئيس أركان الجيش (المنصب العسكري
الأعلى في تركيا) إلى مساعديه وزير الدفاع وغيرهم، إلى إسرائيل في
الصف الأول من ١٩٩٧، في خطوات تهدف إلى إحراج أربكان أمام قاعدته
والضغط عليه لإضعاف موقعه تمهيداً للإطاحة به وهذا ما حصل وكما كان
التجاذب الداخلي في تركيا بين أربكان والجيش يتصاعد كانت العلاقات بين
الجيش التركي وإسرائيل تزداد وثقاً.

٩ - ويمكن القول إن من سوافع الحركة التركية حيال إسرائيل، هو الرقص
الأوروبى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى، خاصة بعد بيان الأحزاب
الديمقراطية المسيحية في ٤ آذار ١٩٩٧ الذي اعتبر أن لا مكان لتركيا، لا في
المدى القريب ولا في المدى البعيد، في المنظومة الأوروبية، لأنها، حسب بيان
الأحزاب نفسه، مختلفه دينياً وحضارياً وثقافياً وبشكل هذا البيان صدمة
كبيرة لدعاة التوجه الغربى في تركيا وخاصة المؤسسة العسكرية، وهي نفس
الوقت انتصاراً بوجهة نظر حزب الرفاه الإسلامى بزعامة أربكان حول ضرورة
الانفتاح على العالم الإسلامى والتواصل معه وحتى لا يعترف العلمانيون
المتشدّدون والعسكريون الأتراك بهزيمة فلسفتهم الكمالية (نسبة لمصطفى كمال
أتاتورك) في ما يتعلق بالتكامل مع أوروبا، لحاوا، تأكيداً جريئاً من التيارات
العربية، وهو خيار تعزيز التعاون مع إسرائيل وبالتالي فإن خيار التعاون
الوثيق مع إسرائيل من جانب العلمانيين المتشددين في تركيا، هو بمثابة أداة

تحصين للأيديولوجية الكمالية التي تعرضت لإهترارات عنيفة في الستين
الآخيتين أمام الإسلاميين وحتى العلمانيين المعتدلين

١٠ - وفي محصلة حاسمة لكل هذه الدوافع من التعاون التركي مع
إسرائيل، نحاول أنقرة أن تحذر لها مكاناً فاعلاً ومؤثراً في أي نظام إقليمي
جديد قد ينشأ في الشرق الأوسط في حال اكتمال عملية التسوية وإن تجبر
الورقة التركية منذ الآن للقوة الوحيدة المهيمنة جانباً على العالم، الولايات
المتحدة، والقوة الإقليمية الكبرى التابعة لها، أي إسرائيل، قد يكون، رأي أنقرة
المدخل الوحيد لتحذر مكان ودور أساسيين في انضمام الإقليمي للقادم

ماذا تستفيد إسرائيل من تركيا؟

في المقابل، تمضي إسرائيل، بدورها، نحو تعزيز علاقاتها مع أنقرة، وهي
التي كانت تطمح إلى ذلك منذ عقود، يشجعها على ذلك المكاسب التالية

١ - إن علاقات وثيقة مع تركيا، الدولة المسلمة، هي أكثر من ضرورية،
خاصة في ظل تعثر عملية التسوية مع العرب، أو مع بعضهم صحيح أن
إسرائيل وقعت معاهدات سلام مع مصر والأردن والفلسطينيين وتسابلت
البعثات الدبلوماسية مع أكثر من بلد عربي لكن هذا السلام بقي ناقصاً
وبارداً، ولا سيما على الصعيد الشعبي وتفاقم التوتر وازدادت احتمالات
اندلاع حرب مع قدوم نتنياهو إلى السلطة في إسرائيل، وتكتل معظم الدول
العربية معارضة لسياسات وفي ظل مثل هذه العزلة، فإن استعداد بلد مسلم
مثل تركيا الدخول في علاقات تعاون وثيقة مع إسرائيل يعقبر مكسباً ضخماً
للدولة العبرية وخترافاً مهماً لصفوف العالم الإسلامي الذي اتخذ قاداته
موقف حاد ومعارضة لمسار بيع فتنباهو الاستيطانية بإسرائيل أشد ما تكون
بحاجة إلى التعاون مع دولة مسلمة لتخرق حالة العزلة التي قد تتعرض لها من
وقت لآخر

٢ - إن تعاوياً إسرائيلياً مع تركيا يشكل أداة ضغط بيد إسرائيل ضد هذه

الدول المعادية لها والاتفاق العسكري السهير بين تركيا وإسرائيل في ٢٣ سباط ١٩٩٦، كان واضحاً هي استهداف الأمن القومي لكل من سوريا وإيران والعراق من خلال استخدام أنظمتها الإسرائيلية للأحواء التركية المحاذية لإيران وسوريا لعمليات المرافقة والاستكشاف ونزوداً حاجة إسرائيل لمثل هذا التعاون مع تركيا في ظل تدهور عملية التسوية في الشرق الأوسط وازدياد مخاطر الحرب

٣ - إن تركيا بلد عبي بالمياه وستكون أحياء عصباً مهماً في إرساء أي استقرار إقليمي محتمل في الشرق الأوسط ولما كانت تركيا تملك «مفتاح» مسألة المياه في الشرق الأوسط فإن تقارباً إسرائيلياً مع تركيا يساعد على صورة رؤية مائعة مشتركة بين إسرائيل وتركيا تصب في مصلحتهما ويشكل عصباً ضغط على الموقف السوري والعراقي، ما دامت عملية التسوية متعثرة

٤ - إن الروابط اللغوية والعرفية والثقافية بين تركيا والجمهوريات التركية التي ستقلت عن الاتحاد السوفياتي في آسيا الوسطى، بشكل حسراً مهماً لوصول إسرائيل إلى تلك المنطقة والقيام بمساريع استثمارية مشتركة مع تركيا والولايات المتحدة الأميركية، تكون في الوقت نفسه جزءاً من محاولات تطويق النفوذ الإسلامي لإيران في آسيا الوسطى واحتوائه وتصفيته

٥ - أضماً إن تركيا ذات الـ ٦٥ مليون نسمة هي سوق ممتازة للصادرات الإسرائيلية، والفتح الإسرائيلي في عدة محالات واتفاقية التجارة الحرة التي وقعت بين البلدين ستنجح تعريب هذه الأهداف

اختلافات

على الرغم من المكاسب الكبيرة التي تحققت لتركيا وإسرائيل من علامات وشقة سنهما إلا أن وجهات نظرهما تفرق حيال العديد من القضايا

تحاول إسرائيل أن تبتز تركيا في مسألة مكافحة الإرهاب ومع أنها تسعى استبعادها لمساعدة تركيا لمواجهته «الإرهاب»، إلا أن إسرائيل لم تحدد ولا هي

أية مناسبة ما إذا كان المقصود من وراء ذلك حرب العمال الكردستاني أم لا إن محادثة إسرائيل تسمية الأتشياء بأسمائها يحفي تبايناً في وجهات النظر حول تعريف الإرهاب بين أنقرة وتل أبيب فإسرائيل التي ترى في الأصوليين فقط إرهابيين، لا تريد أن تستعدي عليها شعباً له حساسيات تاريخية وقومية مع الدول التي تنقاسمه وهي العراق وتركيا وإيران وهو الشعب الكردي، وبطراً لأن إيران والعراق هما من أعداء إسرائيل المناسرين، وبطراً لأن تركيا هي، في النهاية بلد مسلم، فإن من مصلحة إسرائيل نفثت المنطقة، عبر التشجيع على إقامة وصى الأكراد على حساب هذه الدول مجتمعة، بغض النظر عن حق أية أقلية في تقرير مصيرها وما إذا كان الأكراد معادين للوجود الصهيوني أم لا من منصفة أكثر تفككاً هي في النهاية أكثر أمناً للكيان العبري وتركيا مفككة لن يطر إليها، من هذه الراوية، بأسى داخل إسرائيل، وهذا يتناقض مع وحدة الكيان التركي.

ثم إن رغبة إسرائيل في الذهاب إلى مواجهة مع النظام الإسلامي في إيران، لن تجد لها أبداً صاغية في أنقرة فعلى الرغم من معارضة النظام العلماني في تركيا للنظام الإيراني وعلى الرغم من العداء الإيديولوجي الحاد بين النظامين، إلا أن تركيا لن تكون مستعدة للدخول في مواجهة مكشوفة مع إيران ستكون نتائجها معروفة مسبقاً تدمير البلدين الكبيرين القويين، فضلاً عن لاحتمال التقوي جداً لدخول أطراف معادية لتركيا مثل هذه الحرب، مثل ألبان وأرمين والمخاطر الحقيقية لتناهدس تركي وتقاسمها

ومع أن إسرائيل سيمسفيد من موقف تركيا المناهض ضد سوريا في حل استمرار التوتر في المنطقة، إلا أن أولوية التصالح لإسرائيل ستكون خيار عدوتها سوريا ومن أجل الحصول على تداركات سورية في شأن مياه الجولان، فإن إسرائيل قد تكون مستعدة للتخلي عن تضامنها مع تركي والاختلاف معها في شأن مسألة المياه وصعوبة تحرير الكمية التي تحتاجها سوريا من مياه القرب مقابل تدارك الأخيرة عن كامل أو عن جزء من مياه الجولان

وأخيراً، وليس أخراً، إن النظام الإقليمي الجديد في حار تبلوره وظهوره،

أن يكون، في حال استمرار موارد القوى الحاني، سوى نظام إسرائيلي أو على الأقل برأس إسرائيلي ومثل هذه الهيمنة الأحادية لن تقبل شراكة مساوية من قبل آخرين والمقصود هنا تركيا إن نظاماً إقليمياً جديداً، من الراوية الإسرائيلية، هو نظام لا يستطيع، ولا يقبل بأن يلحظ لتركيا سوى دور التابع أو «الذيل» وهو الأمر الذي لن يوفر لتركيا دوراً مؤثراً وفاعلاً، كما يطمح فادتها واستراتيجيتها

ملاحظات ختامية

وصلت العلاقات التركية - الإسرائيلية في أواخر التسعينات إلى ما يمكن وصفه بالحقبة الذهبية الثانية، بعد عقود من المدّ والجزر ويمكن حتماً الوقوف عند الملاحظات التالية

١ - على الرغم من تطور العلاقات بين العرب وتركيا منذ أواسط التسعينات، إلا أنها لم تكن، إلا مأسراً، على حساب العلاقات بين تركيا وإسرائيل، التي حافظت على وتيرتها منذ اعتراف تركيا بإسرائيل عام ١٩٤٩ وبالتسلي فإن العلاقات مع إسرائيل هي إحدى ثروات السياسة الخارجية التركية.

٢ - إن العلاقات التركية مع إسرائيل هي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية التركية بصفتها، تركيا، جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الغربية - الأميركية تحديداً - بعد الحرب العالمية الثانية والمستمرة حتى اليوم. ولا يمكن مقارنة العلاقات بين تركيا وإسرائيل بصورة موضوعية وفهم دوافعها من خارج راوية السياسة العربية - الأميركية في المنطقة.

٣ - إن وتيرة العلاقات بين تركيا وإسرائيل، إذ حافظت على حد أدنى ثابت لها، إلا أنها ارتبطت في مسعودها أو عودتها إلى هذا الحد الأدنى بوترية العلاقات وتطورها بين العرب وإسرائيل وكانت علاقات تركيا بإسرائيل تلامس حدّها الأدنى كلما كان المصير العربي والإسلامي يعاظم في الساحة الدولية وعلى هذا نستطيع القول إن أنقرة ما كان لها أن تمضي دون حرج إلى

انفتاح واسع وتعاون وثيق مع إسرائيل ومنذ العام ١٩٩٢، نولم يكن العرب أنفسهم قد اعترفوا بدورهم بإسرائيل وأقاموا معها علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وبالتالي ليس مطلوباً من تركيا أن تكون ملكية أكثر من الملك

٤ . إلا أن الاندفاع التركي نحو إسرائيل، بدأ أقرب إلى التهور منه إلى الانفتاح الطبيعي. صحيح أن بعض العرب اعترف بإسرائيل وأقام علاقات معها، إلا أنه من الصحيح أيضاً أن البعض الآخر، لم يتوصل بعد إلى تسوية مع إسرائيل، ومن دون هذا البعض لن تعرف المنطقة السلام، وهي معرضة لأخطار حرب في كل لحظة، كما إن هذا البعض، وهنا أهمية ذلك، له حدود مشتركة كما مع إسرائيل كذلك مع تركيا

إن إقامة تركيا علاقات تحالف استراتيجية مع إسرائيل في الوقت الذي تحتل فيه الأخيرة خمسة الجولان وحوض لبنان يعني بوضوح غير مباشر للإحتلال الإسرائيلي لهاتين المنطقتين، وهذا يؤثر حساسات وبضائع من التوترات والعداوات بين تركيا وجارتها سوريا ولبنان

٥ . إن مصي تركيا في علاقات وثيقة مع إسرائيل ووقوفها في موقف الطرف من الصراعات السرق أوسطية، في ظل تعثر عملية السلام، يجعلها بعيدة عن هدفها في القيام بدور اقليمي مؤثر في أي نظام اقليمي جديد، وفي تحويلها إلى قوة اقليمية على من أول شروطها البقاء على مسافة واحدة من جميع أطراف الصراع، وبالتالي فإن تحول أنقرة في تحالف عسكري وسياسي مع تل أبيب يقلل من هامش المناورة أمامها ويحولها إلى طرف تنزاع أمامه احتمالات الربيع والخسارة

٦ . إن العوامل الجغرافية تجعل من أولى شروط علاقات معمرة وجيدة بين تركيا والعالم العربي، إقامة علاقات جيدة مع حيرانها المباشرين من العرب والمقصود هنا بالتصديق كل من سوريا والعراق إن هاتين الدولتين ماضبط هما بوابة تركيا إلى العالم العربي وبدون هذه البوابة لا يمكن إقامة علاقات جيدة بين تركيا والبلاد العربية وإن علاقات تحالفية تركية مع إسرائيل موجهة ضد

سوريا وحده وحدة اراضي العراق لم نخدم أية علاقات جيدة تركية مع العالم العربي وبالتالي لن نسمح لتركيا بممارسته دور فاعل في أي نظام إقليمي جديد. وإذا أضفنا رهص أوروبا لانضمام تركيا إليها، وفشل الوحدة الحمركية بين تركيا والاتحاد الأوروبي في تحقيق أية مكاسب للاقتصاد التركي، بل على العكس احصائه بحسائر تقدر بعد ستة ونصف على بدء تطبيقها بأحد عشر مليار دولار، اذا أضفنا ذلك إلى الاحتقان التركي - العربي، لاندركنا أن تركيا تتحالف مع اسرائيل العنصرية و لاسيطةيه، والمعادية لمحيطها العربي والإسلامي، يكون قد احنارب الطريق الحفاً واكملنا اغلاق نوافذ الدور إلى مستقبلها

٧ - أخيراً، إن الدول العربية بدورها مطالبة بمراجعة نقدية لسياساتها حيال تركيا، منذ اعتراف الأخيرة باسرائيل وحتى الآن. وفي عالم تتحكم به المصالح، بعيداً عن العاطفة والتضارب، يصبح التساؤل طبيعياً ومطبقاً عما استطاع العرب تقديمه من عوامل جذب واغراء للأحرين، وفي مقدمتهم تركيا، إن سم يكن لاقامة علاقات تحالفية معها، فعلى الأقل تحييدها في لصراع العربي - الاسرائيلي ولعل الطريق الاصح نحو كسب الأحرين هو فهمهم وفهم الآخر لا يكون الا من خلال معرفتك عن كثب، عبر لقاءات مباشرة ودراسات علمية سملة، إن وقفة مع اندات هي أكثر من ضرورية ومصيرية في هذه المرحلة، هذا اذا اعتبرنا أن الاوان لم يفت بعد و تركيا ليست سوى «اخر» واحد من «أحرين» كثر

المراجع

كتب ودراسات.

ارما أوغلو، فاحر

«العلاقات التركية - العربية في مرحلة المد القومي العربي (١٩٤٥ - ١٩٧٠)». نقرة ١٩٩٣

«تركيب والصراع العربي - الإسرائيلي»، أنقرة ١٩٩٣. مركز الأبحاث
للناريج والفسق والثقافة الإسلامية باستانبول
- صومضان، اسماعيل

«العلاقات التركية - العربية في ضوء التطورات السياسية معاصرة
(١٩٧٠ - ١٩٩٠)» أنقرة ١٩٩٣ مركز الأبحاث للناريج والعون والثقافة
الإسلامية باستانبول

إيلكين، سليم

«العلاقات الاقتصادية والبحارية والمائية بين تركيا والأقطار العربية في
الحاضي القرب، والتوقعات المستقبلية»، أنقرة ١٩٩٣ مركز الأبحاث للناريج
والعون والثقافة الإسلامية باستانبول

مجموعة من المؤلفين الأتراك

«مسكلات الشرق الأوسط وتركيا، استنبول ١٩٩١

بور الدين، محمد

«تركيا في الرمن المسجون قلق الهوية وصراع الحيارات»، بيروت، ١٩٩٧.

دار رياض الرئيس للسر

. «قصة وعظمة، مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا»، بيروت ١٩٩٧

دار النهار للنشر

مجالات وصحف:

. أعداد متفرقة من المجالات والصحف التركية التالية مجلة نقطة، مجلة

بانوراما، مجلة ايكونوميك تريند، وصحف ميللييت، وحرريت، مجهورييت،
شالوم

. مجلة «الوسط» الأسبوعية العربية، وصحيفة «الحياة» اليومية العربية

. تقرير «شؤون تركية» الشهري (الذي يعدّه محمد نور الدين، ١٩٩٢

١٩٩٥) بيروت، مركز لدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق

العلاقات التركية (الأذرية) - الأرمنية ومسألة قره باغ

مخلاف غالبية القضايا والمشكلات التي ظهرت كنتيجة مباشرة لانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي في نهاية العام ١٩٩١، إن كان في البلقان والشرق الأوسط أو في القوقاز وآسيا الوسطى تعتبر مسألة قره باغ وانفجار الصراع الأرمني - الأذري واستتباعاً الأرمني - التركي، نموذجاً لقضايا التي تتعدى عواملها واحتمالاتها المستقبلية، حدث التفكك السوفياتي، فهي:

أولاً، مشكلة كانت قائمة قبل تأسيس الاتحاد السوفياتي نفسه، وبالتالي لها جذور تاريخية عميقة.

وهي ثانياً، تتعدى كونها نقطة صراع بين الأثنين الأذرية والأرمنية لتكون جزءاً من الحساسيات، الدموية عالياً، بين الأتراك عمومًا والأرمن.

وهي ثانياً، تقع على خط تماس ديني بين شمال مسيحي - أرثوذكسي وجنوب إسلامي - تركي

ورابعاً، هي جزء لا يتجزأ من المشكلات العرقية التي مَحَرَّها تفكك الاتحاد السوفياتي، ولا سيما في القوقاز، ودخل الاتحاد الروسي، والمناطق المجاورة لهما (العراق، وتركيا)

وبالنسبة فإن طبيعة المسار الذي ستتخذه مرتبط بصورة كبيرة بطبيعة مسارات المشكلات العرقية الأخرى في محيطها الإقليمي

وخامساً وأخيراً، تقع مسألة قره باغ على خط تماس مصالح إقليمية ودولية

متناقضة، رد من تعقيدها إضافة عوامل مستجدة، أبرزها اكتساف النفط كمكيمات صحمة في ادرميحان وسواحل بحر قزوين

أولاً: قره باغ بين مشروعين :

في الحادي والعشرين من كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١ أعلن في ألتا - ألتا عاصمة قارامستان، ولادة «مجموعة الدول المستقلة» بأعية بذلك بصورة رسمية الاتحاد السوفيياتي بعد خمسه وسبعين عاماً من قيامه لكن دفن الاتحاد السوفيياتي كان يعني احياء عدد لا يحصى من المشكلات التي كانت كامنة وأتاح التفكك السوفياتي انكشافها من جديد ومن هذه المشكلات مشكلة قره باغ ولم تكن بوادر هذه المشكلات لتنتظر النهاية الرسمية للاتحاد السوفيياتي بل بدأت قبل ذلك بمدة، حين أعلنت ليتوانيا استقلالها في ١١ آذار ١٩٩٠ بتكر بعد ذلك مسحة اعلان استقلال سائر الجمهوريات التي كان يتشكل منها الاتحاد السوفيياتي

في ٢٣ آب ١٩٩١ أعلنت أرمينيا سيادتها، وبعدها بأسبوع واحد فقط (٢٠ آب ١٩٩١) أعلنت أذربيجان استقلالها وبين هذه وتلك كان إقليم قره باغ، (الذي ضم في الخامس من تموز من عام ١٩٢١، بقرار من مكتب الغوقاز في اللجنة المركزية للحرب الشيوعي بحصور سنالين نفسه، منطقة حكم ذاتي عاصمته شوشني^(١)، إلى جمهورية أذربيجان)، يعلن استقلاله في العاشر من كانون الأول ١٩٩١^(٢)، عن أذربيجان، الأمر الذي رفضته سلطات باكو، وكان سرارة حرب دامية بدأت في مطلع العام ١٩٩٢ واستمرت عيفة أكثر من ثلاث سنوات، انتهت إلى سيطرة أرمن قره باغ، بمساعدة أرمينيا، على الإقليم

(١) ارتساع (كاراباغ الجبلية) . معلومات تاريخية، إعداد أكاديمية العلوم الجمهورية أرمينيا السوفييتية الاشتراكية، ١٩٨٨ ، إصدار الحركة الشعبية الأرمينية، لسان

(٢) جمهورية قره باغ، مدنا يجري مشهورات لجنة الدفاع عن القضية الأرمينية، بيروت ١٩٩٢، ص ٨

ووصله جغرافياً بأرمينيا من خلال احتلال المنطقة الأثرية، الماصلة بينهما، إلى أراضٍ أثرية أخرى تقع إلى جنوب قره باغ وتتصر بالحدود الأيرانية. وتُقدَّر مساحة الأراضى التي يحتلها الأرمن منذ ذلك الوقت بحوالي ٢٠٪ من مساحة أذربيجان وأسفرت عن تهجير عشرات الآلاف من الأذريين والأرمن من مواطنهم الأصلية^(٣)

من حيث الشكل فإن الطرفين المعنيين مباشرة بمسألة قره باغ هما أذربيجان وأرمينيا. قره باغ، تطالب بالانفصال عن أذربيجان والاندماج لاحقاً بأرمينيا، وقره باغ المعزولة جغرافياً، هي امتداد لأرمينيا وغير قابلة للحياة من دون التواصل الجغرافي معها

غير أن تفكك الاتحاد السوفياتي، أظهر الأبعاد «الكبيرة» لمسألة، ليست قره باغ سوى صورة مصغرة عنها أو بالأحرى نقطة تفجرها، ألا وهي مسألة العلاقات الأرمنية مع تركيا بصفتها رأس حربة لمسروع وقره تفكك الاتحاد السوفياتي فرضه زهدية وكبرى أمام تحقيقه، كما وفر هذا التفكك أمام الأرمن في أنفوقاز مكانية إعادة توحيدهم وما يختزله ذلك من تطلعات تاريخية وجغرافية لا يحفوها بل يعلنوها جهاراً

إن نحن، انطلاقاً من قره باغ، أمام مواجعة حقيقية بين مشروعين رأس حربة لحدودهما تركيا ورأس حربة الآخر أرمينيا

(٣) تبلغ مساحة قره باغ ٤٤ كلم^٢ وعدد سكانها قبل استقلالها حوالي ١٨٠ ألفاً. أي تسكن حوالي ١ / ٥ من أراضى أذربيجان (١٦٠ ٨٦ ألف كلم^٢) و ٦٠ / ٢ من عدد سكان أذربيجان (٨٠٠ ٧ مليون نسمة) أطر أذربيجان السببة لاقتصاديه سيمان، وعان مركز دراسات العلوم التركي، اسطنبول ١٩٩٢، ص ٥٦ (باللغة التركية)

أ- بالنسبة لأرمينيا:

لا يحفي الأرمن مطامعتهم بأراضي «أرمينيا التاريخية» ليس فقط تلك التي هُجروا منها بعد أحداث ١٩١٥ الدامية والتي ذهب ضحيتها، وفق المصادر الأرمنية، مليون ونصف المليون أرمني ووفق المصادر التركية، حوالي ٣٠٠ ألف أرمني^(٤)، والتي تقع في شسرو تركيا الحالية، بل تلك التي تُعرف تاريخياً بـ «أرمينيا» وتصل حدودها إلى ساحل البحر المتوسط والتي استخلصها منهم الأتراك السلاجقة فالأتراك العثمانيون.

في العام ١٩٨٩ طالب برلمان أرمينيا بأراضي تقع بين «شمال أذربيجان وشمال شرق تركيا» وفي حديث لـ «أرغومني إي فاكتي» (أدلة ووقائع) السوفياتية، في العام ١٩٩١، اعتبر الرئيس الأرمني ليفون تير باتروسيان أن «أراضي أرض أرمنية» وأراضي تقع الآن في شمال شرق تركيا وفي تقرير لـ «لجنة التاريخ» البرلمانية التي كان يرأسها باتروسيان أن «حدود تركيا غير مقبولة» وفي مطلع خريف ١٩٩٢ وزعت السفارة الأرمنية في لندن خريطة لأرمينيا تبصم أراضي تقع الآن داخل تركيا مثل صرابرون وأرزنجان وموس وتيليس وفي مناسبة أخرى، صرح نائب وزير الدفاع الأرمني، فسازين مانوكيان، بأن دولته لا تعترف بمبدأ عدم تغيير الحدود في القوقاز والاتحاد السوفياتي السابق، لأن هذا المبدأ يسري فقط بالنسبة إلى أوروبا بعد حربين عالميتين طاحنتين^(٥)

(٤) الأرملة الأرمنية، نقرة ١٩٩٣، معهد أسيا سياسة الحربية، ص ٥٦. (باللغة التركية)

(٥) اسطر تركيا في الزمن المنحول، فلق الهوية وصراع الصيراب، محمد نور الدين، دار أرباص، الرئيس للمسرح، بيروت ١٩٩٧، ص ٢٩٧ وفي إعلان الاستقلال الذي أقره البرلمان الأرمني في ٢٣ آب ١٩٩١ ورد في مادة الحادية عشرة مصطلح «أرمينيا العونية» بدلالة على أراضي شرق تركيا الحالية كما يلي «إن جمهورية أرمينيا ستسهم الجهود التي ستسثمر من حل الإمبراف في السباحة الدولية بحرم المذبح التي ارتكبت في العام ١٩١٥ في أرمينيا العربية من جانب تركيا العثمانية»

ب - بالنسبة لتركيا ،

تشكل مجتمعات العديد من الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي، وتلك التي ما تزال داخل الاتحاد الروسي كتلة بعوبة وعرقية وثقافية واحدة جمهوريات ادريجان واوربكستان وتركمانستان وقازاقستان، وطاجيكستان (عرقياً)، وجمهوريات الشيشان وداغستان وقزاقستان وغيرها داخل الاتحاد الروسي تنتمي جميعها إلى عالم حصارى واحد يمتد إلى شمال قبرص وبعض مناطق البلقان ومن هنا كانت الفكرة «الطورانية» التي تهدف إلى جمع هذه المجتمعات تحت مظلة واحدة

وحين تفكك الاتحاد السوفييتي، وجدت تركيا، بزعامة صرغوت أورال، الفرصة سانحة من أجل تنفيذ حلم الوطن التركي الكبير ويُقل عن أورال في أواخر العام ١٩٩٢، أن هذه الفرصة تلوح للمرة الأولى منذ ألف سنة ولا بد «لكي تكون دولة عظمى في القرن الواحد والعشرين أن يستغل جيداً حداً هذه الفرصة»^(٦) وفي مؤتمر القمة الأول لزعماء الجمهوريات التركية الذي انعقد في ٣٠ - ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٢ حطب أورال خطبته مشيهاً قائلاً «إذا لم نرتكب أخطاء فانقرن الحادي والعشرين سيكون قرن الأتراك»

ولا يقتصر التطلع التركي، في عهد أورال، على المخطط التي كانت واقعة سابقاً في الاتحاد السوفييتي، بل يشمل كذلك سائر البلقان انطلاقاً من شعاره «المسهمير» من الأدرياتيك إلى سور الصين» القائمة فلسفته على أنه إذا أرادت تركيا أن تكون دولة عظمى فعليها أن تقوم بدور «قوة عظمى» وإلا فسيكون مصيرها الانكفاء وصولاً إلى التقسيم

ولم يحفت وهج شعار «العالم التركي» بعد وفاة أورال عام ١٩٩٢، واستمر قوياً على يد خلفائه مع تحرير دور الناظم التركي لهذه المجتمعات على الصعيد اللغوي والثقافي والتعليمي والاقتصادية وفي ٢ نيسان / أبريل ١٩٩٨ كان

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٧

رئيس الجمهورية التركي سليمان ديميريل يؤكد على وحدة الشعوب التركية بقوله «تركيا وأنريجان بولتان، وأمة واحدة» (٧) ويبرر هنا الدور المهم جداً والحاسم لأنريجان في مشروع تشكيل الدول التركية في منظومة واحدة. فالموقع الجغرافي لأنريجان يجعلها صلة الوصل الوحيدة بين تركيا من جهة والجمهوريات التركية في آسيا الوسطى من جهة أخرى. ويتوقف على دورها نجاح المشروع التركي، الأمر الذي يجمع ببعض الكتاب الأتراك إلى القول أنه «من غير الممكن التفكير بتركيا دون أنريجان، أو بأنريجان دون تركيا» (٨).

وانطلاقاً مما تقدم، تقع مشكلة قره باغ عند خض تماس بين مشروعين يحترسان التاريخ والجغرافيا والثقافة، والدور والمصالح المستحقة وما يمكن تحقيقه في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، والتي قد تستمر عقوداً، قد لا يتكرر وسيكون حاسماً في رسم الحدود النهائية التي سيحصل إليها كل من المشروعين.

ثانياً . آليات المشروع التركي

على امتداد الفترة من العام ١٩٤٥ إلى ١٩٩٠ كان في أولويات السياسة الخارجية التركية مشكلتان: قبرص وألبان أما المشكلات الأخرى لتركيا مع جيرانها فكانت متصلة ومشكلات الحرب الباردة. وبالتالي كان حلها يتم في إطار حلف شمال الأطلسي لكن تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة حولاً تركيا إلى بلد يعاني من مشكلات كثيرة ليس من أطر محددة لصسطها، في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وشكل اتساع المساحة الغارقة لتركيا مشكلة في رسم استراتيجيات واضحة للديبلوماسية التركية وبدءاً، منذ اكتشاف «العالم التركي»، أن أقره تنحيط في تحديد الوجهات والآليات التي يجب اعتمادها لمواجهة الواقع الجديد وليس أدل على ذلك أن أنقرة عيّرت بين

(٧) صحيفة «جمهوريت» التركية ٣ نيسان، ١٩٩٨.

(٨) سعد الدين عوميتس مجلة «يني موروم» التركية العدد ٢٩١، آب ١٩٩٢.

عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٧ تسعة وزراء خارجيه

ومع ذلك يمكن تلمس بعض الملامح الاساسية للاستراتيجية التركية حيال
المسأل الارمنية على النحو التالي

١ - توثيق العلاقات الثنائية بين تركيا واذربيجان

اذربيجان هي بوابة تركيا إلى آسيا الوسطى والعالم التركي وتكتسب
اذربيجان هذه الصفة من طريق وجود حدود مشتركة بين تركيا وجمهورية
محجوان، ذات الحكم الذاتي، والتابعة لجمهورية اذربيجان. وتبلغ مساحة هذه
لجمهورية ٥٠.٥ ألف كلم^٢ وسكانها حوالي الثلاثمئة ألف وقد أُلحقت
بأذربيجان في ٩ شباط / فبراير ١٩٢٤ ومع أن محجوان مفصولة جغرافياً،
بواسطة أرمينيا، عن أذربيجان، إلا أن لها حدوداً مشتركة مع تركيا طولها ١١
كلم تشكل جزءاً من نهر أراس، فيما تمتد حدودها مع إيران حوالي ١٦٣ كلم
بينما يقارب عرض الأراضي الأرمينية التي تفصل محجوان عن اذربيجان
حوالي الثلاثين كيلومتراً فقط^(٩) إلا أن القوات الأرمينية في المعارك التي دارت
من أجل قره باغ استطاعت احتلال كامل الأراضي الأذرية التي تقع إلى الغرب
من قره باغ وجنوبها المحاذية للحدود الإيرانية.

ونظراً لخصوصية موقع اذربيجان، وبوابتها لمحجوان، بالنسبة لتكامل
العالم التركي، أولت انقرة أهمية بالغة لتوثيق علاقاتها مع أذربيجان في أول
فرصة تتاح للتواصل بين الطرفين منذ العام ١٩١٨، حين ساعدت قوات تركية
الأكرين للدفاع عن باكو ضد القوات الروسية

وامق البرلمان الأذري على استقلال اذربيجان في ٢٠ آب ١٩٩١ وفي ١٩
تشرين الأول / أكتوبر من نفس السنة أعلن الاستقلال النام للبلاد وبعد

(٩) اذربيجان البنية الاقتصادية مصدر سابق، ص ٥٢

يوجد في محجوان ٤ مدن رئيسية هي محجوان العاصمة، أوردوبات، جيفا سرور، و
بلدات كبيرة سماهور، نابيك، باراماجاي و ٢١٤ قرية المصدر نفسه، ص ٥٣

عشرين يوماً، ٩ تشرين الثاني ١٩٩١ اعترفت تركيا و«جمهورية شمال قبرص التركية» باستقلال أذربيجان وتبادلت الأولى التمثيل الدبلوماسي معها ولم تكتف انقرة بذلك، بل دعمت بقوة منظمة «الجهة لشعبية لتحرير أذربيجان» التي تأسست في ١٦ تموز / يوليو ١٩٨٩، واستطاعت في ٧ حزيران / يونيو ١٩٩٢ من الوصول إلى السلطة عبر انتخاب رئيسها أبو الفيص التتشي بك رئيساً للجمهورية

ويعتبر التتشي بك كسير دعاء الفكرة الطورانية في أذربيجان، ويرى في مصطفى كمال أتاتورك نموذجاً الأعلى «طريقاً هو طريق أتاتورك» ولا يكتفي بذلك بل يدعو إلى «تحرير» أذربيجان الإيرانية وضمها إلى جمهورية أذربيجان «الشمالية» ورغم سقوط التتشي بك في انقلاب سياسي في حزيران / يونيو ١٩٩٣، والشكوك في النيون التركية لحليفته حيدر علييف، إلا أن وتيرة توثيق العلاقات بين تركيا وأذربيجان سرعان ما استؤنفت وعرفت خلال زيارة علييف إلى أنقرة في مطلع أيار / مايو ١٩٩٧، «الخطوة الأهم» في العلاقات بين البلدين، على حد تعبير عيسف، وتمثلت في توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بين تركيا وأذربيجان^(١٠) ولم يكن هذا الاتفاق سوى تتويج لعشرات الاتفاقات على مختلف الأصعدة: المواصلات، الاتصالات، الطاقة، الصحة، السياحة، الثقافة، التعليم حيث فتحتت الخبرات والبحوث الطلابية، وقامت تركيا ببناء عشرات المدارس العاشية والعالية والتجارية

ويقل الصحافي التركي المعروف حسن جمال قشاشلاً «في كل مكان من ماكو أتا تركية» من نائعي أساورما إلى التاكسيات الصفر «جميع المقاولات، بما فيها ترميم السعارة الروسية، تُعهد لرجال أعمال أترك القنادق العائمة، مطار ياكو، المطاعم، السوبر ماركيت، صالونات الحلاقة، أندية القمار، مسبوصات الانسان، البنوك» ويفرد عبد الورش القائمة فيد العمل والتي يشرف عليها الأتراك حوالي ثلاثة آلاف ورشه يعمل فيها خمسة آلاف انري،

(١٠) صحيفة «صباح» التركية ١٠/٥/١٩٩٧

ومن بين العدد الكبير من المدارس هناك ١٥ مدرسة متوسطة أنشأها رجل الدين التركي المعروف فتح الله عولين ويدرس في الجامعات التركية عدد كبير من الطلاب الأتريين يقارب الـ ٨ آلاف طالب، في حين يدرس ٤ آلاف بينهم ٢٥٠٠ طالب في باكو في الجامعات الأترية^(١١) كذلك فإن أذربيجان كانت أول بلد في العالم التركي يستبدل الأسجدية الكبريتية بالابجدية اللاتينية في العام ١٩٩٢ وما بعده ذلك من تزايد تأثير الثقافة التركية في أذربيجان

وعلى الصعيد الاقتصادي، تمر سبوعياً إلى باكو من تركيا، عبر جورجيا، ٣١ ألف شاحنة^(١٢) كما تم لأول مرة ربط نيجوان برياً بتركيا عبر جسر «حسرب» (الشوق) الذي بنته تركيا فوق نهر اراكس الفاصل بين البلدين، في العام ١٩٩٢. كما إن تركيا ترعى عملية إعادة تأهيل وتدريب عدد كبير من صباط الجيش الأتري وبروذه بالأسلحة

وعلى الصعيد الخارجي، تواصل تركيا بنى الطرقات الأترية، ودعمها في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، في مواجهة الطرقات الأرمنية ليس ذلك محسوباً فإن أذربيجان مهمة كذلك لتركيا إذ إن الوحدة العرقية بين «أذربيجان، وأذربيجان الإيرانية قد تشكل ورقة ضغط مستقبلية بيد إدارة ناه إيران وقد رأينا كيف إن ألتشي بك حاول، خلال حكمه، اللعب بالورقة الأترية في إيران، وأعطاه حتى إيران العدو لأول (مع روسيا) لجمهورية أذربيجان

غير أن السعي التركي الأبرز والملفت جداً للتكامل الجغرافي مع أذربيجان، كان مع وزير الخارجية التركي حكمت تشيكتين في العام ١٩٩٢، عندما اقترح تبادلاً في الأراضي بين رمينيا وأذربيجان يقضي بفتح ممر بري بين أرمينيا وقرة باغ، مقابل ممر بري آخر يربط بين نيجوان وأذربيجان وتنفيد هذا الاقتراح يعني اتصالاً برياً للمرة الأولى في القاريح بين تركيا وأذربيجان (عبر نيجوان والممر المقترح) وبالتالي من تركيا والعالم التركي في آسيا

(١١) حسن جمال «صديق تركيا الاستراتيجي» أذربيجان، ص ٤/٩/١٩٩٧

(١٢) المصدر السابق

إن أهمية أدربيجان لتركيا وتركيا لأدربيجان، مسألة لا يرقى إليها الشك، وتعريف العلاقات بين البلدين في اتجاه أقصى درجات التكامل، من الركائز الأساسية للاستراتيجية التركية في القوقاز، وسائر العالم التركي

٢ - الرابطة التركية :

وجدت تركيا في ظهور «عالم تركي» ممتد من الألبانياتيك إلى سور الصين، فرصة قد لا تتكرر إلا بعد ألف عام لذا سعت منذ اللحظة الأولى إلى إيقاظ الروابط التي تجمع بين مناطق التواجد التركي في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وأسس الوسطى ودخل الاتحاد الروسي، من أجل إيجاد كتلة تركية واحدة مؤثرة في السياسة العالمية وهذا ما كرره معظم المسؤولين الأتراك من أن القرن المقبل سيكون قرن الأتراك

ومن من شك في أن مثل هذا «الوطن» الشاسع سيكون، فيما لو تحقق، صاحب تأثير كبير في سياسات قسم واسع من العالم يمتد من قلب أوروبا وصولاً إلى قلب آسيا وقلع مساحة الأراضي التي تعيش فيها مجموعات تركية حوالي عشرة ملايين و٤٩٦ ألفاً و٧٦ كلم^٢ منها ٥٧٦ ٧٨٠ ألف كلم^٢ في الجمهورية التركية، و٤ ٨٢٨ ١ مليون كلم^٢ هي مقاطعة تسينغيانغ في الصين و١٠ ٨٨٧ ٧ مليون كلم^٢ هي مساحة الجمهوريات والمقاطعات التركية التي كانت تقع داخل الاتحاد السوفياتي. ويقارب مجموع السكان الأتراك في هذه الأراضي حوالي اثني مليون نسمة، منهم ٦٥ مليوناً في الجمهورية التركية (١٤)

(١٣) : نظر صحيفة «جمهورية»، ٢٢/٣/١٩٩٢

(١٤) : آرول مترحمير، «النهام الدولي عشية القرن الواحد والعشرين وبموجب علاقات تركيا والجمهوريات التركية»، استنبول ١٩٩٣ ص ٣٢٣ (باللغة التركية)

وإذا كان لتصلح التركي نحو هذا العالم الجديد معروفاً، فإن قيادة الجمهوريات التركية الجديدة اعربوا بدورهم عن أهمية تركيا كقائد لهذه المجموعة الجديدة فالرئيس الأتري علفف فقول «لفس لأربفان ملجا أفر سول تركفا لأرمن آحمدفهم أمرفا وفرفسا أما أربفان ففمن ترتبط وتسلم قلفرفا بعد انفصالها من موسكوف بدور سك بتركفا» (١٥) وفا هو رفسف أوزبكفان اسلام كرفموف فنفظر إلى تركفا على انها «الشقق الأكبر» (١٦) أما رفسف قفرغبرفا عسفر اقافف ففسف تركفا بالسفسف بسعوب التركية بمثابة مسمة الراعي الفف فظهر الفرفق» (١٧)

وعلى هذا اعترف تركفا سصفف الجمهورفات التركية الفف اعلنت استقلالها ودمعت حرقات الانفصال داخل الاتحاد الروسي وداخل دول أخرى كما اخصت حرقات أخرى (مثل تركمان افراق، وأراف بلغارفا، وأراف الفوفان) وقد سارت سفاسة تركفا لتعفرر «لتكامل بف افراف العالم التركي فف ثلاثة إتفافات. اتجاه العلاقات الثنائية بف تركفا وكل دولة على حدة، واتجاه العلاقات متعددة الطرف الممثلة بافتماعاف تسفق بف ممثلف الدول أنركفة أما الاتجاه الثالث فكان على الصعفد السعفف والقطاع الحاف والمنظمات الأهفة ففر الفكوففة

على الصعفد الثنائي وقعب تركفا، كما مع أربفان، عشرات الاتفاقة فف مختلف الأصعدة بففا وبف كل دولة تركفة على حدة

أما على الصعفد الفمافف، فقد حاولت انقرة، بمفبافرة ورعاية الرفسف التركي الرافل طورغوف اوران، اشفاء مؤسسة آمع بف الدول التركية الستة أوزبكفان، أربفان، قارقفستان، قفرغفراف، تركمانفستان وتركفا، وذلك على عراف جامعة الدول العربفة ففكررت اللقاءات بف ممثلف هذه الدول على أكثر

(١٥) لفصفر ففسف، ص ٢ ٢

(١٦) لفصفر ففسف، ص ١٩٨

(١٧) لفصفر ففسف، ص ٢ ٤

من مستوى، بدءاً من المندوبين العاديين وصولاً إلى اجتماعات على مستوى الرؤساء.

وقد عقدت حتى الآن (من ١٩٩٢ وحتّى ١٩٩٨) عدة مؤتمرات فصة لرعاة الدول التركية وتركرب حداول أعمالها حول التعاون على الصعيدين الثقافي واللغوي، حيث اعتمدت أكثر من دونه تركية الأبجدية اللاتينية، وحول تطوير مشاريع التعاون الاقتصادي المشتركة من أجل «إقامة سوق تركية مشتركة» في المستقبل، والتعاون على الصعيد الإعلامي ويمكن القول أن انتظام عقد مؤتمرات دورية لرؤساء الدول التركية يعكس، رغم التناقضات الكثيرة بين أعضائها، إصاراً مهماً نحو جعل ذلك تقليداً

وشهد العام ١٩٩٢، حدثاً مهماً حين تأسست وكالة التعاون والتنمية التركية (TIKA)، ومقرها في أنقرة وهدفها إعداد الكوادر التي ستتولى مسؤوليات التخطيط في الدول التركية وتامع حتى العام ١٩٩٥ ما لا يقل عن أحد عشر ألف شخص من هذه الدول دورات تأهيلية في تركيا

أما على الصعيد الشعبي، والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية غير الحكومية فإن التواصل بين تركيا والعالم التركي يجري على قدم وساق، وهو الأمر الأقل لغناً في وسائل الإعلام ومن محطات التعاون التركي المصيرة كان مؤتمر الشعوب التركي الأول الذي انعقد في مدينة أنطاليا بتركيا عام ١٩٩٣ وتلاه المؤتمر الثاني من ٢٠ و٢٣ سبتمبر الأول / أكتوبر ١٩٩٤ في مدينة إزمير في تركيا وشأرك فيه ٨٠٠ مندوب من مختلف الشعوب والمجموعات التركية في العالم^(١٨) وكذلك سلسلة المدارس والمعاهد والجامعات التي أنشأها منح الله غولين في البلقان والقوقاز وأسيا الوسطى وشمال العراق والتي تحظى بدعم غير مباشر من الدولة التركية

(١٨) أنظر، مؤتمر الشعوب التركية، محمد نور الدين، شؤون تركية، العدد ١٤، سبتمبر، ١٩٩٥، بيروت مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق

ثالثاً : قره باغ في العلاقات التركية - الأرمنية

تشكل قره باغ، كما سبق وذكرنا، نقطة تماس متحصرة بين مشروعين متناقضين - أرمني من جهة وتركى - أدري من جهة ثانية - واستقلال قره باغ الكامل من يوفّر حلاً مستقراً للمسكلة، ذلك أنها محاطة جغرافياً من جميع الجهات من جانب أرمينيحان وسغار سنقلال قره باغ ليس سوى مقدمة أو كسب للوقت في انتظار الهدف النهائي وهو الانضمام الكامل إلى أرمينيا، وهو الأمر الذي يعني أن قسماً من أراضي أرمينيحان (خارج حدود قره باغ) لا بد من ضمها إلى أرمينيا لكي يتحقق اتواصل الجغرافي بينها وبين قره باغ وهذا باتجاه تكس العقبة الكبرى من رابطة القانون الدولي أمام أرمينيا إن حلاً في هذا الاتجاه يتطلب تنارلاً أمام تركسا وأرمينيحان في مكان آخر، أو على مستوى آخر

عند هذه النقطة بالذات يمكن للتطورات أن تأخذ شكلاً آخر فحتى العام ١٩٩٢، لم تكن تعني مشكلة قره باغ لتركيا سوى مطالبة سكانه الأرمن الانفصال عن باكوا لكن بعد فتح ممرات لاتشين وشوش وكليجير، بين إقليم قره باغ وأرمينيا، وبعد احتلال القوات الأرمنية لقسم كبير من الأراضي الأثرية الواقعة خارج حدود الإقليم، بات للأحداث أبعاداً أخرى خطيرة

غير أن التوترات التركية - الأرمنية الأساسية، والأكثر تعقيداً، تقع أيضاً في مكان آخر

أعلنت أرمينيا استقلالها الرسمي الثام في ٢٧ آب / أغسطس ١٩٩١ وفي ١٦ كانون الأول / ديسمبر من نفس العام اعترف مجلس الوزراء التركي باستقلال جميع الجمهوريات السوفياتية السابقة، ومن ضمنها أرمينيا. ومع ذلك فحتى الآن، ورغم مصي سبع سنوات على هذا الاعتراف لم يتبادل البلدان التمييز الدبلوماسي ويقع في أساس عدم التبادل مسائلتان جوهريتان مسألة الإبادة التي يقهم الأرمن الأثرات بأنهم نفذوها بقرار رسمي عام ١٩١٥ وسقط فيها مليون ونصف للمليون أرمني، ومسألة المطالب التارخية للأرمن

أراضي تقع الآن في شرق تركيا وتطالب أرمينيا اعتراف الأتراك بالخدمة والتعويض على الضحايا، فيما تدعو تركيا الأرمين إلى التحلي عن الحملة صده في هذا الشأن وكذلك التخلي رسمياً عن المطالبة بأراضي تركية وحادث قسبية قره باغ بتصنيف عاملاً حديداً على التعقيدات الموجودة أصلاً بين البلدين

لكن مشكلة قره باغ، وفُرت في المقابل، قناة للتواصل والحوار وربما مدخلاً لإيجاد الحلول لمسألة الإبادة والاراضي

ويسود من خلال تطورات مشكلة قره باغ والاجتماعات الكثيرة التي عقدت من أجل إيجاد حل بها، أن الموقف التركي يتسم أحياناً ببراغماتية تفأجى، حتى أقرب حلفائها وهي الأذربيجان وغالباً ما يتهم مسؤولون أذربيجانيون تركيا بعدم اتخاذ مواقف حاسمة حيال أرمينيا، ووقوفها عاجزة عن منع احتلال الأرمين لأراضي أذربية، ويسمح انقرة استخدام أراضيها لمرور طائرات بحمل معدات عسكرية إلى أرمينيا، ويفتح الحدود للتجارة السرية مع أرمينيا ويدخل العديد من رجال الأعمال الأتراك في مشاريع مع أرمينيا (١٩) ويبدو «التراخي» التركي أكثر وضوحاً من خلال السماح بانضمام أرمينيا لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، رغم عدم وقوعها على ساحله ولعل في كل هذه المواقف محاولة لمنع «نحرار انقرة إلى انظهور بمظهر طرف مباشر في الصراع الأذري - الأرميني، الأمر الذي ينعكس سلباً على موقع تركيا في العالم الغربي بل أكثر من ذلك سعي تركيا للقيام بدور «الوسيط»، ومحاولة من جانبها لتقايصه هذه المواقف تنازلات من أرمينيا حيال قسيتي الإبادة والاراضي.

وعلى هذا كانت موافقه تركيا على حظه مجموعة مينسك التي شكلها المؤتمر الأوروبي للأمن والتعاون لحل مشكلة قره باغ. وهذه الخطوة تقضي بانسحاب الأرمين من الأراضي التي احتلها في كليجير وفنغسولي وقوبانلي

(١٩) وردت، سقادات حادة من علييف لتركيا في حوار أجرته معه صحيفة «صباح» بتاريخ ١٩٩٧/٩/٤

وحبرائيل ورمغيلال واعدام، ويعودة المهجرين الأذريين لكنها تستثني مصري لاتشين وتنوشنة من هذا الانسحاب كما تترك تهديد مصير قره باغ إلى مرحلة لاحقة وهي ذلك اسيرة صمعيه إلى ان حل مشكلة قره باغ سيأخذ شكلاً آخر غير ما كان عليه قبل بدء المشكلة، لما فيه تعليق لبعض جوانب البطرة الأرمينية

ويرى البعض ان تحقيق السلام في قره باغ مسألة مهمة جداً لتركيا فهو قد يفتح الباب أمام حل مشكلتي الابادة والأراضي، ويوقف سسائط اللوبي الأرميني المعادي لتركيا في أمريكا، فضلاً عن ان الاستقرار وبطبيع العلاقات مع أرمينيا يسهل مرور انابيب بقط ادرييجان إلى تركيا عبر أرمينيا ويسمي التحارة في شرق الأناضول، ومع ذلك فإن تركيا لا يمكن ان تقيم بوحدها علاقات طبيعية مع أرمينيا دون الأخذ بعين الاعتبار الجانب الأذري (٢٠).

في المقابل، وعلى الرغم من ان جميع التطورات العسكرية في قره باغ واحتلال ٢٠/ من أراضي ادرييجان، والمطالبة بأراضي تركية تمت في ظل رئاسة ليفور تيريتروسيان للجمهورية الأرمينية، فإن الانطباع الذي شاع عنه في السنوات الثلاث الأخيرة من حكمه هو أنه أمين للاعتدال والواقعية منه إلى التطرف ومصدر هذا الانطباع هو ان بتروسيان كان من المؤيدين لحصة ميمسك لحل مشكلة قره باغ وكان من القائلين بضرورة تأسيس علاقات مع تركيا (٢١) كما ان لقاءات بتروسيان وطاقمه مع الزعماء الأتراك والأذريين كانت تتكرر من وقت لآخر فضلاً عن صدامه مع حزب الطاشناق وحلّه في العثم ١٩٩٤، وهو الحرب الذي حمل القصية الأرمينية في المحافل الدولية على متداد عقود، ويتسم موقعه المتشدد من القضايا الحلافية مع تركيا

لكن «خط» بتروسيان، بعض البطر عن جدية اعتداله، توقف مع انتخابات رئاسة الجمهورية الأرمينية في ٣٠ آذار ١٩٩٨، والتي أسفرت عن فوز الرعيم

(٢٠) انظر سامي كوهين، مجلة «نقطة» التركية العدد ٤٧ السنة ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧

(٢١) مجلة نقطة، المصير السابق

القره باغى ورئيس حكومة متروسيان روبرت قوتشاريان بـ ٨٤ ٦٠ / من
الاصوات مقابل ١٦ ٢٩ لخاصة السيوعي اسابق كارين ديميرجيان ونصراً
لواقعه المتشدد من مساله قره باغ يُنظر أن يحدد هذه المشكلة كما العلاقات
مع تركيا هي عهد قوتشاريان مسارات جديدة تلك أن قوتشاريان كن قد
صرح عشية انتخابه، للصحف التركية، انه اذا انتخب رئيساً فإن علاقته مع
تركيا ستتتشكك على أسس جديدة وادا استعمرنا مواقف قوتشاريان فعلى
الارجح ان هذه الاسس «الجديدة» ستكون عوده إلى الخط التاريخي للأرض
من مختلف القضايا

الخطوة الاولى انني بدر ايها قوتشاريان كانت رفع الخطر عن النشاط
السياسي لحرب انشائى وهو يتهم بتروسيان بالتحصير «لبيع» قره باغ
ويرفض بشدة أي حل لقره باغ ضمن السيانة الانريه ويقول ان الادريين
يفكرون كما لو انه لم يتم حل لاتحاد اسوفياني داعيا إلى حل على ثلاثة
(أسس) (٢٢)

١ - عدم علويه أي طرف على اخر

٢ - عدم عزل قره باغ عن محيطها الخارجى

٣ - منح قره باغ صمايات امنية

واذا كانت هذه المواقف تقليدية لدى الارمن، إلا أن قوتشاريان اعلى، اناء
لفائه مع الرئيس التركى سليمان ديميريل، هي ١٩٩٨/٦/٥ خلال اجتماع
رؤساء بول منظمه التعاون الاقتصادي للبحر الأسود هي مدينة يأسطا
الاوكراسة، انه «لا يوافق على الاتفاقيات الدولية التي قم التوصل اليها حتى
الآن» (أي مقررات مجموعة ميسك) ويردغ «عملية ميسك مات» ويمثل هذا
الموقف ضربة خطيرة لجهود السلام الدولية وتبدو التوجهات المتشدد
الحددة لدى قوتشاريان حين واحه ديميريل قائلاً «لست واحداً ممن عاشوا

(٢٢) صحيفه سى نورميل ٩ نيسان ١٩٩٨

الناريخ لكن قس حل المسكلات اناريخيه لا يمكننا انهرس من الناريخ» و«من أحل التحلص من العبء الثقيل القادم من اناريخ، لا بد من مناقسة اناريخ» وهذا رد ديميريل بقوله «إن سنس العداء من الناريخ يخلق مشكلة» (٢٣) وتتأكد التوجهات الجديدة لدى قوتساريان في الدفع بالمسكلات التاريخية إلى الو جهة، من خلال تصويت اليونان الفرنسي في ٢٩ أيار ١٩٩٨ على «الاعتراف بحدوث إبادة بزر من في العام ١٩١٥» الأمر الذي خلق هواجس ثقيلة لدى الاتراك من الخط الحديد للسياسة الخارجية الأرمنية، ويدفع بها نحو مزيد من التوتر والشكوك

ويبدو أيضاً أن من التوجهات الجديدة لدى يريفان هو محاولة فصل وحده لموقف من انقره ونكسو من خلال اقتراح قوتساريان على ديميريل حل المشكلات مع تركيب بمعزل عن مسألة قره باغ ولكن الرفض التركي كان واضحاً حين رد ديميريل على الاقتراح بالقول «أنا مسرور لرغبتكم تطوير العلاقات معنا لكن انريجان تحت الاحتلال الأرمني ويجب خروجكم منها تركيا حساسه جداً حيال ذلك» (٢٤) هذه التوجهات الجديدة لقوتساريان تحقق انطباعاً في تركيا أن الرعيم الحديد لأرمينيا هو الآن «مشكلة بالنسبة لتركيا» (٢٥)

رابعاً : قره باغ في العلاقات الاقليمية والدولية

لعل من أبرز لقرارات تفكك الاتحاد السوفياتي، صعود مشكلة الحوض بين الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي وتلك التي تتمتع بصحة الحكم الذاتي، وتتصل بهذه المسألة، تلك المتعلقة بحركة الاقليات العرقية في القوقاز وآسيا الوسطى والاتحاد الروسي. وإذا كانت مشكلة قره باغ والنزاع الأرمني -

(٢٣) صحيفه ميلليت ٦ حزيران ١٩٩٨

(٢٤) المصدر نفسه

(٢٥) «رعون بالعي، صحيفة جمهوريت ٢/٤/١٩٩٨

الأدري (التركي) واحدة من هذه المشكلات، إلا أنها تتميز عن مثيلاتها بأنها تقع عند خط تقاطع مصالح وطموحات وصراعات متداخلة، ثنائية وإقليمية ودولية وما كان لها أن تأخذ هذا الطابع وتتحول إلى ثورة تحاذب بين مختلف القوى لولا الأهمية البالغة لما ستسفر عنه الصراعات حولها على مستقبل أكثر من طرف

منذ اللحظة الأولى، رسمت خريطة القوى المتنافسة أرمينيا من جهة وتركيا وأذربيجان من جهة أخرى. ومن كان عدواً لأرمينيا هو صديق لتركيا ومن كان منافساً لتركيا كان في حبهة أرمينيا

في الجهة التركية، كان واضحاً الاندفاع التركي نحو وراثة الاندفاع السوفييتي المفكك بدافع الروابط التاريخية والثقافية واللغوية المشتركة مع أذربيجان وبعض دول آسيا الوسطى، وانطلاقاً، بدعم أمريكي واضح، من مبدأ عدم ترك الفراغ الناصبي، عن انحصار النفوذ الروسي تملأه دولة «أصولية» معادية للمصالح الأميركية، هي إيران وركب حكام باكوف، خاصة في عهد التشيكت، موجة الاتاتوركية المتشددة، وأعلنوا إيران، مع روسيا، العدوتين للمصالح الأدرية وسعت تركيا وأذربيجان إلى اعتبار أن مصالح الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى، في الديمقراطية واقتصاد السوق، تكمن في التعاون مع تركيا لكر الصورة، كما رسمها خط أنقرة - باكوف، ثم تبنى حقيقة شكل الدروب، من بنى تحتية، ومشاكل عرقية (الأقليات الروسية في هذه الجمهوريات) وثقافة ٧٠ عاماً مشتركة مع روسيا، كانت ما زالت تؤدي إلى موسكو فضلاً عن أن الاقتصاد التركي، لم يكن قادراً على تقديم ما هو ملموس لإنهاء اقتصاد هذه الجمهوريات، كما أن الديمقراطية (بعض النظر عن واقعها في تركيا، كانت ما زالت، في ظل البنى التقليدية (القطاعية جداً مثلاً هي بركماسيان) و«ثقافة» الحرب الواحد الموروثة من تقليد عمره سبعون عاماً، عصية على أن تكون شكلاً مقبولاً وقابلأ، في حال تطبيقه، للنجاح

كذلك. فإن الحوز الجغرافي الشاسع مع إيران، كان يجعل من المستحيل إدارة الظاهر للواقع الإيراني الحيوي ووضع البيض، لآسيويي - الوسطي في

السلة التركية لدا، بم تصبح الجهود التركية في جعل دول اسيا الوسطى التركية في موقف المصمم، لارمينيا، بل إن بعض هذه الدول كان يدخل في علاقات عادية مع ارمينيا وإن كان يطالبها بالانسحاب من الأراضي الآرية المحتلة وكان، تبعاً لذلك، ان تكون هذه الدول (باستثناء اذربيجان، التي عادت للاضمام لاحقاً) اعضاء فاعلين في مجموعة الدول المستقلة التي قامت في ١٩٩١/١٢/٢١ على نطاق الاتحاد اسوفيائي وصمت معظم الجمهوريات السوفييتية السابقة، بل إن صدور اعلان تأسيس المجموعة في عاصمة قازاقستان السابقة الما - اتا، كان معبراً عن التوجهات الوسطية لدول اسيا الوسطى بعدم الدخول طرفاً في الصراع الدائر حول قره باغ

لكن تركيا استغابت في مكان اخر، لتجذب إلى صفها بعض الدول ذات الحساسيات التاريخية مع روسيا ومن هذه الدول كل من جورجيا وأوكرانيا ومع ان تركيا نشطت في نشر الدعوة التركية في اسخازيا، الا ان جورجيا ترى الخطر الأكبر عليها تاريخياً يأتي من الروس فضلاً عن الروابط العرقية بين عدد كبير من الجورجيين المسلمين الذين يعيشون في تركيا ويعوق عددهم حتى عدد مسلمي جورجيا وكذلك كون جورجيا البلد الوحيد الذي يحاور في نفس الوقت كلاً من تركيا واذربيجان الأمر الذي يتيح مدّ خطوط اسباب فقط اذربيجان دون الحاجة إلى تمريره في الدول ذات العلاقة السيئة مع اميركا أو تركيا وهي روسيا ويزن وأرمينيا وجاءت نتائج زيارة الرئيس لقركي دميريل إلى جورجيا في منتصف تموز ١٩٩٧ وبوقيع ١١ اتفاقاً للتعاون في مختلف المجالات تأكيداً للتحالف بين البلدين (٢٦) وعلى هذا سجلت جورجيا في علاقات وثيقة مع تركيا، بصفتها الدولة الممثلة للعرب في منطقة

واستغابت تركيا كذلك من الخلافات على الحدود والاقليات بين روسيا وأوكرانيا، لتوثق علاقاتها مع كييف التي تسعى، للمرة الأولى منذ وقت طويل، الخروج نهائياً من دائرة النفوذ الروسي، تدعمها بقوة الولايات المتحدة التي

(٢٦) ،مظر «صباح» ١١/تموز/١٩٩٧

تري أنه بدون أوكرانيا لا يمكن لروسيا ان تعود امبراطورية اكثر من ذلك فإن
قسماً كبيراً من الاتراك النتر (بصاف مليون) يعيشون في الاراضي التي
اعطاها حروتشوف في العام ١٩٥٤ إلى اوكرانيا، وعاد روسيا تطالب بها بعد
تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ وتقف تركيا بقوة إلى جانب هؤلاء النتر
واعباء الأراضي التي هم فيها بيد اوكرانيه بل ان الرئيس التركي سليمان
ديميريل عرّج اثناء زيارته له إلى اوكرانيا على عاصمة الاراضي المتنازع عليها
مع روسيا وعلى هذا فإن التقارب التركي - الأوكراني يتقاطع في أكثر من
نقطة

ألى ذلك وبسبب عوامل اقليمية، تتصل بالصراع بين القوى المؤيدة لأميركا
والمعارضة لها، ومع أهمية الدور التركي في مواجهة النفط الإسلامي لإيران،
مقد تحوكت اسرائيل إلى ركن اساسي في الاستراتيجية الأميركية في الشرق
الأوسط والقوقاز واسيا الوسطى، وبالتالي إلى شريك رئيسي لتركيا في
مواجهة خصومها ومنهم ارمينيا وترداد لعلاقات الأديرة الاسرائيلية وثوقاً،
خاصة بعد الزيارات التي قام بها رئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتنياهو
ومسؤولون اسرائيليون آخرون إلى ماكو حيث توجد جالية يهودية مؤثرة
ومصالح اقتصادية اسرائيلية، فضلاً عن اتحاد ادرمجان موطن، قدم
اسرائيلية للنشاط ضد ايران الحارة الحفراخية لأذربيجان

في مواجهة «التقاطع» التركي - الأديري - لجورجي - الأوكراني -
الاسرائيلي، اظلل برعية اميركيه واضحة، حاء تقاطع مصالح مضاد من
القوى المتصرفة من التحالف الآنف الذكر، وضم هذا التقاطع كلاً من ارمينيا
وروسيا وايران واليونان وحرب العمال الكردستاني وسوريا

فعلى الرغم من وجود لوبي ارميني قوي في الولايات المتحدة، إلا ان ذلك لم
يدفع واشنطن إلى «تبني» قضية قره باغ وفقاً لوجهة النظر الأرمينية ذلك أن
من هذا التنسي كان يعني اغصان كل من تركيا واذربيجان، الصرورين بحكم
قوة الأولى وعداوتها التاريخية لروسيا وموقع الشاسية المجاور لإيران، ومواردها
البغصية لهم، في حين ان ارمينيا «الصغيرة» ذات الثلاثة ملايين ونصف

المليون نسمة والحالية من موارد اقتصادية حيوية للمصالح الأميركية، لا تشكل لواشنطن عامل ارتكار حيوي لاستراتيجيتها في القوقاز وآسيا الوسطى وعلى هذا كان أمام أرمينيا التواصل مع القوة العظمى الأخرى ذات النفوذ وإمكانية التأثير وهي روسيا وفي نفس الوقت من أرمينيا، بحدودها الجغرافية مع تركيا وأذربيجان، تشكل قاعدة ضغط حيوية لروسيا في عياب وجود حدود جغرافية مباشرة بهذه الأخيرة وبين تركيا فضلاً عن أن أرمينيا تشكل حاجزاً طبيعياً أمام مرور أنابيب النفط الأذري، ومع أن روسيا لا تحبذ كثيراً الاستقلال الكامل لقره باغ وضمها إلى أرمينيا، لأن ذلك سينعكس على وضع الأقليات داخل الاتحاد الروسي والتي يطالب منذ فسرده باستقلالها، مثل الشيشان والتتر إلا أن عوامل المصالح المشتركة تغلب عوامل التناقض بين روسيا وأرمينيا

وبلغت ذروة التقارب بينهما في توقيع «اتفاق الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة» في ٢٨ آب ١٩٩٧، ويلحظ تعاوياً استراتيجياً لمدة ٢٥ سنة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية وكما ملحظ الاتفاق بشر قوات روسية على حدود أرمينيا ويرى رئيس أذربيجان حيدر علييف أن هدف هذا الاتفاق ليس أذربيجان بل تركيا (٢٧)

والدولة الشاسية التي لها مصالح مشتركة مع أرمينيا هي إيران وذلك بهدف موازنة الدور التركي في التصدي للنموذج الإيراني، الإسلامي، داخل تركيا وفي آسيا الوسطى وأذربيجان كما أن طهران ليست على استعداد لدعم نظام في باكوا (عهد التتشي بك) يصنع نصب عممه تفكيك إيران وسلح أذربيجان الإيرانية وضمها إلى باكوا ومع أن العلاقات مع باكوا تحسنت بعض الشيء بعد وصول حيدر علييف إلى السلطة، إلا أن الضغوط الأميركية ما زالت تصنع النظام في باكوا هي موازنة النظام الإسلامي في طهران وعلى هذا تجد أرمينيا في إيران حليفاً مهماً وقوياً، يبرع، مع سوريا، كونهما بدين إسلاميين.

(٢٧) انظر مجلة «نقطة»، العدد ٤٧، السنة ١٥، ١٩٩٦ وصحيفة «صبح» ١٩٩٧/٩/٤

الطابع الديني للصراع حول قره ناع وفي القومار عموماً

وتجمع بين أرمينيا واليونان العدواة التاريخية مع تركيا ومشكلاتهما مع تركيا متشابهة جداً خاصة لجهة التساين الحضاري وانزاع على الأراضي وتوحد العلاقات الوطيدة بين البلدين في اتفاق الصداقة والتعاون المتبادل وفي اتفاقيات التعاون العسكري اللذين وقعا في أثينا على التوالي يومي ١٧ و ١٨ حزيران ١٩٩٦ بين وزير دفاع البلدين وألقي الباب مفتوحاً، على حد قول وزير خارجية اليونان تيودوروس باغالوس أمام انصمام كل من إيران وسوريا ودول عربية أخرى للاتفاق العسكري الموقع (٢٨) وكانت معلومات صحافية تركية قد ذكرت أن «اتفاقاً سرياً» عسكرياً بين اليونان وسوريا قد جُدد توقيعه في حريف ١٩٩٥، أثناء زيارة لوزير الخارجية السوري هاروق الشرع إلى أثينا، وقد ردّ الشرع حينها على استئلة صحافية حول امكان تقديم سوريا دعماً تقنياً لسلاح الجو اليوناني، بالقول ان التعاون بين البلدين «واسع جداً» (٢٩) وغالباً ما تنهم وسائل الاعلام التركية سوريا بإرسال مساعدات عسكرية إلى أرمينيا على متن طائرات تعبر المجال الجوي التركي في طريقها إلى أرمينيا

أما بالنسبة لنضمة حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي يحوض حرباً مكشوفة من أجل استقلال كردستان التركية منذ العام ١٩٨٤، فمع أن أرمينيا تنفي تقديم مساعده عسكرية لهذا الحزب، إلا أن التمسيق بينهما ومع روسيا يظهر علماً في أكثر من مناسبة، وأجره ندوة فكرية عقدت في بيروت يومي ٢٩ و ٣ أيار ١٩٩٨ بدعوة مشتركة من حزب الطاشناق اللباني، المؤيد للرئيس الأرمني الجديد قوتشاريان ومن البرلمان الكردي في المنفى الذي يعتبر أحدي المؤسسات التابعة لحزب العمال الكردستاني

(٢٨) انظر ميلميت ١٩ حزيران ١٩٩٦

(٢٩) تركيا في الزمن المتحول - مصدر سابق، ص ٢٧٩

استنتاجات ختامية

١ - إن مشكلة قره باغ هي إحدى تداعيات انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، ذات الصلة بمشكلات الحدود والأقليات، وهي بالقائي جزء من النزعة القومية العامة التي ظهرت في شرق أوروبا والبلقان وشرق الأوسط والقوقاز وأسيا الوسطى، ويتفاعل مع الاتحاضات التي تتخذها هذه النزعة هي مسارات أخرى لجهة طبيعة الحلول وآلياتها

٢ - إن مشكلة قره باغ، من حيث الشكل، مشكلة ثنائية بين طرفين مباشرين هما أرمينيا وأذربيجان غير أن تفكك الاتحاد السوفياتي أفر عاملين جديدين الأول، تحول أرمينيا إلى دولة مستقلة قادرة، من وجهة القانون الدولي، التحرك وفق تصعاتها الخاصة ومصالحها وفي هذا الإطار كانت إعادة أحياء رسمية هذه امرة، لموضوعات خلافية وشائكة جداً مع الجمهورية التركية مثل مسائلنا الأباد والأراضي وهذا يدفع بمسكلة قره باغ لتكون سداً اصافياً في جدول الصراع بين الطرفين

الثاني، إن حصول أذربيجان على استقلالها، وحصول دول أخرى ساطقة باللغة التركية ولها ثقافة تركية مشتركة فيما بينها وبين تركيا، أسهم في نشوء كتلة حديثة قادرة، إن لم يكن على التوحد والتناسيق الكامل في هذه المرحلة، فعلى فتح أفاق واسعة ذات مصاعفات خطيرة على القوى الإقليمية الأخرى وهي الكتلة التركية أو «العالم التركي»، ولما كانت تركيا تسعى للقيام بدور «التشقيق الأكبر» و«المودج الديمقراطي والعلماني» لهذا العالم الجديد، فإنها تدفع في اتجاه انتقال مشكله قره باغ من كونها خاصة بأذربيجان، إلى أن تكون أداة توتر، أو حل، بما يتفق مع المصالح القومية التركية وساهم احتلال الأرمن لأراضي أدرنة، إلى استئشعار ماكو هي نفسها الضعف والحاجة إلى دعم قوى أخرى، لن تكون سوى تركيا

٣ - وبالتالي فإن مشكلة قره باغ رغم كل جهود الوساطة الدولية ولا سيما لمجموعة مينسك التابعة للمؤتمر الأوروبي للأمن والتعاون، تعذر مع مرور الوقت

التوجهات الأكثر تسدداً لدى كل طرف فهي إسرائيليون، ورغم الصورة المعتدلة والمرونة التي أعطت لحيدر علييف بعد انقلابه على الرئيس الأذربيجاني المتطرف أو بقبيلص التتشيكي، بل اعتباره «عميلاً» لوسكو ومعادياً لتركيا، فسرعان ما تطورت مواقف علييف، مع استمرار مشكلة قره باغ، ليتحول إلى «شريك إسرائيلي» لتركيا ويوقع معها اتفاقية صداقة ومعاون مبادلة، ولتتحول باكو إلى أشبه بـ «محمية» تركية على مختلف الأصعدة

في المقابل، كان لمشعل الوصول إلى حل في قره باغ، وبعض «الامتدال» الذي وصف به الرئيس الأرميني ليفون تيرتروسيان، دوره في انتصار رعيم قره باغ التاريخي والمشدد روبرت قوتشاريان في انتخابات الرئاسة التي جرت في ٢٠ آذار ١٩٩٨

٤ - بناء للآراء التي يحملها قوتشاريان والتي تشدد على الانفصال الكامل لقره باغ عن أذربيجان، ووفقاً للمؤشرات الأولى في سياسته حيال تركيا والتي أعطى الأولوية فيها لقضايا الحلفاء التاريخية، مثل السعي لدى المجتمع الدولي لإدانة تركيا بارتكابها محارر ١٩١٥ بحق الأرمن، وبحاحه في ذلك لدى فرنسا، فإن الدلائل تشير إلى مرحلة جديدة، خاصة في الصراع الأرميني - التركي لن يوهب كل طرف استخدام جميع أسلحته الدبلوماسية والقانونية والعلمية والسياسية والعسكرية، حتى لا ترتد النتائج عليه، وسيكون في قلب أوراق الصعق التركية علاقاتها السائبة مع أذربيجان، والموقف من مسألة قره باغ

٥ - إن مشكلة قره باغ تقع في قلب الصراعات على النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية، ضمن حصة روسية، الساعية، رغم تعسراتها الاقتصادية، وحراستها العرقية، والالهائية الذي يجر مجتمعاتها بالفساد والحريمة والمافيا والديون، إلى العوده إلى دائرة نفوذها السابق تحت شعار جديد رفعت في السموات الأخيرة وهو «مبدأ الجوار القريب» وهي لهذا الهدف تمارس سبباً أنواع الصعوط، العسكرية، والعرقية والجغرافية وبسج التحالفات الإقليمية (أيران مثلاً)، لمنع وهوع المناطق المحيط بها في قبضة النفوذ الأميركي ولما كانت تركيا داة مركزية، مع إسرائيل، في الاستراتيجية الأميركية لا حترق

النسيج السوفييتي السابق، فإن خيارات أرمينيا مسدودة إلا أمام التحالف مع روسيا وهذا ما حصل مع توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي في ٢٠ آب ١٩٩٧ وهكذا تدخل قره باغ، بصفتها جزءاً من لعبة الأمم القاسية حيث القوقاز وأسيا الوسطى إحدى أكثر ساحاتها سخونة

٦- واردت لعبة الأمم تعقيداً مع دخول عامل اكتشاف النفط كميات هائلة في أذربيجان وساحل بحر قزوين، وكذلك وجود انبار الطبيعي بوفرة في تركمانستان والنفط والغار الطبيعي في قازاقستان وتناول واشنطن، بنجاح سببي حتى الآن، احتكار استخراجه النفط وتصديره، عبر هيمنتها على الكونسورسيوم الدولي (AIOC) الذي انسيء لاستثمار النفط الأذري ويدور الصراع الآن على حصص انابيب نقل النفط والمناطق التي سيممر فيها وإدخاؤهم موسكو حصره بخط باكو - بوهوراسيسك على البحر الأسود، والغامض أصلاً، تحوض واشنطن وانقرة معركة مدّ خط آخر للنفط من باكو عبر جورجيا فمينا، جيحان التركي عند خليج الاسكندرون على البحر المتوسط

وتهدف واشنطن من ذلك نزع ورقة النفط والغاز من ن تكون بكاملها بيد موسكو وبالتالي تقليص التأثير الروسي من جهة، والحؤول دون مدّ الحظ الآخر عبر إيران (وهو ما قرع في الشركات النفطية لوفرتة الاقتصادية)، وبالتالي تحييدها من أن يكون لها دور في رسم السياسات النفطية والاقليمية، ووقف دعمها للارهاب وأمتلاكها اسلحة الدمار الشامل» (٣٠) وفقاً لوزير الطاقة الأمريكي ميديريكو بيلا هي المقابل، إن مدّ الانابيب من باكو وصولاً إلى جيحان، سيحول تركيا إلى ممر أساسي للطاقة (بعضاً وغاراً) ويضعف من دورها الاقليمي وتحظى تركيا هي هذا المجال بدعم إسرائيل من خلال اقتراح رئيس وزراء إسرائيل شيمون بيريتس هو خلال إحدى زيارته إلى أذربيجان، مد خط انابيب تحت البحر من ميناء جيحان التركي إلى إسرائيل لينقل النفط

(٣٠) صحيفه «زمان» التركية ٢٨/أيار/١٩٩٨

الأذري^(٣١) وهذا الدعم قد يشدّد ضغط اللوبي اليهودي في أمريكا حي اتصاه
اعتماد خط باكو - جيحمن من جانب واشنطن

إن الصراع حول نفط ادريجان وطرق مروره ونقله لتصديره إلى العالم،
مرتبط بشكل أو بآخر بمسألة قره باغ وحلّها، ومرتبط كذلك بالصراع الأذري -
الأرمني وبالصراع التركي - الأرمني وحذر الرئيس الأرمني السابق بتروسيان
من أن تدفق النفط الأذري يتطلب لاستقرار^(٣٢) وهذا تحذير مبطن إلى أن
استمرار مشكلة قره باغ سيؤثر على مجرد تدفق النفط الأذري وإلى أن تركيا
ليست بلداً آمناً ومستقراً لكي تمرّ عبر أراضيها أنابيب النفط وهي هذا
السياق أيضاً تأتي التهديدات المتكررة لحزب العمال الكردستاني من أنه لن
يسمح بمرور أنابيب النفط عبر تركيا وسيعمل إلى تحجيرها في حال إقامتها

وتواجه مساريح واشنطن لاستنكار النفط وإغاز الأذري والقروبي وتقويض
التأثير الروسي والعاه الدور الإيراني فيه، صعوبات من نوع آخر إذ أن الواقع
الجغرافي لبعض الدول الغنية بالنفط والغاز مثل تركمانستان، ذات الحدود
الطويلة جداً (١١٠٠ كلم) مع إيران تفرض عليها التعامل مع إيران، وقد وقعت
عشو أباد بالفعل اتفاقيات نقل غاز طبيعي عبر الأراضي الإيرانية إلى تركيا،
وإلى خليج البصرة كذلك فإن تركيا تحو نفسها في بعض الحالات معية
بالتعاون مع إيران لأكثر من سبب ومن ذلك الصفقة الشهيرة التي أبرمها نجم
الدير أريكان، عندما كان رئيساً للحكومة التركية، في آب ١٩٩٦، لاستيراد
النفط والغاز الطبيعي الإيراني بمبلغ يفوق العشرين مليار دولار.

أضماً، كانت شركات النفط الأميركية أمام مفاجأة كبيرة في ٢٤ أيلول
١٩٩٧ عندما وقعت الصين، عبر شركتها النفطية الوطنية، عقداً مع قازاقستان
 بقيمة ٤ ٤ مليار دولار لاستيراد النفط عبر خط أنابيب يكلف ٣ ٥ مليار دولار
تدفعها الصين، ويمرّ عبر إيران واعتبر مراقبون أمريكيون بواشنطن أن هذا

(٣١) صحيفة «صباح» ١٩٩٧/٩/١

(٣٢) مجلة نقطة، العدد ٤٧ السنة ١٥، ١٩٩٧

الاتفاق «خطوه استراتيجية بلصين»^(٣٣) ومن شأن هذا التطور البالغ الأهمية، إعادة النظر في حسابات الكثير من الدول والشركات النفطية، وقد يؤثر بصورة ما على آمال تركيا بمد خط باكور جيحان الذي يقارب كلفه اثلاثة مليارات دولار بزيادة مليار دولار عن أكثر الخطوط البديلة كلمة

إلى ذلك ظهرت ردود فعل من نوع مصر، ومن جانب الشركات النفطية نفسها، هي اتجاه التقليل من خطوط مد خط أنابيب باكور جيحان، وهو أن الشركات النفطية، بدأت تعقد الرغبة في مد خطوط أنابيب غير محدية عبر تركيا بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط وبالتالي «عدم وجود سوق النفط» الذي برغبت الشركات في تصديره من هذه الشركات بدأت تفكر عملياً في تصدير النفط الأثري عبر إيران بنظام «ميايلة النفط»، الذي يقضي بإرسال الشركات النفط الخام إلى مصافي في شمال إيران ليستهلك محلياً مقابل تصدير إيران لحساب هذه الشركات كمية مماثلة من النفط الإيراني من طريق موانئ تطل على الخليج بل أن الشركات أرست بأنفسها عملات من النفط الأذربيجاني لاقتنارها في إيران^(٣٤)

وعلى هذا، تدخل مشكلة مره ناغ والصراع الدولي في القوقاز وأسيا الوسطى على خط النفط الأثري والقرويني عموماً، ليصيف عامل انعط تعقيداً اصافياً على مشكلة، ربما كانت محدودة ومحليه في وقت من الأوقات، إلا أنها، بعد تفكك الاتحاد السوفيياتي، لم تعد انداً كذلك، وبهولت إلى خط تماس في الصراعات الإقليمية والدولية

(٣٣) الماسسات الاسرايحية حكيم مشانداز، صحيفة «صباح» ١٩٩٧/١٢/٢٨

(٣٤) صحيفة «الحياة» ١٩٩٨/١/١

تركيبة في البلقان : كوسوفو نموذجاً

خلال شهري تموز / يوليو وأب / أغسطس من هذه السنة (١٩٩٨)، انفجر العنف على نطاق واسع، وتمسك على نحو سرس بين القوات الصربية من جهة، ومقاتلي «جيس تحرير كوسوفو» في مقاطعة كوسوفو اليوغوسلافية. ومع أن التوتر في هذا الإقليم لم يهدأ عند تفكك الاتحاد اليوغوسلافي عام ١٩٩١، إلا أن مشكلة كوسوفو تبدو أكثر تعقيداً، وبالتالي أقل قابلية لحل جذري قبل مرور وقت طويل، وذلك مقارنة بالمشكلات الأخرى الساحمة عن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، ويعدّه بقليل الاتحاد اليوغوسلافي

وباستثناء بعض الأحداث الدموية التي رافقت استقلال جمهورية أذربيجان عن الاتحاد السوفياتي، يمكن القول إن انفراط عقد الجمهوريات التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي، مرّ بأقل قدر من العنف والصحايا، فيما شهدت محاولات استقلال جمهوريات يوغوسلافيا الاتحادية، من المعارك الدموية والمجازر الوحشية والتطهير العرقي والديني، ما لم نعرفه في تاريخها مرّ قبل، وهكذا كانت حروب الصرب مع الكروات ومع البوسنيين، والآن تكمل قضية إقليم كوسوفو مسلسل العنف الدموي داخل يوغوسلافيا الاتحادية سابقاً، دون أي مؤشرات على أنه سينتهي قريباً، أو أنه سيكون آخر تداعيات التفكك اليوغوسلافي

وتُظهر هذه المعارك وبشاعة للجوار بين أطراف الاتحاد اليوغوسلافي، الحجم الكبير للمخزون والكراهية المتبادلة ليس بين قوميات الاتحاد اليوغوسلافي فحسب، بل كذلك بين مختلف العناصر العرقية والدينية على امتداد مساحة شبه جزيرة البلقان والتداخل العرقي والديني لهذه العناصر وقششتها على دول عدة يوحى بأن المبركان البلقاني مقبل على احتمالات

دراماتيكية ما لم تُسد لغة العقل والمنطق والاعتراف بالأخر وحقه في هويته وثقافته، حتى لا نقول ايضاً، تقوير المصير وما يعرر قتامة المسعد المستقبلي، المتصارب العميق في المصالح لقوى الإعلامية الكبيرة والفاعلة، وفي مقدمها اليونان وبركيا وصربيا، نضاف إلى ذلك النفاذ الصمغي بين القوى العامة الثلاث الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية

هنا محاولة للأحاطة بالرؤية التركية لقضية كوسوفو كما تعكسها وسائل الاعلام واتجاهات الرأي في تركيا المعنية مباشرة على ما يبدو، بما يجري في محيطها الاقليمي الشامل، وخصوصاً في منطقة «بلقان

* * * * *

يعتبر الألبان في يوغوسلافيا السابقة أن أراضي مقاطعة كوسوفو تمتد على مساحة ٢٠ ألف كيلومتر مربع داخل يوغوسلافيا الاتحادية، وهي تشكل كل الأراضي التي يوطنها الألبان واحتلتها الصرب بين عامي ١٨٧٨ و ١٩٤٥ لكن المنطقة التي تشكل اليوم إقليم كوسوفو والتي اعترف لها بالحكم الذاتي عام ١٩٧٤، تبلغ مساحتها نحو ١٠٨٧٧ كيلومتراً مربعاً، وعاصمتها مدينة بريشتينا

وتسمى «كوسوفو» «لؤلؤه البلقان» لغناها بالثروات الطبيعية فهي تنتج ٧٥ في المئة من انتاج يوغوسلافيا من الزنك والنحاس، و ٦٠ في المئة من الفضة و ٢٠ في المئة من الذهب، و ٥٠ في المئة من النيكل، و ٧١ في المئة من الفحم، و ١١ في المئة من المنغنيز ومع ذلك فإن كوسوفو هي الأقصر في أوروبا، ومتوسط الدخل الفردي فيها أقل مرتين من مثيله في السويد، النمسا، ألمانيا، وفرنسا، وثمانى مرات في سلوفينيا وتقتصر البطالة على نطاق واسع ولا يعمل سوى عسره في المئة من سكانها، على رغم أن ٥٦ في المئة منهم دون التاسعة عشره من العمر، ومتوسط أعمار عنها ٢٤ سنة، وبالتالي هي الأكثر فقوة في أوروبا وكان يعيش في يوغوسلافيا السابقة نحو ثلاثة ملايين ألباني، ٦٢ في المئة

منهم في إقليم كوسوفو ذي الحكم الذاتي، و٢٨ في المئة في صربيا و٥ هي المئة في صربيا، و٢ في المئة في الجبل الأسود

وفي احصاءات العام ١٩٨١ الرسمية كان يعيش في إقليم كوسوفو ٤٤١ ٥٨٤ ١ نسمة، منهم ٧٣٦ ٢٢٦ ١ ألبانياً، و٤٨٩ ٢٠٩ صربياً و٥٢٦ ٥٨ مسلماً بوشاقياً و١٢٦ ٣٤ عسرياً و٢٨ ٢٧ من الجبل الأسود (موقتينيغرو) أما اليوم فتقدر عدد ألبان كوسوفو لوجودهم بنحو ٢٨٠ ٠٠٠ ٢ نسمة وفقاً لاحصاءات مركز الدراسات الديموغرافية في معهد العلوم الاجتماعية في بلغراد

ويقطع ٢٥ في المئة من السكان في المدن، فيما يتوزع الباقون على الأرياف وإلى العاصمة بريشتينا توحد مدن يهوق عدد سكانها الثمانين ألفاً، مثل بريريس وميتروفيتسا وبيجيه وميرها وتوجد خارج كوسوفو مدن ذات أكثرية أو وجود قوي للعرق الألباني، مثل برنجيف ويوحانوق ميدفيج في صربيا، وسكوبيي وتينوف في مقدونيا، وأولكين وتيفار وتوزفي في الجبل الأسود.

وتقارب سببه الألبان في كوسوفو ٩٠ في المئة من عدد السكان، والباقيون من الصرب مع مجموعات صغيرة أخرى ومع أن ألبان كوسوفو عرفوا عمليات تهجير واسعة عبر تاريخهم الحديث، إلا أن أحداث السنوات الأخيرة دفعت قسم من غير الألبان إلى المزوح من كوسوفو في اتجاه صربيا والجبل الأسود، ما يجعل كوسوفو إقليمياً ألبانياً حالصاً والأكثرية الساحقة من الألبان أنفسهم من المسلمين، لكن نسبة قليلة منهم (٥ في المئة) تعتنق الكاثوليكية، ولهم حريهم السياسي ويطالبون مع المسلمين باستقلال كوسوفو عن يوغوسلافيا

كوسوفو هي تاريخياً، جزء من البانيا التي سقطت في منتصف القرن الرابع عشر بيد رعيم الصرب ايتيان دوسان الذي أصبح يلقب بامبراطور بيزنطية وسلافوبيا وألبانيا لكن بعد ذلك بفترة قصيرة، كانت تسه حزيمة البلقان أمام بداية عهد حديد من تاريخها، هو وصول الأتراك العثمانيين إلى

اقسامها العربية والمعارقة أن الألبان حاربوا جنباً إلى جنب مع الصرب لمواجهة التوسع العثماني، سر إن الألبان كانوا أول من تصدّى للعثمانيين في معركة سافرا (اليوم ميزيك) التي قتل فيها أمير الألبان بلشا الثاني، وذلك في العام ١٢٨٥ بعد ذلك بأربع سنوات كانت المواجهة الأشهر والأعنف في تاريخ البلقان موقعه كوسوفو (فوصوه) حيث تواجد العثمانيون بقيادة السلطان مراد الأول مع تحالف من قوميات بلقانية مختلفة بينها الصرب والألبان، ومع أن الصرب حوّلوا هذه المعركة إلى أسطورة (مأسوية) في تاريخهم، إلا أن الألبان أدوا دوراً مهماً جداً في هذه المعركة، إذ أن اثنين من قادة التحالف السبعة المصار للعثمانيين من الألبان وانتهت هذه المعركة كما هو معروف بانتصار عظيم للأتراك العثمانيين على رغم مقتل سلطانهم مراد الأول طعنة خنجر مسموم^(١)، وسيطرتهم على صربيا والبانيا والجبل الأسود وغيرها من المناطق المجاورة

خلال القرون اللاحقة، لم يتوقف الألبان عن مقاومة الأتراك العثمانيين ومع هزيمة العثمانيين في البلقان في حرب ١٨٧٧ - ١٨٧٨، كافأ مؤتمر برلين المنعقد عام ١٨٧٨ القوى المضادة للعثمانيين، ولا سيما صربيا والجبل الأسود واليونان، بتوزيع الأراضي التي يقطنها الألبان عليهم، مما أسفر عن هجرة ألبانية واسعة وأمام نتائج مؤتمر برلين المأسوية اجتمع ممثلو الألبان وأسسوا جمعية باسم «رابطة بريزرين» سسمة إلى المدينة التي عقدوا فيها اجتماعهم، وطالبوا بتوحيد البانيا في ولاية واحدة تكون تابعة للدولة العثمانية. ومنذ تلك اللحظة ظهر ما يسمى «المسألة الألبانية»

بقي قسم من ألبانيا بعد مؤتمر برلين بيد العثمانيين وفي هذا القسم كانت نواة التحرك الألباني، حيث شاركوا في حرب البلقان عام ١٩١٢ - ١٩١٣ وأعلنوا في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٢ استقلال بلادهم عن الأتراك.

(١) سفر تاريخ الدولة العثمانية، محمد فريد بك المحامي، (بيروت دار الجيل، ١٩٧٧)

وذلك للمرة الأولى منذ خمسمئة عام لكن مؤتمر السفراء في لندن، وبصفت
روسي، سُلخ نصف أراضي البانيا العثمانية وصممها إلى صربيا والجبل
الأسود، وهي هذا القسم الملحق كان يقع إقليم كوسوفو

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى تقاسمت إمبراطورية المجر - النمسا
وبلغاريا إقليم كوسوفو الذي ما لبث أن عاد إلى الاحتلال الصربي بعد هزيمة
المجر - النمسا في الحرب العالمية الأولى ثم تأسست مملكة الصرب والكروات
والسلوفينيين حيث كان تحت سيطرة إقليم كوسوفو، وفي العام ١٩٣١ اتخذت
هذه المملكة اسم يوغوسلافيا

وفي الحرب العالمية الثانية، تقاسمت ألمانيا وإيطاليا وبلغاريا إقليم كوسوفو
لكن بعد هزيمة الألمان في الحرب عاد اليوغوسلاف، وزعامة جوزيف تيتو
الكرواتي الشيوعي، إلى احتلال كوسوفو وتحرير يوغوسلافيا وأعادوا
توحيدها تحت قيادة الحرب الشيوعي اليوغوسلافي وكان ألبان كوسوفو قد
طالبوا بالاتحاد مع البانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد في نهاية
العام ١٩٤٣ وبداية العام ١٩٤٤

كوسوفو بعد الحرب العالمية الثانية

بعد إعادة تأسيس الاتحاد اليوغوسلافي عام ١٩٤٥ برعامة الشيوعيين
كانت كوسوفو جزءاً من أراضي جمهورية صربيا، إلا أن ذلك لم يحل دون
مواصلة ألبان كوسوفو في المطالبة بتحسين وضعهم القانوني والإداري داخل
الجمهورية

وهي العام ١٩٧٤، عدّل الدستور اليوغوسلافي، وعُتبرت لمادتان الثانية
والرابعة كوسوفو منطقة حكم ذاتي في الاتحاد اليوغوسلافي، وكان ذلك
مكسباً مهماً على طريق التظاهرات التي عمت الإقليم عام ١٩٨١ والتي طالبت
بتحويله إلى جمهورية أسوة بباقي جمهوريات الاتحاد اليوغوسلافي صربيا
وكرواتيا وسلوفينيا والبوسنة - الهرست والصل الأسود ومقدونيا وتشجع

ألحان كوسوفو لذلك بعيد وفاة الرئيس اليوغوسلافي تيتو عام ١٩٨٠ وتحويل القيادة الاتحادية إلى قيادة جماعية بالتناوب بين رؤساء الجمهوريات الاتحادية لكن وصول قيادة متطرفة عرقياً إلى قيادة الحزب الشيوعي في صربياً برعامة سلومودان ميلوسيفيتش، قلب الأمور رأساً على عقب، إذ كان أول عمل قام به هو تعديل الدستور الاتحادي عام ١٩٨٩ ودرع صفة الحكم الذاتي عن كوسوفو وإعادته جزءاً من أراضي جمهورية صربيا، طاولاً بذلك المكسب الذي نص عليه دستور ١٩٧٤.

في هذا الوقت طالت كرواتيا وسلوفينيا بتحويل الاتحاد اليوغوسلافي إلى بنية مرة أكثر أو إلى كونفدرالية بين جمهوريات مستقلة وهنا بدأت حروب التفكك اليوغوسلافي، وبدأ ألحان كوسوفو مسيرة مطالبته بالاستقلال الكامل وعلى هذا الأساس، اجتمع برلمان كوسوفو التشريعي بموجب دستور ١٩٧٤، وأعلن في ٢ تموز / يوليو ١٩٩٠ استقلال كوسوفو عن صربيا واعتباره جزءاً من الاتحاد اليوغوسلافي وأعقب ذلك في ٥ تموز / يوليو حل بلغراند لبرلمان كوسوفو والحكومة وفي ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠، اجتمع برلمان كوسوفو سرّاً وأقر دستور الجمهورية جزءاً من هيدرالية أو كونفدرالية يوغوسلافية وبعد ذلك بأيام، أعلن البرلمان نفسه في ٢٢ أيلول / سبتمبر كوسوفو جمهورية مستقلة بالكامل، أعقبه ذلك استفتاء لسكان كوسوفو بين ٢٦ و ٢٠ أيلول / سبتمبر ١٩٩١ أيد بالاجتماع الاستقلال الكامل ومنذ ذلك التاريخ بدأت حرب الإلحاح الصربية ضد كوسوفو فأغلقت السلطات الصربية عام ١٩٩١ جميع المدارس والجامعات التي ترأس باللغة الألبانية، ومجموع طلابها نحو ٤٣٠ ألفاً، ومارست صعوطاً على السكان وعلى الرغم من ذلك، أجرى الكوسوفيون في ٢٤ أيار / مايو ١٩٩٢ انتخابات تشريعية ورئاسية أسفرت عن فوز إبراهيم روعوف رعيم الاتحاد الديمقراطي لكوسوفو برئاسة الجمهورية

في هذه الأثناء كانت حرب البوسنة - لهرسك تدخل دوامة من المذابح والتطهير العرقي، وكانت مشكلة كوسوفو «تنتظر» ما ستسفر عنه حملات الدم في البوسنة ومع اتفاق دايتون للسلام الذي أنهى مبدئياً قضية البوسنة

لهرسك، توجهت الأنظار مجدداً نحو كوسوفو، بؤرة التوتر التي أطلقت مجدداً برأسها في ربيع هذا العام لتبلغ مرحلة المعارك الدامية بين ألسانها من جهة، والقوات الصربية من جهة أخرى، والمخاوف القومية من التأثيرات السلبية لتطوراتها في الاستقرار في البلقان

ماذا يريد البان كوسوفو؟

البان كوسوفو، مسلمون ومسيحيون، كانوا يريدون أن يكونوا جزءاً متساوياً من حيث الوضع القانوني لإقليمهم مع جمهوريات الاتحاد اليوغوسلافي السابق، ولم يرفعوا قس العام ١٩٩١ أي مطلب للاستقلال الكامل وإن كانوا يدركون استحالة ذلك، فإنهم تدرجوا في تحسين أوضاع القانوي لإقليمهم من مجرد جزء من جمهورية صرب، إلى منطقة تتمتع بالحكم الذاتي في دستور عام ١٩٧٤، وكان ذلك مكسباً مهماً جداً، إذ كانت لهم إدارة محلية واسعة ومستقلة على صعيد الشرطة والقضاء بعد ذلك حاول البان كوسوفو الوصول بمنطقتهم إلى وضع الجمهورية المساوية للجمهوريات اليوغوسلافية الأخرى. وتمت الموافقة على ذلك في استفتاء عام ١٩٩١ وهنا كان أمام كوسوفو أحد خيارين: الاستمرار جمهورية ضمن الاتحاد اليوغوسلافي، أو التحول إلى جمهورية ذات استقلال كامل في حال ان الاتحاد اليوغوسلافي والذي حصل أن الاتحاد اليوغوسلافي قد تفكك، لم يحترم الصرب نتائج الاستفتاء في كوسوفو، ووصلوا سياسة الد واليهز والعنف ضد سكان الإقليم وعلى هذا، فإن المشكلة الآن أن الكوسوفيين لا يمكنهم القبول بواقع كون بلادهم جزءاً من جمهورية صربيا، فبما الصرب لا يريدون مزيداً من الشراخ عن «صربيا الكبرى» عقب انكساراتهم في البوسنة على يد البوسنيين والكروات والمجتمع الدولي موقف الكوسوفيين من مسألة الإستقلال، الاتحادي أو الكامل، شبه موحّد، وهم لا يختلفون، لا على أسلوب تحقيق أهدافهم رعيم البان كوسوفو رئيس

الجمهورية» إبراهيم روغوفا يدعو إلى استقلال كوسوفو، معتقداً أن ألبان بلاده هم في «لحظة تاريخية للإمساك باستقلالهم ويجب ألا يتخلوا عن ذلك»^(٢) ولا يختلف موقف روغوفا عن مواقف قادة «حيش تحرير كوسوفو» إلا في كون هؤلاء يدعون ويشعلون عملياً على الأرض، إلى المقاومة المسلحة لتحقيق الاستقلال، فيما يدرك روغوفا أن المفاوضات قد تسهر عن تحقيق تطلعات ألبان كوسوفو

ولا يختلف موقف القيادة الدينية في كوسوفو عن مواقف السياسيين والعسكريين، في الدعوة إلى الاستقلال التام، إذ يؤكد مفتي كوسوفو رجب بويك «أن هدفنا الاستقلال التام» و«سنقوم بكل ما يلزم من أجله»، مشيراً إلى أن المعركة ليست بين مسلمين وأرثوذكس، بل هي معركة قومية أولاً، حيث إن ألبان كوسوفو الكاثوليك «يريدون مثلنا الاستقلال، والحزب الديمقراطي المسيحي الذي أسسوه نموذج واضح على ذلك، ويرفع مطلب الاستقلال الكامل»^(٣)

لكن التمني شيء، والواقع شيء آخر، وما يسعى إليه الكوسوفيون، وهو مطلب محق، ومن حق كل شعب تقرير مصيره، يبدو أمامه عقبات كثيرة، هذا إذا لم تتطور الأحداث بصورة دراماتيكية وبعبداً عن أي ضوابط.

ويجب أن يكون معلوماً أن قبول ألبان كوسوفو بواقعهم الراهن كجزء من صربيا، غير وارد إطلاقاً، والمستوى الذي دعوا إليه عصيتهم في الداخل وهي المصالح الدولية، والتضحيات التي قدموها، وتقديم دقيق لسموحتهم، يجعل من المستحيل الرضوخ لأسلوب القوة الذي لجأ إليه القوميون الصرب المتطرفون. وإذا كان مطلب الاستقلال التام في ظل الظروف الدولية والإقليمية، أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع إلا أن العودة فقط إلى واقع حكم ذاتي لكوسوفو أقر عام ١٩٧٤، لا يلبي الحد الأدنى من تطلعات ألبان كوسوفو وحين نعلم أن

(٢) صحيفة بي بيوريل، ٢٦ حزيران / يونيو ١٩٩٨.

(٣) المصدر نفسه، ٢١ آذار / مارس ١٩٩٨.

منطقة الجبل الأسود التي لا يقطنها سوى ٦٠٠ ألف نسمة هي جمهورية اتحادية على قدم المساواة مع جمهورية صرب ضمن الاتحاد اليوغوسلافي، فيما كوسوفو التي تعد مليونين من اناس ليست كذلك، يدرك استحالة قبول الكوسوفيين بالعودة إلى مجرد حكم ذاتي محدود

إلا ان مطلب الاستقلال التام مستحيل كما ذكرنا لأكثر من سبب

- إن مثل هذا الاستقلال يؤدي تلقائياً إلى اتحاد أوسع مع جمهورية البانيا المحاذية جنوباً لإقليم كوسوفو، ما يعني ظهور «البانيا الكبرى»، الأمر الذي سيثير هلع قوى إقليمية كبيرة مثل اليونان التي قد تدفع إلى احتلال القسم الجنوبي - المسيحي من جمهورية البانيا بحجة أنه تاريخياً جزء من اليونان، وقد يستتبع هذا الاحتلال ردود فعل قوى إقليمية أخرى مثل تركيا، العدو اللدود لليونان؛

- إن الاستقلال الكامل لكوسوفو سوف يشجع ويحرر البان مقدونيا الذين هم أصلاً جزء من البان كوسوفو ويقتنون في المنطقة المقدونية المحاذية لكوسوفو، على طلب الانضمام إلى جمهورية كوسوفو المستقلة وقد يعني ذلك قلاقل داخل مقدونيا، ستحول كل من بلغاريا واليونان النهاد منها لوضع يدها على أجزاء من مقدونيا وما قد يستتبع ذلك من تدخل لمنع اختلال التوازن الإقليمية من جانب قوى أخرى، وفي مقدمها تركيا

- إن القوى الكبرى لا يمكن أن تصمن احتمال بقاء أي انفجار شامل في البلقان تحت الضغط والمراقبة، وهي تعضل أن تحافظ على الوضع القائم بأقل قدر ممكن من الخسائر كما أن أوروبا غير قادرة على تحمل أسفار حرب أخرى (بعد البوسنة - الهرسك) أكثر عنفاً واتساعاً وخطورة لا أحد يدرك أفاقها وانعكاساتها السلبية

وتبعاً لذلك لفت المراقبين لأحداث العنف في كوسوفو خلال صيف ١٩٩٨ الموقف المتفرج للقوى الفاعلة (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي) إزاء الهجوم الدموي للقوات الصربية على مدن

وقرى إقليم كوسوفو وصمتها على المدايح ضد المدنيين الكوسوفيين وفى ذلك رسالة واضحة إلى أن المجتمع الدولي ليس في وارد دعم معركة ألبان كوسوفو من أجل الاستقلال، وتفصيله حل المسألة عبر المفاوضات من هنا الضوء الأخصر للقوات الصربية للقضاء على القوى الكوسوفية المنسدة المتمثلة في «جيس تحرير كوسوفو»

المواقف الدولية والإقليمية

إن القوى الكبرى الفاعلة، إذ لا تريد تأريم الوضع عسكرياً وفتحته على احتمالات خطيرة، تميز في الوقت نفسه إلى حد يحقق بشكل ملموس جانباً أساسياً من مطالب ألبان كوسوفو

الولايات المتحدة الأميركية التي هامت بدور أساسي وناجح لإنهاء حرب البوسنة - الهرسك، تحسب من الامتدادات المعقدة على نطاق البلقان في حل انفجار مشكلة كوسوفو، وهي تحاول حصر العنف داخل يوغوسلافيا وعدم امتداده إلى الدول المجاورة وهي قد أعلنت على لسان الباطق داسم حارجتها صيمس روبن، أنها ضد «البابايا الكبرى» لأنها «تطور خطير جداً يؤثر في استقرار المنطقة» هي المقابل دعا روبن إلى منح كوسوفو «حكماً ذاتياً قوياً»^(٤) هي إشارة إلى ضرورة العودة إلى صيغة الحكم الداسي بحسب دستور ١٩٧٤ لكن مع لمريد من الصلاحيات المحلية ودعا وزير خارجية ألمانيا كلاوس كينكل، ألبان كوسوفو بعد اجتماعه مع رعيمهم اسرهيم روغوقا، إلى التحلي عن «وهم الاعتراف الفوري بالاستقلال»، مشجعاً إياه على الحلوس مع قادة بلعراذ على طاولة المفاوضات^(٥)

وسندو مواقف الدول البلقانية المحايدة لكوسوفو ويوغوسلافيا حساسة أكثر، وتأتي مقدونيا في مقدم هذه الدول فاستمرار أحداث العنف في كوسوفو،

(٤) صحيفة نبي بورييل، ٢٢ تموز / يوليو ١٩٩٨

(٥) صحيفة نبي بورييل، ٢٦ حزيران / يونيو ١٩٩٨

وليس احتمال الاستقلال الكامل لكوسوفو محسب، سيؤدي حتماً إلى موجات هجرة لألبان الاقليم لالتحاق بأقربائهم في مقدونيا، وهذا سيحل بالتوازن الديموغرافي الصاس داخل مقدونيا كما أن استمرار هذا العنف سيدفع ألبان مقدونيا إلى تقديم العون والسلاح إلى أخوانهم في كوسوفو، مما سيدخل العلاقات اليوغوسلافية - المقدونية في تعقيدات خطيرة وبين المحافظة على وحدتها واستمالة ألبانها، تدعو مقدونيا إلى حلول وسط لمسكلة كوسوفو المسؤول في وراثة خارجيه مقدونيا جوسكو ستانكوفيك دعا إلى «مسح ألبان كوسوفو حقوقهم»، وهذا يعني منحهم قدرأ من الحكم الذاتي القوي الذي لا يصل إلى حد إعلان كوسوفو جمهوريه اتحادية وهذا واضح من خلال اعتبار ستانكوفيت قضية كوسوفو «مسألة يوغوسلافية دولية» من جهة، ومعارضته قيام ألبان الكري، لأن ذلك يعني محسب قوله، تغيير حدود كل الدول البلقانية، ويتطلب تقسيم عدد كبير من دول المنطقة، وهذا «لا يمكن لأحد أن يقبله بسهولة» (٦)

ومع أن جمهورية ألبانيا تعتبر «نواة» و«أم» أية خطوة نحو الباب الكبرى إلا أن التوجه الجديد لحكومتها الحالية يحول دون رعتها في حوض عمار حرب معنوعة مع صربيا من أحد إقليم كوسوفو ماالحكومة الحالية التي حقت حكومه صالح برسا في ١٩٩٧ عقب الاضطرابات التي سببها أزمة الودائع المالية للجمهور، ذات توجه اشتراكي موال للحكومة اليونانية ولعل هذا التوجه هو انتم الذي كان على ألبانيا أن تدفعه حتى لا تتعرض للنهيد الداخلي وتنقسم إلى جزء شمالي مسلم وأخر جنوبي أرثوذكسي، خصوصاً أن اثنا عشر القسم الجنوبي من ألبانيا أرضاً يونانية تاريخياً وعلى هذا، فإن الحكومة الألبانية الحالية تسعى إلى حل سلمي في كوسوفو، والافتتاح على مفرد (حقيقه انيب) لأن أي مواهبة عسكرية ألبانية - صربية من أجل كوسوفو ستعرض ألبانيا كما ذكرنا، للخطر لكن لسؤال الملح هو إلى متى تستطيع حكومه تيرانا الصمود في هذا التوجه في حال تفاقمات مشكلة

(٦) صحيفة بتي بوريين، ٢١ آذار / مارس ١٩٩٨

كوسوفو وبلغت مستويات متقدمة من الخطورة ومن تحريك السُّعور القومي
الألباني؟

من جهتها ترفض بلغاريا اعتبار مشكله كوسوفو مسألة داخلية
يوغوسلافية، ووزارة خارجيتها بادىحدا ميخايلوفنا ترى في مسألة كوسوفو
«حالة تشكل خطراً على الأمن والاستقرار بالنسبة لنا جميعاً» (٧) ومنبع القلق
البلغاري أن استقلال كوسوفو أو استمرار العنف بقوة ولفترة طويلة، قد يجبران
إلى تقسيم مقدونيا وبلغاريا مع اليونان من الطامعين لاستعادة مقدونيا التي
يعتبرها كل منهما أراض تاريخية كانت تابعة له، وهذا يهدد بانفجار نزاع
بلغاري - يوناني وأن تنحو بلغاريا نفسها من شقاق النزعة القومية والدينية
وانفجارها فهي داخل بلغاريا يعيش أكثر من مليون ونصف المليون بلغاري من
أصل تركي، وجميعهم مسلمون ويفطنون سرق بلغاري، أي المناطق القريبة من
تركيا وهؤلاء سيكونون حتماً ورقة بيد تركيا المحوّل دون أي تعاضد إقليمي
للقوة البلغارية

حتى رومانيا العبيدة بسبباً عن التأثير بما يجري في كوسوفو، ترى أن
الأزمة تسبب انفجار تشمربويل النوي إذ أن «تشرمبول كانت مسألة سوفياتية
داخلية، لكن غاراتها السامة أثرت في الدول المجاورة وهكذا كوسوفو هي
مسألة يوغوسلافية داخلية، لكن انفجارها يؤثر في الدول المجاورة» (٨).

إن صربيا ستدفع ثمن قضية كوسوفو، سواء كان ذلك في حال استقلالها
الكامل، أو حتى في حال استمرار المعارك والعنف إلى ما لا نهاية أولاً، يعيش
في كوسوفا ما بين ١٠٠ و ١٥٠ ألف صربي، وستضطربهم حرب العصابات
الألبانية إلى ترك قراهم البعيدة بعصها عن بعض هؤلاء الصرب بدأوا فعلاً
النزوح عن قراهم خشية من انتقامات «جيس تحرير كوسوفو»

(٧) تصريح لوزير الخارجية الروماني أندريه نليشو بقية يمي يوديل، ١٠ حزيران / يونيو
١٩٩٨

(٨) المصدر نفسه

كف أن استمرار المعارك سيستنزف القوات الصربية، ويدفع بميلوسيفيتش إلى إرسال قوات مدربة جيداً وهذه موجودة الآن في محيط العاصمة بلغراد لحمايتها من أي محاولة للمعارضة لاطاحته

ومن شأن استمرار الحرب أن يؤدي إلى تعرض صربيا مجدداً لحصار دولي ومع أن روسيا ستكون حائلاً دون إصدار مجلس الأمن أي قرار بهذا الخصوص، من خلال استخدامها «الفيتو»، إلا أن الدول الغربية قد تلجأ عند الاضطرار إلى فرض حصار من جانب واحد، كما فعلت كندا وإن فرض حصار دولي حديد على يوغوسلافيا قد يكون سبباً لتسريع مطالبة جمهورية الجبل الأسود الاتحادية إعلان نفسها جمهورية مستقلة بالكامل للتحرر من مصاعفات الحصار الدولي ومثل هذه الأخطار التي قد تتعرض لها يوغوسلافيا وصربيا، قد تكون حافزاً لبلغراد لإعادة النظر في سياساتها الحالية المتشددة، والتعتيش عن مخرج ينهي أعمال العنف سريعاً، ويضمن لتوفيو بين تطلعات ألبان كوسوفا ووحدة الأراضي الصربية ومن غير المستبعد أن تبارر بلغراد إلى إعادة الحكم الذاتي إلى إقليم كوسوفو كحد أقصى يمكن أن تذهب إليه، ويكون بذلك مساوياً قانونياً لوضع منطقة فويفودينا ذات الحكم الذاتي، والتي تقطنها أكثرية مجرية وتقع شمال صربيا على الحدود مع المجر، علماً أن أي محاولة لإعطاء ألبان كوسوفو أكثر من الحكم الذاتي سيؤدي إلى مطالبة مجري فويفودينا برفع مستوى الحكم الذاتي عندهم ومن خلال مواقف الأخيرة، يبدو أن روسيا ليست هي وارد إضعاف أكبر لموقع حليفاتها الرئيسية في البلقان، صربيا، وهذا الموقف من روسيا، مع تلكؤ المجتمع الدولي في اتخاذ مبادرات حاسمة لوقف النزاع في كوسوفو، يعزز أن موقع سلوبودان ميلوسيفيتش وعدم الذهاب إلى تنازلات مؤثرة

الدور التركي

منذ انتهاء الحرب الباردة وسقوط الشيوعية، وظهور النزاعات

العرقية والدينية في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط، تبدو تركيا معنية بصورة مباشرة بما يجري من أحداث في محيطها الإقليمي الواسع الممتد من الألبانيا إلى سور الصين وقد وجدت سياسات طورغوت أوزال «العثمانية» الانصباع بأن تركيا تحاول العودة لممارسة استراتيجيات توسعية وعرض همتها في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى

وحين اندلعت حرب البوسنة - الهرسك، واتخذ جانب كبير من مسارها طابعاً دينياً وعرقياً يستهدف المسلمين والمتحدرين من أصل تركي أو كل من هو غير سلافي، بدأ أن «الهدف العميق» من هذه الحرب هو استئصال الوجود التركي والإسلامي في البلقان، ولا يهم في نظر الصرب، الانتماء العرقي للمسلمين ما دامت الصورة التقليدية المطبوعة في أذهان الأوروبيين، والتي تتكاثرت عبر العصور، هي أن التركي مسلم والمسلم تركي

والواقع أن تركيا معنية بما يجري في كوسوفو من أكثر من زاوية، وذلك للاعتبارات التالية

١ - السعور العام داخل تركيا المؤيد للمسلمين في كوسوفو (وهي ألبانيا)، وحيال كل المسلمين الذين كانوا في الماضي جزءاً من الإمبراطورية العثمانية.

٢ - وجود عشرات الآلاف من البان البلقان، ومن كوسوفو، في تركيا جراء حملات تهجير سابقة قامت بها سلطات بلغراد بين الهرسين العالميتين وبعد قيام الحكم الشيوعي عام ١٩٤٥ كما أن عشرات الآلاف من الألبان كانوا قد غادروا ألبانيا بعد تقسيمها في مؤتمر برلين ١٨٧٨ وبعد حرب البلقان ١٩١٢ - ١٩١٣ والرابطة التركية بالبان كوسوفو تحديداً تمثلت في اتفاقيتي جمع شمل عائلات وقبائلهم يوغوسلافيا مع تركيا، والناسية عام ١٩٥٢ وقدر عدد الذين غادروا طوعاً أو قسراً من البان كوسوفو ويوغوسلافيا عموماً بين ١٩٤٥ والمستشفيات، نحو نصف مليون ذهبوا إلى تركيا وإثر وجود هؤلاء الألبان في تركيا يمثل قوة ضغط على الرأي العام والحكومة للاهتمام مباشرة بما يجري في كوسوفو، كما في ألبانيا ومقدونيا

٣ . نظره أبناء كوسوهو، كم ألبانيا، وأسان مقدونيا، وسائر أيراك البلقان ومسلمي المنطقة، إلى تركيا كسولة إقليمية عظمى، والقوة الإسلامية الأكبر في البلقان، والتي تستطيع أن تقوم بدور المحلص والحامي إزاء المشكلات التي يعانون وقد مارسوا انقرة بالفعل هذا الدور عندما احتضنت أكثر من نصف مليون تركي بلغاري هجرهم النظام الشيوعي في منتصف الثمانينات

ويؤكد مفتي كوسوهو على الروابط «المهمة جداً» بين تركيا والألبان، والتي عمرها خمسمئة عام، ولا يشير إلى العادات والتقاليد المشتركة بين الألبان وتركيا يقول المفتي رجب بوبا «نحن سنظر الدعم الذي قدمته تركيا إلى اليوسنة» (٩).

٤ . تأشير أحدث كوسوهو، وقبلها أحدث اليوسنة، في الخريطة الإقليمية هي البلقان في ظل الوقائع الجديدة والحساسيات المستتغلة والمستثيرة، وفي الدور الإقليمي لتركيا وتركيا التي سحرطت طيلة نصف قرن في الاستراتيجية الأطلسية في مواجعتها الكتلة الشيوعية التي كانت تسيطر على كامل منطقة البلقان (باستثناء اليونان)، تمد نفسها اليوم أمام معادلات جديدة تفرض القيام بأدوار مباشرة، خصوصاً أن هذه المنطقة تمر في طور إعادة تشكيل لوضعها الحيوي وسياسي وتعرض إعادة التشكيل هذه خصوصاً تركيا ودوراً فاعلاً حتى لا تأتي هذه العملية على حساب المصالح الحيوية لتركيا فالبلقان هو موضع تنافس مرمم وصراع مريع بين تركيا والأتراك من جهة، والقوى المعادية لهم من جهة أخرى، وتدور في هذا التنافس عوامل تاريخية ودسيسة وبغائية وجغرافية ومصالح استراتيجية وتبرر في هذا المجال ثلاث قوى مناهضة بقوة لتركيا، هي اليونان وصربيا وبلغاريا، يجمع بينها التماثل العرقي الأرثوذكسي وباستثناء وجود مجموعة تركية كبيرة في بلغاريا، فإن الوجود العرقي التركي في المناطق السقانية الأخرى ضعيف من هنا اعتماد تركيا في سياستها البلقانية على عاملين أساسيين، الأول هو العامل الديني وتطلع

(٩) بي بورتيل ٢٦ دار / مارس ١٩٩٨

مسلمي البلقان، ومنهم مسلمو كوسوفو، إلى تركيا كقوة حامية، والثاني هو استغلال النزاعات العرقية العميقة والمتجددة بين القوميات والأعراق البلقانية لمواجهة الأعداء الأساسيين لتركيا (اليونان والصرب والبلغار) وعلى هذا تدعم تركيا مثلاً البوسنيين والكروات والألبان والمقدونيين بصرف النظر عن انتمائهم الديني

إلا أن للتوجهات التركية في البلقان، وهي كوسوفو الآن على وجه التحديد، حدوداً تحاول أن تتحرك ضمنها، حتى لا ينعكس تجاوزها سلباً على وضع تركيا نفسها

١ - إن تركيا تسعى إلى حل مشكلة كوسوفو والمشكلات البلقانية الأخرى، ضمن الحدود المعترف بها دولياً وعلى هذا عترياً مع إيجاد حل لمشكلة كوسوفو في إطار وحدة الأراضي اليوغوسلافية وهي الثامن من حزيران / يونيو ١٩٩٨ صرح اسماعيل جيم وزير خارجية تركيا أنه «يجب إعاقلة رسم الحدود في المنطقة من جديد»^(١٠)، والدافع وراء هذا الموقف التركي أنه من المستحيل إعطاء حق تقرير المصير وإقامة جمهورية مستقلة لكل قومية في البلقان، لأن ذلك يعني هرواً لا نهاية لها، فضلاً عن أن ذلك سيمنحج القوميات الأخرى على المطالبة بالأمر نفسه، ومنها القومية الكردية في تركيا.

٢ - إن تركيا تؤيد زعيم كوسوفو المعتدل ابراهيم رونغوفا، وهي تعارض بشدة «الأعمال الإرهابية» لـ «حيش تحرير كوسوفو»، وقد أكد ذلك رئيس الجمهورية سليمان ديميريل في رسالة إلى الرئيس اليوغوسلافي سلوبودان ميلوسيفيتش في التاسع من آذار / مارس ١٩٩٨ بقوله «إن تركيا صاحبة موقف قاطع وحاسم في موضوع الإرهاب»^(١١)، ولعل تركيا في هذا الموقف تستذكر ضمناً نشاطات حزب العمال الكردستاني «الإرهابية» كما أن اسماعيل جيم ساوي في افتتاح مؤتمر وزراء خارجية البلقان في ١٩٩٨/٩/٨

(١٠) صحيفة ميليت ٩ حزيران / يونيو ١٩٩٨

(١١) صحيفة حريت ١٠ آذار / مارس ١٩٩٨

في اسطنبول، بين استحداث العنف من جانب بلغراد و«الأعمال الإرهابية» لجيش تحرير كوسوفو(١٢)

٣ . إن تركيا في البلقان، تقف ضد العنف الذي تعتمده القوات الحربية في كوسوفو، ورسالة ديميريل المذكورة أكدت على ذلك

٤ . إن تركيا إذ تحض الجميع على الابتعاد عن العنف، وعلى إيجاد حل ضمن وحدة الأراضي اليوغوسلافية، تدعو حكومة بلغراد إلى «تهديد التسكوى المحلية (سكان كوسوفو) وإيجاد حل منطقي على أساس مبادئ مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي واحترام الحقوق التاريخية، وبواقعية وبدية حسنة»(١٣) وتتضح أكثر صورة الموقف التركي من صيغة الحل التي اقترحتها انقرة أثناء زيارة رئيس الحكومة مسعود ييلمار إلى مقدونيا أوائل تموز / يوليو ١٩٩٨ حين دعا إلى منح سكان كوسوفو «حكمًا ذاتيًا واسعاً»(١٤)

٥ . لا يمكن تركيا بصفتها عضواً في حلف شمال الأطلسي، وخليفاً للولايات المتحدة الأميركية، أن تتحرك منفردة في مسألة كوسوفو، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو على الصعيد العسكري فكوسوفو بوضعه القانوني الدولي الحالي، هو جزء لا يتجزأ من الشؤون الداخلية اليوغوسلافية، وهذا خلاف الوضع الذي كانت عليه جمهورية البوسنة - الهرسك التي كانت عند اندلاع الحرب فيها جمهورية يوغوسلافية اتحادية، شأنها شأن جمهوريات كرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا والجبل الأسود وعلى هذا تتحرك تركيا عبر قنوات متعددة دولية (الأمم المتحدة) أو منظمات عالمية (حلف شمال الأطلسي)، أو عبر منظمات إقليمية، أبرزها منظمة دول البلقان التي تضم كل دولة، بما في ذلك صربيا، أو من خلال الدبلوماسية المكثفة مع الدول الأخرى وتبرر رغبة تركيا في العمل الجماعي لحل مشكلة كوسوفو في الشدء الذي اختتم به رئيس

(١٢) صحيفة جمهوريت ٩ حزيران / يونيو ١٩٩٨

(١٣) نبي يوزيل ١٠ آذار / مارس ١٩٩٨

(١٤) نبي يوزيل ٨ تموز / يونيو ١٩٩٨

تركيا سليمان ديميريل خطابه أمام برلمان ألبانيا في ١٥ تموز / يوليو الماضي
«إنني أوجه مداء إلى كل الدول والشعوب في البلقان تعالوا يوحد قوتنا من
أجل صنع تاريخ جديد وكتابة مستقبلنا من جديد» (١٥)

وعلى هذا النحو نرى أن قضية كوسوفا في المنظور التركي بلغت مرحلة
تحولات بال تأكيد الوضع الذي كانت عليه في دستور ١٩٧٤ والذي منحها
حكماً ذاتياً ألقاه رماء الصرب عام ١٩٨٩، لكن العوامل الإقليمية والدولية ما
زالت تشكل سساً أمام التطلع نحو الاستقلال الكامل، وفي انتظار حل وسط
يرضي الجميع، أو انعجار شامل يهدد الجميع، يستمر النزف في كوسوفا،
مضيفاً ماضي جديدة وضحايا أخرى لشعب لا تنقصه المعاناة عبر تاريخه
ويتصع أسوة بباقي الشعوب، إلى حقه في تقرير مصيره

الوجود التركي في كوسوفو(*)

يقارب عدد الأتراك في كوسوفو نحو تسعة آلاف شخص، يعيش معظمهم في مدينة «بريزرين» الواقعة على بعد ١١٥ كيلومتراً من سكوبيي عاصمة مقدونيا.

في بريزرين تظن نفسك في تركيا، هؤلاء الناس هم من بقايا الأتراك بعد حرب البلقان ١٩١٢ - ١٩١٣.

أسس أتراك كوسوفو لأنفسهم بعد تفكك الاتحاد اليوغوسلافي «الاتحاد الديمقراطي التركي» ليدافع عن حقوقهم، وكان قرارهم استمرار تحصيل التعليم في مدارسهم وفق المنهاج الصربي، عاملاً أساسياً في إقامة علاقات طيبة مع الإدارة الصربية التي استجابت لكل مطالبهم.

اللغة التركية هي إحدى ثلاث لغات رسمية في كوسوفو، إضافة إلى الصربية والألبانية، واللوحات والاعلانات تكتب باللغات الثلاث.

يدرس الأتراك في مدارسهم باللغة التركية، في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وكتبهم باللغة التركية تؤمن طباعتها لهم وزارة التربية الوطنية الصربية؛ ولذلك فإن الأتراك سعداء.

أما الوضع عند الألبان كوسوفو فخلاف ذلك، فقط في المرحلة الابتدائية، يدرس الألبان بلغتهم الأم، فيما أغلقت السلطات الصربية ثانويات الألبان وجامعة بريشتينا منذ العام ١٩٨٩، الأمر الذي اضطّرهم إلى نقل تدريس أبنائهم بلغتهم الأم إلى المنازل.

(*) مختصر تحقيق نشره محمد صاريين في صحيفة «صباح» التركية ٦ و٧ أيار / مايو ١٩٩٧.

يُدرس في المدارس الابتدائية في مدن بريزرين وماموشا وبريشتينيا وغيلان ودوبيرقشمان وميتروفيتشا وفيتشيتزين نحو ألفي طالب تركي في ١٠٤ صفوف. ويدرس مئة طالب تركي في ثلاث مدارس متوسطة، و٤٥٠ طالباً تركياً في ١٩ صفّاً في ست ثانويات. وفي قسم التركيات في جامعة بريشتينا، والذي افتتح عام ١٩٨٥ يدرس خمسون طالباً تركياً. ويواصل عدد كبير من أتراك كوسوفو دراستهم العليا في جامعات تركيا بمساعدة الحكومة التركية.

وحتى السبعينات كان يوجد معهد لتخريج معلمين أتراك في بريزرين. وبعد إغلاقه تحاول تركيا أن توفر معلمين أتراكاً للجالية التركية في كوسوفو.

لا هارق بين مدارس تركيا ومدارس الأتراك في كوسوفو إلا في شيء واحد: مدارس أتراك كوسوفو لا ترفع صورة مصطفى كمال أتاتورك في قاعات التدريس، وما عدا ذلك فإن لوحات الحائط المدرسية ممثلة بكتابات وقصائد موضوعها أتاتورك. بل تحتفل مدارس أتراك كوسوفو بأعياد وطنية لتركيا، مثل عيد الشباب والرياضة (١٩ أيار / مايو) وعيد السيادة الوطنية والطفل (٢٣ نيسان / أبريل) وإعلان جمهورية تركيا (٢٩ تشرين الأول / أكتوبر).

* * * * *

لا يتدخل أتراك كوسوفو في السياسة بسبب عددهم القليل، وبالتالي انعدام تأثيرهم. غير أن ألبان كوسوفو يضعون هدف جعل أتراك بلادهم «مواطنين ألباناً» من أولويات أهدافهم «نحن ألبان أولاً، ثم مسلمون» يقول ألبان كوسوفو. لكن هذا الهدف لن يتحقق أبداً. فعادات أتراك كوسوفو وتقاليدهم وثقافتهم وترانيمهم مطابقة مئة في المئة لأتراك تركيا، ويختلفون بالتالي عن ألبان كوسوفو.

في منازلهم، يعلق أتراك كوسوفو صورة أتاتورك، كما صورة الرئيس (السابق) للنادي فينيرباغجه الأكثر شعبية في تركيا، وعلي شين. وهذا الأخير من أصل تركي ألباني غادر كوسوفو مع عائلته عندما كان عمره ١٧ عاماً.

جميع بيوت بريزرين توضع على سطوحها صحنوناً لاقطة، ليتسنى لسكانها

متابعة المحطات التلفزيونية التركية، وإلى صورة اتاتورك داخل المنازل، يوجد العلم التركي.

مطالب أترك كوسوفو موحدة إلى تركيا، فتح قنصلية ومركز ثقافي تركي في بريزرين، ومنحهم حق شراء ممتلكات في تركيا، واعفاؤهم من الحصول على فيزا لدخول تركيا، وتأسيس اتحاد أترك البلقان

لا مشكلة بظالة عند أترك كوسوفو، فهم لا يتعرضون لأي ضغوط صربية

* * * * *

على بعد ١٥ كيلومتراً من بريشتينا العاصمة، حيث مدينة بريزرين، تقع كذلك الساحة التي شهدت موقعة «قوصوه» (كوسوفو)، وضريح السلطان مراد الأول الذي سقط في تلك المعركة.

عند باب المقبرة يوجد شخص يعتمر طربوشاً ومعه ابنته «سيفدا»، وقصة هذا الشخص أكثر من طريفة عام ١٢٨٩ كانت موقعة كوسوفو انتصر الأتراك العثمانيون على الصرب، تقدم أحد الجنود الصرب ميلوش أوبيليتش مستسلماً ومتظاهراً بأنه يريد لثم ثوب السلطان مراد الأول، لكنه عاجل السلطان بطعنات خنجر مسموم أدت إلى مقتله، هنا قام ابن السلطان بيلايريم بايزيد بقطع رأس أوبيليتش، ودُفن السلطان حيث قتل وبأمر من بايزيد الذي أصبح سلطاناً، وضعت إحدى العائلات الانكشارية لحراسة الضريح بصورة دائمة.

وها هو اليوم «فخري» حفيد الانكشارية، وزوجته «ثانية» وابنته «سيفدا» يواصلون حراسة الضريح المستمرة منذ ٦٠٩ سنوات. حراس المقبرة يقولون إن جثمان السلطان مراد الأول نقل إلى بورصة في تركيا، لكن التابوت ما زال موجوداً في الضريح

بين اسطنبول وبريزرين يسير «أوتوبيس» واحد كل يومين، وفي هذا «الأوتوبيس» يأتي أقارب ألبان كوسوفو الموجودون في تركيا إلى كوسوفا لزيارة أسبائهم بريزرين هي تركيا مصغرة في كوسوفو.



المؤلف

- من مواليد خربة سلم (لبنان) ١٩٥٤.
- استاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية.
- باحث في الشؤون التركية.
- له العديد من الدراسات حول التاريخ التركي المعاصر.
- من مؤلفاته المطبوعة:
- تركيا في الزمن المتحول: قلق للهوية وصراع الخيارات (١٩٩٧).
- قبة وعمامة: مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا (١٩٩٧).



الوفد التركي في مؤتمر دافوس - ١٩٩٣